المجلس الأعلى للثقافة

المشروع القومي للترجمة

أهل مطروح

(البدو والمستوطنون والذين يقضون العطلات)

تأليف: دونالد پ. كول

وثريا التركى

ترجمة: محمد على فرج

مراجعة: طلعت الشايب

827

المشروع القومى للترجمة

أهل مطروح

(البدو والمستوطنون والذين يقضون العطلات)

تأليف : دونالد پ . كول

و

ثريا التركى

ترجمة : محمد على فرج

مراجعة : طلعت الشايب



٢٠٠٥

المشروع القومى للترجمة
إشراف : جابر عصفور

- العدد : ٨٢٧
- أهل مطروح (البدو والمستوطنون والذين يقضون العطلات)
(دراسة عن تطور الساحل الشمالى الغربى فى مصر)
- دونالد پ . كول و ثريا التركى
- محمد على فرج
- طلعت الشايب
- الطبعة الأولى ٢٠٠٥م

هذه ترجمة كتاب :

BEDOUIN, SETTLERS, AND HOLIDAY-MAKERS: EGYPT'S CHANGING NORTHWEST COAST
by Donald P. Cole - Soraya Altorki

113 Sharia Kasr El Aini, Cairo Egypt
420 Fifth Avenue, New York, NY 10018
www.aucpress.com
Translated into Arabic with the permission of
the American University in Cairo Press

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤

El . Gabalaya St., Opera House, El Gezira, Cairo.

Tel. : 7352396 Fax : 7358084.

تهدف إصدارات المشروع القومى للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلس الأعلى للثقافة .

الفهرس

تصدير

نحن مجموعة مكونة من سيدة عربية وأمريكى وعدد من الأنثربولوچيين التقينا فى ستينيات القرن الماضى باعتبارنا من خريجى جامعة كاليفورنيا – بركيلى ، ونعمل الآن معًا بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ؛ حيث يقوم كول بالتدريس منذ عام ١٩٧١ والتركى منذ عام ١٩٧٧ ، علاوة على ذلك فقد عمل كلانا على حدة في مجال البحث الحديث فى الأنثربولوچيا الاجتماعية فى المملكة العربية السعودية ، حيث درس كول بدو المرة فى المراعى الجافة بمنطقة الربع الخالى والمنطقة الشرقية ، وذلك فى الفترة من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٠ . أجرت التركى بحثًا فى الفترة ما بين ١٩٧١ و١٩٧٣ بين عائلات الصفوة من المجتمع المدنى بجدة فى الحجاز أو المنطقة الغربية (كول ١٩٧٥ ، التركى ١٩٨٦) .

فى منتصف الثمانينيات من القرن الماضى قررنا أن نعمل سويا لدراسة التغيرات والتطورات التى حدثت فى الملكة العربية السعودية ، كما ظهر فى جماعة اجتماعية بعينها . وفى الفترة بين ١٩٨٦ و ١٩٨٧ أجرينا عملاً ميدانيا فى عنيزة ، وهى مدينة صغيرة وواحة فى منطقة القصيم بنجد ، أحد الأقاليم الجافة بوسط السعودية . ويعرض هذا البحث الوجود القديم لتنظيم اجتماعى مركب فى صحراء السعودية ؛ حيث ربطت الأسواق المتمركزة فى الحضر الإنتاج الرعوى للبدو وإنتاج المزارع والأعمال الحرفية بأنظمة المقايضة أو التبادل ، وذلك على مستوى المناطق المحلية ، كما نظمت هذه الأسواق التجارة ، التى تتم على مسافات طويلة ، والتى ربطت المناطق العربية بمناطق أخرى من العالم – بالنسبة لمنطقة عنيزة ومنطقة القصيم – كانت تلك المناطق الأخرى من العالم هى سوريا الكبرى والعراق ومصر والجزء الغربى من الهند .

ووثق عملنا التدهور التدريجي للاقتصاد السياسي القديم للسعودية ، وذلك في أثناء العقود الثلاثة أو الأربعة الأولى من القرن العشرين ، ثم التغير الكبير الذي واكب إدخال التكنولوجيا الحديثة ونهوض الدولة السعودية الحديثة . وقد حدثت فترة التغيير التي نصفها بفترة التنمية الأساسية في الخمسينيات والستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي . والانفتاح الذي نتج عن العائد الكبير من بيع البترول منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي أحدث تغيرات تحولية تمثلت في توسع كبير في الزراعات الجديدة بالصحراء والمباني السكنية والبنية الأساسية وإنتشار سريع للتعليم وتغير في عملية توظيف الرجال والنساء ، كما تمثل التحول في السعي لجلب عماله من خارج الإقليم فضلاً عن استيراد للسلع الاستهلاكية المعدات وقطع الغيار اللازمة لها . وأدى التحول إلى رفع مستوى معيشة معظم السكان المحليين ، لكننا تساءلنا في دراستنا هذه عن مدى الاستدامة في كثير من مناحي التغيير ، ورأينا أن عوامل الإزدهار في تلك المنطقة تزامنت مع تراجع كثير من إنجازات التنمية التي سبقتها (التركي وكول ١٩٨٩ ، كول والتركي ١٩٩٢ ، ١٩٩٣) .

وتواصل الدراسة الحالية العمل المشترك الذي بدأناه في منطقة عنيزة ، إلا أن الموقع في هذه المرة هو المراعي الجافة ومناطق الزراعة القاحلة والشواطئ الصحراوية والعاصمة الإقليمية الصغيرة لمحافظة مطروح في الساحل الشمالي الغربي لمصر . وتوجد اختلافات عديدة بين المجتمعات في وسط السعودية وشمال غرب مصر ؛ حيث تعتبر منطقة عنيزة أكثر تحضراً ، بينما الساحل الشمالي الغربي أكثر بداوة ، غير أن عملية التغيير الشاملة في كلا المنطقتين أوضحت العديد من أوجه التشابه على الرغم من اختلاف الخلفيات المحلية والسمات الاقتصادية . علاوة على أن التغيير الذي يحدث في الساحل الشمالي الغربي أكثر من مجرد ظاهرة إقليمية محلية داخل محافظة مطروح ؛ فالتحول هناك جزء من عمليات تتعلق - بوجه خاص - بالاقتصاد السياسي القومي لمصر ، كما تتعلق - بوجه عام - بالتنمية في مناطق صحراوية مشابهة من العالم العربي الواسع .

وقد جاء اختيارنا للساحل الشمالى الغربى بمصر كمجال للدراسة ، نتيجة لتجمع عدة عوامل شخصية وعملية وأكاديمية وعلمية مثلما هو الحال فى معظم المشروعات البحثية ، لشبه الجزيرة العربية مكانة خاصة فى عقولنا وقلوبنا ، إلا أننا طالما تمنينا أن نجرى بحثًا أكاديميا فى مصر التى وفرت لنا فرصة العمل والإقامة ، وأصبحت بمثابة وطن لنا ، وكما دفعنا أيضًا إلى إجراء الدراسة جمال البحر فى المنطقة والشواطئ العديدة الرائعة فى هذا الجزء من مصر . ومرسى مطروح ، العاصمة الإدارية للمنطقة ، يستغرق الوصول إليها نحو خمس ساعات بالسيارة أو الحافلة من القاهرة ، وقد قضى كلانا إجازات فردية فى هذه المنطقة من قبل ، ولدينا حنين للعودة إليها عمره ربما يزيد عن عشرين عامًا ، ويربطنا بشكل شخصى بالساحل الشمالى الغربى .

وقد شجع أحد كبار المسئولين قيامنا بهذا البحث ، وهو الأمر الذى كان له أهمية عملية كبيرة ، موضحًا أن تقديمنا من قبل الجامعة الأمريكية بالقاهرة سيجعلنا موضع ترحيب فى المنطقة ، وهناك عامل أكاديمى شجعنا بقوه على اختيارنا للمنطقة هو وجود مادة ممتازة لبحوث الأنثروبولوچيا المتعلقة بالأوجه المهمة للتنمية والتغيير هناك فى ستينيات القرن الماضى ، كما أجرى أحمد أبو زيد مسحًا أنثروبولوچيا وصفيا فى المنطقة أثناء صيف عام ١٩٦٤ ، كما كتب بدقة عن تنمية التجارة وإنشاء الجمعيات التعاونية المحلية ومشكلات القيادة المحلية والعلاقات بين الدولة القبائل وأنشطة برنامج الغذاء العالمى الذى يعد واحداً من أوائل مشروعات التنمية الدولية فى المنطقة . كما كتب عن التغيرات فى الزراعة والإنتاج الرعوى (Abou-Zeid nd) ، وقدم تحليلاً دقيقًا للنمو فى مرسى مطروح والتوطين هناك والتغيرات الأخرى بين البدو (Abou-Zeid 1965, 1968, 1979) .

وقضى چيرالد چى . أوبرمير سنة أثناء إجراء بحث أطروحة الدكتوراه بين يونيو ١٩٦٤ ومايو ١٩٦٥ فى منطقة القصر التى تقع على بعد كيلومترات قليلة إلى الغرب من مدينة مرسى مطروح . تقدم رسالته الأنثروبولوچيا الوصفية الدقيقة لعشيرة العشيبات التابعة لقبيلة أولاد على الأحمر الموجودة فى منطقة قصر ، وكذلك سلسلة

النسب وخرائط توزع العائلات الأراضى فى ثلاث مناطق بيئية مختلفة بمنطقة قصر ، كما تتضمن الرسالة أيضًا وصفًا تاريخيا ونظرة عامة على المتغيرات الاقتصادية ووصفًا للهيئات الاجتماعية ومقدمة مطولة وتحليلاً عن النظام القانونى السياسى الذى يعرف باسم العرف أو "القانون العرفى" كما يتبدى فى العلاقات بين الدولة والقبيلة (Obermeyer 1968, 1973, 1977) .

وقام عبد الله اس . بوچرا وفريق من الباحثين من مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة بعمل إحصاء سكانى كامل لمرسى مطروح فى الفترة بين يناير ومارس ١٩٦٦ ، وتوضح هذه الدراسة لقطات غير عادية من تعايش البدو المقيمين والمهاجرين من وادى النيل الذين استقروا فى المدينة التى تنمو بصورة سريعة ، كما تحلل الدراسة بدقة أنماط العمالة المختلفة الموجودة بالمنطقة والخواص الرئيسية لاقتصاد المدينة (Bujra 1967) ، وتؤكد دراسة أخرى لبوچرا قام بها فى عام ١٩٧٣ أدوار كل من السلطات الحكومية المحلية الهيئة المصرية العامة لتنمية الصحراء والجمعيات التعاونية الزراعية المحلية فى إدخال التنمية للمنطقة فى عام ١٩٦٠ تقريباً. وقام بوچرا أيضًا بتوثيق دور التجارة ، بما فى ذلك التهريب ، فى إعادة بناء الاقتصاد الإقليمى عقب التدمير الرهيب الذى عانى منه الاقتصاد أثناء الحرب العالمية الثانية .

والدراسة الرابعة التى أجريت فى الفترة نفسها هى أطروحة لصفية ك. محسن (1971, 1975) وتتضمن الرسالة مقدمة عن العلاقات المتغيرة بين الساحل الشمالى الغربى ووادى النيل وتقدم بالتفصيل معلومات مهمة عن التشريع المصرى المتعلق بالمنطقة ، وتصف صفية ك. محسن أيضًا وتحلل مسألة "العرف" مع الوضع فى الاعتبار إجراءاته وتطبيقاته بشأن الصراعات العائلية وتسوية عمليات القتل والاعتداء والسرقة ... وهكذا ، ويقدم كل من أوبرمير وصفية محسن مجموعة كبيرة من الأمثلة ليوضحا ويدعما عرضهما للعرف الذى له أهمية كبيرة فى المنطقة .

لقد عمل كل من أبو زيد وأوبرمير وبوچرا فى المجتمعات نفسها التى أجرينا فيها بحثنا ، ويسرنا أن نقول إن كثرين قد ذكروهم لنا بمجرد أن علموا أننا علماء أنثروبولوچيا .

وقد سمعنا قصصًا كثيرة عنهم وثناءً كبيراً عليهم ، حملنا معنا نسخًا من رسالة أوبرمير وبحث بوچرا عند ذهابنا للعمل هناك ، وناقشنا اكتشافاتهم الرئيسية مع الأشخاص الذين عرفوهم ، واكتشفنا أن هؤلاء الأشخاص المحليين كانوا دائمًا ما يوافقوننا على ما نقوله لهم مما سجله هؤلاء العلماء ، وأحزنهم ألا يكون العمل متاحاً باللغة العربية لكى يتمكنوا من قراءته بالتفصيل ونقده . وعلى الرغم من إسراع بعض علماء الأنثروپولوچيا فى نقد وتدمير إنتاج العلماء السابقين ، فإننا اكتشفنا أن الأعمال التى تمت فى العقود السابقة مازالت تحمل سمات بارزة ليس بالنسبة لنا وحدنا ، ولكن بالنسبة لبعض الأشخاص المحليين الذين قاموا بتلقين علماء الأنثروپولوچيا بما تم تسجيله فى المقام الأول .

ونتذكر تعليق أستاذتنا لورا نادر فى بيركلى التى كانت تقول إن النظرية فى علم الأنثروپولوچيا الوصفية ربما تصبح قديمة بسبب ظهور اهتمامات أو أساليب جديدة تحل محل القديمة ، لكن " الحقائق " التى يسجلها عمل ميدانى تجريبى تظل باقية ، وقد عبر روبرت إيه . فيرنى عن رأى مماثل فى افتتاحية صحيفة "أنثروپولوچى توداى" (Fernea 1995) وعند قراءتنا لهذه الأعمال كنا نشعر أنها غريبة بالفعل ، إلا أننا ندرك أنها جسدت اهتمامات شرعية لعلماء الأنثروپولوچيا فى حقبة معينة من الزمن ، قد أفاد عملنا الذى نقدمه بدرجة كبيرة من "الحقائق" التى سجلها أولئك العلماء خاصة فيما يتعلق بوصفهم وتحليلهم لعملية التنمية فى الإقليم فى ستينيات القرن الماضى .

وأفدنا من المعلومات الثرية التى وجدناها فى العمل الأنثروپولوچى الكلاسيكى لسير إدوارد إيڤانز ـ بريتشارد (1949) ، كما أفدنا من أعمال عالم الأنثروپولوچيا روى اتش . بيهنكى (1980) عن التغير بين الرعويين فى شرق ليبيا وعالمى الجغرافيا دوجلاس إل . چونسون (1973) ونورمان إن . لويس (1987) عن تاريخ الاستيطان والتغير فى شرق ليبيا وسهول سوريا الكبرى على التوالى ، واعتمدنا أيضًا فى عملية إعادة بناء الجوانب المرتبطة بصحراء مصر فى الماضى على كتابات مسئولين فى الاستعمار البريطانى مثل چيه . دبليو . موراى (1935) وس . إس . چارڤيز (1936)

وأوستين كينيت ('1925' 1968) وكذا المستكشفين جيه . سى . إيوالد فولز (1913) وأحمد إم . حسنين بك (1925) وعالم الآثار المرتبطة بالأعراق أوريك بيتس ('1914' 1970) ، وساعدنا كثيرون فى فهم الماضى ، ومن بينهم الجغرافى الرومانى العظيم سترابو الذى كان يكتب باليونانية وقضى أعوامًا عديدة فى مصر بدءًا من القرن الرابع والعشرين قبل الميلاد ، ووصف معظم الساحل الشمالى الغربى بناء على ملاحظاته قبل ألفى عام .

أما بالنسبة للحاضر فنتوجه بالشكر لعالم النبات محمد أ . عياد (1992) على عمله المتعلق بالخواص البيئية للمنطقة وتقييمه لمسألة استغلال وسوء استغلال المراعى ، ونقدر عمل الجغرافى هانز ـ ديتليف مولر ـ ماهن (1989) الذى حلل فيه التغير فى منطقة الساحل الشمالى الغربى التى لم تكن بعيدة عن مكان عملنا . ووجدنا دراسات مقارنة أجريت داخل مصر فى أعمال عالم الجغرافيا چوزيف جيه . هوبز عن الصحراء الشرقية (1989 a) وجبل سيناء (1995) . وأفدنا بدرجة كبيرة من دراسات مقارنة أجريت فى دول عربية أخرى مثل أعمال عالم الأنثروبولوچيا چون ديڤز عن القبائل والثورة فى ليبيا (1988) ومداوى الرشيد عن الاقتصاد ونظام الحكم والمجتمع فى وسط شبة الجزيرة العربية خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضى وبداية القرن العشرين (1991) . وكذلك أفدنا من أعمال دون شاتى عن برامج التنمية والتغير بين البدو فى عُمَان (1996) وأندرو شريوك عن التاريخ وارتباطه بتغير الهويات بين أبناء القبائل فى الأردن (1997) .

ويستحق عمل عالمة الأنثروبولوچيا ليلى أبو لغد (1986, 1993) تنويهًا خاصا ؛ فقد أجرت بحثها وسط قبائل أولاد على الذين يشكلون الأغلبية بين سكان الساحل الشمالى الغربى ، وعملت أبو لغد بصفة خاصة مع نساء يعشن فى منطقة برج العرب ، وكشفت عن آرائهن فى الحياة من خلال الأشعار أو الأغانى أو القصص عن أنفسهن أو عن أحداث مهمة وقعت فى حياتهن ، وهناك إشادة بعملها على نطاق واسع ؛ حيث يغطى – على نحو جيد – حياة الأسرة البدوية وموضوعات الزواج والشرف والعار ووضع المرأة وهويتها والميلاد والموت والتغيرات فى المعتقدات والممارسات الدينية المحلية .

وتتعامل دراستنا بدرجة أكبر مع موضوعات التنمية والاقتصاد السياسى التى تشكل أهمية بالنسبة للمرأة والأسرة . وهكذا فإن القارئ الذى يرغب فى فهم شامل للحياة بين أولاد على ، عليه أن يقرأ أعمال أبو لغد ؛ فهى تغطى عالما من الموضوعات ذات الصلة ، والتى تتعدى - بمراحل كبيرة - الحدود التى اقتصر عليها بحثنا هذا .

وأثناء إعدادنا لهذا العمل بالتعاون مع السيدة سينثيا ووتن تعرضنا لمجموعة كبيرة من الوثائق والتقارير والأوراق والرسائل للحصول على شهادات جامعية أو أطروحات الدكتوراه وغيرها من المطبوعات ، كما أفدنا فى دراستنا هذه من كل تلك المواد سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وأشرنا إلى ذلك فى هذا الكتاب ، وسوف يلاحظ القارئ أننا اعتمدنا فى كتابتنا على الفترة الطويلة التى أقمنا خلالها فى مصر . كانت فكرة هذا الكتاب قد بدأت تقريبًا فى عام ١٩٩٠ عندما تعاون كول مع الاقتصادى نعيم أ . شربينى وعالمة الإحصاء نادية مكارى جرجس بشأن دور رأس المال والعمالة فى عملية تنمية صحراء مصر الغربية ، وشمل ذلك البحث إجراء دراسة اجتماعية لنحو ١٢٥ مستثمرًا و ١٨٢ عاملاً ٢٠٠ مشروع منها خاص بمؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة فى مجالات الزراعة وتربية الماشية والصناعة والتجارة والخدمات والمقاولات والسياحة موجودة فى مرسى مطروح ومناطق أخرى من الساحل الشمالى الغربى ووادى النطرون ومدينة السادات وجنوب التحرير (Sherbiny, Cole and Girgis 1992)، وقد أفدنا من نتائج ذلك البحث وهى متضمنة فى دراستنا هذه . وأشرف كول أيضًا على الإدارة الميدانية للقاءات التى أجريت أثناء تلك الدراسة الاجتماعية ، وهو ما يعنى خبرة أولية عمرها أربعة أشهر فى مجال التعرف على عدد كبير من أنشطة التنمية الصحراوية ، وقضى نحو نصف وقته فى تلك الدراسة فى مرسى مطروح ومناطق أخرى من الساحل الشمالى الغربى حيث أسس علاقات مع مسئولين ومستثمرين وعمال .

وبلغت المدة الزمنية لعملنا الميدانى المشترك نحو ثمانية أشهر ، بدأنا فى مايو ويونيو من عام ١٩٩٣ ، وخلال العام الدراسى ١٩٩٣/١٩٩٤ كانت لنا خمس زيارات قبل أن نعود إلى العمل الميدانى فى مايو ويونيو ١٩٩٤ ، وبدأنا عملنا الميدانى بشكل

غير رسمى ؛ حيث ناقشنا الأوجه العامة للتغير مع عدد من الأشخاص من بينهم مسئولون وعاملون بمجال التنمية ورجال أعمال محليين ومزارعين ومربى ماشية وغيرهم . وبمرور الوقت اكتسب عملنا قوة دافعة ، وأصبح سيره أكثر انتظامًا بعد أن زادت معرفتنا بالمنطقة وسكانها . واتضحت لنا الموضوعات التى كنا نرغب فى معرفتها بالتفصيل .

وانتظمت عملية جمع البيانات ، وجرى تكثيفها فى شهرى مايو ويونيو من عام ١٩٩٤ . ومثلما كان الحال فى زياراتنا السابقة ركزنا عملنا فى المنطقة التى تقع بها قرية قصر بالقرب من البحر ، وكذا عدد من المنازل المتفرقة الموجودة بالقطاع الداخلى والتجمعات السكنية الصغيرة المواجهة لوادى مجيد ووادى مدور ووادى رمل أو أى مكان آخر بالسهل الواسع المرتفع الذى يشغل معظم الجزء الجنوبى من تلك المنطقة ، وأجرينا عددًا قليلاً من الحوارات فى أم الرخم ورأس أبو لهو وبمنطقة السهل القريب من النجيلة ، ومعظم من تحدثنا إليهم من تلك المنطقة من السهل الواسع الخالى من الشجر كانوا من عائلة معفس التى تنتمى للعشيبات إحدى عشائر قبيلة أولاد على الأحمر ، لكننا أيضًا تحدثنا إلى أشخاص من عشائر الكميلات القنيشات التابعة لأولاد على الأحمر وكذا عشيرة السريحات وعائلة العمايرة التابعتين لقبيلة أولاد على الأبيض ، وتحدثنا إلى العديد من المهاجرين الذين جاءوا من وادى النيل للاستقرار فى الساحل الشمالى الغربى . وكان هؤلاء المهاجرون من موظفى الحكومة من البدو الذين يعمل معظمهم فى تربية الماشية و/أو الزراعة ، وقليلون يعملون بالتجارة بينما ، يشغل عديدون وظائف حضرية فى مدينة مرسى مطروح .

كما أجرينا حوارات مع أشخاص يعيشون فى مرسى مطروح ، ومعظمهم من مهاجرى وادى النيل الذين أشرنا إليهم ، لكن جزءًا أساسيا من سكان مرسى مطروح من البدو الذين انتقلوا للعيش فى تلك البلدة التى كانت صغيرة أو الذين عاش أجدادهم بها فى الماضى قبل أن يصلها العمران . والمهاجرون أو الحضر كانوا من موظفى الحكومة أو المهنيين أو ممن عملوا فى التجارة أو السياحة .

وأجرينا أكثر من مائة حوار فى شهرى مايو ويونيو من عام ١٩٩٤ فضلاً عن ٢٠ حواراً كانت قد تمت فى زيارات سابقة . وكانت مدة الحوار تتراوح بين ساعة ونصف وساعتين ، هذا بخلاف الوقت الذى كان يُقضى فى شرب الشاى وتقديم أنفسنا وتبادل المجاملات . وكان نحو ثلثى الحوارات مع أشخاص يعيشون فى السهل الواسع ، وكانت تجرى فى حجرات الاستقبال ببعض المنازل وأحياناً فى بساتين الزيتون أو فى المرعى الممتد بالقرب من قطيع أغنام . وعادة ما كانت الحوارات فى البلدات الصغيرة تتم فى منازل الأشخاص الذين نقابلهم أو فى أماكن عملهم أو فى مقهى أو فى ردهة الفندق الذى ننزل به .

وأجرينا (كول والتركى) معظم الحوارات معًا باستثناء بعض الحوارات التى لعبت فيها مسألة عدم الاختلاط بين الرجل والمرأة دورًا ؛ ففى السعودية مثلاً يعاقب المجتمع على هذا الاختلاط ، ولهذا السبب كانت التركى فى بحوث مشتركة سابقة مختصة بالحوار مع السيدات فيما كان كول مختصًا بالحوار مع الرجال . ومسألة عدم الاختلاط موجودة أيضًا فى المجتمع البدوى لكن بدرجة أقل ؛ فالتركى كانت تتحاور مع النساء ، لكنها فى الوقت نفسه كانت تلقى ترحيبًا فى جلسات الحوار الرسمية التى أجريت مع الرجال ؛ وعلى الجانب الآخر لم يكن متاحًا أمام كول حضور جلسات الحوار مع النساء .

وكانت الحوارات عبارة عن مناقشات مفتوحة يجرى التركيز خلالها على موضوع معين حتى نشعر أننا فهمنا تمامًا كلامهم عن هذا الموضوع ، وكانت الموضوعات متنوعة فى أغلب الأحيان ، لكن كلها كان مرتبطًا بالتغير أو التنمية . وهكذا فإن بعض الحوارات ركزت على الرعى وبعضها على الزراعة أو السياحة . وناقشنا فى حوارات أخرى موضوعات مرتبطة بالتاريخ والحكم الاستعمارى والحكومة المحلية وبرامج التنمية والهويات ونقاط الاختلاف والعرف وملكية الأراضى ومشكلات التسويق وتقييم من أجرينا معهم الحوارات لمسألة التغيير الذى شهدوه . وعلى السهل الواسع كانت لنا ملاحظات بشأن المزارع والصهاريج وأى إنشاءات أخرى تتعلق بالرى مثل السدود .

وإذا كانت الأغنام حولنا كنا نلاحظ حالتها وكمية العلف الذى يستهلك وحالة المرعى الطبيعى . وفى البلدات كنا نتفقد أسواقها وأحياءها ، وزرنا أيضًا معظم المنشآت والمرافق السياحية فى مرسى مطروح فضلاً عن عدد من القرى السياحية المنتشرة بطول الساحل .

وخلال بحثنا قمنا بتغطية مادة كبيرة ومعقدة فى فترات زمنية قصيرة ، وسهل لنا ذلك مرشدون ممتازون قاموا بتوصيلنا إلى مواقع ميدانية عديدة . وكان من بينهم عبد الرحمن (ناجى) وعبد اللطيف وعبد الملك عمر وهو محام بدوى عمره ٣٠ عامًا . وقادنا ناجى بمهارة عبر دروب مجتمعه الصحراوى ، وقدمنا إلى زعماء مرسى مطروح. وفضلاً عن ذلك قام ناجى بمبادرة شخصية ؛ حيث فتح لنا غرفة الاستقبال بمنزله فى قرية قصر بصفة منتظمة ، وأجرينا فى منزله جلسات نقاش جماعية مع أعمامه وأبناء عمومته وغيرهم سواء من الذين كانوا يمرون عليه مصادفة أو يجرى استدعاؤهم بالاسم للتأكد من صحة معلومة معينة . وكانت تلك الجلسات تستمر عادة لوقت متأخر من الليل ؛ حيث كان ناجى وغيره يشرحون لنا بعض الموضوعات بالتفصيل . ولعب أيضًا سليم أخو ناجى غير الشقيق دوراً فى بحثنا ؛ حيث كان يدلنا على بعض زوايا مجتمعه الصحراوى التى كان هو شخصيا على دراية كبيرة بها . وكان الحاج عبد الملك وهو أخ آخر غير شقيق لناجى يستقبلنا أيضا بانتظام وبحفاوة بالغة فى متجره بمرسى مطروح ، وكان يوضح لنا أموراً كثيرة ، ويرتب لنا لقاءات مهمة مع مهاجرين من أبناء وادى النيل استقروا فى مرسى مطروح . إننا ندين بحق بالشكر الخاص لعائلة عبد الملك الذين لم يبخلوا علينا أبداً بأية معلومات .

ونشكر أيضًا الدكتورة سالمة عبد الرحيم من عشيرة شرسات التابعة لقبيلة أولاد على الأبيض ؛ ففى زياراتنا الأولى كانت تصحبنا من الطرق الرئيسية داخل الصحراء ، وقد رتبت لنا سلسلة من الحوارات المهمة مع بدو يعيشون فى مرسى مطروح ، وقادتنا بدراية فى عدد من الأحياء القديمة والحديثة فى البلدة ، وتحدثت معنا باستفاضة عن أسلوب حياة أسرتها فى منطقة صحراوية بالقرب من سيدى برانى فى الخمسينيات

من القرن الماضى ، كما تحدثت معنا عن ملاحظاتها الخاصة بشأن التغيرات التى طرأت على مرسى مطروح منذ الستينيات ، وساعدنا كثيرون من البدو وأبناء وادى النيل فى أمور أخرى غير الحوارات التى سجلناها معهم ، كما أسهم آخرون فى تعريفنا بمعلومات وملاحظات مهمة خلال حوارات لم تكن تجرى معهم فى إطار أنشطتنا الحوارية الرسمية ، ولسوء الحظ لا نستطيع أن نذكرهم الآن كلهم بالاسم ، لكننا نشكرهم بكل إخلاص .

ووقت إجراء البحث كان الدولار الأمريكى يساوى ٣,٣٥ جنيها مصريا ، وكان الفدان فى مصر يعادل ١,٠٣٨ آكر أو ٠,٤٢ هيكتار .

شكر وتقدير

نود أن نعرب عن شكرنا وامتناننا لمحافظ مطروح وقت عملنا الميدانى اللواء محمد زاهر عبد الرحمن الذى التقى بنا مرتين ، ومكننا من استكمال بحثنا ، وأعطى تعليماته للعاملين معه بتقديم كل الإحصاءات العامة المتعلقة بمحافظة مطروح لنا . وندين بالفضل أيضًا للمهندس محمد علام رئيس جهاز تنمية الساحل الشمالى الغربى وسيوة الذى استقبلنا عدة مرات ، وساعدنا بكل حماس بملاحظاته التى ارتبطت بخبرته الطويلة والمتميزة فى مجال تنمية الإقليم ، كما قدم لنا المشورة المخلصة وأمدنا بالإحصاءات التى أعدها الفريق الذى يعمل معه .

ودعمت الجامعة الأمريكية بالقاهرة هذا المشروع بما فيه من منح بحثية محلية فى صيف ١٩٩٣ والعام الدراسى ١٩٩٣/١٩٩٤ . وحصلنا أيضًا على إجازة للبحث ومنح تفرغ فى العام الدراسى ١٩٩٤/١٩٩٥ ، نحن نقدر هذا الدعم ، كما نشكر الدكتور ناجى شتلة مستشار الجامعة الأمريكية الذى كتب خطابات تقديم وتعريف بنا لمحافظ مطروح ورئيس جهاز التنمية بها ، ونشكر كذلك عالمة الأنثروبولوچيا سينثيا نيلسون عميدة مدرسة العلوم الإنسانية والاجتماعية التابعة للجامعة الأمريكية بالقاهرة على تشجيعها المتحمس لعملنا المشترك بصفة عامة وهذا المشروع بصفة خاصة . ومن بين الكثيرين من زملائنا بالجامعة الأمريكية نتوجه بالشكر للبروفيسور المتقاعد عثمان إل . فراج على كرم ضيافته ولإعطائنا فكرة أولية عن منطقة مطروح ووصفًا تفصيليا عن تنمية الشواطئ هناك .

وندين بالشكر أيضًا لمؤسسة فورد على المنحة الفردية التى قدمتها للتركى ، هذه المنحة التى أسهمت فى تغطية جزء كبير من نفقات العمل الميدانى وتحليل البيانات وكتابة هذا الكتاب ، ونشكر بصفة خاصة الدكتور ديفيد إف . نيجارد الممثل الإقليمى

السابق للمؤسسة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لاهتمامه وتشجيعه لنا فى بحثنا بشأن الأراضى القاحلة فى مصر .

لقد أمضينا جزءًا من إجازتنا البحثية فى زيارة باحثين بمركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورج تاون فى واشنطن ، ونشكر مديرة المركز الأستاذة باربرا ستواسر والعاملين معها على كرم ضيافتهم ومساعدتهم لنا ؛ فقد وفر المركز لنا مكتبًا وجهاز كمبيوتر ويسَّر إمكانية الدخول إلى المكتبة وغيرها من المنشآت التى مكنتنا من إكمال المسودة الأولى من هذا العمل فى جورج تاون خلال ربيع عام ١٩٩٥ .

ونشكر أيضا زملاءنا الأنثروبولوچيين الذين ساعدونا بتعليقاتهم مثل ليلى أبى لغد وجون ديڤيز ودالى إف. إيكيلمان ونيلسون إتش . إتش . جرابورن وسهير مرسى وعالم الاجتماع دونالد هيسيل .

وفى قسم النشر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة نشكر المدير دبليو . مارك لينز و آر . نيل هيويسون وبولن إم . ويكهام وغيرهم . ونخص بالشكر هيو هينوز الذى تعهد الكتاب منذ أن كان مخطوطة حتى صدوره .

ونقدم عميق شكرنا لشعب مطروح ، البدو وأبناء وادى النيل الذين هاجروا إلى هناك كبيرهم وصغيرهم ؛ فلولا المعلومات التى أمدونا بها لما كان لهذا الكتاب أن يخرج إلى حيز الوجود ، ونأمل فى أن نكون قد نجحنا فى نقل أحاديثهم لنا بأمانة ، كما نأمل فى أن يصبح هذا الكتاب متاحًا لهم باللغة العربية ، سيكون من دواعى سعادتنا أن يجىء أحدهم مختلفًا معنا عن وجه حق بشأن أية معلومة نقلناها فى هذا الكتاب ، وفى هذه الحالة سوف نتحرى الأمر حتى ننقل تفسيراتهم الخاصة بمجتمعهم والتحول الذى طرأ عليه بصورة واضحة .

ويسرنا أن نتحمل نحن المؤلفين كل المسئولية عن البيانات المقدمة فى هذا العمل وعن تفسيرها .

القاهرة ١٩٩٨

مقدمة

الدراسة وإطارها

يشمل التغيير كل شئ فى المناطق الصحراوية بالعالم العربى ، ولا يعيش غالبية العرب بالطبع فى تلك المناطق ببلادهم ، وإنما فى مدن وقرى تكونت على ضفاف أنهار مثل النيل ودجلة والفرات وأخرى أصغر منها أو فى مناطق يكون هطول الأمطار السنوى عليها معتدلاً إلا أنه كافٍ لدعم الزراعة . وتتضح الأمثلة على ذلك فى المناطق الغربية من سوريا الكبرى والمرتفعات الجنوبية الغربية من شبه الجزيرة العربية والمناطق الساحلية من شمال غرب أفريقيا . وتتمركز المناطق الصحراوية خارج مناطق الاستيطان القديمة تلك ؛ حيث يمتد نحو ٩٠ فى المائة من الأراضى العربية من بحر العرب والخليج إلى المحيط الأطلنطى . ونجح عدد قليل نسبيا من العرب البدو وغيرهم منذ قديم الزمان فى استغلال تلك الأراضى الجدباء ، وجعلها منتجة عن طريق تربية الماشية وزراعة المحاصيل ، كما كان لهم باع طويل فى التجارة والنقل وغيرها من الأنشطة الاقتصادية مثل الحرف اليدوية ، وعاش قاطنو الصحراء كبدو رحل وكمستوطنين لبعض الواحات الصغرى والكبرى منها .

ويقطع امتداد الصحراء حاليًا طرق سريعة حديثة شقت منذ وقت قريب لتحل محل الطرق الأسفلتية الضيقة والدروب التى كانت منذ أجيال تربط بين الأماكن وبعضها .

وتمتد شبكة الطرق السريعة الحديثة بمعدل كبير لتصل إلى أماكن كان يعتبرها المسافرون نائية ، وحلت المركبات ذات المحركات محل الجمال فى السفر والانتقال لمسافات بعيدة ، واختفت الآلاف من الآبار تحت رمال الصحارى العربية ترفع المياه

اليوم باستخدام المضخات الكهربائية والميكانيكية وليس اعتماداً على قوة الجمال مثلما كان الحال قبل آلاف السنين ، وأصبحت الخيام السوداء التى كانت تنسجها نساء البدو من شعر الماعز من آثار الماضى وجزءاً من التراث الثقافى العربى الذى لا يظهر غالباً سوى فى المناسبات وأحياناً فى إطار عرض متحفى أو منصوباً فى ردهة أحد فنادق الدرجة الأولى .

وسيرى المسافر عبر الأراضى الصحراوية العربية بعض الخيام هنا وهناك ، كما ستقع عيناه فى بعض الأمكنة على قطعان كبيرة من الخراف أو الماعز أو الإبل ، غير أن تلك الحيوانات التى كانت تشكل فى الماضى العماد الأساسى لاقتصاديات منازل البدو أصبحت اليوم تربى بالأساس لعرضها فى السوق ، وتحول رعاة الماضى إلى أصحاب مراع ومزارع باستثناء بعضهم ممن تعرضوا لظروف منعتهم من ذلك أو أجبرتهم على ترك مهنة تربية الماشية بشكل نهائى أصبحوا يعيشون فى منازل دائمة فى مدن صغيرة وقرى ومستوطنات متفرقة لدى كثيرين منهم كهرباء وأجهزة تليفزيونية وبعضهم لديه تليفونات ، وربما يشغل مالك القطيع اليوم وظيفة أخرى يمارس بعض أبنائه أنشطة اقتصادية أخرى كأن يعمل لقاء أجر أو راتب أو كتاجر أو مدرس بإحدى المدارس – وغير ذلك أيضاً مثل أن يخدم بالجيش كجندى أو ضابط ، كما يعمل أيضاً بعض أبنائه وبناته بالرعى وفى أعمال خفيفة أخرى مرتبطة بإنتاج الماشية . ويتفق الراعى فى أغلب الأحوال على العمل مقابل أجر ، وأصبح من النادر جداً أن ترى صورة البدوى القديم الذى يسافر لمناطق بعيدة راكبًا جمله ، كما أصبح من النادر أن ترى فى العالم العربى تلك الصورة القديمة للرعاة الذين يتخذون من الخيام منزلاً لعائلاتهم وينتقلون ومعهم حيواناتهم من مرعى إلى آخر أو يستهلكون فى منازلهم الجزء الرئيسى من منتجات حيواناتهم .

ويتفاوت معدل وأسلوب التغيير فى الصحراء العربية من دولة عربية إلى أخرى ، وربما من منطقة إلى أخرى فى الدولة الواحدة . غير أن هناك صفات مشتركة لهذا التغيير فى كل مكان ، وتتمثل فى دخول وسائل النقل الحديثة وغيرها من أنظمة

الاتصالات والتوسع الكبير فى مصادر المياه واستقرار الإقامة فيما عدا بعض البدو الرحل وإقامة مراكز جديدة للاستيطان سواء كانت كبيرة أو صغيرة وهجرة بعض سكان ضفاف الأنهار إلى المجتمعات الصحراوية الجديدة والقديمة والتحرك المضاد لقاطنى الصحراء إلى قرى ومدن بالمناطق المزروعة من قبل . وتمثلت الصفات العامة للتغيير أيضًا فى رعاية الحكومات لتنمية زراعات جديدة فى الصحراء والإهمال العام لإنتاج الماشية بالمناطق الجدباء من قبل الحكومات العربية وما تبعه من دخول سريع للقطاع الخاص فى هذا المجال ، ثم امتداد أنشطة السياحة وقضاء العطلات إلى بعض ، وليس كل المناطق الصحراوية العربية . وترجع جذور هذا التغير - كما نوضح فى هذه الحالة - إلى القرن التاسع عشر ثم اكتسب قوة دافعة فى النصف الأول من القرن العشرين ، وبدأ الجزء الأكبر من هذا التغيير على الرغم من ذلك منذ الخمسينات والستينات من القرن الماضى ، وهما العقدان اللذان جاءا بالاستقلال وبناء الدولة ، وامتد خلالهما طيف واسع من أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الجديدة فى كثير من دول العالم العربى ، وتزامن مع ذلك استخراج كميات كبيرة من البترول فى بعض المناطق ، وأحدثت التغيرات المذكورة تحسينات ، وربما ضربًا من التقدم فى المناطق الصحراوية بالدول العربية .

ويوجد لسوء الحظ جانب مظلم لهذه التغيرات ؛ فقد انفتحت الصحارى وامتدت حدودها ، ولم يعد هناك وجود لتلك المحميات التى تضم القليل من الرعاة البدو المهره الدءوبين فضلاً عن المزارعين المقيمين فى الواحات (بالإضافة إلى المجموعات المتفرقة من عصابات السلب والنهب واللصوص وقطاع الطرق) . وعلى الرغم من عدم توفر إحصاءات شاملة أو دليل على الهجرة من الصحراء ، يلاحظ أن عدد سكان الصحارى الأصليين يتنامى بسرعة ، كما يزداد أيضًا توافد سكان من خارج الصحراء إلى مساحات واسعة منها . ويبدو - على سبيل المثال - أن سكان المناطق الصحراوية أقل بكثير من عدد سكان وادى النيل إلا أن العديد من المناطق الصحراوية أصبحت مزدحمة ، ويلقى إدخال العديد من الأنشطة الاقتصادية الجديدة وتكثيف بعض الأنشطة القديمة

أو تحويلها إلى أنشطة تجارية بضغوط شديدة على البيئة الطبيعية القاسية والهشة فى الوقت نفسه للأراضى القاحلة ، ويمثل تآكل التربة تهديداً لبعض المناطق ، مثل التصحر الحالى فى بعض المناطق الجدباء فى العالم العربى ، والتى كانت منتجة ذات يوم . وما زال الواقع مظلمًا بشأن الدمار البيئى الكبير والتمزق الاجتماعى الذى أصاب الصحارى العربية وسكانها بسبب الحربين العالميتين الأولى والثانية والصراع العربى الإسرائيلى و عاصفة الصحراء وغيرها من المعارك التى وقعت بالمنطقة فضلاً عن التدريبات العسكرية التى تجريها الجيوش الحديثة فى الأماكن التى يطلق عليها اسم الأرض الخراب الموجودة بالمناطق الجدباء من كل دولة .

ويوجد أيضًا جانب مضىء للتغير وإن كان لا يخلو من الغموض والمتناقضات ، فعلى الرغم من أن سكان الصحارى كانوا يومًا ما بعيدين أو مهمشين بالنسبة لمراكز أنظمة الحكم فى الدول العربية ، فإنهم أصبحوا اليوم أكثر تكاملاً مع تلك الأنظمة كما أصبحوا بصورة أو بأخرى يتمتعون بالمساواة مع مكونات المجتمعات العربية التقليدية الأخرى مثل الفلاحين وأهل الحضر ، وانحسرت على سبيل المثال بصورة كبيرة الحالة الخاصة لسكان الصحراء الذين كان يجرى إعفاؤهم من الخدمة العسكرية ، وجرى على النقيض تجنيدهم بعد إنشاء جيش وطنى وشرطة أكثر تكاملاً . ويحمل البدو والفلاحون وأهل المدن على حد سواء بطاقات هوية قومية وكلهم مواطنون ولهم الحق فى الإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات كل فى المكان الذى يعيش فيه . وباعتبار الطبيعة المركزية لمعظم أنظمة الحكم العربية إلى حد بعيد ، يمكن للمرء أن يقول إن نسبة وصول عرب الصحراء إلى مراكز اتخاذ القرار فى بلادهم - إذا كان لهم أى فرصة لذلك - ضئيلة للغاية ، غير أن لبعضهم علاقات وثيقة مع السلطات الحكومية ، وهم قادرون على التفاوض بدرجة كبيرة فيما يتعلق بشئونهم الخاصة ، وأحيانًا من أجل مصالح مجتمعاتهم ، وهم بالفعل يقومون بذلك ، وفى هذا الأمر يختلف سكان الصحراء إلى حد ما عن غيرهم ممن يمثلون المكونات الأخرى من المجتمعات العربية .

لم تنفصل المناطق الصحراوية مطلقًا عن دائرة الاقتصادات الإقليمية الأوسع للعالم العربى ؛ فالتبادل كان قائمًا باستمرار بين المناطق الصحراوية المزروعة ، وربط بين الجانبين بشدة ، علاوة على الأنشطة الاقتصادية الجديدة التى سادت المناطق الصحراوية العربية فى الإطار الأشمل للدولة والاقتصادات البينية العربية المرتبطة بدورها بالنظام العالمى للرأسمالية المعاصرة . ويعتمد رعى الأغنام فى المناطق الصحراوية اليوم على العلف المنتج خارج تلك المناطق ، وتعرض تلك الأغنام للبيع بشكل أساسى للاستهلاك فى أسواق بعيدة غالبًا ما تكون فى دول أخرى ، ويستثمر الذين يقضون العطلات من سكان العواصم العربية أموالهم فى المنتجعات الشاطئية التابعة للمناطق الصحراوية أو يستفيدون من تلك المنتجعات كل على أساس ظروفه المالية الخاصة . ويزيد الإنفاق أو يقل فى المناطق الصحراوية التى تتمتع بمرافق صالحة لقضاء العطلات بها على عوامل اقتصادية محلية ودولية ، كما تخضع بالطبع لتقلبات الأحداث السياسية سواء كان وقوعها قريبًا من أو بعيدًا عن تلك المناطق .

ويمثل تكامل المناطق الصحراوية فى الإطار الأشمل للاقتصادات السياسية فى الدولة حقيقة واقعة فى العالم العربى ؛ فقد كانت قوة الدولة المركزية ضعيفة فى العادة وأحيانًا كان وجودها نظريا فى الأقاليم الصحراوية العربية خلال الفترة الطويلة للحكم العثمانى ، وكانت الأقاليم الصحراوية فى مصر تحت حكم الاستعمار البريطانى تدار بعيدًا عن وادى النيل ، كما كانت التنمية خارج الوادى مهملة ، ولم يعد الأمر كذلك سواء فى مصر أو فى باقى الدول العربية ، ولم يعد هناك وجود للتفريق الصارم الدائم بين البادية (أو البدو الذين يعيشون فى الصحراء) والحضر (أو المكون الثابت المستقر من الحضارة العربية). وأصبح من الضرورى نبذ هذه التفرقة أو التقسيم إلى فئتين ، ووصم ذلك بأنه إفراط مخل فى تبسيط الماضى أو قراءة سطحية له ، كما أنه تحريف أو تشويه متعمد للحاضر قائم على دوافع سياسية . علاوة على ذلك فإنه ليس من ترجمه التكامل السياسى أو الاعتماد الاقتصادى باعتباره استيعابًا ثقافيا كاملاً أو ضياعًا للهوية الأساسية . المشاركة فى نظام دولة مركزى لا تؤدى بالضرورة إلى

تعطل الوسائل التى يتبناها مجتمع محلى أو قبلى بهدف استتباب النظام أو فى تعطل اتخاذ القرار فى الشئون الخاصة بالأفراد المحليين أو الجماعات . وهكذا لم تتأثر هوية البدوى بالنسبة للكثيرين من أبناء الصحراء فى الدول العربية ، الذين هجروا مهنة أسلافهم وهى الاشتغال بالرعى ، ويعملون الآن فى مجال السياحة أو كأطباء أو كمزارعين إلى غير ذلك .

ويعرف هؤلاء قبائلهم ويفخرون بالانتساب إليها ، لكنهم يعرفون أيضًا أنهم مواطنون سواء فى مصر أو ليبيا أو سوريا أو أى دولة عربية أخرى . ويتذمر الكثيرون منهم من أفعال حكوماتهم ، كما يتذمرون إذا تقاعست تلك الحكومات عن أداء واجباتها شأنهم شأن باقى أبناء البلاد ، ويرى البدو أنفسهم أيضًا على أنهم عرب ومسلمون وهى هويات تاريخية تتجاوز وتسمو فوق الحدود التى رسمتها القوى الاستعمارية عندما أقامت نظام الدولة العربية الحديث نسبيا ، وتزداد مشاركة سكان الصحارى القدامى للمستوطنين المهاجرين فى الأراضى التى تركها لهم أسلافهم ، وذلك فى إطار مجتمعات الدولة ، وعلى الرغم من وجود بعض التوتر والصراع ، فإنه قد تم التوصل إلى هويات جديدة تعبر عن روابط مشتركة مع الأقاليم المتغيرة التى يتعايشون فيها حاليًا .

نظرة عامة

ويوضح هذا الكتاب التحول المشار إليه بالتفصيل مع التركيز بصفة خاصة على محافظة مطروح الواقعة على الساحل الشمالى الغربى لمصر . ومن الفرضيات الرئيسية فى هذه الدراسة أن التغير الذى حدث فى الساحل الشمالى الغربى له نظير فى غيره من المناطق الجدباء فى العالم العربى . هناك مقارنات مجددة حول التغير الذى يحدث فى أماكن أخرى ، وعلى الأخص فيما يتعلق بتحول البدو العرب من الإنتاج الرعوى إلى شكل جديد تمثل فى إقامة مرابٍ أو مزارع كبيرة لتربية الأغنام ،

وهو الأمر الذى استلزم إقامتهم فى أماكن ثابته وهجرهم لنمط الترحال الذى عرفوا به ، وتحولهم إلى القانون فى جميع أوجه حياتهم ، غير أن المضمون المباشر للتغير الذى حدث فى الساحل الشمالى الغربى ينصب على المناطق الصحراوية الثلاث فى مصر والعمليةُ الوطنية لتنمية الصحراء .

ويعد وصف الإطار الإقليمى الخاص لهذه الدراسة نبدأ الفصل الأول بنبذة عن صحارى مصر الغربية والشرقية وصحراء سيناء ؛ حيث نعرض لما هو سائد هناك من جفاف شديد وللحجم السكانى الهزيل ثم ننتقل إلى العملية الرئيسية لتنمية الصحراء فى مصر ، تلك العملية التى ركزت – بصفة خاصة – على المناطق القريبة من وادى النيل ، وهو ما يعنى الدلتا ووادى النيل فى مصر السفلى ومصر العليا على التوالى ، وهى عملية مرتبطة تمامًا بقوة بالظروف المتغيرة لوادى النيل نفسه ، كما شهدت العملية نفسها تعقيدات تتراوح بين البيروقراطيات العتيدة وشركات تنمية الأراضى وعدد المزارعين والتجار الضئيل وحجم الاستثمارات العامة والخاصة لرءوس الأموال والعمالة فى الزراعة الجديدة للصحراء فضلاً عن الصناعة والسياحة والأنشطة الأخرى ، هذه التنمية لها مواصفاتها الخاصة ، غير أن عملية التغير فى المناطق الصحراوية القريبة من وادى النيل كان لها أصداء قوية ، وخاصة منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضى فى المناطق الصحراوية الشاسعة فى مصر بما فيها الساحل الشمالى الغربى .

ونقدم فى الفصل الثانى شعب مطروح ، وهم مواطنو الإقليم الذى توسعنا فى دراسته بهذا الكتاب كما قدموا أنفسهم إلينا ؛ فهم عرب أو بدو من قبائل أولاد على والجُميلات ، وكذلك" أبناء وادى النيل" الذين نزحوا واستقروا هناك ، وخلال تقديم أنفسهم لنا تحدث أبناء الطائفتين عن تاريخهم . وشرح البدو لنا الإطار الهيكلى لقبائلهم وهوياتهم ، وقد تتبعناهم بهذا الخصوص ، ووضحنا اختلافًا قديمًا يمكن إدراكه باعتباره متغيرًا بين الأشخاص من ذوى الهويات قبلية – وذكرنا كما ذكر كثير من النازحين وبعض البدو – بروز هوية جديدة مؤسسة على المشاركة فى إقليم واحد ، وبدأنا فى بحث المعانى المتغيرة للهويات القديمة ، هو ما يتكشف فى فصول أخرى .

وناقشنا فى الفصل الثالث الخلفيات التاريخية التى سبقت التنمية التى بدأت فى ستينيات القرن الماضى تقريبًا . وكما هو الحال فى مصر بصفة عامة فإن المرحلة الحديثة للأشخاص الذين أجريت عليهم هذه الدراسة تعود إلى الغزو الفرنسى فى نهاية القرن الثامن عشر ، ونسجل فى هذا الكتاب دور أولاد على فى الدفاع عن مصر ضد المحتل الأجنبى ، ثم نعرض لسلسلة طويلة من التغيرات التى أثرت بقوة على الإقليم الذى يعيشون فيه ، هذه التغيرات تتضمن العلاقات الجديدة بين القبيلة والدولة ، وهو الأمر الذى بدأ فى عصر محمد على (الباشا) الحاكم العثمانى لمصر خلال العقود الأربعة الأولى من القرن التاسع عشر ، كما تتضمن أنشطة حركة " السنوسية " للإصلاح الدينى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، وكذلك البداية المبكرة للتنمية التى كان منها إنشاء الخديو عباس حلمى الثانى لخط سكة حديد فى بداية القرن العشرين ، ومعارك الحرب العالمية الأولى فى الإقليم وحكم الاستعمار البريطانى فى الصحراء والدمار الذى أحدثته الحرب العالمية الثانية .

وتحركنا فى الفصول الباقية ، على ضوء خلفية المكان الذى لم يحتفظ برونقه البرى ، إلى دراسة التغيرات العديدة التى أصبحت فيما بعد جزءًا من التنمية المعاصرة للإقليم ، ويركز الفصل الرابع على التغييرات التى ارتبطت بشدة بستينيات القرن الماضى . ويشمل إدخال نظام الحكم المحلى ، وبدء برامج التنمية ، والنمو السريع لمرسى مطروح ومدن أخرى ، وتحول البدو من الترحال إلى الاستقرار فى أماكن ثابتة. ويوضح العرض أن سكان الإقليم لم يكونوا متلقين سلبيين لما يحدث من تغيرات خارجية ، وإنما استفادوا بما استجد عليهم للوفاء باحتياجاتهم الخاصة ، ولم يكتفوا بتحديد تلك الاحتياجات ، وإنما أوكلوا مؤسسات جديدة تتماشى مع مفاهيمهم بشأن التنظيم ، وزاد فى تلك الفترة معدل هجرة العمالة الأجيرة بصورة كبيرة إلى ليبيا ، وتوسعًا كبيرًا فى التجارة المشروعة وغير المشروعة .

وتركز الفصول الثلاثة بعد ذلك على الجوانب الأساسية لاقتصاد الإقليم ، ويعرض الفصلان الخامس والسادس توثيقًا وتحليلاً لتحولات حياة الرعى والترحال والزراعة .

ويتضح أن النظام القديم للإنتاج الزراعى - الرعوى المختلط الذى تنظمة وحدات أهلية فى إطار الأنساب أو العشائر قد تحول إلى نظام إنتاج له هدف تجارى تؤثر فيه ، وتدعمه الدولة وبرامج التنمية ، كما يتضمن جهودًا كبرى واستثمارًا خاصا من المزارعين المحليين ومربى الماشية ، وثبتت دعائم التجارة كجزء من النظام القديم ، واعترف منتجو اليوم بالإهمال الشديد لتنمية أسواق ملائمة للمدخلات والمخرجات فى الإقليم . وأصبح للسياحة وقضاء العطلات شأن كبير فى اقتصاد الإقليم ، وهو ما نتناوله فى الفصلين السابع والثامن من هذا الكتاب ، ونقدم نبذه عن السياحة وقضاء العطلات فى مصر بصفة عامة قبل توثيق تنمية السياحة فى مرسى مطروح ، وذلك لأن السياحة لم تأخذ نصيبها فى مجال بحوث علوم الاجتماع فى مصر ، ثم ننتقل إلى وصف وتحليل الامتداد السريع للسياحة فى مرسى مطروح فى الآونة الأخيرة والبدء فى إنشاء منتجعات على شاطئ البحر على امتداد معظم ساحل الصحراء منذ عام ١٩٨٠ تقريبًا .

ويتحرى الفصل التاسع ما نراه نحن غامضًا ومليئًا بالمتناقضات بخصوص الأمور المتعلقة بالمؤسسات وامتلاك الأراضى والقانون العرفى وتكييفه مع مواقف جديدة ، وكذلك مسألة القيادة والتمثيل فى المجالس المحلية ومجالس إدارات الجمعيات التعاونية . وتركز تلك الأمور على تغير علاقة المواطنين المحليين بالدولة والاقتصادات الوطنية والجمعيات الأكبر ، ويختتم هذا الفصل بالتعرض للمفاهيم المحلية للتنمية فى الساحل الشمالى الغربى .

ونشير فى الفصل الأخير إلى التحول الذى سجلناه فى هذه الأنثربولوچيا الوصفية ، ونقدم خاتمة ما توصلنا إليه بشأن التنمية فى هذا الإقليم . ووجدنا - إلى حد ما على الأقل - ما نراه تحسنًا كبيرًا فى العديد من أوجه الحياة فى هذه المنطقة ، غير أن مراحل عملية التغيير كانت متفاوته وغير منتظمة ، صحيح أن التوجه إلى إنشاء مزارع لتربية الماشية كان له عائد مجز ، إلا أن ذلك كان يعتمد بدرجة كبيرة على مدى

تكلفة العلف الذى يجرى تصديره إلى المنطقة ، حيث تزداد أعداد رءوس الماشية التى يجرى تربيتها، وهناك مزارع جديدة فى الصحراء لإنتاج التين والزيتون وغيرها من المحاصيل الجديدة ، إلا أن العائد الاقتصادى لهذا الإنتاج يقل بسبب القصور فى أنظمة التسويق والتوزيع . وبينما توغلت المزارع الجديدة إلى مناطق كانت ملائمة فى الماضى لزراعة الشعير ، خصصت اليوم حقول لزراعة الشعير فى مناطق أفضل . وجلبت السياحة الوافدة من خارج الأقاليم استثماراً ضخماً ، كما قدمت خدمات لأعداد كبيرة من المصريين من سكان وادى النيل وبعض العرب وقليل من الأجانب الذين يرغبون فى قضاء عطلة الصيف على الشاطئ . غير أن حجم الإفادة الاقتصادية المحلية محدود وغير موزع بالتساوى ، كما أن عدداً كبيراً من المساكن التى أنشئت على الشاطئ تبقى خاوية معظم السنة ، وتحتل مساحات كانت يوماً ما بيئة ملائمة للمراعى الطبيعية الممتازة أو كانت مليئة بأشجار الزيتون .

وترتبط مسائل الإنصاف والمساندة مع الأخطار الثقافية الثانوية أو مظاهر الإنهيار الاجتماعى لتشوه الإنجازات العديدة التى توثقها هذه الدراسة ، غير أن سهولة التكيف مع التغيرات الطارئة التى يتسم بها أناس معتدون بأنفسهم ويتمتعون بقدر من البلاغة والفصاحة تعكس وعيهم بالقوى العتيدة التى كانت تهدف إلى تفويض وجودهم فى الماضى وما زالت تهددهم فى الوقت الحاضر ، هذه كلها أمور تبعث على التفاؤل الذى نؤمن بأنه غائب عن الأدب الذى يقيم عملية "التنمية" ، وقد عرفنا التنمية فى موضع آخر بأنها :

" عملية تغيير رابحة وهادفة ، وتتضمن زيادة فى قدرات دولة من أجل توفير تحسينات مستدامة فى مستوى معيشة مواطنيها أو رعاياها ، فى مجالات مثل التغذية والرعاية الصحية المأوى والتعليم .. تهدف التنمية أيضًا إلى زيادة قوة دولة ما فى مواجهة دول أخرى لتحقيق وضمان درجة ذات شأن من الاستقلال الاقتصادى والسياسى ، ومن أجل أن يكون التعريف مثاليًا ، فإن جهود التنمية ينبغى أن توجه أيضا إلى تحقيق الحرية السياسية للأفراد وضمان حقوق الإنسان الرئيسية فى الرفاهية الاجتماعية والنفسية (Altorki and Cole 1989:1) .

ولا نسعى فى هذا الدراسة إلى قياس تأثير التغييرات بصفة خاصة على إقليم الساحل الشمالى الغربى ، غير أننا نعقد مقارنات كيفية عن تلك التغييرات فى أجزاء مختلفة من هذه الدراسة من أجل تكوين رأى ، كما يتخلل هذا العمل مسألة العلاقة المتغيرة بين الإقليم المحلى وسكانه من جانب والدولة والمجتمع الأوسع من جانب آخر . ونرى أن تلك العلاقة كانت دومًا دخيلة ويروج لها من يعتقد " بآخرية " البدو والصحراء والقبيلة ، كما نرى أن الأمر الأكثر ملاءمة هو تبنى رأى أو تعريف غير أساسى عن الساحل الشمالى الغربى ، وهو - ببساطة وليس استخفافًا - أنه جزء من محافظة إقليمية على غرار المحافظات الصغيرة الأخرى الموجودة فى باقى أنحاء مصر ، بل وفى أنحاء العالم العربى .

الساحل الشمالى الغربى لمصر

الساحل الشمالى الغربى هو قطاع ضيق من الأرض فى أقصى الشمال من صحراء مصر الغربية ، والجزء الأعظم من الصحراء الغربية عبارة عن أراضى شديدة الجفاف ؛ حيث يندر سقوط الأمطار عليها أو لا تسقط من الأساس . غير أن الهامش الشمالى بطول ساحل البحر المتوسط تسقط عليه كميات بسيطة من الأمطار خاصة فى فصل الشتاء يقدر متوسط منسوبها السنوى بنحو ١٣٨مم على ساحل مدينة مرسى مطروح . ويتناقص معدل سقوط الأمطار تدريجيا وبصورة سريعة عندما تتجه "عواصف" الشتاء الى الصحراء جنوب الساحل ؛ حيث يندر سقوط الأمطار على مسافة تتراوح بين ٥٠ و ٨٠ كيلو متر جنوب الساحل ، وتحدد ندرة سقوط تلك الأمطار أو عدم انتظامها منطقة بيئية عبارة عن قطاع أو مرعى قاحل ، وتنتهى تلك المنطقة جنوبا حيث يتوقف تقريبًا سقوط الأمطار .

وتنتهى حدود المنطقة شرقا بملاقاه وادى النيل ، ولأغراض إدارية تنتهى اليوم الحدود الشرقية لإقليم الساحل الشمالى الغربى لمصر عند محافظة الإسكندرية ،

أى على بعد ٦٥ كيلو متر إلى الغرب من وسط مدينة الإسكندرية ، وكان وادى النيل فى العهد القديم أبعد من ذلك فى اتجاه الشرق ؛ إذ كان على بعد ٦٥ كيلو متر فى المكان الذى اكتشف فيه الإسكندر الأكبر مدينتة العظيمه فى عام ٣٣١ قبل الميلاد ، غير أن محافظة الاسكندرية فيما بعد امتدت منذ فترة قريبة نحو الغرب لتضم مجتمعات مثل العامرية وبرج العرب كانت فى الماضى جزءًا من الساحل الشمالى الغربى غير أنها أصبحت الآن من ضمن وادى النيل .

والحدود الشرقية للساحل الشمالى الغربى فى مصر ليست جامدة بالطبع ، فمدينة الإسكندرية نفسها تلعب دورًا مهما فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية لقاطنى الساحل الشمالى الغربى ؛ فهم يذهبون عادة إلى الإسكندرية للتسوق والدراسة ولزيارة الأطباء والأقارب ولأسباب أخرى . والمدينة بحق هى المركز الحضارى الرئيسى لسكان الساحل الشمالى الغربى ، وترتبط محافظة البحيرة التى تقع جنوب الإسكندرية مباشرة بصلات عديدة قوية وتاريخية مع الساحل الشمالى الغربى ، ولم يفقد الساحل الشمالى الغربى منطقة العامرية تمامًا . إذ إنها مازالت السوق الرئيسية للاقليم لبيع الماشية والحصول على العلف ، كما أن البدو فى برج العرب شأنهم شأن الكثيرين من أقرانهم الذين يعيشون منذ فترة طويلة فى الإسكندرية والبحيرة ، يقيمون صلات اجتماعية وثقافية قوية مع أقاربهم فى السهل الواسع المجدب .

ويمتد الساحل الشمالى الغربى لمصر غربًا حتى يصل إلى الحدود مع ليبيا ، هى حدود حديثة العهد نسبيا غير أنها قائمة منذ زمن بعيد . ويقول "سترابو" إن " الجزء المصرى من الساحل يبدأ فى كاتاباثموس ، أما الدولة المجاورة فتنتمى إلى سيرينية ومرمريدية " (Jones 1917, 8:55) وكاتاباثموس هى السلوم اليوم آخر المدن المصرية قبل الحدود مع ليبيا . غير أن أولاد على سيوضحون لنا فى مرحلة لاحقة من هذا الكتاب أن الحدود الموجودة حاليًا رسمها البريطانيون والإيطاليون بينهم بعد أن استولت إيطاليا على ليبيا من تركيا قبل الحرب العالمية الأولى بفترة ليست طويلة . وعلى الرغم من الاعتراف بهذا الترسيم منذ عصور قديمة كفاصل بين منطقتين

سياسيتين مختلفتين ، فإن تلك الحدود لم يكن لها وجود إبان الحكم العثمانى ، وبعد أن رسمها الأجانب أصبحت الحدود تمثل فى بعض الأحيان عائقًا فاصلاً غير أن ذلك لم يمنع التسلل عبرها ؛ فقاطنو الساحل الشمالى الغربى لمصر تربطهم علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية قوية تمتد عبر الحدود مع ليبيا ولا تختلف قوة تلك الروابط عن العلاقات التى تربط أهل الساحل الشمالى الغربى بأبناء وادى النيل . غير أنه طبقًا لسياسات الدولة والإدارة فإن الساحل الشمالى جزء لا يتجزأ من جمهورية مصر العربية .

والمنطقة البيئية التى تسودها المراعى هى أكثر الأماكن المأهولة بالسكان فى محافظة مطروح التى تعد ثانى أكبر أقاليم مصر من حيث المساحة ، كانت مساحة المحافظة أكبر فى الماضى ؛ لأنها كانت تضم فى ستينيات القرن الماضى معظم مساحة الصحراء الغربية ، وأصبحت اليوم تضم الساحل الشمالى الغربى وواحة سيوة ومساحة ممتدة من الصحراء غير المأهولة بالسكان بما فيها منخفض القطارة . ويركز بحثنا على الجزء المأهول بالسكان من مطروح ، باستثناء واحة سيوة المهمة ، وهذه الواحة القديمة التى تقع جنوب المحافظة مختلفة ثقافيا وبيئيا عن الساحل الشمالى الغربى . غير أننا نوضح فى هذه الدراسة وجود روابط اقتصادية واجتماعية قوية بين سيوة والساحل سواء فى الماضى أو الحاضر .

مطروح واحدة من خمس محافظات صنفها الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء فى مصر على أنها من محافظات " حدودية " التى هى أيضًا محافظات صحراوية ، ولكن لكونها لا تضم مناطق الصحراوية تمت تنميتها حديثًا بالقرب من وادى النيل ، فإنها أيضًا لا تتوافق بدقة مع صحراء مصر فى الإطار الأشمل للكلمة ، ومطروح – طبقًا لإحصاءات جهاز التعبئة والاحصاء بين عامى ١٩٨٦ و ١٩٩٦ – هى ثانى أكبر المحافظات الحدودية من حيث عدد السكان كما يبين الشكل التوضيحى رقم (١) ، كانت محافظة الوادى الجديد فى عام ١٩٨٦ هى ثالث أكبر المحافظات الحدودية من حيث عدد السكان غير أن محافظة البحر الأحمر احتلت المركز الثالث

فى عام ١٩٩٦ بعد أن استعت مساحتها . ومثّل إجمالى عدد سكان المحافظات الحدودية فى عام ١٩٩٦ نسبة ١,٤ فى المئة من إجمالى عدد السكان فى مصر . وكانت مطروح تمثل ٠,٤ فى المئة من النسبة الإجمالية ومقارنة بباقى محافظات مصر فإن مطروح تحتل المركز الـ ٢٤ من حيث عدد السكان من بين ٢٧ محافظة فى القطر (CAPMAS 1997: 15).

الشكل التوضيحى رقم (١) يوضح تعداد سكان محافظات مصر الحدودية عامى ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ .

المحافظة	١٩٨٦	١٩٩٦
مرسى مطروح	١٦١,١٧٣	٢١١,٨٦٦
الوادى الجديد	١١٣,٤٠٥	١٤١,٧٣٧
البحر الأحمر	٨٩,٧٢٤	١٥٥,٦٩٥
شمال سيناء	١٧٠,٨٣٥	٢٥٢,٧٥٠
جنوب سيناء	٢٨,٩٢٩	٥٤,٤٩٥
الإجمالى	٥٦٤,٥٦	٨١٦,٥٤٣
الإجمالى فى مصر	٤٨,٢٥٤,٢٣٨	٥٩,٢٧٢,٣٨٢

المصدر : الهيئة المصرية العامة للتعبئة والإحصاء CAPMAS 1994; 1997 .

ولا نعرف على وجه التحديد مدى دقة العدد الحقيقى لسكان المحافظة ؛ فقد أخبرنا مسئول حكومى رفيع المستوى فى مدينة مرسى مطروح أن موظفى التعداد السكانى فى ١٩٨٦ وصلوا إلى المحافظة فى طائرة مروحية ، وبدأوا مباشرة بإحصاء السكان فى التجمعات السكنية ، كما أنهم ساروا على الطريق الدولى السريع ، حيث توقفوا عند المتاجر الصغيرة ، وسألوا أصحابها عن السكان الذين يقيمون بالمناطق المجاورة لهم ، وإذا صحت هذه الرواية فإنه من المرجح ألا يكون الرقم الإحصائى المعلن شاملاً للسكان الذين يعيشون متفرقين فى السهل المجدب الواسع ، وأغلب الظن أن العدد الحقيقى لسكان مطروح يزيد على الرقم المعلن ، إلا أن بيانات التعداد تعكس تماماً الخواص الرئيسية لتوزع المواطنين .

وتمثل واحة سيوة حوالى ٦٪ من سكان مطروح ، وعدد سكان الحضر أكبر من نصف عدد سكان المحافظة الكلى بقليل ، ويعيش فى مركز مرسى مطروح والتجمعات السكانية المجاورة له نحو ٧٠ ألف نسمة ؛ أى أكثر من ٤٠٪ من إجمالى عدد السكان حسب إحصاء عام ١٩٨٦ . ويفضل وصف المناطق الحضرية الأخرى مثل الحمام والضبعة فى الشرق وسيدى برانى فى أقصى الغرب بأنها مدن صغيرة ، كما لم توضح الإحصائية الرسمية أصول السكان أو هوياتهم الاجتماعية ، غير أنه ربما يكون نصف سكان الحضر من المستوطنين الذين جاءوا من وادى النيل . وما تصنفه الإحصائية على أنه ريفى ربما يكون من البادية أو من سكان السهل المجدب الواسع الذى يسيطر عليه البدو بقوة باستثناء بعض المناطق المستصلحة فى الشرق ، غير أن القارئ لابد أن يلاحظ أن النصف الآخر من أهل الحضر فى مطروح هم بدو فى الأصل ، كما يمثل البدو مجتمعين نحو ثلثى سكان المحافظة أو أكثر فيما يمثل سكان واحة سيوة ووادى النيل وبعض الأجانب والعرب باقى السكان .

وطبقاً للبيانات الرسمية زاد معدل الكثافة السكانية فى مرسى مطروح بنسبة ٤٪ بين عامى ١٩٧٦ و ١٩٨٦ ، وكان متوسط عدد الأفراد داخل البيت الواحد فى مرسى مطروح هو ثانى أكبر متوسط عددى فى محافظات مصر كلها فى عام ١٩٨٦ ؛ حيث بلغ ٥,٩ فرد

فى البيت الواحد . وفى عام ١٩٩٦ وصل متوسط هذا العدد إلى ٥,٠ أفراد مقارنة بمتوسط ٤,٦ فرد فى عموم مصر . وبلغت نسبة الأميين من سكان مرسى مطروح الذين يزيد سنهم على عشر سنوات عام ١٩٨٦ نحو ٥٨ ٪ ، بينما بلغت نسبة من يعرف القراءة والكتابة ٢٢ ٪ فقط . غير أن إحصائية عام ١٩٨٦ أكدت أن عدد الحاصلين على مؤهل جامعى فى مرسى مطروح هو ١,٤١١ شخص وعدد الحاصلين على مؤهل ما بعد الجامعى هو ستة أشخاص . ووصف أكثر من ثلاثة أرباع القوى العاملة النشطة أنفسهم بأنهم يعملون فى القطاع الخاص ، حوالى ١٧ ٪ كانوا يعملون فى القطاع الحكومى ، وقال ٦٪ إنهم يعملون فى القطاع العام وغالبية السكان من المسلمين ، ولكن تقارير الإحصاء فى ١٩٨٦ تبين أن ١,٩٧٦ من السكان مسيحيين (CAPMAS 1986; 94 ; 97) .

ويمر المسافر من القاهرة إلى الإسكندرية عبر الطريق " الصحراوى " الجديد فوق أحد الكبارى بعد نحو ساعة ونصف الساعة من مروره على أهرامات الجيزة ، تحت هذا الكوبرى يمر شريط سكة حديدية هو الشريط نفسه الذى أنشأه الخديو لكن بعد تجديده ، وبعد هذا الكوبرى يمكن للمسافر أن يترك الطريق السريع ويمر على المسطحات المنخفضة لبحيرة مريوط المالحة ، وهى بحيرة تاريخية ، وسيصل المسافر بعد كيلو مترين إلى طريق سريع آخر . وإذا اتجه المسافر يساراً عندئذ سيكون قد أصبح فى الساحل الشمالى الغربى . ويصف كل من :

(Millington 1993:3-4, 11), (Hobbs 1989b:39-40), (Ayyad 1992:2-36) الخواص البيئية والجغرافية الرئيسية لهذه المنطقة وصفًا جيداً ونعتمد على دراستهم هذه بشكل كبير بالإضافة إلى ملاحظاتنا الخاصة حول الإطار الإقليمى الأوسع لهذه الدراسة .

ويقطع الساحلَ الشمالى الغربى طريقٌ سريع ممتاز من أربع حارات يقال إن معمر القذافى هو الذى مهده ، أو إنه قد أنشئ بتمويل من الحكومة الليبية إذا توخينا الدقة . ويمر المسافر من ضواحى الإسكندرية إلى مدينة السلوم على الحدود مع ليبيا عبر أرضٍ منبسطة وممتدة من التربة الرملية المقسمة إلى سلسلة جبال متوازية من الحجر الجيرى يفصل بينها منخفضات ، وذلك فى النصف الأول من الرحلة تقريبًا .

ويشاهد المسافر ، إذا نظر شرقًا ، بقايا لآثار جبل من الحجر الجيرى ، وقد اقتلعت منه الحجارة مؤخراً . كما يشاهد بامتداد المنظر الطبيعى بساتين خضراء من أشجار التين وبينها منازل متفرقة بنيت من الحجارة . ويمتلك البدو أشجار التين والمنازل ، وسيلاحظ المسافر جدرانًا عالية من الحجارة والأسمنت ممتدة لمسافة كيلو مترات بطول الجانب الشمالى من الطريق السريع وحتى العلمين تقريبًا ، ثم بعد ذلك فى بعض المواقع غربًا . خلف تلك الجدران أو الأسوار تقبع القرى السياحية التى شيدت من أجل المصطافين ، هذه المبانى السكنية متعددة الطوابق والشاليهات والفيلات بنيت فى الآونة الأخيرة ، ومازال يبنى بعضها فى المنتجعات الجديدة ، وتخفى تلك المنتجعات وراءها منظرا مبهراً للبحر بلونه الأزرق الفيروزى ، غير أنك تجد دائمًا حجابًا من الضباب يطفو فوق هذا الجزء من الساحل الشمالى الغربى شأنه شأن رياح الشمال العاتية التى تتسبب فى تجريف التربة الرملية ؛ فلم يعد هناك وجود للعشب أو الشجيرات كثيفة الأغصان ، كما تم تدمير الحياة النباتية الطبيعية فى إطار عملية تنمية الشواطئ .

وبعد أن يمر المسافر على العلمين التى شهدت قتالاً إبان الحرب العالمية الثانية ويرى المقابر وأضرحة شهداء الحرب ، فإنه يكمل طريقة على الأرض الرملية المنبسطة حتى يرى صفًا من الأبراج المعدنية الشاهقة التى قيل لنا إنها أنشئت ضمن مشروع ضخم للربط الكهربائى سيمتد من دولة المغرب وينتهى فى الأراضى العربية شرقًا . ومن المقرر – عندما يكتمل هذا المشروع – أن تمر كابلات الكهرباء فوق أو بالقرب من مئات التجمعات السكنية أو المنازل المتفرقة التى لم تدخلها الكهرباء حتى الآن . وقرب "الضبعة" يمر المسافر على موضع تم اختياره لإنشاء محطة طاقة نووية ، ثم يعبر المسافر فى آخر الأمر طريقًا للسكة الحديدية يبدأ بعده مباشرة رحلة الصعود إلى "الدفعة" أو الهضبة الليبية ، وهى عبارة عن سهل واسع يصل ارتفاعه إلى ٢١٥ متراً فوق سطح البحر ، وهو ممتد فى النصف الغربى للساحل الشمالى الغربى . ويمتاز السهل الواسع المرتفع بأن له سطحًا مائلاً ينتهى عند جرف بالقرب من الساحل ، وتقطع هضبة ليبيا العديد من الوديان شديدة الانحدار ، وتنتهى فى البحر أو السهل الساحلى الضيق

حيث توجد فى الجزء الغربى من المنطقة ، وتتميز أرض الهضبة بأنها صخرية ذات قشرة صلبة ، بينما تمتاز الأجزاء العليا والوسطى من الأودية بضحالة سطح تربتها واختلاطه بالمواد التى ترسبها المياه أو الصخور أو الحصى ، أما الأجزاء المنخفضة من الوديان والقريبة من البحر فتربتها عميقة نتيجة للتراكم الذى تسببه سرعة المياه .

مدينة مرسى مطروح ليست بعيدة عن المكان الذى يلتقى فيه السهل الواسع المرتفع مع السهل الساحلى الممتد شرقًا ، ويمتد الطريق السريع عبر السهل الواسع المرتفع إلى الغرب من مرسى مطروح ، يرى المسافر مساحات كبيرة مزروعة بالشعير الذى يجرى حصده أو يستغل كمرعى ، ولكن هذا يعتمد على فصل السنة وكمية المطر . كما يمر المسافر على تجمعات سكنية عديدة ممتدة بطول الطريق السريع حتى يصل إلى بلدة صغيرة تسمى سيدى برانى ، وسيرى - كما رأى فى الشرق - العديد من المنازل الحجرية التى أنشئت بشكل متفرق وطبقًا للنمط السكنى الذى يسود فى الإقليم خارج المدن والبلدان . ولا يمكن للمسافر بالطبع أن يلاحظ كل الجوانب الرئيسية للساحل الشمالى الغربى بمجرد مروره على الطريق السريع ؛ فالبلدان الرئيسية الصغيرة فى الشرق بنيت إلى الداخل بالقرب من شريط السكة الحديدية ، ولا يمكن رؤيتها من الطريق السريع ، كما لا يمكن رؤية الكثير من مظاهر التنمية التى بدأت منذ وقت قريب نسبيا داخل أنظمة الأودية وفى محيطها فى الغرب ، وسوف نصحب القارئ فى مرحلة لاحقة من هذه الدراسة إلى داخل بعض هذه الأودية الغربية من خلال وصفها ، كما سنعرفه على مدينة مرسى مطروح عاصمة محافظة مطروح .

وليعلم القارئ فى إطار المقدمة حول الإقليم أن الساحل الشمالى الغربى له طبيعة حياة نباتية معقدة تجمع بين الشجيرات الخفيفة كثيفة الأغصان والأعشاب والمراعى ، وهو ما جعل من المنطقة أكبر المراعى الإنتاجية فى مصر . وتمثل تربية الماشية النشاط الاقتصادى الرئيسى للمنطقة ، بينما يمثل إنتاج المحاصيل وخاصة الشعير جزءًا مكملاً لاقتصاد الإقليم . وللتجارة فى هذه المنطقة أهمية تاريخية ، غير أن المهم فى الوقت الحاضر هو المقاولات وعمليات البناء والسياحة . بصرف النظر عن تأثيره البيئى

وشواطئه ، لا يلعب البحر دورا مهما فى اقتصاد الإقليم ، ولا يوجد بالساحل الشمالى الغربى أى أنشطة بحرية أو صيد ، وكان للحصول على الإسفنج من بطن البحر أهمية فى الماضى ، كما كان للنقل البحرى أهمية كبيرة قبل إنشاء السكك الحديدية والطريق السريع القديم الذى سبق الطريق السريع الحديث الذى أشرنا إليه من قبل ، وتوجد بالمنطقة بعض حقول الغاز والبترول . وهناك استثمارات متواضعة لبعض شركات البترول ، وتوجد أيضاً بعض أعمال استخراج الحجارة وخاصة الحصى ، ولا وجود للصناعة فى الساحل الشمالى الغربى باستثناء بعض المشروعات الصغيرة لمعالجة زيت الزيتون فى نطاق ضيق فضلاً عن بعض الورش الصغيرة لتصنيع الأثاث والنجارة والإصلاح وغيرها ، ويجلب صيد الطيور المهاجرة مثل السمان بعض الدخل للبدو ، ويصطاد البدو السمان بالشباك ثم يبيعونه أو يأكلون منه . وحقق حصاد نبات الكمأ مؤخراً مكسباً مفاجئاً وغير متوقع لبعض المزارعين الذين صدروه إلى الكويت التى فقدت مصدرا رئيسيا للطعام الشهى نتيجة للألغام التى زرعت أثناء عملية " عاصفة الصحراء " وكذلك بسبب تدمير البيئة ، وكان الكمأ يزرع قبل تلك العملية العسكرية فى شمال شرق المملكة العربية السعودية .

وعلى القارئ أن يلم بنتائج دراسة أجراها "سترابو" قبل ٢٠ قرناً ؛ فهو يصف الساحل الشمالى الغربى من الغرب إلى الشرق ، ويوضح أن الحد الغربى للإقليم فى الماضى هو نفسه الموجود الآن تقريباً . ويذكر أنه ذهب إلى " قرية المصريين " ، وربما كانت تقع تلك القرية بالقرب من القرية المعروفة اليوم باسم أم الرخم ؛ حيث بنى رمسيس الثانى معبداً وأقام المصريون دولة عسكرية (onnor 1983: 274-275) ثم تحدث سترابو عن وجود مكان اسمه " بارايتونيوم " وقال إنه " مدينة وميناء كبير " ، وربما يقصد الموقع الذى توجد فيه مدينة مرسى مطروح اليوم كما قال إنه إلى الشرق من " باراتيونيوم " توجد العديد من التجمعات السكنية والموانئ وأشار إلى أن الأجزاء الغربية والوسطى من المنطقة الساحلية تفتقر إلى النبيذ الجيد الذى يطلق عليه النبيذ الليبى الذى يشربة معظم أبناء قبيلة السكندريين .

ويقول سترابو إنه كلما اتجهت شرقًا مقترباً من الإسكندرية زاد عدد المجتمعات السكنية والموانئ ، ثم يشير إلى أنه بالقرب من أحد تلك الموانئ " هناك مكان صخرى على البحر ؛ حيث يحتشد فيه أناس بدائيون طوال فصول السنة " . ويبدو أنهم مستمتعون بشدة بالاستجمام على الشاطئ ، ويوضح سترابو أيضًا وجود أنشطة استجمام ، بشكل مكثف فى منطقة بحيرة مريوط التى كانت وقتها أكبر من ناحية المساحة. وكانت شواطئ البحيرة مزدحمة " وغلة الكرم فى المنطقة من النوعية الجيدة حتى إن خمر مريوط كان مصفى لدرجة تخيل لمن يراه أنه خمر معتقة (Jones 1917, 8 : 55-59) .

ويقول لنا سترابو إن قدماء المصريين أقاموا حراسة فى قرية اسمها "راكوتيس" بالقرب من الموقع الذى اكتشفت به مدينة الإسكندرية بعد ذلك ، وتلقى أفراد الحرس أوامر " بإقصاء أى شخص يقترب " من الأقليم خاصة اليونانيين أصحاب الأراضى القاحلة . وعلاوة على ذلك " منح قدماء المصريين أجزاء من الأراضى المحيطة بالقرية لرعاة يمكنهم بجانب عملهم منع أى غريب من الاقتراب (ibid: 29) .

لقد حدث تغير كبير منذ العصر الذى عاش فيه سترابو ، غير أن تاريخ الساحل الشمالى الغربى ما زال مجهولاً على المستوى العملى ، وما زال حطام التجمعات السكنية فى العصر القديم موجوداً وما زالت هناك دلائل على استغلال القدماء للسهل الواسع الخالى من الشجر بصورة إنتاجية ، غير أن علماء العصر الحديث المختصين بالآثار لم يقتربوا من تلك الدلائل ، ومع غياب البيانات الرسمية سادت تكهنات مثيرة للجدل حول ما تبقى من كلام عن ماضى الساحل الشمالى الغربى. وسوف نعرض لتلك التكهنات فى مرحلة لاحقة من هذا الكتاب . غير أننا نشير هنا إلى أن العناصر التى حددها سترابو هى أيضًا ما يميز المنطقة فى العصر الحالى . لقد جفت بحيرة مريوط ، كما اختفى النبيذ المريوطى الجيد منذ فترة طويلة ، واستمرت زراعة الأمس إلى اليوم ، لكن ليس بدرجة جودة عالية ، وما زالت هناك أنشطة استجمام كما كان إبان العصر الرومانى . ولم يشكل رعاة الغنم الذين كانوا موجودين قبل وصول اليونانيين أى مصدر لخطر أو تهديد للمصريين القدماء ، بل شكلوا حرسًا وطنيا لوادى النيل مع استمرار عملهم الإنتاجى فى المراعى ، وما زال للرعاة وجود اليوم ، وهم كأسلافهم وأجدادهم جزء من مصر .

الفصل الأول

الصحراء وتنميتها فى مصر

يقتسم الساحل الشمالى الغربى ومناطق صحراوية أخرى مصر مع وادى النيل ، وتبلغ مساحة السهل القديم للنيل بين أسوان والبحر المتوسط نحو ٣٥ ألف كيلو متر مربع أو ٣,٥ ٪ من مساحة مصر كلها التى تزيد قليلاً على المليون كيلو متر مربع ، وتمتزج مياه النيل الغنى بالطمى مع الطقس الدافئ - ليصبح وادى النيل واحداً من أفضل الأقاليم الزراعية فى العالم . ونجح المزارعون المصريون قديماً وحديثًا فى المحافظة على الإنتاج الزراعى لوادى النيل ، بل إنهم نجحوا فى ذلك أيضا قبل توحيد شمال مصر وجنوبها قبل ٥ آلاف سنة . غير أن الأراضى الزراعية للوادى تشهد هذه الأيام هدراً بمعدل سريع ، كما تستخدم لأغراض أخرى .

ونقل چون ووتربيرى (١٩٧٨: ١٠٦) المتخصص فى العلوم السياسية بيانًا عن مجلس الشعب المصرى عام ١٩٧٣ على لسان (مصطفى الجبالى) وزير الزراعة وقتها، يوضح فيه أن مصر استصلحت بين عامى ١٩٦٣ و ١٩٧٣ نحو مليون فدان من الأراضى الصحراوية خارج نطاق النيل . وأصبحت تلك المساحة الكبيرة - كما قال الوزير- أرضًا جديدة صالحة للزراعة ، وبالرغم من ذلك أشار البيان إلى أن مصر فقدت نحو مئتى ألف فدان من الأراضى المزروعة خلال تلك السنوات العشر . ويشرح ووتربيرى هذه الظاهرة فيقول إن السبب هو استمرار إهدار قطع صغيرة من مساحة الأراضى المنزرعة بالفعل ، واستخدامها لأغراض غير زراعية . وقدر العالم أن نحو ١٠ ٪ من ستة ملايين فدان زرعت على ضفاف وادى النيل أهدرت قبل منتصف سبعينيات

القرن الماضى ، واستمر " إهدار قطعة وراء قطعة " حتى الآن ، وربما بمعدلات أسرع . ولا نعلم بوجود أى إحصاءات رسمية حول هذه الظاهرة . غير أن أحد العلماء توقع أن يكون "المعدل الحالى للتعدى" على الأراضى الزراعية التى تمت على ضفاف وادى النيل هو ٣٠ ألف فدان سنويا . ويقول العالم الأكاديمى نفسه إنه بين عامى ١٩٨٤ و ١٩٩٣ رفعت الدولة أكثر من نصف مليون قضية تعدى على الأراضى الزراعية بسبب مخالفات اللوائح التنظيمية لاستخدام المناطق الزراعة (Khouzam 1994: 5-6) .

والمثير للسخرية أن الجزء الوحيد من أرض مصر خارج نطاق الصحراء أصبح يعانى من "التصحر" ، ونقصد بذلك تدمير واستمرار فقدان المجتمع للأراضى المنتجة وتحول الأراضى الزراعية إلى أرض غير زراعية بطريقة غير قانونية غالبًا ، ويكون ذلك فى بعض الأحيان مقننًا فى حالات مثل إنشاء الوحدات السكنية أو المصانع أو ورش العمل أو مستودعات السلع أو المحلات التجارية التى تبيع بالتجزئة أو الأعمال التجارية والمكاتب المهنية المتخصصة أو الأسواق والمدارس والجامعات والمستشفيات والفنادق والأندية الاجتماعية أو الرياضية أو المكاتب الإدارية الحكومية وغيرها . وهناك عامل آخر ربما يتسبب جزئيا فى مسألة "إهدار الأراضى الزراعية قطعة بقطعة" ألا وهو النمو السكانى فى مصر ؛ فسكان مصر الذين اعتادوا على العيش بالقرب من ضفاف النيل زادوا من ١٠ ملايين نسمة عام ١٨٩٧ إلى ٣٠ مليون نسمة فى عام ١٩٦٦ ثم إلى ٦٠ مليون نسمة فى عام ١٩٩٦ ، ومن المتوقع أن يصل عددهم فى عام ٢٠٢٥ إلى مئة مليون نسمة (Bishay 1992) .

وهناك عوامل أخرى أثرت أيضًا فى تحول أفضل الأراضى الزراعية فى مصر إلى أراضٍ غير زراعية مثل الانحسار السنوى بفيضان النيل ببناء السد العالى فى شمال أسوان فى ستينيات القرن الماضى ؛ حيث ألغى السد القيود الطبيعية التى كانت تحد فى الماضى من البناء على ضفاف النيل وتقصره على المناطق المرتفعة من الوادى خوفًا من الانغمار بمياه الفيضان ، كما توجد عوامل مرتبطة بقوى السوق ؛ فالقيمة المادية للأراضى غير الزراعية بوادى النيل أكبر من قيمة الأراضى المزروعة . ويتوقع ،

بالطبع ، من يقيم مبنًى سكنيا أو مستودعًا للسلع على قطعة أرض يمتلكها عائداً استثماريا أكبر من العائد الذى سيجنيه من إنتاج المحاصيل . تلعب الدولة أيضاً دوراً بفشلها فى تعزيز قوانينها الخاصة بالأراضى الزراعية واستمرار فرضها لغرامات تافهة القيمة لمن ينتهك تلك الأراضى ، وفضلاً عن ذلك تقيم الدولة لنفسها منشآت على ضفاف وادى النيل .

وفقدان مصر لأفضل أراضيها الزراعية هو نتيجة تراكمية لمئتى عام من التغيير بدأت أولاً تحت شعار التقدم وانتهت مؤخراً تحت شعار التنمية ، وكان بالإمكان استغلال نمو سكان لم تعد لهم حاجة فى العمل الزراعى خلال القرن العشرين فى التحول نحو مجتمعات جديدة خارج النطاق السهلى للنيل . وكان بالإمكان إنشاء مؤسسات اجتماعية جديدة وإقامة مشروعات تجارية وصناعية خارج نطاق الوادى حتى لا تستغل الرقعة الزراعية المحدودة فى أمور أخرى . غير أن كل ذلك لم يحدث باستثناء بعض الحالات وبدرجة ضئيلة . ومثال ذلك بناء منطقة مصر الجديدة ، أو هليوبوليس ، فى الصحراء الواقعة شمال شرق مدينة القاهرة عاصمة مصر خلال العقد الأول من القرن العشرين (Abou-Lughod, 1971:138-140) .

وينظر اليوم المصريون من قاطنى ضفاف وادى النيل إلى الصحراء بوصفها حلاً لبعض المشكلات الكثيرة التى تحيط بهم وتثير قلقهم ، ومن بين تلك المشكلات الزحام والضوضاء والتلوث والبطالة وفقدان الأمن الغذائى ، والسؤال هو : هل تقدم الصحراء الحل ؟ والإجابة : نعم ؛ فبعض أجزاء الصحراء نجحت فى استيعاب الطاقة الديناميكية لوادى النيل ، كما إزدهرت تلك المناطق بزراعات جديدة . وجرى إنشاء عدد كبير من المصانع والمنتجعات السياحية والمبانى السكنية فى الصحارى ، غير أن القيود الطبيعية تقف أمام مدى قدرة المناطق الصحراوية على استيعاب القادمين من وادى النيل . ويعيش فى الصحارى – فضلاً عن ذلك – سكان لهم احتياجاتهم الخاصة ، ولديهم طموح بالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية .

صحارى مصر

تنقسم الصحراء فى مصر إلى ثلاث صحارى : شبة جزيرة سيناء (٦١ ألف كيلو متر مربع) والصحراء الشرقية أو "العربية" (٢٢٣ ألف كيلو متر مربع) والصحراء الغربية "الليبية" (٦٨١ ألف كيلو متر مربع) . وتشغل الصحارى الثلاث معظم مساحة مصر ، غير أن عدد السكان الذين يعيشون بها ضئيل ، ولكل صحراء خواصها التى تميزها ، كما أن لها اختلافاتها الداخلية ، غير أنها تتشابه كلها بسبب الطقس وليس بسبب التصحر الذى هو من صنع البشر .

يقول عالم الجغرافيا كارل دبليو بوتزر (1976): 13-14, 26-27) إن المنطقة التى توجد عليها مصر الآن عانت لمدة ٨ آلاف سنة من الجفاف الشديد ما بين ٢٥,٠٠٠ و ١٧,٠٠٠ ق.م تقريبًا ، ثم جاء بعد هذه الحقبة شديدة الجفاف ١٢ ألف عام زاد فيها هطول الأمطار تدريجيا خاصة على مرتفعات البحر الأحمر بالصحراء الشرقية ، وخلال تلك الفترة التى تميزت بالرطوبة كانت الصحارى مواقع للصيد الموسمى والحياة النباتية الكافية للإنتاج الرعوى القليل سواء بالنسبة للرعاة الذين كانوا موجودين فى وادى النيل أو لأقرانهم الذين كانوا موجودين فى تلك الصحارى ، غير أن حقبة ثانية من الجفاف حلَّت قبل ٥ آلاف سنة استمر بعدها جفاف شديد لمدة ٤ آلاف سنة ، واختفت أصناف وأنواع كثيرة من الأحياء التى كانت تعيش فى صحراء مصر أو على الأقل أصبحت تلك الأصناف نادرة منذ أعوام بعيدة ، حتى الجمل أصبح من الحيوانات المنقرضة فى شمال أفريقيا إلى أن ظهر مرة أخرى فى العصر البطليموسى باعتباره من الدواب التى تتحمل الأعباء ، وعلى الرغم من أن أفعال الإنسان لعبت دورا فى تلك الانقراضات ، فإن تغير المناخ كان العامل الرئيسى المسبب لها .

ويندر سقوط الأمطار فى مصر بصفة عامة ، غير أن ساحل البحر المتوسط يسجل أعلى المعدلات السنوية ؛ حيث يبلغ متوسط سقوط الأمطار سنويا فى مرسى مطروح ١٣٨ مم ، وفى العريش بشمال سيناء ٩٧ مم ، ويبلغ المتوسط السنوى فى القاهرة ٣٥ مم ،

بينما يصل فى أسوان والغردقة إلى ٣ مم ، وفى سيوة إلى ١ مم (Hobbs, 1989b: 22, 52) ولا تحظى أجزاء كبيرة من أرض مصر بهطول المطر سوى مرة واحدة ولمدة قصيرة كل عشر سنوات تقريبًا . وعلى النقيض من ذلك نجد أن أكثر المناطق جفافًا فى شبة الجزيرة العربية مثل الربع الخالى تهطل عليه أمطار بمعدل أكبر من المعدل الذى يسقط على معظم أجزاء مصر ، كما يندر سقوط الأمطار فى مناطق أخرى مثل المنخفضات الممتدة فى شمال المملكة العربية السعودية وغرب العراق وشرق سوريا فضلاً عن الأردن ؛ حيث يتراوح المتوسط السنوى لهطول الأمطار فى تلك المناطق بين مئة ومئتى مم . وتسقط الأمطار على شمال ليبيا أيضًا بمعدل أكبر من المعدل الذى يسقط على مصر . وعلى الرغم من امتداد المناطق القاحلة فى شرق وغرب مصر ، فإن تلك المناطق تحظى بفيض وافر نسبيا من الشجيرات والأعشاب التى تنمو على مدار السنة ، وتصحبها تنمية نظم رعوية فائقة الإنتاجية . واستمر نشاط الرعى فى الصحارى محدوداً على مدار نحو ٤ آلاف سنة فى مناطق مثل الساحل الشمالى الغربى وأجزاء من سيناء ومرتفعات أو تلال البحر الأحمر بسبب الطبيعة التى تتميز فى مصر بالجفاف الشديد .

ولا تعنى بالضرورة قلة سقوط الأمطار انعدام وجود مياه ، فيوجد فى حالة مصر مصدر للمياه تحت الأرض يتمثل فى طبقة صخرية مائية من الحجر الرملى النوبى يبدأ امتدادها من دولة تشاد ثم إلى الشمال والشمال الشرقى بصفة عامة ، وتشكل هذه الطبقة الصخرية المائية جزءًا من الصحراء الشرقية فى مصر ومعظم أجزاء الصحراء الغربية بالإضافة إلى أجزاء كبيرة من ليبيا ، والجزء الأغلب من احتياطى المياه الكبير له أصول قديمة على الرغم من عمليات إعادة إشباع المياه بمواد أخرى التى يقال إنها تحدث من خلال المناطق الجبلية الرطبة فى تشاد ، وتزيد نسبة الملوحة فى الطبقة الصخرية المائية كلما اتجهنا شمالاً ، غير أن غالبية المياه التى تجلبها تعتبر صالحة للشرب ولأغراض الزراعة (Hefny 1994: 196-199) .

والطبقة الصخرية هى مصدر المياه الذى تستمد منه المجتمعات الرئيسية – التى أقيمت فى واحات الصحراء الغربية – قدرتها على الحياة ، وأشهر هذه الواحات – فضلاً

عن واحة سيوة التابعة لمحافظة مطروح – هى "وادى النطرون" بمحافظة البحيرة و"البحرية" بمحافظة الجيزة و"الفرافرة" و"الداخلة" و"الخارجة" بمحافظة الوادى الجديد . وتقع تلك الواحات فى منخفضات يحيط بغالبيتها أجراف شديدة الانحدار ، بينما تقع واحات سيوة والخارجة بمنخفض القطارة تحت مستوى سطح البحر . وتمتاز المنخفضات بترسيبات عميقة من الطمى ؛ حيث تنزل المياه من الطبقة الصخرية أحيانًا إلى سطحها مشكلة ما يسمى بالينابيع والآبار الإرتوازية . وامتازت الواحات – منذ زمن بعيد– بنمو زراعات غنية عليها ، غير أنها عانت من عدم وفرة المياه ، وهو ما تسبب فى تكون بحيرات مالحة تحيط بها مستنقعات مالحة . وتسبب التوجه إلى تحويل التلال الرملية الطبيعية التى شكلتها الرياح فى تدمير بعض الأراضى الزراعية فى الواحات وتهديد البعض الآخر . ويوجد فى الصحراء الغربية بعض الواحات الصغيرة للغاية مثل " القارة " التى تقع فى أقصى غرب منخفض القطارة وهى ليست بعيدة عن "سيوة" . وتوجد أيضًا بالقرب من الحدود الجنوبية مع السودان واحات "كركور" و"دنقل" و"دنيقل" ، ويمتد جبل عوينات فى أقصى الجنوب الغربى ؛ حيث توجد الآبار وبعض المناطق السكنية الصغيرة ، والجزء الباقى من الصحراء الغربية عبارة عن أراضٍ قاحلة من الحجر الرملى والجيرى فضلاً عن بحر الرمال العظيم ومناطق رملية أخرى (Hobbs 1989b: 40-45) .

وهناك مفرقة تتمثل فى أن تنمية وسائل النقل أسفرت عن عزل معظم الصحراء الغربية عن العالم الخارجى وزيادة عزلة الواحات ، وسجَّل عالم الآثار أحمد فخرى ما حدث فى حالة واحة "البحرية" فقال :

كانت الجمال تحمل البريد إلى البحرية حتى عام ١٩٣٧ . فى عام ١٩٤٨ تمثل فى أن مقاولاً بدأ فى نقل البريد من القاهرة فى سيارة ، وعلى الرغم من أن السيارة كان من المفترض أن تغادر إلى البحرية كل عشرة أيام ، فإن تأخيراً لمدة يوم أو يومين فى كل مرة ، كما كانت السيارة عرضة للأعطال ، وهو يعنى تأخير أطول لإصلاح السيارة أو انتظار الإغاثة بسيارة أخرى . والنتيجة هى أن موعد وصول البريد لم يكن

معروفا ، ويتذكر مدير مكتب البريد ومسئولو الحكومة " ما مضى من أيام جميلة " ؛ حيث كان البريد ينتقل بواسطة الإبل . لقد غادر الجمل سمالوط فى فجر يوم معين ليصل إلى البحرية بعد أربعة أيام ، وكان الجمل منضبطاً فى مواعيده ، وكان تأخيره لا يتعدى ساعة واحدة وفى ظروف نادرة ، وقيل لى فى عام ١٩٦٨ إن نقل البريد إلى واحة البحرية ما زال كما هو ، أما مشكلة نقله إلى الفرافرة فقد أصبحت أسوأ (Fakhry 1974: 24-25) .

ومنذ عصر قدماء المصريين لم تكن الواحات مواقع للإنتاج الزراعى فقط ، وإنما كانت بمثابة مراكز على طرق جرى تمهيدها جيداً فى الصحراء الغربية تربط وادى النيل بليبيا ومناطق أخرى فى القارة الأفريقية . ومع انتشار الإسلام أصبحت الواحات تمثل نقاط ارتباط مهمة فى إطار شبكة واسعة للتجارة والسياحة ، بل والحج ، جرى تنميتها على درجة عالية من الجودة . وتراجع دور الطرق الصحراوية القديمة والمراكز التى كانت تخدمها بعد ظهور وسائل النقل الحديثة البحرية والجوية والبرية . غير أنه جرى ، فى الآونة الأخيرة ، تمهيد بعض الطرق السريعة الجديدة ، كما يخطط لتمهيد البعض الآخر فى المستقبل القريب ، وجرى تعزيز الاتصالات مع وادى النيل بتشغيل خدمة طيران منتظمة إلى الوادى الجديد .

وكما يوحى اسم محافظة الوادى الجديد ، ينظر إلى الواحات وما يحيط بها من صحراء باعتبارها أشبه بالوادى " القديم " للنيل ، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر قادة أطلقوا التنمية المستقبلية لهذا الجزء من الصحراء الغربية ، وبدأت جهود استصلاح الأراضى ، وبدأت بشكل واسع بالقرب من واحة البحرية عمليات التعدين لاستخراج خام الحديد ، أنشئت واحة صغيرة مليئة بالأشجار والخضرة فى السهل الواسع المرتفع فوق واحة البحرية القديمة لعمال وموظفى الشركات. نمت الصناعة السياحية بشكل محدود فى أغلب الواحات ، وأعلن فى عام ١٩٩٦ قرار تحويل الأجزاء الجنوبية من الصحراء الغربية إلى " دلتا جديدة " فى إطار ما عرف باسم مشروع توشكى .

وعلى الرغم من تحقق بعض الإنجازات ، فإن التنمية الزراعية الكبيرة فى الواحات ابتليت بمشكلات فنية ومالية وإدارية منذ الخمسينيات من القرن الماضى انظر : (Gritzinger 1990, Muller-Mahn 1994) ، هى مشكلات يمكن التغلب عليها ، ومن المتوقع أن تزيد الجودة الإنتاجية لهذه الواحات ، وكذلك المجتمعات السكنية بها . غير أن التنمية الحقيقية للسهول الواسعة تتطلب حفر آبار عميقة بنفقات ضخمة ، وليس معروفًا بعد مدى جودة التربة فى تلك السهول ، إلا أنه من المرجح أن تكون التربة غير مناسبة لتنمية زراعية واسعة . ويمكن إقامة مجتمعات غير زراعية فى تلك السهول ، بينما تعتبر إقامة أى شكل من أشكال التنمية فى بحر الرمال العظيم ضربًا من المستحيل .

وتختلف الصحراء الشرقية اختلافًا كبيرًا عن الصحراء الغربية ؛ حيث تنتشر تلال وجبال البحر الأحمر على شكل سلسلة من الشمال إلى الجنوب ، ويبلغ أقصى ارتفاع لتلك الجبال حوالى ٢١٨٧ مترًا . ويقع على الجانب الشرقى من الجبال سهل ساحلى ، ويجرى عدد الأودية من أعالى الجبال إلى سفحها حتى تصل إلى ساحل البحر الأحمر . وتجرى على المنحدر الغربى لسلسة الجبال نظم أودية أكبر وأوسع انتشارًا حيث إن لها روافد عديدة تصل إلى وادى النيل . وعلى الرغم من ندرة سقوط الأمطار على مدار العام ، فإن المنحدر الشرقى للجبال يلتقط نداوة بمعدل وفير ، وذلك من السحب التى تمر فوقه . وأحياناً تسقط الأمطار بغزارة وتمتلئ الأودية بالمياه ، الأمر الذى ربما تكون له آثار مدمرة ، غير أنه عادة ما تسيل المياه من المرتفعات إلى ما تحت الأرض من خلال نظم الأودية ، وهو ما يمنح النداوة الكافية لاستمرار نمو أعشاب الصحراء ونباتات أخرى . وتوجد بالتلال أيضًا بعض العيون التى تقطر ماء ، بينما تم حفر آبار فى أجزاء مختلفة من الصحراء الشرقية (Hobbs 1989b : 45-51) .

وشجعت الصحراء الشرقية ، بما تمتاز به من كميات متواضعة للغاية من النداوة أو الرطوبة ، قيام بعض الأنشطة الرعوية المحدودة ، وتمتلك جماعات بدوية صغيرة أرضًا أخذوها عن أسلافهم يربون بها الخراف والماعز والإبل ، وتمتد بلدان صغيرة عديدة

على ساحل البحر الأحمر مثل مرسى علم والقصير وسفاجا والغردقة ورأس غارب (ibid) ، وتقع السويس على أرض صحراوية عند المدخل الجنوبي لقناة السويس ، ويمكن اعتبارها مدينة مهمة في الصحراء الشرقية على الرغم من تعريفها دائمًا بنسبتها للقناة ومنطقتها وليس للصحراء . وباستثناء البدو تعتمد المجتمعات في الصحراء الشرقية بصفة أساسية على مياه نهر النيل التي تصل إليها عبر أنابيب ، وعلى الرغم من التنمية الزراعية في وادي العلاقي الذي يقع في القطاع الجنوبي من المنطقة ، فإن نسبة الزراعة ضعيفة في الصحراء الشرقية . للتعدين - تاريخيا - أهمية كبيرة في مرتفعات البحر الأحمر ، غير أن السياحة أصبحت هي الصناعة الرئيسية في الصحراء الشرقية ؛ حيث امتدت مسألة تنمية الشواطئ على طول الساحل منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي .

وعلى الرغم من أن سيناء أصغر صحاري مصر ، فإنها أكثرها شهرة ، وقد أشار الكتاب المقدس والقرآن الكريم إلى مناطق في شبة جزيرة سيناء مثل جبل سيناء أو جبل موسى ، ولذلك فإن لها بعداً مقدسًا لدى الكثيرين (Hobbs 1995) ، وبالرغم من ذلك فإن سيناء وشعبها تعرضوا للظلم خلال القرن العشرين . وأدخلت الحرب العالمية الأولى الحرب الحديثة إلى سيناء ؛ حيث حرك الجيش البريطاني والعتاد عبر شمال سيناء ، ودخل في مواجهات مع الجيش التركي قبل قيامه باحتلال فلسطين . وعندما احتشدت القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية للهجوم على مصر في عام ١٩٥٦ احتل الإسرائيليون شبة الجزيرة ، ثم احتل الجيش الإسرائيلي سيناء مرة أخرى في عام ١٩٦٧ إلى أن جرى انسحاب مرحلي في عام ١٩٧٩ اكتمل في الخامس والعشرين من شهر أبريل عام ١٩٨٢ .

واضطر قطاع كبير من سكان سيناء القلائل إلى الهرب من هذا الجزء من مصر ليعيشوا في أماكن أخرى من بينها مرسى مطروح ومنطقة أخرى كبيرة جرى استصلاحها غرب وادي النيل تسمى مديرية التحرير . وتوضح البيانات التي جمعها "كول" من شمال وجنوب سيناء في صيف عام ١٩٨٣ حدوث نكسة لعمليات التنمية في

المنطقة بسبب الاحتلال الإسرائيلي ، وشكا البدو والحضر من القيود التي فرضها المحتلون على أنشطتهم ، وسجلوا حالات ترحيل جبري عديدة تعرضوا لها ، وأجبرتهم على ترك أراض استغلوها لفترات طويلة كمراع وكمصادر لإنتاج المحاصيل ، وشكا أهل سيناء على وجه التحديد من فشل الإسرائيليين في الاستثمار في أي شكل من أشكال تنمية المجتمعات المحلية مثل المدارس أو مراكز الصحة . أنشأ المحتلون بعض العيادات ، غير أن الأمراض أو الإصابات الخطرة كانت تتطلب النقل جوا لعلاجها خارج سيناء ، وهو أمر مرعب سواء للمرضى أو لعائلاتهم ، وأما الأمر الأكثر خطورة فهو هو أن الاحتلال الإسرائيلي عزل سيناء وشعبها عن باقي مصر ، وفيّ الإطار الأوسع ، عن العالم العربي في وقت كانت تشهد فيه الاقتصادات العربية ازدهاراً بفضل ارتفاع أسعار البترول . وفتح سوق العمل في إسرائيل أمام أبناء سيناء ، غير أن الإسرائيليين حظروا دخولهم إلى أسواق العمل في السعودية ، حيث كانت الأجور أعلى من مثيلها الذي يدفع للعرب في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل ، وقلّت – علاوة على ذلك – برامج التنمية المصرية بسبب التواجد الإسرائيلي ، وزادت في المقابل جهود التنمية في مصر بمناطق صحراوية أخرى .

وبسبب الاحتلال الإسرائيلي أصبحت أنشطة التنمية في سيناء واجبًا ملحا أكثر مما هي في الصحراء الشرقية أو الغربية ، وقوبل تحرير سيناء بابتهاج شديد في كل ربوع مصر من أسوان إلى الإسكندرية ، ومن مرسى مطروح إلى العريش . وضحى آلاف الجنود المصريين بدمائهم على أرض سيناء دفاعًا عن مصر وعن حقوق شعب عربي آخر وهو الشعب الفلسطيني ، ولم ترض السلطات المصرية وشعب وادي النيل والصحاري الأخرى بمصر أن تتعرض سيناء للاحتلال الأجنبي مرة أخرى . ولأغراض إستراتيجية خططت السلطات المصرية لاستصلاح مساحات كبيرة من الأراضي لتوطين مئات الآلاف من أبناء الشعب في سيناء . وكان من رأي بعض المستشارين الأمريكيين أن الموارد المائية والتربة الصالحة للزراعة في سيناء محدودة ، ولذا فإن تنمية مستوطنات زراعية كبيرة بها تعد أمراً غير ذي جدوى من الناحية الاقتصادية

(Dames and Moore 1985) ، أمـا الحكومـة المصـرية فكانت على النقـيض من ذلك ويصرف النظر عن التكاليف الاقتصادية المحتملة . إن تنمية مستوطنات جديدة فى سيناء ستكون الضمان الأفضل لمنع أى عدوان إسرائيلى مستقبلاً ، وعلى الرغم من ذلك فإن معدل الهجرة إلى سيناء منذ الانسحاب الإسرائيلى الأخير قبل ١٥ عاماً ليس كبيراً . وزاد حجم وجود سكان وادى النيل فى سيناء خلال تسعينيات من القرن الماضى عن مثيله قبل ذلك التاريخ ، وفى عام ١٩٩٧ بدأ ضخ مياه نهر النيل للمرة الأولى إلى شبة جزيرة سيناء من خلال أنابيب تمر تحت قناة السويس ، ووصلت إلى قناة السلام فى شمال سيناء بهدف توصيلها إلى وادى العريش وسكان مستوطنه زراعية جديدة يخطط لبنائها فى تلك المنطقة القاحلة .

ولا تسمح المساحة فى هذه الدراسة بالاستفاضة الكاملة بشأن سيناء التى تمتاز بتعقيدات مثلما هو الوضع فى الساحل الشمالى الغربى ، كما لاحظنا أن غالبية سكان سيناء يعيشون فى السهل الساحلى للبحر المتوسط فى شمال شبة الجزيرة ؛ حيث تمارس الزراعة فى جزء من القطاع الساحلى وفى الأودية التى تنحدر نحو البحر ، ويمارس البدو غير الرُّحل الزراعة وتربية الخراف والماعز فى ذلك الجزء من سيناء ، كما يعمل بعضهم بالصيد خاصة فى بحيرة بردويل . وتمتد بلدات عديدة على الساحل الشمالى ، غير أن العريش هى المدينة الرئيسية ، حيث يعيش بها خليط من البشر من ذوى الخلفيات البدوية أو الأصول العرقية الأخرى أو النازحين من وادى النيل . ويعيش فى وسط وجنوب سيناء سكان قلائل ينتمون لقبائل وعشائر بدوية عديدة ، ويعمل هؤلاء البدو بصورة أساسية فى مجال الرعى ، ولكن فى حدود ضيقة ، كما يعملون فى الزراعة بالأودية والبساتين الموجودة على قمم المرتفعات الجبلية أو فى بساتين الفاكهة ، كما يشتغلون أيضاً بالصيد ، وتشغل بعض البلاد الصغيرة القطاع الغربى فى سيناء ، وسكانها من البدو المستوطنين النازحين من وادى النيل وأحياناً بعض اليونانيين . وللتعدين – بما فى ذلك استخراج البترول – أهمية كبيرة بالنسبة لسيناء كما تشكل السياحة على طول ساحل البحر الأحمر فى الصحراء الشرقية نشاطاً

اقتصاديا رئيسيا مثلما هو الحال على طول سواحل سيناء وفى الداخل عند جبل سيناء ودير سانت كاترين لليونان الأرثوذوكس ، وتجتذب السياحة الجديدة عمالاً ومستثمرين من سيناء ووادى النيل فضلاً عن الذين يقضون العطلات من المصريين والإسرائيليين وغيرهم من السائحين .

ولا يمكن اعتبار هذا الوصف المقتضب لصحارى مصر الثلاث عادلاً بالنسبة للتعقيدات واختلاف أنماط الجماعات التى تعيش بها . ويمكننا ملاحظة وجود أديرة مسيحية تاريخية فى الصحارى الثلاث ، كما أن بها نشاطًا تجاريا مهما فضلاً عن الطرق التى يسلكها الحجاج المسلمون عبرها . وتستحق الملامح الچيولوچية للصحارى وتوزيع المعادن والحياة النباتية والحيوانية وأنواع التربة بها اهتمامًا أكبر لن نستطيع الوفاء به فى ظل هذه المساحة من الدراسة ، وترى دراستنا مع ذلك أن صحارى مصر تمثل أشكالاً من البيئة الجافة القاسية التى لا تتيح مساحة كبيرة للتوسع الأفقى فى مجال الزراعة ، ويتناقض هذا الاستنتاج مع الاعتقاد الخاطئ بأن صحارى مصر أو أجزاء كبيرة منها كانت مزدهرة بالزراعة قبل أن يحل عليها البدو العرب إبان الغزو الإسلامى أو بعد ذلك بقليل ليحولوها إلى أراضٍ جدباء .

منظور من زاوية الماضى

على الرغم من أن تاريخ صحارى مصر ما زال فى حاجة إلى مزيد من البحث المطول والكتابة التفصيلية . فإن هناك دليلاً قويا على وجود نشاطات تعدين واحتكار واسعة فى مواقع صحراوية عديدة منذ قديم الزمان خاصة فى تلال البحر الأحمر ، كما أن الدليل يؤكد ازدهار الزراعة وتوسعها فى واحات الصحراء الغربية والفيوم وبعض سواحل الصحارى خلال الألفية التى شهدت الحكم اليونانى (البطلمى) والرومانى والبيزنطى (332 B.CE- 642 C.E) ، كما شهدت الألفية نفسها توسعًا فى استصلاح الأراضى والتنمية الزراعية فى دلتا النيل ونمواً سكانيا لم يسبق له مثيل وهو ٥ ملايين نسمة حسبما ذكر بوتزر (92-91 :1976) .

ووصل الامتداد الزراعى إلى أوجه فى القرن الأول تقريبًا تحت حكم الرومان عندما كانت مصر تمد روما بالجزء الأكبر من القمح الذى يستهلك فى عاصمة الإمبراطورية وغيرها من المدن الإيطالية . وكما يقول المؤرخ آلان بومان (1986: 101-106) إن الزراعة كانت مزدهرة فى ذلك العصر خصوصًا فى مدينة الفيوم ؛ حيث استحدثت محاصيل جديدة وتضاعفت مساحة الأراضى الزراعية بعد وصول ماء الرى إلى الصحراء المحيطة ، ولا يمكن إنكار إزدهار الزراعة ووجود العديد من المستوطنات على الأقل خلال حقبة من الزمان فى تلك الألفية فى المنطقة الأثرية المسماة مريوتيس الواقعة حول بحيرة مريوط إلى الغرب من الإسكندرية (DeCossen 1935; Kassas 1997) . ولم يحدد زمنيا بدقة الوقت الذى كانت توجد فيه الصهاريج ومخازن القمح تحت الأرض وبقايا السدود الصغيرة والحواجز فى أنظمة الأودية بالجزء الغربى من الساحل الشمالى الغربى ، والتى كانت تُعرف فى الماضى باسم "مرمريكا" ، غير أن كل تلك الأشياء بقيت شاهدة على وجود الزراعة فى الماضى . وعلاوة على ذلك هناك على الأقل لورانس العرب الذى أوضح وجود نظام تخزين أو رى للمحاصيل قديمًا فى سيناء (Jarvis 1936: 128-129) .

ماذا كان مصير "تنمية الصحراء" تلك فى العصور القديمة ؟ هناك وجهة نظر عبر عنها " دى كوسون " ببراعة ؛ حيث أشار بصفة خاصة إلى منطقة " مريوتيس " وبصفة أكثر عمومية إلى مرمريكا ، وكان ذلك كالتالى :

> **"من المؤكد أن التدهور بدأ (بعد الفتح الاسلامى) ... حيث جاء البدوى الهمجى واختفى المزارع الرومانى البارع . ومن المؤكد أن الأرض الزراعية تدهورت شيئًا فشيئًا مع زيادة عدم اعتداد البدو بالقانون ، وربما هجرت المزارع والقرى وأهملت الصهاريج .. حيث كان الأمان يتضاءل شيئًا فشيئًا** (DeCosson 1935: 59) .

وربما يعتبر أحد القراء المقارنة بين الصورة السلبية للبدوى والإيجابية للرومانى على أنها ضربًا من ضروب الحدس ، غير أن قارئًا آخر ربما يرى الأمر على أنه حقيقة ، هذا على الرغم من عدم وجود أى بيانات تؤكد حقيقة ما حدث .

وأياً كان دور بدو العرب فإن الدليل يؤكد أن عوامل أخرى شاركت فى التدهور الزراعى وانخفاض عدد السكان فى مصر قبل الفتح الإسلامى ووصول العرب ؛ إذ ينبغى أولاً أن نلاحظ أن التوسع الزراعى فى حد ذاته كان كما يقول بوتزر (1976: 92) نظاماً استغلالياً " الهدف منه مد روما بالغذاء" . ويرى بوتزر أيضاً أنه " ينبغى التأكيد على أن وصول عدد السكان إلى أعلى رقم له لم يكن بسبب الرخاء الكبير ، غير أنه توافق مع الوقت الذى شهد تنميةً واستثماراً لموارد طبيعية على الوجة الأمثل أثناء الاستعمار" ، وأثر تغيير العاصمة بالسلب على الإنتاج فى مصر التى كانت مستعمرة ، ومع تحول السلطة من روما إلى بيزنطة قل دور مصر فى التموين بالغذاء ، وحل إنتاج جديد من آسيا الصغرى . وصاحب الضعف العام للسلطة الرومانية المركزية ضعف أصحاب الحكم الإدارى فى مصر ، وبدأ النضال الدينى والحرب الأهلية فيها ، كما كانت الأوبئة والزلازل وارتفاع منسوب مياه البحر الأبيض المتوسط وهبوط الدلتا من الأحداث والعمليات ذات التأثير الخطر على مصر قبل الفتح الإسلامى ، واستمر هذا التأثير لعدة قرون بعد قدوم العرب .

جاء الفتح الإسلامى لمصر سريعاً ودون مقاومة تذكر من مصر اليونانية الرومانية البيزنطية ، الأمر الذى يدل على أنها كانت تعانى من تدهور كبير ، وقبل قدوم العرب فى عام ٦٣٩ م بفترة طويلة لم يكن هناك اهتمام كبير بالدفاعات فى المناطق الصحراوية ، وأصيب الامتداد الزراعى لبعض المناطق الصحراوية بالانهيار ، ويرى "بومان" (1986: 19) أن انخفاض عدد السكان فى القرى كان ملحوظاً فى القرن الرابع بعد الميلاد ؛ حيث استصلحت أراضٍ صحراوية كانت يوماً أراضى زراعية خصبة ، كما أنه ينبغى ألا نبالغ بشأن " التنمية الصحراوية " فى العصور القديمة .

يقول بوتزر (1976: 97) :

> **" ليس من المؤكد ... ما إذا كان عدد السكان الذين كانوا يعيشون فى الواحات خلال أزهى عصور التنمية ، وهو العصر اليونانى الرومانى ، زاد على ٣٥ ألف نسمة. وعلاوة على ذلك**

ربما لم يزد عدد السكان الليبيين البرابرة الذين عاشوا في الواحات الصحراوية فى العصور القديمة على ١٥ أو ٢٠ ألف نسمة ".

ولا يوجد بعد دليل مؤكد على أن عدد السكان فى الصحارى كان كبيراً فى الماضى ، وكانت هناك نقاط للحراسة فى أماكن كثيرة كما هو الوضع الآن ؛ حيث يمكن رؤية هذه النقاط خلال جولة فى وادى الحمامات بالصحراء الشرقية . وأنشئت فى الماضى مواقع للتعدين والمحاجر فى الصحراء ، غير أن شأنها شأن مواقع حقول البترول الموجودة حاليًا ، ولم يسفر وجودها عن نشأة مستوطنات سكانية على نطاق واسع ، ووجدت موانى صغيرة وبعض الموانى متوسطة الحجم على السواحل الصحراوية ، غير أنه لا يوجد دليل على الادعاء بأنها كانت مدنًا كبرى ، وبدأ تحول كبير قبل نحو ٥٠ عامًا ، وما زال مستمراً حتى اليوم فى الأراضى الصحراوية القريبة من السهل القديم لنهر النيل والمعرض للانغمار بمياه الفيضان ، وكذلك فى مناطق صحراوية أكثر بعداً .

تنمية الصحراء فى مصر

تشير " تنمية الصحراء " فى مصر إلى عملية تغيير تزامن الجزء الأكبر منها مع استصلاح للأراضى بهدف توصيل الامتداد الأفقى للزراعة إلى الصحراء . هذه العملية الحديثة لها جذور قديمة فى وادى النيل ؛ حيث كان استصلاح الأراضى قد بدأ قبل ما يزيد عن ٧ آلاف سنة . إن مصر ليست فقط هبة النيل كما قال " هيرودوتس " ، وإنما هى أيضًا هبه المصريين القدماء وشعوب اليونان والرومان والعرب وغيرهم ممن عاشوا معهم فى مراحل لاحقة ، وفى عصور ما قبل السلالات الحاكمة كان وادى النيل ودلتاه يشكلان صورة من الحياة البرية ؛ حيث كان اعتمد السكان أيامها يعتمدون على صيد الأسماك والحيوانات الأخرى كوسيلة للرزق ، غير أن الشعوب القديمة بدأت فى

ترويض البيئة الطبيعية واستغلال مياه النيل بصورة جيدة وتحويل جزء كبير من السهل على جانبى النيل إلى حقول للإنتاج الزراعى .

الاستصلاح الحديث لأرض وادى النيل

بدأ الاستصلاح الزراعى الحديث للأراضى فى مصر فى بداية القرن التاسع عشر تحت رعاية الحاكم محمد على ، واستمر الاستصلاح فى عصر الخديوية والملوك الذين جاءوا بعده . وامتد استصلاح الأراضى الصحراوية بصورة كبيرة بعد زوال الملكية وبداية النظام الجمهورى بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وكان لرأس المال الأجنبى والخبرة الأجنبية دور كبير فى هذا المجال غير أن العدد الوفير للعمالة المصرية فضلاً عن رأس المال المصرى والخبرة المصرية كانت لها أهمية كبيرة فى إتمام العملية التى بدأها قدماء المصريين وهى التسخير الكامل لنهر النيل واستغلال كل ما يمكن استغلاله من الأراضى الزراعية على ضفافه .

وبداية من عام ١٨١٠ جرى حفر نحو ٣٠ ألف كيلو متر من القنوات كما جرى تعميق مجرى نهر النيل . وبدأ بناء السدود على النيل وشق الكثير من القنوات فى عام ١٨٣٣ ، ثم جرى بناء سلسلة من السدود الكبيرة على النيل فى أسوان تحديداً فى أعوام ١٩٠٢ و ١٩١٢ و ١٩٣٣ . وأخيراً بدأ العمل فى بناء السد العالى فى عام ١٩٦٠م . وافتتح المشروع فى عام ١٩٦٤ م ، ثم جرى تشغيله بشكل كامل طاقته فى عام ١٩٧٠ . وتحقق الامتداد الأفقى والرأسى للزراعة بعد استصلاح الأراضى خلال تلك الحقبة الحديثة ، وتم استصلاح كل الأراضى السهلية على ضفاف النيل باستثناء أجزاء حول بحيرات المنزلة والبرلس وإدكو ومريوط الممتدة بمحاذاة ساحل البحر المتوسط فى الجزء الشمالى من دلتا النيل ، وتم استصلاح نحو مليونى فدان خلال القرن التاسع عشر ومليون فدان أخرى خلال النصف الأول من القرن العشرين لتصل مساحة الأراضى المزروعة فى وادى النيل بمصر إلى ٦ مليون فدان

فى عام ١٩٤٧ ، ومع بناء السد العالى عاد نظام الرى السنوى الذى كان يعمل به قدماء المصريين ليحل محل نظام رى الحياض ، وذلك فى السهل الممتد من صعيد مصر إلى شمالها ، وهكذا أمكن زراعة محصولين أو أكثر على مدار العام فى نفس قطعة الأرض بوادى النيل (Waterbury 1978; Hobbs 1989: 24-37) .

وتضمن استصلاح الأراضى بصفة خاصة فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إنشاء شبكة من مصارف المياه وتحضير الأرض لزراعتها فى الدلتا ، وقام بتنفيذ معظم هذا العمل عمال كانوا يعملوا بالسخرة ، وهم من فلاحى مصر أو ممن يطلق عليهم "عمال التراحيل" ، كما شهدت الشركات الخاصة لتنمية الأراضى ازدهاراً فى تلك الفترة . وكانت الرغبة فى تحقيق الهدف السياسى الاجتماعى بنمو الثروة القومية من خلال زيادة الإنتاج الزراعى عاملاً مهما فى استصلاح الأراضى . غير أن مضاربة القطاع الخاص ودوافع الكسب كان لها دور أيضًا . ويصف ، على سبيل المثال ، مستكشف ألمانى هذه العملية – كما شهدها فى محافظة البحيرة الواقعة غرب الدلتا فى بداية القرن العشرين – بقوله :

" أصبحت حقول القطن والقرى التى يظللها النخيل تغطى الأراضى التى كانت صحراء قبل ٢٠ عامًا . ويمكنك اليوم أن ترى أراضى جرى تخطيطها بكفاءة عالية ، وتدخلت الحكومة والسلطات المعنية لتقسيم الأراضى غير المحاطة أساسًا بسياج لتحديد مالكيها ، وربما يثبت أى من البدو أن له حقًا تاريخيًا فى أرض ما ؛ لأن أسلافه كانوا يعيشون عليها ، وفى هذه الحالة يحكم له بتعويض مالى ، وهكذا فإن الأراضى التى لم يحدد لها مالك تصبح عديمة القيمة ، وكان ثمن الفدان (أو الآكر) يتراوح بين ٣ و ٥ جنيهات .. وبعد ذلك بنحو عام بدأ تأسيس شبكة مصارف المياه بحفر خنادق صغيرة قريبة من بعضها . وكان على البك أو الشركة المالكة للأراضى الانتظار حتى يجرى ربط شبكة المياه بالقناة القريبة من أرضه لتدر الخير الوفير عليه . وتزرع الشركة نصف الأرض قطنًا وأرزًا وذرة ، وتولى أمر عنايتها إلى فلاحين يحصلون على الماشية والآلات الزراعية وخمس نتاج محصول الأرض على سبيل الأجر . وتعرض

الشركة النصف الباقى من قطعة الأرض للبيع بمبالغ تتراوح بين ١٥ و ٤٠ جنيه للأكر على أساس جودتها أو قربها من المياه . ويصبح مالك الأرض مليونيراً وباشا فى خلال عشر سنوات ، بينما الفلاحون الكادحون يعملون بالأجر لصالح البك أو الشركة . (Folls 1913: 341-342)

وبقيت معظم الأراضى المستصلحة فى إطار عزب خاصة كبيرة يملكها أفراد بالعائلة المالكة التى أسسها محمد على فى مصر أو فى حوزة أغنياء مصر وبعض الأجانب . وبعد ثورة عام ١٩٥٢ جرى تقسيم العزب وإعادة توزيعها طبقًا للأحكام وقوانين الإصلاح الزراعى لأعوام ١٩٥٢ و ١٩٦١ و ١٩٦٩ . وتقع معظم تلك الأراضى فى دلتا النيل ، وما زالت عالية الإنتاج باعتبار أنه لم يجر تحويلها لاستخدامات غير زراعية قد تجلب المال وليس الغذاء للإنسان والحيوان .

استصلاح الأراضى فى الصحراء

استمر استصلاح الأراضى منذ ثورة عام ١٩٥٢ ، وامتد نشاط الدولة لتوصيل مياه النيل إلى الصحراء بعيداً عن السهل القديم لنهر النيل ، ويتطلب هذا المد ليس فقط شق قنوات ، وإنما أيضًا رفع المياه بكميات كبيرة إلى ارتفاعات أكبر ، وبالتالى خلق منظومة معقدة من محطات ضخ المياه عالية التكاليف ، وكانت الدولة – وما زالت – تتحمل بشكل كامل إنشاء وإدارة البنية الأساسية اللازمة للرى ، وهناك جوانب أخرى لاستصلاح الأراضى الصحراوية تطلبت وجود كيانات مشتركة عامة وخاصة ، وقد سيطرت الكيانات العامة على الأمور فى سبعينيات القرن الماضى فى حين اكتسبت الكيانات الخاصة وشبة الخاصة أهمية بعد ذلك .

ويرى عدلى بشاى (302 :1993) المتخصص فى تنمية الصحراء والمناصر لهذه الفكرة أيضًا أن الفترة بين الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى كانت هى "العصر الذهبى لاستصلاح الأراضى (الصحراء)" حيث جرى استصلاح نحو ٩٠٠ ألف فدان

معظمها فى مناطق تقع غرب الدلتا ، كما استصلحت أيضاً مناطق تقع إلى الشرق من الدلتا فضلاً عن مناطق أخرى بالقرب من وادى النيل فى صعيد مصر وفى الفيوم . بدأ ذلك فى أعقاب الثورة ، وتضمن إنشاء بنية أساسية بيروقراطية لتنفيذ عملية التغيير ، وقد كانت وزارة استصلاح الأراضى هى المسئولة عن الإدارة الشاملة لتنمية الأراضى الجديدة ، غير أنه تم إنشاء أربع هيئات عامة مستقلة لإدارة وتنفيذ عمليات معينة مباشرة ، وأنشئت هيئات تنمية الأراضى واستصلاح الأراضى وتنمية الصحراء فى الخمسينيات ، بينما أنشئت هيئة لتنمية الأراضى المستصلحة فى عام ١٩٦٦(El-Abd 1979: 95) كما اضطلع الجيش بشكل مباشر بتنمية بعض المناطق الصحراوية .

وكانت الهيئة العامة لتنمية الصحراء هى المؤسسة المدنية المسئولة عن كل الأنشطة فى المناطق الصحراوية البعيدة عن وادى النيل (سيرى القارئ هذه الهيئة المهمة فى مرحلة لاحقة تحت اسم تعمير الصحارى عندما يعود الكتاب للتركيز على الساحل الشمالى الغربى) ، وكانت الهيئات الثلاث الأخرى مسئولة عن التنمية المدنية فى المناطق القريبة من وادى النيل ؛ حيث كان التركيز فى ذلك الوقت على استصلاح الأراضى فى تلك المناطق ، وكانت الخطوة الأولى فى استصلاح تلك الأراضى تتعهد بها الهيئة العامة لتنمية الأراضى حيث تختار مكان المشروع ، ثم تتولى تخطيط وتصميم أنظمة الرى وشبكات مصارف المياه وما يرتبط بها من بنية أساسية . وجرى إسناد إدارة إنشاءات البنية الأساسية وتمهيد الأراضى وما يرتبط بها من أعمال متعلقة بالاستصلاح إلى شركات متخصصة . وكانت معظم الشركات مصرية والبعض الآخر أجنبى . وعملت كل هذه الشركات تحت إشراف الهيئة العامة لاستصلاح الأراضى ، ولما كانت الماكينات الحديثة غير جاهزة للخدمة الفعلية فى معظم الأحيان بسبب نقص قطع الغيار وفقر الصيانة ، كان أغلب الجهد الشاق اللازم فى تلك المرحلة من نصيب عمال التراحيل الذين كانوا يعملون فى مجموعات كبيرة وتتعاقد معهم الشركات بأجور زهيدة ، وبسبب الظروف المعيشية الصعبة عمل الكثيرون من الشباب وبعض كبار السن فى شق القنوات وتمهيد الأراضى الصحراوية مستخدمين معادن قديمة وأدوات أخرى بسيطة (Toth, Personal Communication: 1994) .

ويؤكد بشاى (١٩٩٣: ٣٠٦) أن الدراسات كانت تجرى على خواص التربة وجودة المياه ومتطلبات الأسمدة وغيرها من احتياجات إنتاج المحاصيل قبل البدء فى عملية الاستصلاح غير أن الاهتمام بالزراعة وتحسين الأراضى لا يبدأ حتى تستكمل البنية الأساسية الخاصة بالرى والأمور الطبيعية الأخرى . واذا لم تراع كل هذه الأمور أثناء تصميم المشروعات فإن تعديلات أخرى فى البنية الأساسية ينبغى إجراؤها فى بعض المناطق . وفى بعض الحالات كان يلاحظ قلة جودة التربة لدرجة أن إنتاج المحاصيل لا يمكن تحقيقه إلا بعد عملية معالجة طويلة الأمد مكلفة ومعقدة . وكان الإشراف على تلك التغييرات والتحسينات هو المسئولية الخاصة لهيئة تنمية الأراضى المستصلحة .

من الذى كان يزرع تلك المناطق المستصلحة ؟ وكيف كان يجرى تنظيم ذلك ؟ يمكننا أن نلاحظ بوضوح أن البدو الذين كانوا يعيشون فى المناطق التى تقام بها مشروعات استصلاح الأراضى فى الصحراء وحولها كان يتم استبعادهم من المشاركة بسبب عدم خبرتهم أو قلتها بالزراعة ، بعد ذلك بنحو ٣٠ إلى ٤٠ سنة أى فى تسعينيات القرن الماضى كان الغضب مازال يثور فى صدور البدو الذين استبعدوا من المشاركة فى تلك المشروعات التى قامت على أراضى قالوا إنها كانت لأجدادهم ، أو على الأقل فى صدور بعض مستوطنى الصحراء القدامى . ويوضح ذلك كلام رجل ينتمى إلى بدو الجوابيس فى وادى النطرون :

> **" المشكلة الرئيسية هى أن السكان المحليين ليسوا مؤهلين لخطط استصلاح الأراضى التى ترعاها الحكومة . وهكذا فإن النازحين القادمين من وادى النيل يحصلون على الأراضى بسهولة .. ولا نحصل نحن على أى شىء على الرغم من أن هذه الأراضى من حقنا، لأننا ورثناها عن أجدادنا** (Sherbing, Cole, and Girgis 1992: 24) .

وهناك مثال آخر على استبعاد محليين وهم مجموعة من الناس الذين يعملون فى صيد الأسماك وجرى إبعادهم بسبب إحدى مشروعات الاستصلاح فى أجزاء قريبة من بحيرة مريوط تقع فى الهامش الشمالى الغربى من صحراء محافظة البحيرة . وشأنهم

شأن البدو من ذوى الضعيفة بالزراعة ، غير أن منشوراً صحفيا عن المشروع يذكر أنهم كانوا مجرد "عدد قليل من الصيادين المقتصدين فى العيش" ، الأمر الذى يوحى بوجود تمييز طبقى ، وربما مركزية عرقية لأبناء وادى النيل ، وهى من العوامل التى جرى على أساسها استبعاد تلك الفئات من الأراضى الجديدة دون منحهم أى تعويضات (Johnsen and Linter 1985: 251) .

وجرى إعادة توطين أبناء النوبة فى أراض قريبة من كوم أمبو فى صعيد مصر بعد تهجيرهم من مواطنهم نتيجة لبناء السد العالى فى أسوان ، كما شرد آخرون بسبب الاحتلال الإسرائيلى لسيناء والعدوان على منطقة قناة السويس . وأعيد توطين هؤلاء فى أجزاء من مديرية التحرير ومناطق تقع إلى الشرق من دلتا النيل ، غير أن اختيار مستوطنين آخرين كان مثار جدل كبير خاصة بين الصفوة والمسئولين ، وكان السؤال الذى يشغل بالهم يدور حول كيفية إدارة وتشغيل الأراضى المستصلحة حديثًا ، وكان فريق بمباركة الاتحاد السوفيتى السابق ضرورة إقامة مزارع كبيرة ذات إدارة مركزية تابعة للدولة أو مزارع تعاونية ، فيما كان فريق آخر بمباركة الولايات المتحدة ، ضرورة إقامة نظام لا مركزى يجتمع فى إطاره عدد من صغار الملاك لإدارة مزرعتهم وفى الوقت نفسه يشكلون فيما بينهم جمعيات تعاونية . وجرى تطبيق النموذجين المشار إليهما بدرجة أو بأخرى فى مناطق مختلفة : فعلى سبيل المثال جرى تطبيق رأى الفريق الأول بشأن المزرعة الكبيرة التابعة للدولة فى مراحل التنمية الأولى بمديرية التحرير ، بينما طبق النموذج الآخر التعاونى الخاص بصغار الملاك فى مشروع أقيم فى أبيس القريبة من الإسكندرية (Tadros 1978;Springborg 1979;Voll 1980;Hopkins et al. 1988: 6-15) .

وبدأت الجهود الرسمية لفتح باب التقدم لشغل الأراضى الجديدة عندما بدأ مروجو كلا النموذجين فى اختيار المستوطنين الجدد من المجتمعات الريفية فى وادى النيل . واستجاب للنداء بعض المزارعين ممن كانت لديهم الإمكانات وتنطبق عليهم شروط الاختيار الرسمية مثل أداء الخدمة العسكرية ووجود خبرة فى مجال الزراعة وعدم وجود سوابق فى ارتكاب جرائم ، وترك بعض المستوطنين أراضيهم فى وادى

النيل ، واتجهوا للاستيطان فى الأراضى الجديدة ، غير أنه لم تحدث أبدأ على مدار الأعوام الماضية حركة منظمة ومكثفة لغزو هذه الصحراء . وحدث فى الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم تغيير وإعادة تغيير فى إدارة المزارع وسياسات الاستيطان ، وفى نهاية الأمر ساد الغموض وأنشئت شركات قطاع عام لتشغيل المزارع بهدف الربح ، كما تم إنشاء تعاونيات تهدف لتمثيل مصالح المنتج المحلى على أيدى عاملين تابعين لأحزاب سياسة ومسئولين بالدولة . وفى تلك الأثناء كان المستوطنون يسعون بطريق غير رسمى ، وينتقلون فى تلك المناطق على أمل العثور على عمل و/أو الحصول على قطعة أرض .

وعلى الرغم من الحماس الشديد والآمال الكبيرة بإقامة مصر جديدة فى الصحراء ، كان كثيرون مستائين من الاستصلاح العام للأراضى فى الخمسينيات والستينيات ؛ فالمناطق الممتدة التى جرى إعدادها للزراعة لم تزرع أبدا بل تم هجرها بعد عدة مواسم ، بينما كانت المستوطنات معزولة والحياة قاسية لمن حاول الإقامة ، ولم يكن متاحًا سوى القليل من الخدمات الاجتماعية ، كما عانت المزارع من عدم ملاءمة الإمدادات اللازمة للزراعة ونقص مرافق التسويق فضلاً عن غياب التقنية الملائمة لزراعة الصحراء . وفى سبعينيات القرن المنصرم استمرت مزارع القطاع العام فى العمل باستخدام عمالة مؤجرة وكوادر من الموظفين المقيمين ، فيما استمر بعض صغار الملاك فى العمل بأراضيهم على الرغم من أن المستقبل لم يكن يبشر بالخير .

الخصخصة وتنمية الصحراء الجديدة

شهد عقد السبعينيات من القرن الماضى تحولاً فى تنمية الصحراء ، ولم يتم استصلاح أراضٍ أخرى تقريبًا ، وعلاوة على ذلك أجريت دراسات تقييمية لمسألة استصلاح الأراضى بواسطة استشاريين أجانب مثل :

(Voll 1978;1980; Hunting Technical Services 1979 and Pacific Consultants 1980)

توصلت كلها إلى النتيجة نفسها ، وهى أن تنمية الصحراء ليست ذات جدوى على المستوى الاقتصادى ، وأن تكاليف الاستصلاح باهظة للغاية مقارنة بالإنتاجية المنخفضة للأراضى المستصلحة وهو الأمر الذى لا يضمن نجاح استثمارات إضافية . ومع ذلك لم تهجر الحكومة المصرية أو المواطن المصرى تنمية الصحراء ، وحدثت تغيرات جذرية فى إطار عملية التغيير . فقد بدأت خصخصة الأراضى المستأجرة التى جرى استصلاحها . أدخلت تقنيات وخبرات حديثة إلى عملية تنمية الصحراء ، ووضعت خططًا لإنشاء مدن جديدة فى الصحراء ، وبدأ تشجيع القطاع الخاص على تنمية السياحة فى الصحراء ، وبدأ إجراء تحسينات كبيرة فى الطرق والطرق السريعة ووسائل الاتصالات وأنظمة الإمداد بالكهرباء ، وأدخلت هذه التغييرات أبعادًا جديدة وجوهرية إلى عملية تنمية الصحراء ، كما خلقت ظروف المرحلة الحالية التى تحمل الكثير من ملامح الإزدهار .

وبدأ توزيع الأراضى المستصلحة التى كانت تمتلكها وتديرها شركات القطاع العام فى السبعينيات على الشرائح المختلفة للملاك . وكانت إحدى الشرائح تمثل صغار الملاك الذين تتراوح مساحة الأراضى التى يمتلكونها بين ثلاثة وستة أفدنة ، وكانت غالبية هذه الشريحة من العمال الأصليين الذين كانوا يعملوا فى مشروعات الاستصلاح . ظهرت شريحة أخرى من خريجى مدارس الزراعة الثانوية وكليات الزراعة ؛ حيث كان خريج مدرسة الزراعة يحصل على ٢٠ فدانًا ، بينما يحصل خريج كلية الزراعة على ٣٠ فدانًا ، ثم ظهرت شريحة أخرى من موظفى شركات القطاع العام ؛ حيث كان الموظف يحصل على قطعة تتراوح مساحتها بين ١٥ و ٢٠ فدانًا. ومُنحت التعاونيات والجمعيات المدنية على مختلف أشكالها أراضٍ لتوزيعها على أعضائها ، وهكذا بيعت مساحات واسعة من الأراضى بالمزاد فى معظم الأحيان الى أشخاص أو شركات خاصة ، بينما احتفظت شركات القطاع العام بالأراضى ، واستمرت فى إدارتها وزراعتها **(Voll 1980: 144; Sukkary- Stolba 1985: 183; Johnson and Lintner 1985: 256-257; Hopkins et al. 1988: 14-15)**

وجرى خصخصة بعض الأراضى المملوكة ، وحصل أصحابها على صكوك الملكية من الدولة . ويحصل صغار الملاك على الأراضى غالبًا باستئجارها فى حين يشترى الخريجون وموظفو الدولة عقود الإيجار من الدولة بنظام الرهن طويل الأمد . وسواء حصل صاحب الأرض الجديد على حق الملكية الخاصة كاملاً أو ناقصاً ، يبقى عليه أن يعتمد على نفسه فقط فى الإفادة منها بالشكل الذى يراه صالحًا ، وتختلف نتيجة ذلك من مالك إلى آخر .

ويلخص المهندس الزراعى عاطف كشك (١٩٩٤: ٥) التغيرات التى حدثت مع اختلاف بسيط ، ويؤكد أن انتقال إدارة الأراضى المستصلحة من الدولة أو القطاع العام إلى الملكية الخاصة أو شبة الخاصة قد تم تدريجيا ، كما يشير إلى أن أول من كان لهم نصيب فى توزيع الأراضى هم المزارعون المعدمون الذين جاءوا من وادى النيل ، ويقول إن قراراً صدر فى مرحلة لاحقة بتوزيع بعض الأراضى على مهندسين زراعيين ، ثم قررت بعض شركات القطاع العام التى كانت تواجه عجزًا فى ميزانياتها ، بيع بعض الأراضى التى تملكها " بالمزاد لأى شخص يتقدم لشرائها سواء كان يرغب فى زراعتها أو فى تأجيرها أو بيعها مرة أخرى " . وأصبحت " بعض الفئات الاجتماعية ذات المكانة " مثل ضباط الجيش والشرطة والقضاة وأساتذة الجامعات من مالكى تلك الأراضى المستصلحة سواء بهدف " زراعتها أو لأغراض تجارية " . ويقول كشك إنه فى نهاية الأمر ، وفى محاولة لمعالجة البطالة التى زاد معدلها بين خريجى الجامعات ، "قررت السلطات توزيع مساحات واسعة من الأراضى ، على (الخريجين) " ، وفى دراسته لهذا الأمر – وجوانب أخرى متعلقة بعملية استصلاح الأراضى الصحراوية – انتقد كشك مسألة أن القرارات نادراً ما كانت تتخذ بناء على تحليل كامل وشامل للحقائق المتعلقة بالأمر ، وإنما كرد فعل على تغير الضغوط السياسية المنبعثة من وادى النيل . ويقول كشك :

" كان لتلك السياسات مؤيدوها ومعارضوها ، كما كان لها مميزاتها وعيوبها ، غيرأنه لم يكن هناك نظام متابعة مناسب لتقييم

تلك السياسات بجدية، ولن أكون مبالغًا إذا قلت مثلاً إن الموافقة على سياسة معينة أو رفضها كانت وما زالت مسألة رأى وليس أمرًا يعتمد على بيانات أو معلومات أو حقائق تقوم على اتباع منهج علمى سليم (ibid: 6) .

وينبغى التأكيد على أن الأشخاص الذين حصلوا على الأراضى المستصلحة ، أفادوا من الاستثمارات الضخمة للدولة ومن جهد الألوف من عمال التراحيل خلال الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم ، وواجه الكثيرون منهم قيودًا ومعوقات مثل عدم وجود تسهيلات ائتمانية بالشكل الملائم ، وعدم وجود مياه بانتظام ، ووجود صعوبات فى التسويق أو الحصول على المواد اللازمة لزراعة الأراضى ، أو صعوبة الإفادة من الخبرة والتقنيات الحديثة . غير أنه لولا وجود البنية الأساسية اللازمة لذلك ما نجح أصحاب الأراضى فى تنمية مزارعهم . وجرى تبسيط بعض القيود التى كانت تواجه أصحاب الأراضى الذين شارك عدد كبير منهم فى ازدهار عملية تنمية الصحراء فى الفترة بين منتصف الثمانينيات وآخر التسعينيات من القرن الماضى .

ويتميز صغار ملاك الأراضى بحبهم للزراعة ، ومن ثم يكون العائد الصافى الذى يحصلون عليه من الزراعة كبيرًا . أما الإنتاج فى الأراضى التى وزعت على الخريجين فكان بعضه كبيرًا والبعض الآخر صغيرًا . واتهم الكثيرون من الخريجين عن حق بعدم الجدية وإهمال الأراضى التى حصلوا عليها والتغيب عنها ، وتوجد بالرغم من ذلك نماذج لخريجين كرسوا جهودهم لخدمة أراضيهم وكللت جهودهم بالنجاح . وظهرت أكبر معدلات الفشل بين مستثمرى القطاع الخاص الذين امتلكوا مساحات كبيرة من الأراضى ، غير أن بعضهم ممن كان لديهم رءوس أموال كبيرة ووظفوا أحدث الوسائل التكنولوجية فى أعمالهم فضلا على الخبرة والإدارة الجيدة لها ، حققوا إنتاجًا وفيرًا ، وقالوا إنهم راضون بما عاد عليهم من الاستثمار فى الأراضى (Sherbiny, Cole and Girgis 1992: 77-81; Bishay 1993: 321-327, 333-338; Fitch 1994)

وبدأ التوسع السريع فى زراعة أراضٍ صحراوية جديدة فى منتصف ثمانينيات القرن الماضى ، واندفع الأشخاص - كما اندفعت الشركات الخاصة - لشراء الأراضى المستصلحة وغير المستصلحة فى أجزاء من الصحراء ، وجرى بناء المئات من المزارع الجديدة الكبيرة والصغيرة ، وانتشرت الشركات الخاصة المتخصصة فى مناطق كثيرة لتوفير أنظمة الرى الحديثة وغيرها من متطلبات الزراعة الجديدة فى الأراضى الصحراوية ، بينما أعادت الدولة مشروعات استصلاح الأراضى بمد مياه النيل إلى شمال سيناء شرقًا وإلى العلمين غربيًا ، وتم رسميا استصلاح نحو ٦٠٠ ألف فدان منذ عام ١٩٨٠ .

وأضاف التخطيط لبناء مدن جديدة فى الصحراء بعداً جديداً لعملية تنمية الصحراء ، وبنيت منذ السبعينيات من القرن الماضى مدن العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر و ١٥ مايو على أراض صحراوية تقع إلى الشرق والغرب من القاهرة. وأقيمت مدينة السادات تقريبًا فى منتصف الطريق الصحراوى بين القاهرة والإسكندرية ، بينما بنيت مدن النوبارية الجديدة والعامرية الجديدة وبرج العرب الجديدة فى مناطق صحراوية بالقرب من الإسكندرية ، وصممت تلك المدن فى الأساس على أنها مراكز صناعية على الرغم من ظهور بعض الأنشطة الزراعية فى بعضها خاصة مدينة السادات ، وقد بنيت هذه المدن كمناطق للاستثمارات المشتركة التى أقامها القطاع الخاص أثناء الفترة التى طبقت فيها سياسة الانفتاح الاقتصادى الذى دعا إليه الرئيس المصرى الراحل أنور السادات . وعلى الرغم من أن معدل النمو فى القواعد الصناعية التى أنشئت كان بطيئًا ، فإن تلك المدن أصبحت مصدراً للجذب بالنسبة لعدد كبير من المصانع . وكان بعض تلك المصانع نتاجًا لاستثمارات مشتركة فيما كان البعض الآخر جزءًا من تجمع إنتاجى عسكرى . غير أن غالبية المصانع كانت مملوكة لأصحاب رءوس الأموال المحليين ، يعمل بتلك المصانع أعداد كبيرة من الرجال والنساء الذين جاءوا من القاهرة والإسكندرية وغيرها من المجتمعات العمرانية القريبة من وادى النيل .

ووفرت المدن الجديدة عدداً كبيراً من الوحدات السكنية الصالحة لإقامة ذوى الدخول المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة ، غير أن غالبية تلك الوحدات ظلت شاغرة على الرغم من العجز الكبير فى الإسكان بوادى النيل . ويقوم الكثير من العمال وغالبية الموظفين برحلات يومية إلى أماكن عملهم . وبينما لا يقدر العامل على نفقات الإسكان منخفض التكاليف ، يفضل الموظف العيش فى محل إقامته القديم بالقاهرة أو الإسكندرية (Meyer 1989; Sewall 1992: 103-115) .

مازالت المدن الجديدة فى طور النمو ، وتجتذب السكان بمعدل متزايد ، وأصبح هناك الآن من يعيش فى هذه المدن الجديدة ، ويذهب يوميا إلى العمل فى المدينة المزدحمة على ضفاف وادى النيل قبل أن يعود فى اليوم نفسه إلى مدينته الجديدة ، كما بدأت المدن الجديدة فى اجتذاب مشروعات غير صناعية مثل التجارة وغيرها من المؤسسات الخدمية ، كما وجدت المدارس الخاصة بغيتها فى تلك المناطق غير المزدحمة ، وأحدث مثال على ذلك هو قيام الجامعة الأمريكية بالقاهرة بشراء قطعة أرض كانت فى السابق جزءاً من الصحراء الشرقية ، وذلك من الحكومة المصرية فى عام ١٩٩٧ لبناء حرم جامعى جديد ، وعلى صعيد متصل حدث نمو حضرى تلقائى فى عدد من البلدان الصحراوية العشوائية ، ومثال ذلك ما حدث فى وادى النطرون ومركز بدر وكلاهما نما فى المساحة منذ الثمانينيات ، وجرى فى تلك البلاد العشوائية توسع فى الأنشطة التجارية والخدمية غير الرأسمالية بعد أن فرضت عليها قيود بالمدن الجديدة .

وأضيف إلى نسيج التنمية الصحراوية تنمية القطاع الخاص للسياحة ، وهو ما شمل بناء فنادق وقرى سياحية وشقق لقضاء العطلات الخاصة وشاليهات وڤيلات على الشواطئ . وعلاوة على ذلك أقيمت مشروعات عديدة على الطرق الصحراوية السريعة التى شُقَّت لتربط بين القاهرة وكل من الإسماعيلية والسويس والإسكندرية ، كما أقيمت تلك المشروعات على الطريق الدائرى الذى يلتف حول القاهرة وينتهى إلى الشرق منها . وحشد قطاع التعمير إمكاناته لإنشاء الطرق السريعة وبناء المدن والمصانع ومرافق السياحة الجديدة ، وليس من قبيل المفاجأة أن تسهم تلك الجهود فى الازدهار الحالى

لعملية تنمية الصحراء خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار أن المقاولين ، كبارهم وصغارهم ، اندفعوا لتعمير الصحراء .

إيضاح وتفسير

توصلنا بعد قراءتنا لتجربة تنمية الصحراء فى المناطق القريبة من وادى النيل ، والتى تزيد عن أربعين عامًا ، إلى أن دور الحكومة المصرية كان كبيراً فى هذا الإطار . فقد فتحت الدولة باب التنمية فى تلك المناطق بتوفير البنية الأساسية اللازمة لذلك والمتمثلة فى القنوات ومحطات الضخ والطرق والطرق السريعة والكهرباء والمناطق السكنية والمدن الجديدة والمناطق الصناعية ، غير أن جودة وملاءمة وصيانة تلك البنية الأساسية كانت مثار نقد . وعلى الرغم من ذلك فإنه لولا مساهمة الدولة وإدخالها لتلك البنية لربما ظلت هذه المناطق مغلقة أمام الحياة فيها والزراعة والصناعة وغالبية الأنشطة الاقتصادية الأخرى .

وكان للمصريين أيضًا دور كبير ؛ حيث أثر استعدادهم المعرفى وأنماطهم السلوكية المنظمة التى تعتبر جزءاً أساسيا من ثقافتهم ، فى صورة التنمية التى حدثت فى الصحراء بطرق عديدة ، وواجه المقبلون الجدد مشكلات تتعلق بالبيئة غير المعتادة وقلة الخبرة الاستشارية اللازمة أو انعدامها والحد الأدنى من الدعم الذى تقدمه المؤسسات المالية . واصطدم الوافدون الجدد أيضًا باللوائح التى فرضتها جهات بيروقراطية عديدة فضلاً عن الجيش الذى له الحق القانونى المبدئى فى امتلاك أى قطعة أرض لم تخضع للتنمية بصحراء مصر . وفشل بعض الوافدين فى تحقيق أهدافهم وهجروا الصحراء ، بينما استمر بعضهم فى الصحراء يجربون فيخطئون ثم يعيدون المحاولة مرة أخرى ، وينقل تجارب الآخرين الناجحة .

وتؤيد الدراسات الجزئية التى أجراها الشربينى وكول وجرجس (١٩٩٢) بشأن الوافدين الجدد صحة ما أشرنا إليه ، كما تقترح استنتاجات أخرى ، ويسيطر سكان

وادى النيل على التنمية فى الصحراء ، وهم من خلفيات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق منهم : ضباط جيش متقاعدون ورجال أعمال ناجحون وموظفون من الشريحة العليا من الطبقة الوسطى وموظفون من الشريحة الدنيا منها ، وعمال من الحضر والريف ومزارعون صغار قادمون من القرى ، وتجار من المدن الصغيرة . ويوجد بينهم أيضا خريجو الجامعات ، وأميون من المسلمين والمسيحيين . وتجسد تنمية الصحراء الجديدة بدرجة كبيرة مجتمع وادى النيل باستثناء حالات البطالة والفقر الشديد . وتشير بيانات الدراسات إلى أن البدو الذين كانوا مهمشين فى مشروعات البداية أصبحوا فى الآونة الأخيرة يشاركون رفاقهم من أبناء وادى النيل فى كثير من أوجه تنمية الصحراء (ibid: 13-18) .

ويوجد فى الصحراء مستوطنون جدد ، من بينهم من يذهب للعمل فقط ويعود إلى أسرته فى بلدته الأصلية ، ومنهم أيضًا مستثمرون غائبون . وزحفت العائلات والأفراد ممثلو المجتمعات المدنية والتعاونيات بمعدل سريع بعد أن خففت الدولة من نظام السيطرة المركزية على أنشطة التنمية فى تلك المناطق ، وجذبت فرص العمل المتاحة العمال . وشجعت الإعفاءات الضريبية وأسعار الأراضى المنخفضة نسبيا المستثمرين على المخاطرة برءوس أموالهم فى الصحراء ، ورأى التجار إمكانية رواج المبيعات فذهبوا لعرض بضائعهم وخدماتهم . وترى نتائج الدراسات أن الصناعة – بصفة خاصة – قد ساهمت فى توفير فرص عمل رسمية . وجذبت التجارة وبعض الأعمال الخدمية مثل الإصلاحات عددًا كبيرًا من سكان المجتمعات الجديدة فى الصحراء ، غير أن مشروعات التجارة والخدمة كانت صغيرة وغير رسمية . وتعتمد زراعة الصحراء الجديدة التى بدأت فى خمسينيات أو ستينيات القرن الماضى ، أو تلك التى بدأت منذ عهد أقرب بشكل كبير على الإفادة من العمالة العائلية خاصة تلك التى ترتبط بأصحاب المساحات الصغيرة من الأراضى . وتوظف المزارع المتوسطة والكبيرة عددًا صغيرًا من الحاصلين على دراسات الزراعة سواء فى مدرسة ثانوية أو فى كلية فضلاً عن بعض العمال المستفيدين فى المزارع بشكل دائم . والجدير بالذكر هنا أن

عمال التراحيل يجرى الاعتماد عليهم بدرجة كبيرة فى زراعة الصحراء الجديدة ، ويوفر مقاولو العمالة عمال التراحيل الذين يأتون من بين سكان مجتمعات وادى النيل القديم ، ويُنقل هؤلاء العمال الذين يوجد من بينهم عدد كبير من النساء والأطفال إلى المزارع الصحراوية ؛ حيث يعملون بصفة مؤقتة فى أداء مهمات خاصة (ibid: 29-39, 50-53, 56-58) .

وتواجه المشروعات الجديدة التى تُقام بالصحراء بعض القيود المرتبطة بموقعها، تبتلى بمشكلات مثل قلة المياه وتكلفة النقل وسوء وسيلته ، فضلاً عن مشكلات تتعلق بملكية الأرض . وهناك بعض القيود والمشكلات التى لا ترتبط بصفة خاصة بالمناطق الصحراوية مثل شكوى أصحاب العمل من الأجور الكبيرة التى يطلبها العمال وغياب المهارات المتخصصة وعدم التزام العامل أو عدم إخلاصه . وعلى النقيض يرى العمال أنهم واقعون تحت إمرة صاحب العمل وخاضعون لنزواته فى سوق عمل ضعيف تقل به فرص العمل ، ويشكو العمال من الأجور الزهيدة التى يحصلون عليها من أصحاب العمل والمزايا الهزيلة التى تعود عليهم بعد ساعات طويلة من العمل ، وتبتلى مشروعات المناطق الصحراوية ، شأنها شأن المشروعات التى تقام فى أنحاء مصر بصفة عامة ، بمشكلات مثل نقص المعدات المناسبة وقطع الغيار وغياب الصيانة ، وتتلازم معًا مشكلتا التوريدات غير الملائمة وتسويق المنتج النهائى لأى مشروع . وتواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة مشكلات كبيرة تتمثل فى التمويل والتسليف والتصاريح والتراخيص والضرائب ، غير أن كل تلك الأمور لا تمثل مشكلات بالنسبة للمستثمر الكبير الذى يقيم مشروعًا كبيرًا . وهكذا فإن "الصلات" بين المستثمرين والسلطات والهيئات المالية يبدو أنها تختلف على أساس حجم الاستثمار ، وليس على أساس موقع المشروع سواء كان فى منطقة صحراوية أو فى وادى النيل (ibid: 60-72) .

وأعطت الأرباح وفرص العمل دفعة لعملية التنمية الجديدة للصحراء ، غير أن العمال وأصحاب رءوس الأموال يقولون إن عوامل الجذب الكبرى فى الصحراء تتمثل فى عدم وجود تكدس سكانى ووجود هواء نقى وجو هادئ . وترى نتائج الدراسات أن تحسين الخدمات الاجتماعية بالمجتمعات الصحراوية بدأ منذ منتصف الثمانينيات ،

غير أن الدراسات نفسها تشير إلى أن كثيراً من المستوطنين يرون أن خدمات الرعاية الصحية والتعليم ما زالت غير كافية . وعلى الرغم من ذلك فإن الكثيرين من سكان وادى النيل الذين عاشوا وعملوا فى الصحراء يقولون إنهم سيشجعون أقاربهم وأصدقاءهم على النزوح إلى الصحراء (ibid: 18-20, 56) .

وهناك بعض المتحمسين بشدة بمستقبل التنمية فى الصحراء ؛ فعلى سبيل المثال قال أحد سكان وادى النيل الذين لهم استثمارات كبيرة فى مجال زراعة الصحراء فى جنوب مديرية التحرير : " أصبحت الصحراء هى أمل مصر الوحيد ومستقبل شبابها واستثماراتها" ويقول أحد رجال الصناعة ممن يملكون مصنعاً فى مدينة السادات " نحن نؤمن بأن مصر هى الصحراء وبأن وادى النيل كان ماضيها (ibid: 80-81) ، ويقول كشك (1994: 5) إن المصريين يرون أن تنمية الصحراء " مسألة حياة أو موت ، وإن النجاح فيها أو جدوى ذلك لا ينبغى الحكم عليه فى إطار المعايير المهنية ضيقة الأفق التى تعتمد عليها دراسات الجدوى الاقتصادية " . وعلى الرغم من المغالاة الواضحة فى بعض الآراء ، فإنها كلها تؤكد على أهمية تنمية الصحراء بالنسبة لمصر وشعبها .

إلى أى درجة تصل أهمية تنمية الصحراء كمعيار كمى ؟ وإلى أى درجة تسهم الزراعة الجديدة للصحراء فى الأمن الغذائى القومى ؟ وبأى تكلفة ؟ وما الأنشطة الاقتصادية التى تضمن فرص العمل الأوسع وتملك الإمكانات الأكبر لجذب مستوطنين جدد إلى المجتمعات الصحراوية ؟ وما عدد السكان الذين هجروا الوادى واستوطنوا الصحراء ؟ وما إجمالى عدد السكان الذين يعيشون بعيداً عن ضفاف النيل ؟ هذه كلها أسئلة مثارة ، ولا توجد بيانات شاملة يمكن أن تقدم إجابات دقيقة عنها . (El-Hamansy 1979: Vii; Fitch 1994) .

إن تنمية الأراضى الصحراوية القريبة من وادى النيل حقيقة واقعة على الرغم من عدم تسجيلها بشكل كامل على الخريطة الإحصائية لمصر ، وبالإشارة إلى طريق القاهرة ـ الإسكندرية الصحراوى السريع نجد أنه حتى منتصف الثمانينيات كان غالبية

القاهريين يخشون السفر بسيارتهم إلى الإسكندرية عبره ؛ فقد كان ضيقًا وسئ السمعة بسبب ارتفاع نسبة الحوادث عليه . وعلاوة على ذلك ، كان من يترك منطقة الأهرامات ، ويسلك هذا الطريق يجد نفسه فجأة غارقًا فى مشهد طبيعى واسع من الصحراء المجدبة ، برمالها البنية المائلة للاصفرار ، وكان يسلك هذا الطريق عدد ضئيل من السيارات ، وكان كل ما يمكن للمسافر أن يراه فى المسافة بين القاهرة والإسكندرية سجنًا كئيبًا واستراحة حقيرة ملحقًا بها محطة وقود متهدمة ، كما كان توقف المسافر على الطريق عند تلك الاستراحة أمرًا حتميا حتى يلتقط أنفاسه بعد المخاطرة التى قام بها عبر الصحراء ، ولم يكن المسافر يشعر بالراحة إلا عند اقترابه من الإسكندرية ورؤيته لبعض الحقول الخضراء الممتدة على أطرافها ، وتمثل له الوصول الآمن والعودة إلى الحضارة .

أصبح الطريق الصحراوى السريع اليوم مزدوجا يدفع عليه رسم عبور ، وتمتد على جانبيه أشجار تروى بالتنقيط . وتغطى معظم الأراضى الصحراوية الممتدة على جانبى الطريق حقول خصبة تروى بواسطة آلات الرش وغيرها من أنظمة الرى الحديثة ، كما يمكن رؤية الڤيلات الكبيرة ، وما زال السجن والاستراحة القديمة فى مكانهما ، غير أن المسافر ربما يراهما بالكاد؛ فقد أنشئت نحو أربعة أو خمسة مطاعم فاخرة لجذب المسافرين الراغبين فى تناول وجبة خفيفة أو كاملة ، بينما أنشئت محطات وقود حديثة لتغطى طول الطريق بين القاهرة والإسكندرية ، وجرى تقسيم المسافات بين تلك المحطات بطريقة ملائمة ، تتميز تلك المحطات بالنظافة الشديدة وارتداء العاملين بها زيا مواحداً ، وتقع مدينة السادات تقريبًا فى منتصف المسافة بين القاهرة والإسكندرية . وربما يشعر المسافر أن الإسكندرية أصبحت أقرب إلى القاهرة من ذى قبل ؛ فقد امتدت على الطريق الآن ضواحى الإسكندرية الجديدة مثل النوبارية الجديدة والعامرية (برج العرب) الجديدة ، ولم تعد الصحراء مترامية على جانبى الطريق الصحراوى على الرغم من تسميته بذلك . ويوجد على بعد كل بضعة كيلو مترات تليفونات تعمل بالعملة ، ويمر على الطريق آلاف السيارات يوميا معظمها سيارات فارهة ومكيفة تنطلق بسرعة

على الطريق ما لم تكبح جماحها كمائن الرادار ، حقا فقد أصبح الخوف أو مصدر القلق الوحيد الذى يعانى منه مرتادو هذا الطريق "الصحراوى" بالفعل هو إيقاف الشرطة لهم بسبب تجاوز السرعة المقررة .

ولا يسمح لنا الوقت بجولة فى الطرق الخلفية للمناطق الصحراوية القريبة من وادى النيل ، والتى شملتها ، التنمية غير أن عالم الأنثروبولوجيا نيكولاس إس . هوپكنز (1988: 4-6; 53-99) - يقول إن تشكيل المجتمع فى جنوب التحرير على سبيل المثال قد تطور ببساطة من خطة وضعتها الدولة إلى مجتمعات راسخة لكل منها منظماته المحلية المستقلة وهويته الخاصة ، والدليل الرمزى على الوجود الاجتماعى الثقافى لتلك المجتمعات وخطأ القول بأنها جماعات من العمال والموظفين المترحلين هو بناء مقابر محلية ، فلم يعد الميت يدفن فى بلده الأصلية بوادى النيل ، وإنما فى المجتمع الجديد الذى عاش به . وهكذا فإن "حب الاختلاط بالآخرين (فى المجتمعات الجديدة) تظهر صورته أيضًا فى عالم الأموات (ibid: 95) . وبالإشارة إلى جانب آخر يدعم فكرة نضوج التحول فى الصحراء ننقل عن حسنى اللقانى (1994: 49-50) ، عالم بحوث التربة فى مناطق الغابات ، توثيقه للدور الحيوى الذى تلعبه الأشجار والشجيرات بوصفها أنظمة لوقاية الأراضى المزروعة من الرياح (كمصدات للرياح) وكذلك المستوطنات المبنية فى "ظروف بيئية صعبة ، تتمثل فى الرياح الشديدة الجافة ودرجات الحرارة شديدة الارتفاع والانخفاض ومعدل الرطوبة القليل سواء فى الهواء أو التربة والمعدل المرتفع للإشعاع الشمشى " . وهكذا فإن المجتمعات الصحراوية الصغيرة والكثيرة تعيش حالة من الاستقرار والحيوية بأشجارها الواقية من الرياح ومناطقها المحجوبة ومقابرها وخدماتها الاجتماعية المتواضعة وحقولها الخضراء ومصانعها ومنافذها التجارية وورش الإصلاح والمساجد وأحيانًا الكنائس ، وكانت تلك الحياة حلمًا قبل نحو أربعة عقود .

ويشارك السكان الذين يعيشون حياتهم الخاصة هنا فى اقتصاد مصر القومى . وفى تقديرنا أن التنمية التى جرى تحقيقها هى أكثر من مجرد حل مؤقت لمشكلات

وادى النيل ، غير أن تنمية الصحراء ليست هى الحل الوحيد لمشكلات مصر ، وليس صحيحاً القول إن وادى النيل هو ماضى مصر ، وأن الصحراء هى مستقبلها . فكلا البيئتين جزء من الماضى والحاضر . ويكافح السكان فى المنطقتين من أجل الحياة ، ويأملون فى مستقبل أفضل ووعى متزايد بأن اعتماد مصر على كمية محدودة من المياه يثير تساؤلاً بشأن المستقبل البيئى للأراضى القديمة . وباستثناء المعدل الضعيف لسقوط الأمطار كان إجمالى حجم الإمداد المائى فى مصر فى عام ١٩٩٠ يقدر بنحو ٦٣,٥ مليار متر مكعب منها ٥٥,٥ مليار متر مكعب من نهر النيل . وكان حجم الطلب الإجمالى على المياه فى العام نفسه يقدر بنحو ٥٩,٢ مليار متر مكعب (Abu-Zeid 1994; Bishay 1992: 56-59) . غير أن الطلب يتزايد من أجل رى ظمأ السكان الذين يتزايد عددهم كذلك وللوفاء باحتياجات قطاعى الصناعة والسياحية المتنامية ، ورى الحقول الجديدة فى الصحراء .

وختاماً ،حيث يرى الكثيرون فإن هناك فرقاً شاسعاً بين الصحراء والأرض المزروعة ، ونحن نرى أن هناك تاريخاً طويلاً للتفاعل بينهما ، وأن معدل هذا التفاعل أصبح سريعاً سواء بالنسبة للحجم أو المجال . ويرى كثيرون أن تنمية الصحراء تأتى فقط عن طريق استصلاح الأراضى لتصبح قادره على إنتاج المحاصيل ، بينما نرى نحن أن عملية التنمية تتجاوز ذلك لتشمل كثيراً من الأنشطة الاقتصادية ، ونظاماً فى مجمله خليطاً بين الرسمى وغير الرسمى . بينما ترى قلة أن تنمية الصحراء تعنى استيلاء أبناء وادى النيل على الأراضى التى ورثها البدو عن أسلافهم ، نرى نحن أن الطرفين شاركا فى عملية التغيير ، ولقد حدث الجزء الأكبر من التنمية الجديدة فى مناطق شديدة الجفاف لم يكن ينتفع بها أى شخص . ويرى البعض أن عمر عملية تنمية الصحراء هو ٤٠ عاماً من التركيز فى مناطق قريبة من وادى النيل ، بينما نرى نحن أن تلك العملية تجاوزت هذا المدى زماناً ومكاناً . وبعد هذه الخلفية عن المكان نعود مرة أخرى إلى الساحل الشمالى الغربى ، وهو إحدى المناطق " البعيدة " عن وادى النيل ، والتى شملتها عملية التغيير أو التنمية .

الفصل الثانى

أهـــل مطـروح (البـدو العـرب وأبـنـاء وادى النـيل)

يظهر الساحل الشمالى الغربى تنوعًا اجتماعيا ثقافيا معتدلاً ؛ فالسكان هناك يقسمون أنفسهم إلى فئتين رئيسيتين هما العرب وأبناء وادى النيل . ويشارك فى هذا التنوع أيضًا أقلية ممن لهم أصول غير مصرية ؛ فهم أساسًا من السودان أو ليبيا أو من دول أخرى بشمال أفريقيا أو من اليونان . ويأتى تحت كل من الفئتين الرئيسيتين تقسيمات عديدة على أساس القبيلة أو مكانة السلالة المنحدر منها بين العرب أو طول الإقامة فى مطروح أو الخلفية الاجتماعية بالنسبة لأبناء وادى النيل . والأشخاص الذين يطلقون على أنفسهم أو يطلق عليهم الآخرون اسم " العرب " هم البدو أنفسهم ، غير أنك نادرًا ما تسمع كلمة البدو فى الساحل الشمالى الغربى . أما أبناء وادى النيل الذين نطلق عليهم اسم المستوطنين فهم أيضًا من يطلقون على أنفسهم أو يسمونهم بالوافدين أو المهاجرين أو المصريين .

وترمز كلمة " المصريين " سواء فى مصر أو فى الدول العربية إلى مواطنى جمهورية مصر العربية . غير أن الكلمة نفسها لها استخدامات أخرى فى مجال أضيق ؛ فهى أحيانًا تشير إلى أحد شيئين : إما إلى السكان المحليين الذين يعيشون على ضفاف النيل بين أسوان والبحر المتوسط أو إلى سكان مدينة القاهرة ، ويقصد بكلمة "المصريين" فى الساحل الشمالى الغربى أبناء وادى النيل ، ولا يعنى ذلك ضمنيا أن البدو الذين يعيشون فى الإقليم ليسوا مواطنين مصريين . وعلى النقيض من ذلك فإن تسمية البدو بالعرب لا تعنى أن أبناء وادى النيل أو أبناء الشعوب العربية لا ينظر إليهم على أنهم من العرب بالمعنى الأشمل للكلمة .

وتصنيف الأشخاص يكون محفوفًا بالمصاعب خاصة إذا كان للتسمية الواحدة معان واستخدامات متعددة ، وعلاوة على ذلك فإن إطلاق لقب " الوافدين " أو النازحين على أبناء وادى النيل يواجه باعتراض بعض أفراد هذه الفئة على الرغم من الاستخدام الشائع لهذه التسمية فى الساحل الشمالى الغربى . وبصفة عامة فإننا نشير فى هذه الدراسة إلى القادمين الجدد بهدف الاستيطان على أنهم أبناء وادى النيل فيما نسمى عرب هذا الإقليم بالبدو . وعندما ننقل كلامًا على لسان السكان المحليين فإننا نستخدم التسميات نفسها التى استخدموها أو نترجم تلك التسميات حرفيا .

ويعرض هذا الفصل لسكان الساحل الشمالى الغربى بالصورة التى قدموا بها أنفسهم لنا . وتظهر الجوانب التاريخية لهؤلاء السكان خلال هذا الفصل ؛ لأننا عندما طلبنا منهم أن يتحدثوا عن أنفسهم كانت إجاباتهم عبارة عن أحاديث عن الماضى . وهكذا فإن الحديث عن تاريخهم يشكل جزءًا من هويتهم ؛ فنحن لم نطلب بشكل محدد من البدو – على سبيل المثال – أن يحدثونا عن أطرهم القبلية ، وإنما تحدثوا هم من تلقاء أنفسهم عن قبائلهم وعشائرهم وأنسابهم .

ولم نسأل أبناء وادى النيل عن الروابط التى تصلهم بمجتمعاتهم الأصلية أو عن مشاركتهم فى الهيئات التطوعية التى أنشئت فى مطروح ، لكن أهمية تلك الروابط والهيئات ظهرت من خلال أحاديثهم . وعندما طلبنا من البدو أن يحدثونا عن حالة الاختلاف التى نعلم أنها موجودة بينهم وبين أبناء وادى النيل لم يثيروا تلك المسألة بشكل مباشر ، وإنما كان التعصب يبدو واضحًا كلما أشرنا إليها .

أولاد علىّ :

" نحن أولاد علىّ ، جئنا من نجد فى القرن الرابع الهجرى ، ولم يكتب تاريخنا لكن آباءنا وأجدادنا حدثونا عنه " .

هكذا قدم لنا نفسه رجل مسن من كبار عشيرة عشيبات التى تنتمى لقبيلة أولاد علىٍّ الأحمر . وأولاد علىّ ليست هى القبيلة البدوية الوحيدة الموجودة فى الساحل الشمالى الغربى ، وإنما هى أكثر تلك القبائل عدداً وأعلاها مكانة . وأولاد علىّ أيضاً هم أكثر أهل الصحراء شهرة فى ربوع مصر . ويعيش علاوة على ذلك الكثير منهم فى محافظات وادى النيل ، بينما يعيش آخرون فى شرق ليبيا .

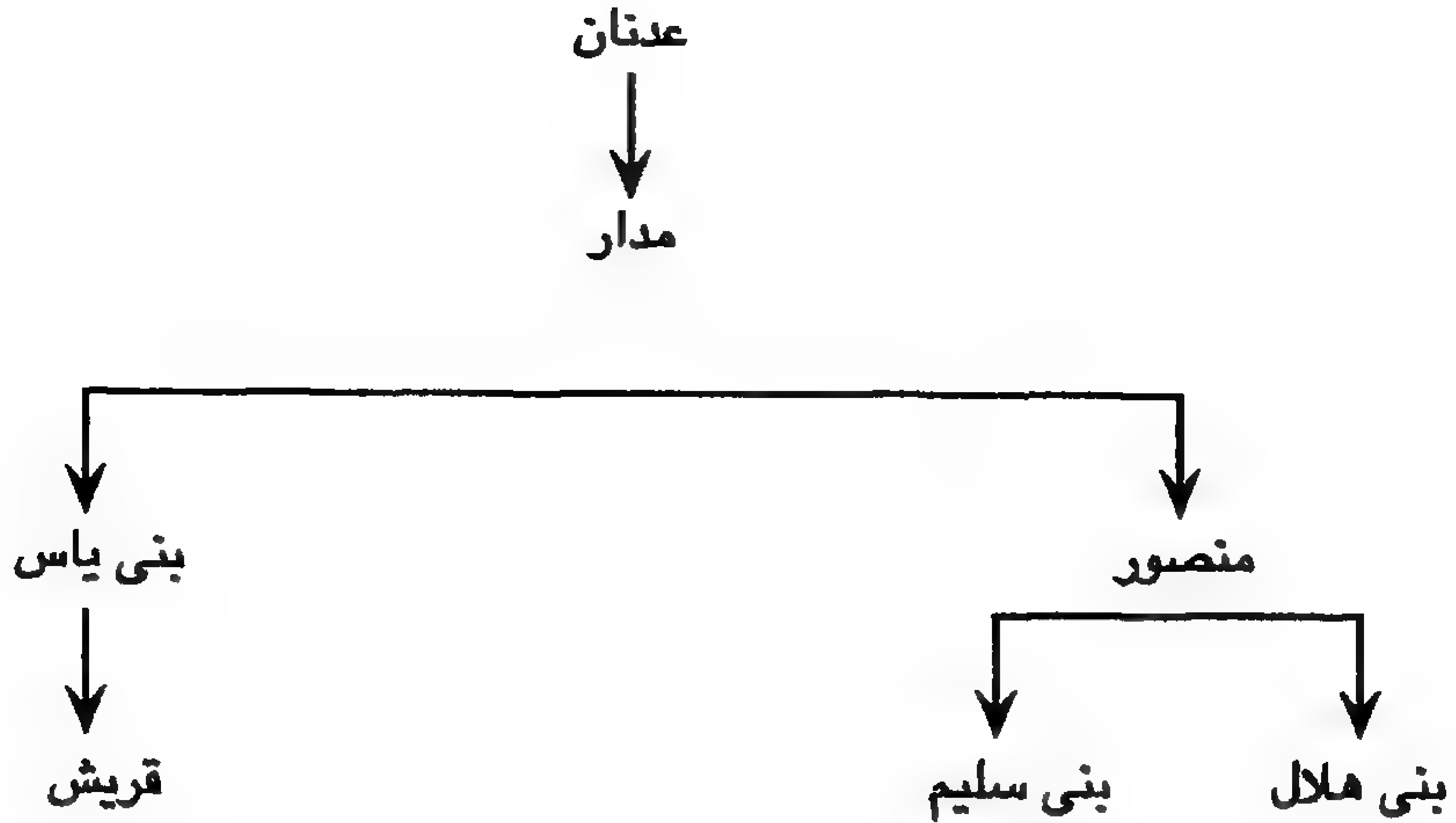
ويتضح الأصل العربى لأولاد علىّ من تأكيد المسن على أن القبيلة جاءت من منطقة نجد بوسط شبة الجزيرة العربية . ويمكن رؤية هذا التأكيد على أنه إشارة إلى الزعامة الكبيرة للهوية العربية التى يتجاوز مداها خصوصية الإقليم المحلى الذى تعيش به قبيلة أولاد علىّ اليوم . وفى الوقت نفسه فإن ألف عام من الحياة فى الإقليم أو فى مناطق قريبة منه تدعم دعواهم القوية بحقوقهم القديمة فى هذا الجزء من العالم العربى. وأقر ذلك الرجل وكثيرون غيره بأن أولاد علىّ جاءوا من سلالة بنى سليم الذى كان أول من وصل إلى الإقليم خلال القرن الحادى عشر ، وادعاؤهم هذا مدعوم بصفة عامة فى مصادر مكتوبة .

(Murray 1935: 275; Evans- Pritchard 1949:48-49; Obermeyer 1968: 5; and Mohsen 1975: 11)

غير أن هناك بعض الفروق التى ظهرت فى الأحاديث بشأن الأصول أو التوقيت الذى وصلوا فيه إلى الإقليم قادمين من شبة الجزيرة العربية ، وعلى سبيل المثال قال أحد كبار أولاد علىّ " لقد جئنا من شبة الجزيرة العربية إما أثناء الفتح الإسلامى أو مع بنى هلال " .

وإذا ما نحينا جانباً احتمال مجيئهم مع أوائل العرب المسلمين فى القرن السابع ، يمكننا الإشارة هنا إلى أن بنى سليم وبنى هلال يرتبطان ببعضهما من خلال سلف واحد وهو منصور سليل قبيلة مضر .

الشكل التوضيحى رقم (٢) عن سلسلة نسب بنى سليم وبنى هلال



أما بنو ياس التى جاءت منها قبيلة قريش التى ينتمى إليها النبى محمد (ﷺ) فهى أيضًا من مصر من نسل عدنان مؤسس " العرب المستعربة". وسواء كان أولاد علىّ ينتسبون لبنى سليم أو بنى هلال فإن هذا الأمر لم تعد له أهمية عملية اليوم باستثناء حقيقة أن الانتماء لهؤلاء الأجداد منح أولاد علىّ ماضياً شريفًا ومعروفًا ، غير أن الانتماء إلى أجداد شاركوا فى الفتح الإسلامى لهو أمر أعلى مكانةً وأكثر مجداً .

وعلى الرغم من انتسابهما إلى نسب شريف سواء كان " بنى سليم" أو "بنى هلال" فإن ذلك كان مثاراً للجدل . يقول ابن خلدون (153-134 ;51-28 :1925) إن كلا القبيلتين واصلا نهج حياة بدوية رعوية فى صحراء شبة الجزيرة العربية فى عهد العباسيين . وإن بنى سليم بصفة أساسية كانوا يستخدمون المراعى التى كانت منتشرة على أطراف المدينة ، بينما كان الجزء الأكبر من الأنشطة الرعوية لبنى هلال يجرى بالقرب من الطائف ، وكانت جماعات من كلا القبيلتين تذهب أحيانًا لإقامة مخيمات صيفية على الحدود مع العراق وسوريا ...

حيث يبدأون فى اجتياح المناطق مجاورة لنهب المسافرين أو القوافل. وكان بنو سليم يسمحون لأنفسهم بمهاجمة الحجاج إلى مكة ، كما تسببوا فى اضطراب كبير فى المنطقة المحيطة بالمدينة حيث ينهب الحجاج لزيارة قبر الرسول ﷺ (Ibid: 29) .

ويقول ابن خلدون إن كلا القبيلتين انضم إلى حركة القرامطة العلمانية بعد أن خدمتا كميليشيا تابعة لها فى البحرين وعمان . وعندما حكم الفاطميون مصر وسوريا فى القرن العاشر بعد الميلاد جيء ببنى سليم وبنى هلال إلى صعيد مصر برعاية العزيز الحاكم الفاطمى ؛ حيث عاشوا على الضفة الشرقية لنهر النيل . وفى المقابل يوضح جميل أبو النصر (69 :1987) أن القبيلتين جاءتا إلى مصر فى بداية القرن الثامن ؛ حيث كانا "مصدر اضطراب كبير فى الحياة العامة" .

وعندما قوبل المستنصر الخليفة الفاطمى بالتمرد والشغب فى مناطق عديدة من شمال أفريقيا ، وشعر بالخوف من تهديد بنى سليم وبنى هلال لاستقرار حكمه فى مصر ، قرر إشراك القبيلتين فى حملاته التى كانت تهدف إلى حفظ النظام فى شمال أفريقيا . وفى المقابل منح المستنصر للقبيلتين حقوقًا فى الشمال الأفريقى من بينها تخصيص أقاليم وبلدان معينة لأبنائهما وزعمائهما . ويقول أبو النصر إن نحو ٥٠ ألفًا من المحاربين ونسائهم وأطفالهم انتقلوا للعيش فى شمال أفريقيا (فى عام ١٠٥٠/ ١٠٥١) . ويقول ابن خلدون إن بنى سليم ركزوا أنشطتهم فى مناطق تقع بين غرب الإسكندرية وطرابلس ؛ حيث كان يعيش الكثير منهم فى منطقة الجبل الأخضر الموجودة على طريق سيرينايكا القديم شرقى ليبيا . وركز بنو هلال جهودهم غربًا وخاصة فى تونس . وعندما يتحدث أولاد علىّ اليوم عن مآثر أجدادهم يذكرون غالبًا أنهم ذهبوا إلى ليبيا وتونس والجزائر والمغرب والأندلس قبل أن يعودوا إلى ليبيا ومنها إلى مصر .

وكان دخول هذه الجماعات إلى شمال أفريقيا مثار انتقادات ، وكتب أبو النصر (69 :1987) عن "إطلاق الفاطميين للعنان للبدو العرب فى المغرب" ، بينما كتب الاقتصادى سمير أمين يقول :

" فلت زمام قبائل البدو ، وتسببوا فى ضياع الريف البربرى الجميل الى الأبد ... دمرت وسائل الرى ، واختفت القرى بعد فترة وجيزة بعد موت السكان الأصليين أو اتخاذهم للتلال ملاذاً (16 :1970) .

يشير ابن خلدون المعروف بكراهيته للبدو مرات عديدة إلى السلب والنهب والدمار الذى صاحبهم فيقول " لقد نزلوا على أفريقيا مثل سرب من الجراد يخرب كل شىء ، ويدمر أى شىء فى طريقه (34 :1925) .

وشهدت منطقة شمال أفريقيا تاريخيا فوراناً سياسيا كبيراً وتدهوراً اقتصاديا خلال تلك الفترة ، غير أن مدى مسئولية بنى سليم وبنى هلال عن هذا التدهور تظل مثار تساؤل ؛ فمن الواضح أنهم تورطوا فى العديد من المعارك ، وهزموا معارضيهم وسلبوا ونهبوا ، غير إن المنطقة نفسها كانت قد شهدت قبل وصولهم إليها اضطراباً شديداً ، ويبدو أن هناك بعض المبالغة فى إلقاء اللوم عليهم وحدهم بشأن الدمار الكبير الذى لحق بالريف وبأعمال الرى واسعة المجال ، وفى حقيقة الأمر يعزو المؤرخ چين بى ، بونسيت (1967) الكثير من الدمار الذى حدث فى تلك الآونة إلى عصابات النهب المحلية التى لم يكن لها أى علاقة بالبدو العرب ، كما يشير إلى أن أعمال بعض الحكام المحليين ضد الجماعات المتمردة كانت أيضاً سبباً فى هذا الدمار .

وكما أشرنا ، يقول أولاد علىّ إن أجدادهم عادوا إلى مصر قادمين من ليبيا ، وإن رحلة العودة هذه بدأت على ما يبدو فى القرن السابع عشر . ولأولاد علىّ علاقات نسب قوية مع بعض القبائل فى شرق ليبيا ، كما يوضح إيڤانس - بريتشارد (1949: 49;51) أن أولاد علىّ شاركوا قبائل حربى وشرائع فى الجد الأعلى "عقار" . ويشترك المنحدرون من عائلة عقار مع مجموعات جبرنة وبنى سلام القبلية فى أنهم أحفاد سعدة إحدى بنات بنى سليم . ويقول أوبرميير (5 :1968) إن مصادره عن أولاد على فى قصر تشير إلى سعدة باسم الهلالية أى إحدى بنات بنى هلال .

ويبدو أن عودة أولاد علىّ إلى مصر كانت نتيجة لمجموعة من العوامل مجتمعة. ومن بين تلك العوامل صراع أولاد على مع أبناء عمومتهم فى سيرينايكا وضغوط قبيلة

حربى لإخراجهم من ليبيا (Evans- Pritchard 1949: 49) ويقول موراى (1935: 276) إنهم جاءوا إلى مصر بناءً على طلب من "الجمعيات" الذين طلبوا منهم القتال بالنيابة عنهم أمام قبيلة هنادى . وقد جاء هذان السببان على لسان أحد كبار القبائل مكانةً وسنا ؛ حيث قال :

" كانت هناك حرب بين أولاد علىّ وحربى فى ليبيا . وكانت الجميعات الذين يعيشون فى صحراء مصر فى تلك الآونة يدفعون الجزية لهنادى . طلبت الجميعات المساعدة من أولاد علىّ فى مواجهة هنادى . ورد أولاد علىّ حينئذ بأنهم لن يستطيعوا مساعدتهم بسبب استنزاف جهودهم فى الحرب مع حربى ، غير أن الجميعات عرضوا تزويد أولاد علىّ بالسلاح وقالوا ساعدونا فقط فى التخلص من هؤلاء الأشخاص ، ثم أعطوا أولاد علىّ السلاح فجاءوا وهزموا هنادى وطردوهم من المنطقة ، وأعفى أولاد علىّ الجميعات فى ذلك الوقت من دفع الجزية "

وهناك اتفاق عام بين المصادر المكتوبة والتاريخ الشفاهى للكبار والصغار فى أولاد علىّ عن تاريخهم خاصة بشأن هزيمتهم لهنادى وطردهم من منطقة الساحل الشمالى الغربى ، ولم يحدد بدقة حتى الآن تاريخ دخول أولاد علىّ إلى مصر ؛ فقد قال أحد شيوخ القبيلة "إنهم عادوا إلى مصر قبل ٣٠٠ عام" ، وربما كان فى نهاية القرن السابع عشر . ويقول موراى (1935: 276) إنهم بدأوا فى التحرك شرقًا تاركين سيرينايكا "قبل نحو ١٥٠ عاما " ، وهو ما يعنى الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، ويقول أولاد علىّ أنهم شاركوا فى مقاومة الغزو الفرنسى لمصر فى عام ١٧٨٩ . وعلاوة على ذلك ينقل موراى (ibid) ثلاث إشارات للجبرتى تؤكد وجود أولاد علىّ فى مصر خلال العقد الأول من القرن التاسع عشر . وأول تلك الإشارات عبارة عن فرمان صادر فى عام ١٨٠١ يؤكد وجود عدد من الجماعات المحتلة لمناطق فى البحيرة ، أحدها جماعة "الأفراد" إحدى عشائر أولاد علىّ الأبيض . وتتمثل الإشارة الثانية للجبرتى فى قوله إن أولاد علىّ ألحقوا الهزيمة بالقوات المشتركة لمحمد علىّ وهنادى بالقرب من

حوش عيسى فى عام ١٨٠٨ ، وآخر الإشارات الثلاث هى موافقة محمد على على لقاء زعماء أولاد علىّ القادمين من البحيرة عام ١٨١٠

وعندما قابل الباشا هؤلاء الزعماء فى الإسكندرية قبض عليهم ، غير أنه منحهم بعد ذلك "رداء الشرف" ، وهو ما يعنى – حسب عصر محمد على – أنه ضمهم لخدمته كمسئولين . واستقرت قبيلة هنادى أعداء أولاد علىّ فى الشرقية ، بينما تحصن بعض أولاد علىّ فى مناطق بالبحيرة ، وعاش كثيرون أيضًا فى مناطق بالساحل الشمالى الغربى ، وبقى بعضهم فى شرق ليبيا .

ويفخر أولاد علىّ بالحديث عن تاريخهم فى مصر فيذكرون بصفة خاصة الأدوار التى لعبها أسلافهم فى دعم جهود محمد على فى السيطرة على وادى النيل ومساعدته فى بعض حروبة بمناطق عربية أخرى وخاصة نجد والسودان ، ويقول أحد زعماء قبيلة أولاد على :

"هناك بعض الأمور التى لم يسجلها التاريخ ، غير أننا نعرفها جيدًا ، أحد تلك الأمور أننا حاربنا بجانب محمد علىّ باشا وساعدناه فى إلحاق الهزيمة بالمماليك . وكان معروفًا عن العرب إجادتهم لركوب الخيل وفن الحرب . وقد نجحنا نحن أولاد علىّ فى إلحاق الهزيمة بالمماليك فى صعيد مصر" .

واتفق معه فى الرأى زعيم آخر راح يوضح باستفاضة قائلاً :

> **" اعتاد محمد علىّ باشا على طلب العون من القبائل العربية ، وكان هناك تمرد ضده فى صعيد مصر وحاربنا معه ، وحارب أجدادنا بجانب إبراهيم باشا فى السودان ، وذهبنا نحن أيضًا للحرب مع إبراهيم باشا فى شبه الجزيرة العربية لمساندة الأشرف ، ولم تكن مصر راغبة فى الوهابية (وهى حركة إصلاح دينى) . غير أن الوهابيين انتصروا علينا فقد كانوا أولى بأس شديد ، لدينا من يذكرون الوهابيين فى أشعارنا " .**

ويشكل التاريخ عنصراً مهما مرتبطًا بالهوية بالنسبة لأولاد عليّ خاصة الرجال الكبار منهم ؛ فهم يشيرون إليه عندما يقدمون أنفسهم لأى غريب ، شأن كل البدو يشترك أولاد عليّ فى هيكل هوية يعتمد بالأساس على النسب وتقسيم الجماعات . وأولاد عليّ أنفسهم يمثلون هوية جرى بناؤها بلغة النسب وليس بمحل الميلاد أو الإقامة كما هو معتاد بين سكان وادى النيل خاصة فى شمال مصر . وعلى الرغم من أن أولاد عليّ يمكن أن يستخدموا النسب لإثبات صلتهم ببعض المقيمين فى أجزاء أخرى من مصر أو ليبيا فعادة ما يعرفون أنفسهم ببساطة بأنهم أولاد عليّ ، وذلك لأى غريب يقبل عليهم سواء كان هذا الغريب من سكان وادى النيل أو من العرب الآخرين أو من الأجانب .

غير أن أولاد عليّ غالبًا ما يقولون "نحن قبائل" ، وغالبًا ما يوضحون بدرجة أكبر فيقولون أولاد عليّ الأبيض أو أولاد عليّ الأحمر أو سنينة . وتملك قبائل أولاد عليّ الأبيض أراضى تتمركز بصورة رئيسية فى الجزء الشرقى من إقليم مطروح ، بينما توجد أراضى قبائل أولاد عليّ الأحمر فى الغرب ، غير أن هذا التقسيم ليس صارمًا ، ويعيش أبناء قبيلة سنينة متفرقين بين شرق وغرب إقليم الساحل الشمالى الغربى . وتقسم هذه القبائل الثلاث إلى وحدات أصغر يسميها أولاد عليّ أيضًا بالقبائل .

وتجنبًا للارتباك يمكن تسمية تلك القبائل الأصغر باسم عشائر ، وسوف نشير إلى كل منها بلقبها فى صيغة الجمع . وهكذا فإن أولاد عليّ الأحمر يقسمون أنفسهم إلى عشيبات وقنيشات وكميلات . هذا المستوى من الهوية له أهمية خاصة بين البدو أنفسهم ؛ فكلهم يعرفون ان قنيشات مثلاً ينتمون إلى أولاد عليّ الأحمر ، وأن الأفراد والعزايم وأولاد منصور وأولاد خروف وغيرهم من العشائر ينتمون إلى أولاد عليّ الأبيض ، بينما ينتمى أبناء عشيرة محافد وقتيفة وعشائر أخرى إلى قبيلة سنينة . وليس من المعتاد بين أهل القبائل أن يشيروا إلى شخص ما بأنه ينتمى لقبيلة كذا . وإنما يعرفونه باسم عشيرته الأصغر، وتقسم كل عشيرة إلى أجزاء أصغر منها تسمى كل منها "عيلة " أو عائلة .

وفى هذا المستوى من نظام النسب تحمل "العيلة" اسم أحد الأسلاف الذين عاشوا قبل خمسة أجيال مقارنة بجيل الكبار الذى يعيش الآن ، ولكل عائلة وثيقة

مكتوبة توضح أسماء أفرادها . وبصفة عامة فإن الذكور فى كل عائلة ما إن يكبروا ويصبحوا قادرين على الصوم يشتركون فى مسئولية دفع دية القتيل التى قد تفرض عليهم نتيجة لعمل ارتكبه أى فرد فى العائلة . وعلاوة على ذلك يمتلك أفراد العائلة الواحدة حقوقًا جماعية فى قطع معينة من الأرض ، وهو ما يعطى الحق لكثير من أفراد العائلة بالعيش فى هذه الأراضى واستغلالها . غير أننا نؤكد أن العائلة تُعرف على أساس النسب وليس المكان ، وهكذا فإن لأى فرد فى العائلة الحق فى أن يعيش بعيداً عن عائلته أو أن يبيع حقه فى الأرض دون أن يفقد عضويته فى هذه العائلة ، ويمكن اعتبار أن العائلات تشكل البنية فى سلسلة النسب .

وتقسم العائلات إلى أجزاء أصغر منها ؛ فالعائلة الواحدة عند أولاد علىّ تنقسم إلى بيوت ، وشأنها شأن العشائر تعرف البيوت بالألقاب ، ولكل بيت "عاقله" أى حكيمه المسئول عن حفظ النظام داخل البيت ، ويلعب دوراً رئيسيا فى حل النزاعات ، ويكون ذلك فى أغلب الأحيان بمشاركة باقى "العقلاء" أو الحكماء من أبناء العائلة الواحدة ، وربما يعتبر العديد من الأنثروبولوجيين البيوت على أنها تمثل الحد الأدنى من سلسلة النسب ، إلا أن هذه البيوت تنقسم إلى وحدات أصغر منها هى الأسر ، وتسمى "عائلات صغيرة" ، وهو المصطلح نفسه الذى يستخدمه أولاد على فى إشارتهم لمسألة البنية فى سلسلة النسب ، وتمثل البيوت المستوى الأدنى فى هذا النظام .

ونلخص هذا النظام من الوحدة الأصغر إلى الوحدة الأكبر كما يلى : البيت ، ثم العائلة الصغيرة (الأسرة) ، ثم العائلة الكبيرة ، فالعشيرة ، ثم القبيلة .

ويتكون البيت أحيانًا من زوج وزوجة وأطفال ، غير أنه عادة ما يعيش فى البيت الواحد أكثر من أسرة ؛ فيعيش الرجل الكبير مع زوجته وأولاده غير المتزوجين وبناته وأولاده المتزوجين وزوجاتهم وأبنائهم . وإذا تزوج الرجل امرأة ثانية فقد يؤسس منزلاً آخر لها ولأولادها . وتعيش المطلقة أحيانًا فى بيت منفصل مع أبنائها وزوجاتهم وأبنائهم . وربما يشارك أعضاء البيت فيما يعرفونه باسم "جملة" أو شراكة ، ويتضمن ذلك تجميع موارد ودخول وميراث كل أعضاء البيت الواحد لتكون تحت التصرف والإدارة العامة لكبير البيت .

ويمثل البيت أو الجملة الوحدة الأساسية لهذا النظام ، ولا يبقى "التقسيم" فى أعلى مستوياته فى صورة الاتحاد الدائم . ويرتبط نظام التقسيم القائم على النسب بظروف المناطق ، غير أن هذا لا يعكس بصورة دقيقة توزيع هؤلاء البدو فى تلك المناطق . ويرتبط هذا النظام أيضًا بالعرف الذى يقرن به أولاد علىّ أنفسهم بقوة ، ويلعب الدين كما تلعب الدولة أدوارًا فى حل المنازعات وتوفير مفاهيم وإجراءات قانونية تحكم بجانب العرف . وسنعرض فى مرحلة لاحقة من هذه الدراسة للأدوار التى تلعبها القبائل والعشائر فى الانتخابات التى تجرى بهيئات حكومية متعددة .

ويستخدم إطار التقسيم الموصوف هنا مصطلح النسب أو القرابة إلى الأب . أما القرابة إلى الأم فعلى الرغم من أهميتها الكبيرة ، فإنك نادرًا ما تجد أحدًا من أولاد على يتحدث عنها فى المناقشات العامة . وعلاوة على ذلك فإن علماء الأنثروبولوجيا على علم منذ طويل بأن أنظمة النسب إلى الأم لا تعكس النسب البيولوجى الحقيقى إلا نادرًا . وقبل ٦٠ عامًا قال موراى (271 :1935) " إن المسافر لن يجد أحدًا فى الصحراء الغربية يعترف بأنه ليس عربيا أصيلاً " . غير أن أحد أبناء وادى النيل الذين استقروا فى مرسى مطروح قال " إن البدو هنا ليسوا من شبة الجزيرة العربية حقيقة كما يدعون ؛ فهم من بربر الشمال الأفريقى". وعندما تحدث أحدنا عن هذا الأمر أمام محام شاب من أولاد علىّ رد علينا بسرعة قائلاً إن هذا ليس صحيحًا ، غير أن هذا الشاب وموراى يتفقان على وجود بعض الاختلافات المتعلقة بالملامح بين السكان البدو فى المنطقة مثل العيون الخضراء والزرقاء والبنية والشعر الأشقر والبنى والأسود والبشرة البيضاء والسمراء . وتحدث الشاب عن ملاحظاته بعد تأمل فقال :

"ربما كان لنا أجداد من البربر وأجداد آخرون ، غير أن اللغة الوحيدة التى نتكلمها هى العربية ، كما أن العربية التى يتكلمها أولاد علىّ قريبة من سكان شبة الجزيرة العربية ، توجد فى لغتنا مصطلحات كثيرة قريبة للغاية من لغة القرآن الكريم ، وكل منا يرى نفسه عربيا حتى "السناقرة" الذين ينتمون لأولاد علىّ الأبيض يعتبرون أنفسهم من العرب على الرغم من أن قصيدة شهيرة ذكرت أن جدهم سنقر جاء من كريت " .

وكيف لنا أن نعرف حقيقة تاريخنا ؟ ربما يكون ابن خلدون أو ابن بطوطة قد كتب عن هذا التاريخ ، وأنا أبحث فى كتاباتهما كلما ذهبت إلى الاسكندرية ، وما أعتقد أنه الصواب فى حالتنا هذه هو الرجوع إلى ما قبل خمسة أجيال حيث الجد الذى هاجر من ليبيا ، وأعلم أيضًا أنه تزوج امرأة من قبيلة المسامير فى ليبيا ، وأن أبناءها كانوا طوال القامة وأقوياء للغاية ، ولهذا أخذوا الأرض ، وهؤلاء الأشداء كانوا أجدادنا .

لكن من الذى كان هنا من قبل ؟ وهل كل أسلافنا جاءوا من نجد كما يقول أعمامى ؟ عندما كنت فى فرنسا لم يتصور أحد أننى سعودى . وكان أكثر من قابلتهم يرون أننى إسبانى أو يونانى أو لبنانى . ربما كنا جزءًا من البربر ؛ وليسّ فى ذلك أى عيب ، غير أن أسلوب حياتنا ولغتنا وتفكيرنا وعرفنا ينتمى إلى العرب".

وربما تساءل بعض أولاد علىّ عن أصولهم ، فالبنسبة إليهم يشكل النسب حقيقة ، والمهم بالنسبة إليهم أيضًا هو أن يكون نظام النسب أو القرابة وما يرتبط بهما من تقسيم جزءًا مما يعرفونه أو جزءًا من ثقافتهم ، وعلاوة على العرف فإن اللهجة والملبس تشكلان عنصراً فى هويتهم يمنحهم إطاراً تدور فيه الأحداث ، ويشترك أولاد علىّ مع غيرهم من البدو بالمنطقة فى "امتلاك" نظام تقسيم قائم على النسب ، وهذا "الامتلاك" يشكل ميزة بارزة تفرقهم عن أبناء وادى النيل ، غير أن هذا النظام لا يحكم بشكل كامل حياتهم أو أفعالهم ؛ حيث تشترك فى ذلك عوامل أخرى مثل الإسلام ونشاط أو فعالية الدولة أو تراخيها أو ظروف السوق وغيرها من العوامل التى لا صلة لها بالنسب أو القرابة .

الجميعات وغيرهم من البدو :

تمثل قبيلة الجميعات ثانى أكبر مكونات المجتمع البدوى فى مطروح ، ويقال إن أبناء هذه القبيلة أحفاد كعب الذى كان أحد أحفاد بنى سليم . وربما لهذا كانت الجميعات من سلالة أحد فروع بنى سليم ، وربما كان هذا الفرع أقدم من الفرع الذى جاء منه أولاد علىّ . وربما تشترك قبائل أخرى فى الجد كعب مثل أولاد سليمان وقطعان (Murray 1935: 280-281) .

وتقول صفية محسن (1975: 11-12) إن الجميعات هم أحفاد عقار وأولاد على وحربى ، غير أنها أوضحت أن كثيرين أبلغوها بأن أبناء قبيلة الجميعات هم أحفاد خديجة شقيقة علىّ وحرب ، وهو ما يعنى أن الجميعات يختلفون فى النسب الأبوى عن أولاد علىّ . وتقول صفية محسن أيضًا إن كثيرين من أولاد علىّ " أنكروا صلة النسب بينهم وبين (الجميعات) " .

وقال أحد البدو الذين تحدثنا إليهم "إن قبيلة أولاد علىّ تنقسم إلى أربع قبائل هى السنينة وعلىٌّ الأبيض وعلىٌّ الأحمر والجميعات" ، وهذا البدوى الذى أبلغنا بذلك ينتمى الى إحدى القبائل الصغرى وليس إلى أولاد علىّ أو الجميعات ، وأنكر أحد كبار قبيلة أولاد علىّ بشدة هذا الربط بين أولاد علىّ والجميعات مؤكدًا أن " الجميعات ليسوا من أولاد علىّ . هم قبيلة كبيرة لكن ليسوا من أولاد علىّ " ، كما أكد هذا الكلام كبير آخر بقبيلة أولاد علىّ فقال " إن الجميعات يختلفون عن أولاد علىّ . فالجميعات قبيلة أخرى منفصلة وعدد أبنائها كبير "، واتفق أبناء قبيلة الجميعات مع كلام كبار قبيلة أولاد علىّ بشأن اختلاف السلالة .

وهناك اتفاق كبير على أن الجميعات كانوا يعيشون فى الساحل الشمالى الغربى قبل وصول أولاد علىّ . للجميعات تاريخ طويل فى العيش بطول الساحل وفى منطقة مريوط وأجزاء أخرى من " البحيرة " . وقبل وصول أولاد على كانت الجميعات تدفع جزية لقبيلة بنى أونا ، وتتعرض لمضايقات وتحرشات من جانب قبيلة هنادى . وتنتسب قبيلتى بنى أونا وهنادى إلى بنى سلام ، وهكذا فإن صلة نسب أو قرابة بعيدة تربطهما بأولاد علىّ ، وكما أشرنا من قبل جاء أولاد علىّ لمساعدة الجميعات وتمكنوا من هزيمة أقاربهم ، ثم أعفوا الجميعات من دفع الجزية .

ويمثل الجميعات اليوم صفوة من أكثر المقاولين نجاحًا فى المنطقة ؛ فلديهم شبكة علاقات جيدة ، ولديهم عدد من الكوادر الشابة الحاصلة على قسط وافر من التعليم . وكان من بينهم أول بدوى يعين كمسئول حكومى محلى كبير (رئيس مجلس مدينة مرسى مطروح) ، غير أن من بينهم أيضًا بعض الفقراء نسبيا . وكما هو الحال

بالنسبة لقبائل أولاد علىّ تنقسم الجميعات إلى عشائر مختلفة من بينهما شتور وقواسم وأولاد موسى وغيرها ، ويعيش بالمنطقة مجموعة من القبائل والعشائر الصغرى سواء فى البلاد الصغيرة أو بالعاصمة مرسى مطروح ، ومن بين تلك القبائل والعشائر الصغيرة سامالوس وقنعان ومعالق وشرسة وأورمة وسريحات . وتتبع كل تلك القبائل ومعها الجميعات التقاليد والأعراف نفسها التى تتبعها قبائل أولاد علىّ ، وهو ما تؤكده صفية محسن (18 :1975) التى قالت إن كل التجمعات البدوية فى المنطقة تعترف بـ "ضريبة وعوايد " أولاد علىّ أو بمعنى آخر بالأعراف والقانون القبلى الذى يحكم سلوك أولاد علىّ وإن الحكومة المصرية تتعامل مع أولاد علىّ طبقًا لتلك الأعراف والقوانين .

وربما تعتبر الحكومة المصرية قوانين أولاد علىّ ملائمة ، كما تقول صفية محسن . وربما تتعامل الحكومة أيضًا مع كل التجمعات البدوية التى تعيش فى الساحل الشمالى الغربى على أنها وحدة واحدة ، غير أن البدو أنفسهم يدركون الاختلاف والفروق الكبيرة فيما بينهم ، كما يتفق البدو على أن هناك تغيرات تحدث ، ويمثل الفرق بين " السعداوى " و " المرابط " أحد الفروق المهمة التى يدركها البدو .

السعدة والمرابطون :

يشكل وجود التقسيم فى مكونات المجتمع البدوى فى مطروح أمرًا بالغ الحساسية خصوصًا بالنسبة للمرابطين (والمفرد مرابط) ، كما أن الحكومة المصرية لا تفضل وجود هذا التقسيم . وفى هذا الجزء من الدراسة سنعرض أولاً لآراء المرابطين ثم إلى وجهات نظر رجال ينتمون إلى قبيلة السعدة (ومفردها سعداوى) . وكما أشرنا سابقًا فإن سعدة هو اسم سيدة يقال فى أغلب الأحيان إنها من سلالة بنى سليم ، وهى الجدة الأعلى لثلاث جماعات قبلية هى الجبرنة والعقاقرة وبنى سلام . وترتبط هذه القبائل الثلاث مع بعضها البعض فضلاً عن ١٢ قبيلة كبيرة أخرى من بينها أولاد علىّ. ويعيش أحفاد سعدة اليوم فى ليبيا وفى عدد من محافظات مصر هى مطروح والبحيرة والإسكندرية والغربية والشرقية وبنى سويف والمنيا والفيوم (Evans - Pritchard 1949, 49-50) .

والترجمة الحرفية للمرابطين هي "المربوطين" ، غير أن المصطلح له أيضًا علاقة بالرباط وهي المواقع الأمامية التي احتشد بها المسلمون في المراحل الأولى من نشر عقيدتهم في شمال أفريقيا . ويدلي بالحديث الأول رجل من المرابطين عمره نحو ٥٥ عامًا ، ويعيش هذا المرابط الذي أدى فريضة الحج في سهل واسع خالٍ من الشجر على أطراف مرسى مطروح ، وهو مزارع ومربي ماشية ، وعندما سألناه عن المرابطين قال:

" إذا جاء أحدهم وضربك ، وكان لديك القوة لرد الضربة كما كان معك المال إذن فأنت سعداوي ، وسأكون أنا ضعيفًا ، كما سأكون تحت حمايتك وستطعمني . وسأخرج وقتها لرعاية قطيعك بل والمساعدة في أعمال منزلك ، وهذا معناه أنني مرابط ، أي الطرف الأضعف .

غير أن من بين المرابطين اليوم من يعمل بالوزارات ، كما أن من بينهم الأطباء ، ولم تبق سوى الأسماء . ولا يملك من ينتمي إلى السعدة كل الوظائف ، وفي الماضي عندما كان المرابط يقتل مرابطًا كان يذهب إلى السعداوي ليحميه ، وهو ما لا يحدث اليوم ؛ فاليوم الوظيفة للمتعلم ، والموقع المناسب للشخص المناسب " .

والحديث الثاني لرجل في بداية العقد الخامس من العمر يعيش في مرسى مطروح ، وهو رجل أعمال يملك مزرعة في السهل الواسع ، وتحدث الرجل ردًا على سؤالنا بشأن المرابطين فقال :

"أنا أحد المرابطين ، وهم يمثلون قبائل منحدرة من أسلاف مختلفة ، وربما جاءوا من شبة الجزيرة العربية أو اليمن ، غير أنهم لم يتحدروا من جد أعلى واحد مثل أبناء قبيلة السعدة ، والسعدة مرتبطون ببعضهم كما لو كانوا جميعًا أشقاء ، وكانت الحروب قد دارت بينهم ، ولهذا تجد بعضهم في ليبيا وبعضهم في مصر . وربما كان المرابطون ينتمون إلى بني سليم ، وقد انتقلنا

إلى الغرب حتى وصلنا إلى إسبانيا والفرق بيننا وبينهم هو أنهم حاربوا بينما لم نحارب نحن .

وعندما كان أولاد علىّ على وشك الطرد على يد أشقائهم من ليبيا وقرروا المجىء إلى مصر ، كان الشخص الذى خطط لهجرتهم ومولها أحد المرابطين ؛ فقد ذهب إليهم لمساعدتهم وتشجيعهم ، كما تلقى أولاد علىّ وقتها مساعدات من طرابلس . وعندما وصل أولاد علىّ إلى مصر كان المشربون الذين ساعدوهم هم الجميعات . فقد ساعدوهم ، وألحق أولاد على الهزيّمة بقبيلة هنادى . غير أننا أيضًا حاربنا فى صف أولاد علىّ فى أثناء حربهم مع هنادى ، كما انضمت إلى صفهم فى هذه الحرب قبيلة "قطعان" ، وكان أيضًا عمر المختار (وهو وطنى ليبى حارب ضد الإيطاليين) من المرابطين .

ونحن الآن أشقاء لأولاد علىّ ، وتربطنا معهم علاقات صداقة قوية ، كما أننا نحبهم ، غير أن هذا لا يعنى أننا نسمح لهم بانتهاك حقوقنا ، فإذا قتل فرد من أولاد علىّ أحد المرابطين نرد عليهم بقتل واحد منهم .

واليوم يمكن لأى قبيلة قوية أن تكتسب حق النزالة (وهو حق يكفله العرف بتوفير ملاذ لمدة لا تزيد على سنة واحدة لجماعة من الأشخاص ارتكبوا جريمة قتل أو نفذوا أى اعتداء) ، واكتسبت قبيلة الجميعات حق النزالة العام الماضى ، واليوم أصبح كل المرابطين يتمتعون بهذا الحق ، وأصبح المرابطون فى كل مكان يدفعون الدية .

والمرابطون أشخاص مسالمون يملكون بعض الثروة ، وفى الماضى كانت لهم ثروات كبيرة تتمثل بالأساس فى الثروة

الحيوانية ، وإذا تعرضوا لهجوم دافعوا عن أنفسهم وحارب أبناء قبيلة السعدة فى صفهم ، وفى أعقاب ذلك يشاركون السعدة فى ثروتهم الحيوانية جزاء مساعدتهم لهم .

ويتفق الكبار فى أولاد علىّ ممن ينتمون إلى السعدة مع كثير من الكلام الذى ذكر سابقًا غير أن هناك بعض الاختلافات سواء بالنسبة " للحقائق " أو بالنسبة لتفسير هذا الكلام . وعلاوة على ذلك كان الكبار فى قبيلة السعدة متعمقين فى قراءة التاريخ ، غير أنهم اعترضوا على تفاصيل مهمة به . وأكد أحد هؤلاء الكبار أن المرابطين هم أحفاد السكان الأصليين للساحل الشمالى الغربى " الذين حكمهم الرومان وقبلهم اليونانيون " . وقال إنهم اعتنقوا الإسلام ، وحماهم المسلمون العرب فى مقابل دفع الجزية ، وأضاف :

" تتحدث فنقول أولاد علىّ مرابطوهم ، وعندما جاء العرب مع الفتح الإسلامى سيطرت كل جماعة على عدد من السكان المحليين الذين كانوا أيضًا منقسمين إلى جماعات . وحصل العرب منهم على الجزية . كان ذلك قبل ٣٠٠ عام ، ولم يعد يطبق الآن " .

وأصر سعداوى كبير على أن المرابطين ليسوا أحفاداً لسكان المنطقة الأصليين ، وقال إن أصول المرابطين عربية ، وإنهم أحفاد قوم تركوا خلال الفتح الإسلامى لتأمين المنطقة والسيطرة عليها ، بينما خرج آخرون باتجاه الغرب لنشر عقيدتهم حتى وصلوا إلى الأندلس ، وأوضح أيضاً :

" إن موسولينى قاد الثورة فى إيطاليا ثم حضر إلى ليبيا ، وأراد أن يضعف شعوب الصحراء فى ليبيا والساحل الشمالى الغربى ، وهكذا فإن موسولينى قال للمرابطين إنكم تمثلون بقايا الرومان ، والسعدة يحكمونكم ، وما هم سوى عرب الصحراء" .

وصدق البعض كلام موسولينى ، غير أن بعض القبائل التى كانت تتسم بالوعى لم يصدقوا كلامه ، وقالوا له إننا العرب الفاتحون ، وهؤلاء حاربوا فى صف عمر المختار ضد موسولينى وكل الإيطاليين ، وفى نهاية الحرب أقام موسولينى مكانًا فى الصحراء ووضع فيه كل من حارب ضده ، وجاء بهم ومعهم كل ما يملكون من حيوانات وتركهم ليموتوا فى الصحراء ، وهذا المكان هو العقيلة فى ليبيا .

وهؤلاء الذين صدقوا زعم موسولينى بأنهم من الرومان لم يعذبوا فى معسكرات الاعتقال ، واعتنق بعضهم المسيحية ، وكان من بين الذين ساعدوا موسولينى من ينتمى إلى المرابطين والسعدة ، وأجبر البعض على التعاون مع الإيطاليين ، فلم يكن مجال الاختيار أمامهم واسعا .

وكان الإيطاليون فضوليين يتدخلون فى حياة الآخرين ، لدرجة أنهم أوهموا هؤلاء الناس بأنهم إيطاليون وليسوا عربًا ، وهذا ما حدث مع المرابطين عندما أبلغوهم بأن لهم أصولا رومانية وليسوا من عرب الصحراء ، وهذا الكلام غير صحيح فالمرابطون من العرب ، وحررت الحرب العالمية الثانية ليبيا من الاحتلال الإيطالى" .

ويتفق السعدة الذين ينتمون لأولاد علىّ مع المرابطين على أن العلاقات بين الحالتين تغيرت ، وقال أحد السعداويين " إن المزايا التى كانت لأولاء علىّ وضعت لها نهاية خاصة مع قدوم الحكومة " ، وقال إن العلاقات أصبحت علاقات صداقة . غير أنه قال أيضًا إن المرابطين ...

" لا يريدون الاعتراف بالأمر الواقع ، ولهذا يقولون فى بعض الأحيان إنهم ينتمون لأولاد علىّ ، ولا يريدون أن يدركوا أو يعترفوا

بأن ما حدث كان جزءًا من الماضى ؛ ففى الماضى كان للسعداوى امتيازات أو حقوق ، وكانت الدية التى تدفع بسبب قتل أحد أبناء السعدة مئة جمل ، وكان ثمن الجمل أربعة جنيهات ، أى كانت الدية ٤٠٠ جنيه . وإذا كان القتيل من المرابطين فإن ديته تقدر بنحو ٣٠٠ جنيه فقط . وإذا كان عبدًا فإن ديته ١٥٠ جنيهًا . وبالطبع كان للمبلغ قيمته فى تلك الأيام . واليوم يفعلون ما يريدون وربما تصل الدية إلى ٣٠ أو ٤٠ ألف جنيه . وحالة السعدة اليوم هى حالة المرابطين ، بقيت الأسماء غير أن الامتيازات لم تعد تمنح للسعدة . وإذا قتل أحد اليوم فإن ديته واحدة ومعروفة دون النظر إلى كونه من السعدة أو من المرابطين ؛ فالحكومة غيرت هذا الأمر .

وعدد المرابطين ليس قليلا ؛ فهم كثرة . ويجرى اليوم ترشيحهم أو تعيينهم فى مناصب حكومية عديدة . ولم يكن ترشحهم للانتخابات فى الماضى أمرًا معتادًا غير أنهم اليوم يرشحون أنفسهم ، وهناك أيضا من يطلق عليه اسم " المرابط بالبركة " ، وهو ليس كالمرابط العادى ، وإنما يدعى نسبًا للرسول أو الأشراف " .

وأوضح أحد حكماء أولاد علىّ البارزين خلال مناقشة عامة بشأن التغيير بمنطقة مطروح أن التغيير الاقتصادى وضع نهاية للجوانب المهمة فى تصنيف السعدة والمرابطين ، كما أنه أثر على تضامن العلاقات داخل تقسيمات قبلية معينة ، وقال :

"هناك ثلاث قبائل من أولاد علىّ ولكل منها أصدقاؤها وتابعوها (أى المرابطين) ، وكان أولاد علىّ قومًا أشداء ، وكان لهم تابعون ، غير أن تبدل حال الزعماء اليوم . وأصبح التابعون أكثر عددًا من أولاد علىّ الأحمر ، ولا يمكن لأحد أن يقول اليوم إن المرابطين ينتمون لعلىّ الأحمر ، وأصبح المرابطون معروفين ، كما أصبحوا

قبائل . وعلى سبيل المثال فإننى لو كنت فى الماضى زعيمًا لتبعنى الجميع أما اليوم فالأمر مختلف ، ولا أضمن حتى أن يتبعنى أبنائى .

والجميعات منفصلون ومختلفون : فهم لم يكونوا جزءًا من حاشية أىّ من أولاد علىّ غير أنهم لا يمنحون حق النزالة ، وأعدادهم اليوم كبيرة ، وهم يملكون المال ومن بينهم أطباء ومحامون ، وما وصفته لكم كان جزءًا من الماضى الذى ذهب بلا رجعة .

ومن يرغب فى النزالة اليوم يذهب إلى قوم يشعر بينهم بالراحة . ولم تعد النزالة مقصورة على السعدة أو أولاد علىّ كما كان الحال فى الماضى ، ولا تزيد مدة النزالة عن عام واحد ، ويمكنك أن تلوذ بالأشخاص الذين تعيش بينهم ، المال يحكم العالم اليوم ، ولم نكن نملك فى الماضى مالاً كثيرًا ، كانت الحياة بسيطة ، كان ثمن الخروف مثلاً ثلاثة جنيهات أما اليوم فيصل إلى ٣٠٠ جنيه " .

وتضيف المناقشات والملاحظات غير الرسمية بعض الفروق الصغيرة إلى الأحاديث المذكورة سابقًا ؛ فقد أعربت سيدة عاملة عن اعتزازها بكونها بدوية ، وقالت إنها تنتمى لأولاد علىّ الذين جاءوا أساسًا من شمال شبة الجزيرة العربية ، غير أن قبيلتها الصغيرة هى المرابطون وهم السكان الأصليون الذين جاءوا إلى المنطقة قبل مجىء السعدة الذين ينتمون لأولاد علىّ قادمين من ليبيا ، كما تقول السيدة إن المرابطين قوم هادئون ولا يحبون " الدوشة " . وتضيف أن السعدة على النقيض يحبون الصوت العالى ، وإنهم ميالون إلى التوكيد والجزم ، وتشير إلى أن السعداوى شخص صعب المراس ، وربما كان فظًا .

وقال العديد من شباب السعدة إن أبناء قبيلتهم يشبهون الأمريكيين ؛ فهم الحماة الذين يوجهون الأوامر أو يلعبون دور الشرطى فى العالم . وقال أحدهم إن المرابطين

يشبهون الكويتيين ، فهم أغنياء لكن ضعفاء . وأعرب آخر عن شعوره بأن حال المرابطين من حال العالم الثالث ، وعندما سمع أحد كبار السعدة مثل هذه التعليقات أكد بناء على خبرته أن السعدة يشبهون الضباط الإنجليز أثناء حرب العلمين ، بينما شبه المرابطين بالقوات الهندية التى تبعت الأوامر الإنجليزية . ومن جانب آخر اعتبر الرجل نفسه أن عمر المختار المرابط المحارب الشجاع مجرد استثناء ، وقال إن عمر المختار قاد المقاومة غير أن الذين حاربوا معه هم السعدة ، وينكر شباب السعدة والكثير من كبارها أن المرابطين والجميعات يملكون النزالة ، ويؤكدون أن المرابطين ربما يَدَّعون ذلك غير أن أحداً لم يذهب إليهم طلباً للملاذ .

ولكثير من السعدة أمهات وزوجات من المرابطين والجميعات ، وهذا يوضح وجود علاقات مصاهرة بينهم . غير أنه من غير المعتاد أن تتزوج امرأة من السعدة من خارج قبيلتها . والعلاقات بين الحالتين الاجتماعيتين (السعدة والمرابطين) سلسة وهادئة ونادراً ما تتسم بعلامات اختلاف واضحة أو حتى درجة متميزة من الاحترام المتبادل . غير أنه من الواضح أن المرء يشعر بالراحة الاجتماعية مع أبناء عشيرته ، ولهذا فالدافع ليس كبيراً لتجاوز خط الحالة الاجتماعية . وبما أن المرأة نادراً ما تترك منزلها فان إقامتها لعلاقات اجتماعية مع نساء من قبيلة أو حالة اجتماعية أخرى يعد من الأمور غير الواردة إلا فى حالة الزواج وانتقال امرأة لمنزل تعيش فيه أسرة ينتمى أبناؤها لعشيرة أخرى .

ويؤكد كُتَّاب كثيرون على مسألة تصنيف السعداوى والمرابط وما يرتبط بها من هيكل متأصل من عدم المساواة (لكن انظر Davis 1977: 135-139) ، ويرى كينيت (1925: 24) أن التقسيم يمثل " خطًا فاصلاً فى غاية الحدة ولا يمكن تجاهلة " فيما يصف موراى (1935: 272; 274) هذا النظام بأنه "إقطاعى" ، ويصف المرابط بأنه "تابع" . وتقول محسن (1975: 22) إن المرابطين " تابعين " ، كما وصف المرابطون بنفس الصفة من قبل ليلى أبو الغد (1986: 79) ووثيقة صادرة مؤخراً (1993: 32) عن البنك الدولى .

إن استخدام مصطلح أوروبى فى موضع ثقافى مختلف يسبب مشكلات دائمًا . وقد تسبب فى هذه الحالة على الأخص فى تشوية الواقع المحلى الذى يدركه الأشخاص الذين يعيشون بالمنطقة ، فلا وجود لنظام إقطاعى فى مطروح ، كما أنه لا يوجد فى شرق ليبيا حيث التصنيف نفسه . ومهما يكن الحال فالواقع الآن يؤكد أن المرابطين ليسوا تابعين . وربما كان النظام فى الماضى يشمل مظاهر التبعية ، غير أن ذلك كان بدرجات متفاوتة كما يؤكد إيفانس بريتشارد (1949: 51) ، وعلاوة على ذلك فقد تغير هذا النظام . وعندما كتب كينيت (1925: 26) قبل ٧٠ عامًا قال " إن معظم علامات الاختلاف الأصلية بين التقسيمات اختفت اليوم " . وقال إيڤانس پريتشارد قبل ٥٠ عامًا إن الجماعات الكبرى من المرابطين " يعيشون فى استقلال دون أن يدفعوا أى رسوم للسعدة " . وعلى الرغم من أن أولاد علىّ أشاروا إلى مسألة دفع الجزية ، فإن أحدا من السعدة الذين قابلناهم لم يحدد المبالغ التى كانت تدفع ، وتحدث بعض المرابطين عن أن السعدة كانوا " يشاركونهم " فى حيواناتهم فى مقابل الحصول على الحماية ، وبصفة عامة فإن الحديث عن مسألة الجزية فى أفضل أحواله كان مبهمًا .

ويأتى تصنيف السعداوى والمرابط فى إطار محلى ، وهناك فرق بين الحالتين الاجتماعيتين هو مثيل للفرق بين القبلى الحضرى فى نجد (Altorki and Cole 1989: 23-24; 58-59) والفرق بين أهل الإبل وأهل الشاوية فى العراق (Batatu 1985: 383-384) وعلى الرغم من وجود هذا الفرق الاجتماعى فإنه لا يترجم فى هذه الأيام إلى معانى الثروة والنفوذ ؛ فهناك أغنياء وفقراء ومشاركون فى الحياة السياسية وغير مشاركين بين أبناء كلا الجانبين . وعلاوة على ذلك تمتلك بعض القبائل التى تنتمى للمرابطين نفوذًا سياسيا كبيرًا مثل "القذافة " فى ليبيا ، وفى مقابل ذلك أصبحت قبائل عديدة تابعة للسعدة فى طى النسيان مثل بنى أونا وهنادى فى مصر .

أبناء وادى النيل :

جاء أبناء وادى النيل إلى الساحل الشمالى الغربى منذ القدم ، وجاء بعضهم بصفة مؤقتة للعمل فى الإدارة والحراسة والتجارة كما كان من بينهم عمال ، وخلال

القرن العشرين – وبصفة خاصة منذ عام ١٩٦٠ – بدأت أعداد كبيرة منهم فى شراء مقرات للإقامة الدائمة فى الإقليم ، وأصبح الذين استقروا فى مطروح يمثلون أحد مكونات الذى سوف نتناوله فى هذا الجزء من الدراسة .

ونشير فى البداية إلى وجود العديد من القواعد العسكرية فى محافظة مطروح فضلاً عن وجود عدد من المعسكرات الكبيرة وكثير من نقاط حرس الحدود وخفر السواحل الممتدة وقوات عسكرية أخرى . وجرى إنشاء وتطوير بعض المناطق الأخرى لأغراض الاستجمام وقضاء العطلات الصيفية للضباط وعائلاتهم . وبما أن الأغلبية من سكان مصر يعيشون فى وادى النيل ، نجد أن أغلبية الجنود الذين تمركزوا فى المعسكرات المشار إليها هم أساسًا من أبناء الوادى . وعلى الرغم من تمركزهم بالمنطقة فإن الجنود ومعظم الضباط لا يقيمون علاقات اجتماعية مع أهالى مطروح ، ولهذا السبب ، ولأننا أيضًا لم نتصل بهم ، فإننا فقط نشير إلى وجودهم دون دخول فى تفاصيل بشأنهم .

هناك حالات عديدة لنساء من وادى النيل تزوجن من بدو ، ومعظم هؤلاء النساء ينتمين لعائلات من البحيرة ذات أصول بدوية ، غير أن الشائع هو أن يأتى الرجل بمفرده فيقرر البقاء ثم يُحضر أسرته .

وما زال هناك بالطبع كثير من الرجال الذين يجيئون إلى الإقليم ويرحلون دون أن يستقروا به . ولا يعتبر أحد نفسه من أهالى مطروح سوى من يستقر به الحال فيها . ويحب الشخص نفسه أن ينظر إليه الآخرون على أنه من أهل مطروح ، وكما أشرنا من قبل فإن من يستقر به الحال يعيش أساسًا فى مرسى مطروح أو فى قرى أخرى ، ويشكل هؤلاء نحو نصف عدد سكان الحضر فى الساحل الشمالى الغربى .

وصلت أول دفعة من مهاجرى وادى النيل إلى الإقليم فى عشرينيات القرن الماضى أى قبل ٧٠ عامًا . ويُعرِّف أحفاد المهاجرين الأوائل أنفسهم بأنهم "*الوافدون من القدم*" أو " *قدامى الوافدين*" ، يتحدثون عن علاقات قوية ربطتهم بمطروح وبالبدو

كما يوضح كلامهم فى مرحلة تالية ، فقد التقينا شاباً عمره نحو ٣٠ عاماً يعمل موظفاً بالحكومة ، ويملك متجراً بالسوق الرئيسى بمرسى مطروح ، أوضح لنا أن أسرته كانت تعيش فى القاهرة ، غير أن له جذوراً فى شبة الجزيرة العربية ، وقال :

" جاء جدى إلى هنا وهو فى ريعان شبابه . وكان رجلاً ذكياً نفذ أشياء كثيرة ممتعة ، وكان موظفاً (حكوميا) بالمستشفى المركزى . واشترى أيضاً الأرض التى بنى عليها متجرى ، وأنشأ مصنعاً صغيراً لصناعة الصابون ، وجدى أيضاً هو مخترع الكارِتَّة (وسيلة النقل الأكثر شهرة فى مرسى مطروح) ، كان أول من قام بصنعها وتجميعها ، كانت لنا أرض فى مرسى مطروح منذ زمن . منزلنا – وعلى سبيل المثال – تم بناؤه أيام المحاكم المختلطة فى مصر . وأنا من مطروح ، وهذا منزلى ، وعلى الرغم من دراستى فى الإسكندرية ، فإننى أشعر دوما بالارتباط بشعب مطروح الذى يتكون من البدو ومنا نحن (يقصد المهاجرين القدماء) " .

وتحدثنا أيضاً إلى أحد أبناء وادى النيل ، وهو فى العقد الخامس من عمره ، ويعمل بالخدمة المدنية ، ويشرف على مجمع سكنى فندقى أنشأته إحدى الشركات لصالح موظفيها الذين يقضون العطلات الصيفية ، ووصف لنا هذا الرجل الهجرة المبكرة التى شملت أسرته ، كما علق على بعض الأمور المتعلقة بالبدو فقال :

"جاء الناس إلى هنا قبل عشرينيات القرن الماضى ، غير أن مجيئهم كان بصورة مؤقتة لمهام محددة . وكانوا يغادرون المنطقة بعد استكمال تلك المهام ؛ حيث كانوا يعملون كمراقبين وإداريين وعمال ، وبدأت إقامة أبناء وادى النيل الدائمة إذا صح هذا التعبير فى العشرينيات حينما بدأت بعض العائلات فى المجىء ثم الاستقرار مثلما فعلت عائلتنا وعائلات أخرى .

جاءت عائلتي إلى مطروح في عام ١٩٢٠ ، نحن أساسًا من الشرقية ، وقبلها كان لنا جذور في شبه الجزيرة العربية ، ثم في العراق ، ولا أنسى بالطبع أنني شرقاوي ، جدي جاء مع حرس الحدود ، وكان وقتها في مهمة خاصة لبناء منازل ومبانٍ حكومية .

لقد أحبوا مرسى مطروح وشعبها ، كان الناس هنا على سجيتهم . ولديهم شرف وكرامة ، وكان لعائلتي بفضل الله الصفات نفسها ، ثم عاشوا وتكيفوا مع السكان الأصليين ، ودفنوا جميعًا في مطروح ومن بينهم أبي وجدي .

وكان عمي أول عالم شريعة من أبناء وادي النيل يستقر في الإقليم ، وقبل ذلك كانت هناك السنوسية ، وهي حركة إصلاح ديني مقرها ليبيا . وكان عمي يدرس للناس تعاليم الدين الصحيحة ، وكان سببًا في نشر الوعي الديني ، وكان شقيقي أول ضابط من مطروح والساحل الشمالي الغربي يخدم في القوات المسلحة المصرية . التحق بالأكاديمية العسكرية في عام ١٩٦٠ ، شقيقي مات شهيدًا في حرب اليمن ، وكان استشهاده مصدر فخر للإقليم بأكمله ؛ فالكل كان يشعر بأن الإنجاز لهم ، وبأن شقيقي ابنهم وأصبحنا نحن أبناء الصحراء " .

وأشاد هذا الرجل بإسهامات المهاجرين المبكرين في تطوير الساحل الشمالي الغربي . وقال " كانوا معلمين وعلماء ومهندسين رسموا خططًا " . وأضاف قائلاً : كان إسلام البدو " قويا " قبل مجيء أبناء وادي النيل ، غير أنهم "اعتادوا على خلط الإسلام بعاداتهم وتقاليدهم التي كان بعضها صحيحًا ومتماشيًا مع الإسلام والبعض الآخر في حاجة إلى تصحيح " ، وقال إن علماء وادي النيل وفروا " النصح والإرشاد " . وبصفة عامة وصف هذا الرجل البدو بأن لديهم شرفًا ، غير أنهم قوم متخلفون ، وأكد أن غالبية من جاءوا من وادي النيل كانوا أميين غير أنهم جسدوا " التقدم " . وقال إن البدو

يتبعون " التقدم الذى صنعه أبناء وادى النيل ، واليوم نجد من بينهم مهندسات وطبيبات معلمات وموظفات ، غير أنهم فى الوقت نفسه يحافظون على عاداتهم وتقاليدهم " ، وختم حديثه بقوله :

" المصرى مختلف عن نظيره العربى ، المصرى تطور ، كان يتبع العادات مثل البدوى ، لكن ذلك كان فى الماضى ؛ فقد أدرك أن بعض تلك العادات أصبحت بالية ولا تتناسب مع العصر الحديث . هناك اختلافات بسيطة بين المصريين والعرب .

والحقيقة أن كلانا يؤمن بالدين نفسه ويتحدث اللغة نفسها وما يراه البدوى عيبًا يراه أيضًا كذلك ، أرضنا واحدة . وكنا موجودين معًا وقت الحرب العالمية الثانية ، وكان مصيرنا واحد . ودفن ابن وادى النيل بجانب البدوى بعد أن قتل من الفريقين من قتل بقنابل الألمان والإنجليز . وقد واجها معا عملية الهجرة الاضطرارية سويا . وخرجا معًا الى الإسكندرية والبحيرة ، قبل أن يعودا إلى مطروح أيضًا معًا .

وتتسم معظم العلاقات بين المهاجرين القدماء والبدو بتضامن يشوبه بعض الغموض أو على الأقل هذا ما يوضحه حديث كل منهما عن الآخر ؛ فهم يقولون إن البدو والمهاجرين يتبادلون التعازى فى الجنازات التى تخرج لدفن المتوفى ، كما أن كبار المهاجرين يتبادلون الزيارات مع كبار البدو للتهنئة بأعياد المسلمين . بعض بنات المهاجرين تزوجن من بدويين ، غير أن أحد المهاجرين قال إنه " ما زالت هناك بعض الصعوبة فى أن يتزوج أحد أبناء وادى النيل من امرأة بدوية " . ويعيش المهاجرون القدماء فى هذا المجتمع منذ ثلاثة أجيال متعاقبة وغالبيتهم حصل على قسط وافر من التعليم ، وشغل مناصب متميزة فى الخدمة العامة أو حصل على وظيفة جيدة فى القطاع الخاص ، كما أن كثيرين منهم أصبحوا من ذوى الأملاك فى مرسى مطروح ، وعلى الرغم من وجودهم فى المجتمع منذ فترة طويلة فإنهم مازالوا أقلية . وهكذا فإنه ليس

من قبيل المفاجأة أن يؤكدوا وجود علاقات تربطهم بالبدو الذين يمثلون الأغلبية فى المجتمع الإقليمى. وقال شاب ينتمى للمهاجرين القدماء " إن البدوى الذى يعيش فى مجتمع حضرى يشبهنا تماماً ، فهو يصحو من نومه فى الموعد نفسه . وحياتنا الاجتماعية متشابهة ، وبالطبع فإن البدو الذين يعيشون فى الصحراء مختلفون عنا " .

وقال مهاجرون قدماء وبدويون إن أبناء وادى النيل جاءوا إلى الساحل الشمالى الغربى فى موجات نزوح بدأت فى ستينيات القرن الماضى ، أول موجة نزوح ضخمة حدثت قبل نحو ٤٠ عاماً حين استحدثت الدولة نظام الحكم المحلى ، وأنشأت مدارس ومرافق للرعاية الصحية وأدخلت برامج ومشروعات التنمية . وكان هؤلاء المهاجرون من موظفى الحكومة ممن لهم خلفيات حضرية فى وادى النيل ، وهم يشبهون حالة المهاجرين القدماء ، وبصفة عامة امتزجوا معاً فى مجتمع مرسى مطروح . ويؤكد أيضا هويته الإقليمية بكل قوة كل من هاجر أبواه واستقر فى الإقليم فى الستينيات . وقال أحدهم "كان عمرى خمس سنوات عندما أتى بنا والدى إلى هنا فى الستينيات . أبنائى ولدوا فى مطروح وتربوا بها ، وأنا من مطروح ولست من أى مكان آخر " .

ووصلت ثانى موجات المهاجرين إلى الساحل الشمالى الغربى فى أواخر الستينيات وبداية السبعينيات ، وكان معظم المهاجرين من الريف وأبناء الطبقة الحضرية الأقل من المتوسطة ، وجذبتهم إلى الساحل الشمالى الغربى التجارة القائمة أساساً على التهريب عبر ليبيا ، ويتحمل البدو عادة الجزء الأكبر من اللوم بشأن هذا التهريب على الرغم من أن لأبناء وادى النيل أيضاً دوراً فى ذلك ، وقد نجح إغلاق الحدود مع ليبيا فى منتصف السبعينيات من القرن الماضى فى وقف الجزء الأكبر من أنشطة التهريب مما دفع كثيرين من صغار التجار من أبناء وادى النيل إلى هجرة الإقليم ، غير أن بعضهم بقى للعمل فى التجارة المشروعة وبعض الخدمات الأخرى .

وجاءت الموجة الثالثة من المهاجرين بصورة تدريجية فى السبعينيات ، وكانوا من صعيد مصر . وقال أحد المهاجرين القدماء " إن القادمين من صعيد مصر كانوا من التجار الذين يملكون المال . وعمل بعضهم هنا ونجح فى كسب المال ، وهم قوم

يتسمون بقوة التحمل " . وأكثرهم شهرة فى مطروح " الجهينة " ، وهم عرب لهم أصول بالحجاز وهو إقليم يقع فى غرب شبة الجزيرة العربية . ويقيمون منذ فترة طويلة فى محافظة سوهاج بصعيد مصر (Murray 1935: 298-299) ، ويتميز الجهينة بأنهم من كبار التجار فى مرسى مطروح ، غير أن بعضهم ممن ينتمون للأجيال الأصغر عملوا كحرفيين فى المدينة فيما عمل باقى المهاجرين القادمين من مجتمعات مختلفة فى الصعيد بصفة غالبة فى قطاع البناء والتشييد فى الإقليم .

فى الماضى كان المهاجرون القادمون من صعيد مصر قد أسسوا "جمعيات" فى المجتمعات التى استقروا بها فى مناطق أخرى من مصر ، هذه الجميعات أنشئت فى البداية بغرض المساعدة فى نقل جثث المتوفين لدفنها فى مقابر بمجتمعاتهم الأصلية ، وتقدم تلك الجميعات أشكالاً أخرى من المساعدات من بينها مد الروابط الاجتماعية بين المهاجرين وشبكات غير رسمية تلعب دوراً مهماً فى التوظيف والإسهام بالموارد المالية والمعلومات اللازمة للأنشطة الاستثمارية . وأسست فى مرسى مطروح جمعيات بهذا الشكل على أيدى مهاجرى الصعيد ، وتعتمد العضوية فى هذه الجميعات على المجتمع الأصلى ، ويقول أعضاؤها إنهم يدفعون اشتراكات مالية فى هذه الجميعات بهدف تقديم المساعدة لمن يحتاج منهم ، ولكل جمعية مجلس إدارة رؤساء يتحدثون بالنيابة عن الأعضاء ، وبصفة غير رسمية ، يوجهون القادمين الجدد لكيفية العثور على وظيفة ولما هو مطلوب بشأن الاستقرار فى الإقليم . ومما لا شك فيه أن وجود هذه الجميعات يعزز تواصل المهاجرين مع مجتمعاتهم الأصلية . وفى الوقت نفسه تمنح الجميعات لأعضائها مساعدات خاصة فى المجتمع المضيف ، وهى ظاهرة يعترض عليها أحياناً بعض المهاجرين ممن لا تتوفر لهم شبكات مساعدة مشابهة .

وقال مهاجرون قدماء وبدويون إن الموجه الأخيرة من المهاجرين بدأت فى الوصول خلال ثمانينيات القرن الماضى ، وجاء معظم هذه الموجه من قرى ومدن محافظات مصر السفلى مثل كفر الشيخ والبحيرة ، وازدهار عملية تنمية الصحراء المنتشرة حالياً فى أجزاء عديدة من مصر بدأت فى الساحل الشمالى الغربى فى عام ١٩٨٥ ، وكما ساهمت

إعادة فتح حدود مصر مع ليبيا فى نهاية الثمانينيات فى ازدهار اقتصادى فى مرسى مطروح بدأت معه موجة أخرى من التجارة غير المشروعة وشبة غير المشروعة ، ودفع الأمل فى الحصول على وظيفة أو عمل تجارى صغير الكثيرين من الفقراء إلى العمل بشكل مؤقت أو فى فترات متقطعة ، وعاشوا فى مساكن مؤقتة بالعشوائيات التى ظهرت مؤخراً فى مرسى مطروح.

وينتقد قدماء المهاجرين أحياناً من تبعهم من أبناء وادى النيل ، ويوجهون انتقادات حادة للمهاجرين الجدد . وفيما يلى حديث لرجل استقر أجداده فى مرسى مطروح قبل ٧٥ عاماً ، وهو حديث يلخص الجوانب المهمة فى تاريخ الهجرة ، ويعرض صاحبه آراءه الخاصة بشأن جماعات هجرة مختلفة :

" فى الماضى جاء بعض أغنياء القاهرة والإسكندرية واشتروا أراضى لبناء منازل للاستخدام فى فصل الصيف مثلما شوهد فى فيلم ليلى مراد (شط الغرام : وهو فيلم مصرى شهير أنتج فى الخمسينيات من القرن الماضى) . وجاء بعد ذلك مهاجرون وقت أن كانت هناك تجارة مع ليبيا وقبل أن تغلق الحدود فى السبعينيات .

وجاء إلى هنا الكثيرون من صعيد مصر ، وهم يعملون فى قطاع البناء ، وكثير منهم تجار ، أعدادهم هنا كبيرة ، ويشكلون عائلات ضخمة لا ينبغى الاستخفاف بها ، وهم أكثر فائدة من المهاجرين الذين جاءوا مؤخراً؛ فهم يمتلكون متاجر ، ومن جاء منهم فى الماضى نجح فى جمع بعض المال ، ونحن نقول إن القادم من صعيد مصر يعمل ويدخر ، ومعظم هؤلاء من جهينة ، وهى قبيلة وقرية فى الوقت نفسه ، وكثير منهم تجار، وربما لهذا السبب يعتبر الجهينة أكثر القادمين من صعيد مصر تأثيراً .

وجاء المهاجرون القادمون من الصعيد بكثير من أقاربهم للاستقرار هنا ، وكل منهم على صلة طيبة بالآخر ويقدم له العون ، كما لهم زعماؤهم الذين يقومون بتسوية أى صراعات قد تنشب بينهم أو مع آخرين ؛ ففى مطروح تلعب الرقابة الاجتماعية دورًا أهم من دور الرقابة القانونية أو سلطة الشرطة ، وموظف الحكومة الذى يأتى من الإسكندرية يكون وحيداً ، ولا يجد هذا النوع من المساندة التى أشرنا إليها .

ويشبه المهاجرون الذين جاءوا مؤخرًا أى فى الثمانينيات أو التسعينيات الطفيليين أو العالة على غيرهم فهم يستهلكون فقط ويعملون فى أقل الوظائف شأنًا ، يقودون الكارتّة أو يعملون بالمطاعم والمقاهى أو يكنسون الشوارع ، وكلها وظائف لا تحتاج لمهارة خاصة ، وهم غالبًا يأتون من كفر الشيخ أو البحيرة ويعيشون فى مساكن عشوائية . ويعمل بعضهم بائعين من الدرجة الثالثة ، وبعضهم مدرسين غير أنهم جاءوا بالأساس لاستغلال مسألة الحصول على وظيفة مدرس كخطوة فى سبيل الإعارة إلى أى بلد عربى . ومعظم المدرسين الجدد غير أكفاء ، ولا يمكن تصنيف المهاجرين منذ عام ١٩٨٥ أو ١٩٨٦ اجتماعيا ؛ حيث إنهم عبارة عن عاملين غير أكفاء فشلوا فى الحصول على أى وظيفة فى الإسكندرية أو أى مكان آخر فجاءوا إلى مطروح" .

وسمع بدوى من أولاد علىّ هذا الكلام بشأن المهاجرين الذين جاءوا مؤخراً ، ولم يتفق مع صديقه وزميله السابق بالجامعة ، والذى ينتمى للمهاجرين القدماء فقال :

"بعض الاشخاص الذين جاءوا مؤخراً عملوا بوظائف لا يرغب آخرون فى الاشتغال بها مثل كنس الشوارع وهو عمل مهم ، أيضا نحن نمتلك مقهى يعمل به ثلاثة من كفر الشيخ وعامل من

المنيا واثنان من بنى سويف ، ومن بين هؤلاء العاملين مسيحيان والباقى مسلمون ، ولا توجد مشكلة فى ذلك ، وعندما ينشب أى صراع بينهم يتم حله .

ويضم المهاجرون الجدد مهندسين وأطباء ، وأعرف بعض الأشخاص الذين جاءوا مؤخراً وأسسوا شركة مقاولات ؛ فهم يأتون بالتنمية ويوفرون فرص عمل ، ولا يمكن لنا كبدو ومهاجرين قدماء أن نعمر الصحراء وحدنا ؛ فنحن فى حاجة لأشخاص آخرين . وعلى سبيل المثال كانت العامرية صحراء والآن جرى تنميتها بشكل كامل ، وتعاون كثيرون حتى يتحقق هذا الإنجاز ، كما أننا لا نستطيع نحن البدو الذين حصلوا على قسط من التعليم أن ننسى مدرسينا ، الذين كانوا كلهم من وادى النيل" .

ومن الواضح أن أبناء وادى النيل الذين يعيشون فى الساحل الشمالى الغربى توجد بينهم بعض الخلافات الداخلية ، ومن المسببات القوية لهذا الخلاف الطبقة وتاريخ الاستقرار بالإقليم والمجتمع الأصلى . وتحدث الصراعات والتوترات الداخلية بين المستوطنين المهاجرين ، كما تقع الصراعات نفسها داخليا بين البدو ، وفى الوقت نفسه تقع بين المستوطنين المهاجرين والبدو (Sherbiny, Cole, and Girgis 1992: 21-27) وتدور صراعات المهاجرين حول المشكلات بين العمال وأصحاب العمل ، بينما تنتج صراعات البدو بصفة خاصة عن عمليات بيع الأراضى التى تجلب مالاً كثيراً لعدد محدود من البدو ، بينما يحصل الآخرون على الفتات أو ربما لا يحصلون على أى شىء . ومن الواضح أن هذا النوع من الصراعات له بعد طبقى ، إلا أن الصراع بين المستوطنين والبدو ربما يكون بسبب مشكلات تتعلق باختلافات اجتماعية ثقافية ؛ فعلى سبيل المثال قال أحد عمال البدو فى مرسى مطروح .

" إن المهاجرين لا يحترمون عادات وتقاليد المنطقة التى ينتقلون إليها ، ويظنون أنهم أفضل منا ، يرتدون ملابس غير ملائمة ، وتتسم

تصرفاتهم بعدم المسئولية ، يتسببون فى مشكلات ، ويعلمون الناس عادات سيئة ، كما أنهم يلجئون للسرقة والسطو إذا فشلوا فى العثور على عمل (ibid: 25) .

وعلى النقيض من ذلك قال مستوطن فى مرسى مطروح " نطالب بأن يكون لنا تمثيل فى المجلس المحلى ، غير أن ذلك يغضب البدو" . وقال آخر " إن البدو منحازون لمصالحهم فقط ، ولا يرون أننا جزء من المجتمع" . وقال ثالث "جاء المهاجرون وطوروا المدينة ثم جاء البدو بعد ذلك ، وهم قوم غير ودودين ولا يهمهم سوى مصالحهم الشخصية خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالمال ، البدوى يقتل شقيقه فى سبيل المال" (ibid: 25) .

وسمعنا شكاوى تبادلاً للافتراءات القائمة على أساس عنصرى بين البدو والمهاجرين الذين يمثلون المكونين الرئيسيين لمجتمع مطروح ، وسمعنا أيضاً تعليقات حادة تجسد إحساساً قويا داخل المجتمع . وأشار شباب عدة مرات إلى نظام الاكتتاب القديم الذى كان يجرى بموجبه اختيار تسجيل الغرباء ضمن عشائر أو قبائل بدوية (Mohsen 1975:11) . وكان هؤلاء الشباب يقصدون بالإشارة إلى الاكتتاب التوكيد على أنهم منفتحون وليبراليون تجاه الأشخاص الذين لهم خلفيات أو أصول أخرى ، وعلى الرغم من أن بعض البدو أعربوا عن مخاوفهم بشأن "الهجانة" السود وهم جماعة تركب الإبل ، فإنهم رحبوا بالتعامل مع أحفاد هؤلاء الهجانة ، وكأنهم أبناء عمومتهم .

وتعتبر مصر على المدى الواسع إحدى أكثر الدول العربية التى يتجانس بها التكوين العرقى ، غير أن أحد أبناء وادى النيل فى مرسى مطروح قال :

"إن مصر من أكثر الدول التى تشهد تنوعًا اجتماعيا ، وهناك الكثير من الأشخاص المختلفين فى مصر ، فإذا نظرت حولك تجد أن أهل الإسكندرية لا يحبون أهل صعيد مصر ، وفى القاهرة نجد السكان لا يحبون من يعيش فى الأحياء الفقيرة ،

كما لا يحب أهل بورسعيد سوى أنفسهم . غير أن كل هؤلاء الناس يتحدون فى وقت الأزمات تحت راية مصر ، كلنا نشارك فى الحروب ، وهناك شهداء من مطروح شاركوا فى حروب مختلفة " .

وعلى الرغم من أن كلام هذا الرجل جاء فى سياق الحديث عن مصر بصفة عامة ، فإنه يجسد حقيقة التنوع الاجتماعى الثقافى فى الساحل الشمالى الغربى بما فيه من جماعات مختلفة ومصالح متضاربة وقدرة على توحيد الصف إذا لزم الأمر ، ويظهر الارتباط والولاء للقبيلة الأصلية بقوة فى مجتمع الساحل الشمالى الغربى ؛ فأولاد علىّ لديهم شعور قوى بالفخر لانتسابهم لهذه السلالة ، كما يعرب "المرابطون" عن اعتزازهم بأصولهم ، ويبذلون جهوداً للوصول إلى مواقع جيدة فى إطار المجتمع والاقتصاد المتغير ، كما يشعر أبناء وادى النيل بالعزة والفخر لانتسابهم إلى الوادى.

ويتم استغلال الاختلافات لأغراض سياسية ؛ فقد أشار شيخ عجوز بدوى لم يحصل على قسط من التعليم إلى محاولات موسولينى الشائنة لزرع الضغينة بين السعدة والمرابطين ، وإنكار الاختلافات بين المكونات المختلفة لمجتمع مطروح يجسد تشويها للواقع الذى يدركه السكان المحليون كما ندركه نحن ، وكذلك فإن التأكيد على وجود حدود صارمة لا يمكن تغييرها بين تلك المكونات يعد أيضًا تشويهًا للمشهد الاجتماعى الذى يعيشه أهل السهل الواسع والبلدان الأخرى سواء أكانت صحراوية أم زراعية .

الفصل الثالث

البدو والقوات الأجنبية
من عام ١٧٩٨ إلى أربعينيات القرن الماضى

تؤكد الثقافة الحديثة أن حقبة تاريخية جديدة بدأت فى مصر مع الغزو الفرنسى لها عام ١٧٩٨ والاحتلال الذى تبعه حتى عام ١٨٠١ . وكما يقال ، فإن مصر قد صحت بعد سبات طويل ، ثم ظهر محمد علىّ على المسرح ليقضى الماضى الذى كان يتمثل فى المماليك . وبدأ عهد جديد سمى بالعصر الحديث ، وصورة التاريخ هذه بعيدة عن الواقع بالطبع بسبب تبسيطها المخل للأمور وتجسيد عوامل التغيير فى حدث واحد وحاكم واحد .

وربما يتذكر القارئ أن أولاد علىّ كانوا قد وصلوا إلى مصر فى الوقت نفسه تقريبًا ، وربما قبل ذلك بفترة قصيرة ، ولم يلصق أحد بهم سعيًا لبدء تحديث الدولة ، ومع ذلك فإن عودتهم إلى مصر وحربهم ضد الغزاة الفرنسيين وقبيلة هنادى توضح أن مصر لم تكن أبداً فى حالة سبات أو ركود عندما جاء الفرنسيون ، حتى مجتمعات البدو فى الصحارى النائية ؛ فالمجتمعات تنهار وربما يدمرها آخرون وقد تتوقف عن إعادة إنتاج نفسها ، إلا أنها لا تنام . كان هناك تغير يحدث فى مصر بما فى ذلك وصحاريها قبل مجيء الفرنسيين وقبل محمد علىّ .

وما زال ينظر إلى حقبة الفرنسيين ومحمد علىّ على أنها شهدت بداية تحول رئيسى فى توجه وتنظيم الاقتصاد السياسى لمصر . ومرة أخرى كما كان الحال فى الألفية التى شملت الحكم اليونانى – الرومانى – البيزنطى ، وقعت مصر فى أسر نظام

المركزية الأوروبية بما فيه من سيطرة واستغلال اقتصادى ، وربما لم يصل النظام الحديث لمستوى من الاستغلال المؤثر والفعال الذى كان سائدا على مدى قرنين من حكم الرومانيين القدامى . غير أنه بعيداً عن السيطرة على الدولة ، كان ذلك النظام يواجه معارضة سواء من المصريين القدامى أو من المحدثين ، وفى كلا العصرين تعاون البعض أو تواطأ مع القوى الخارجية ، وأصبحوا جزءاً من صميم النسيج الاجتماعى والثقافى لهذا النظام الحديث ، وعلى الرغم من ذلك يمكن الاستدلال على صمود المصريين القدماء ، فعلى سبيل المثال كتب أميانوس مارسلينوس فى القرن الرابع الميلادى يقول إن المصريين قوم مشاكسون ويتميزون بالإصرار الشديد على الحصول على حقوقهم (Bowman 1986: 16) .

ومقاومة أبناء وادى النيل للسيطرة الحديثة أو الاستعمار الأجنبى أمر معروف واتخذ صورا متعددة بعضها إيجابى والبعض الآخر سلبى . وأوضح مثال على تلك المقاومة ، الحركة الوطنية فى مصر بما فيها الثورة التى قادها عرابى عام ١٨٨٢ ، وكذلك ثورة عام ١٩١٩ عندما هبَّ المتظاهرون من أبناء الريف والحضر فى مصر ضد الحكم البريطانى ، كما قاوم رعاة الصحراء . وسيتذكر القارئ وقفتهم كحراس فى وجه الاستعمار الأجنبى قبل أن يؤسس الإسكندر الأكبر مدينته فى قطاع صحراوى خارج وادى النيل . وبعد ذلك بنحو ٢١٠٠ عام حارب أولاد علىّ وغيرهم من البدو المحتل الفرنسى فى معارك بالقرب من الإسكندرية ، وفى معركة فاصلة بالقرب من الأهرامات "شكل فيها فرسان البدو الجناح الأيسر لجيش المماليك" (Murray 1935: 30).

ولدينا ما يبرر قولنا إن بدو الصحراء لم يشاركوا بفاعلية فى الحركة الوطنية المصرية التى قامت بعد ذلك ضد البريطانيين ، كانوا متعاطفين مع تلك الحركة ، لكن يبدو أن رؤيتهم لها كانت تتمثل فى اعتبارها نضالاً لأبناء وادى النيل الذين يعيشون بعيداً عنهم ؛ فالمقاومة بالنسبة للبدوى تشحذها بدرجة أكبر دوافع تتعلق بالهوية الإسلامية أو العربية وليس الدوافع الوطنية . وعلى الرغم من ذلك حارب البدو فى الساحل الشمالى الغربى ضد التدخل الأجنبى فى الحرب العالمية الأولى ، ثم استمروا

فى حالة تمرد لمدة ٢٠ سنة ضد الاحتلال البريطانى داخل حدود الإقليم الذى يعيشون به ؛ فقد كان صمودهم كبيراً فى وجه السيطرة الأجنبية ، ويمثل تصور الخوف الذى ملأ عقول الأوروبيين جزءاً من مقاومة البدو . فقبل تمردهم النشط أثناء الحرب العالمية الأولى بوقت طويل نجح البدو فى ملء قلوب غالبية الأوروبيين بالرعب ، وهو ما أبعدهم عن المناطق التى كانوا يعيشون بها . وخير مثال على هذا الرعب ما يشير إليه بتلر فى حديثة عن الساحل الشمالى الغربى ؛ حيث يقول :

" إن هؤلاء الأشخاص متعصبون للغاية ؛ فالعربى المترحل يبعد الباحث المترحل ، ويرجع (هذا الإقصاء) إلى حد كبير للحكم التركى كما هو لتعصب البدو : إلا أن العاملين معا كفيلان بجعل السفر أو الانتقال بينهم مستحيلاً (Butler 1978 [1902] : 12-13) .

وبسبب مركزية التحول فى الاقتصاد السياسى المصرى التى أحدثها الاستعمار الاقتصادى والسياسى الأوروبى ، فإنه ليس من قبيل المفاجأة أن يشمل الحديث عن التغيير فى منطقة بعيدة مثل الساحل الشمالى الغربى إشارات إلى الحكام الأجانب وما فعلوه وإلى أسلوبهم فى الحكم . يلفت كبار السن فى الإقليم الاهتمام إلى التغيرات التى حدثت فى عهد محمد علىّ كان لها تأثير بعيد المدى على حياة البدو فى الإطار الأشمل المجتمع المصرى ؛ إذ يلاحظ بوضوح أنهم لا يتحدثون عن الحركة السنوسية الدينية التى كان لها شأن كبير فى الصحراء الغربية منذ ستينيات القرن قبل الماضى تقريباً وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، يمتدحون الخديو عباس حلمى الثانى الذى حكم مصر من عام ١٨٩٢ إلى ١٩١٤ ؛ لأنه كان أول من أدخل التنمية فى الساحل الشمالى الغربى فى بداية القرن العشرين ، وعلاوة على ذلك فإن أولاد علىّ وغيرهم من القبائل قد خبروا الحربين العالميتين الأولى والثانية بشكل مباشر ، ويظل القتال الذى دار هناك ماثلاً فى أذهانهم .

ويتجاهل خبراء التنمية الماضى دوماً أو لعلهم يعتقدون – خطأ – أن المجتمعات "التقليدية" لم يكن يحدث بها أى تغير قبل إدخال التحديث أو ما يعرف بأنه جزء من

عملية التنمية إليها . ويقول الخبراء إن أول أشكال التنمية فى الساحل الشمالى الغربى ظهر فى عام ١٩٦٠ ، وشأنها شأن الغزو الفرنسى ووصول محمد علىّ إلى السلطة فى البلاد ، أسفرت تغييرات الستينيات من القرن الماضى فى مطروح عن تحول كبير عن الماضى ، والقول بأن أهالى الساحل الشمالى الغربى كانت تقيدهم التقاليد بالتالى لم يحدث أى تغيير قبل الستينيات ، هذا القول معناه إسقاط جانب ثرى مهم من التاريخ .

ولأن هذا التاريخ يشكل جزءاً من التراث الثقافى العربى ، ولذا من المهم تسجيله ، ولهذا التاريخ سمة بارزة اليوم ، حيث إن التغيرات التى حدثت فى الآونة الأخيرة لم تبدأ من فراغ بل تبنى على تجربة محلية دراماتيكية صمدت فى مواجهة القوى السياسية المعقدة ، والتى جاءت أساسًا من خارج هذا الجزء من صحراء مصر ، ويصور هذا الفصل من الكتاب التحول الذى تم منذ عهد محمد علىّ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وعودة سكان مطروح إلى وطن مدمر .

محمد على والعلاقات بين الدولة والقبائل :

أدخلت الحكومة العثمانية فى مصر بقيادة محمد علىّ أربعة تغييرات رئيسية كانت لها آثار سياسية اجتماعية طويلة المدى . وعينت الدولة مسئولين فى الحكومة من بين البدو يمثلون "تقسيماتهم" القبلية المختلفة . وأعفت الدولة أولاد علىّ وغيرهم من البدو من الخدمة العسكرية الإلزامية والخدمة الوطنية ، كما منحت البدو حق الانتفاع بأرض السهل دون تحصيل ضرائب منهم ، غير أنها لم تمنحهم حقوق الملكية الخاصة أو المشتركة لتلك الأراضى ، وأخيراً اعترفت الدولة بعرف أولاد علىّ كنظام قانونى فى الساحل الشمالى الغربى يقتضى فيما يختص بالنزاعات والجرائم الداخلية التى يرتكبها البدو .

واعترف الرعاة من حيث المبدأ بشرعية الدول الإسلامية فى كل أجزاء العالم العربى ، غير أن مراكز القوى والسلطة كانت عادة بعيدة عن نطاق الأراضى القاحلة التى يعمل بها غالبية البدو . ونتيجة لذلك عزز الرعاة العرب من دفاعاتهم ، وتحكموا

فى موارد المياه والأرض ، وكانوا مسئولين عن حراسة الثروات المتمثلة فى الماشية وغيرها من رءوس الأموال المنقولة ، كما أنهم أداروا شئونهم فى الصحراء من خلال نظام سياسى اجتماعى لا مركزى صارم ، ويرى دارسو مجتمعات الدولة قبائل الصحراء كعوالم قائمة بذاتها فيما يرى البدو قبائلهم بأنها تركيبة من الأنسال أو خطوط النسب ، ويبحث هؤلاء الدارسون اليوم عن رئيس القبيلة فيجدون أمير القبيلة فى السعودية وشيخ البدو أو شيخ الشيوخ (كبير الشيوخ) فى مصر ، هى ألقاب تطلقها الدولة .

ويقول إيفانس - بريتشارد (1949: 59) إن الرجال الذين يملكون الثروة والمكانة والنفوذ كان يحترمهم "عامة" البدو فى شرق ليبيا ، غير أنه "من الضرورى التوكيد على أن المكانة الاجتماعية (للشيخ) ليست رسمية ، إلا أنه ينبغى معاملته على أنه الحاكم" . ويصف إيفانس - بريتشارد أيضاً أولاد على مقارنة بقبائل فى شرق ليبيا فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، فيقول إن أولاد علىّ "هى أكثر القبائل تفرقًا ؛ حيث إن أقسامها مختلطة ، كما أنها القبيلة التى تمثل الحد الأدنى من التماسك السياسى " (ibid: 72) .

وتحدث لنا أولاد علىّ عن قادة عسكريين عظماء فى الماضى مثل "أبو هندى"، هؤلاء العظماء قادوا أقاربهم وحلفاءهم فى المعارك ، إلا أنهم لم يكن لديهم آليات رسمية تمكنهم من إجبار الناس على القتال أو معاقبة المتهربين منه . والمكانة الاجتماعية الوحيدة التى كان ، ومازال أولاد علىّ يكنون لها الزعامة ، هى "العقيلة" التى أوضحها بالتفصيل أوبيرمير (1968: 152-166; 179-182; 250-255) الذى اعتمدنا عليه بدرجة كبيرة عند تعرضنا لهذا الفصل من الدراسة ، وترتبط العقيلة بالعائلة الصغيرة (البيت) .

وتوجد الزعامة أيضًا على مستوى المنازل و"الجملة" . والاحترام الشديد لمسألة السن أضفى على الكبار سلطة عامة ، وربما يحصل المرء على مكانة "رجل خَيِّر،" وهى المكانة الاجتماعية التى ربما تؤهله لزعامة عدد من التابعين ، وهناك أيضًا مكانة "الرجل الصالح" ، وهى ترتبط بالعقيدة الروحية المحلية وممارستها . غير أن أولاد علىّ

وغيرهم من بدو الساحل الشمالى الغربى ليست لديهم مكانة اجتماعية للزعيم على مستوى العشائر أو القبائل .

وكان ، ومازال ، "العقيلة" ينتخب أو يجرى اختياره بإجماع كبار الذكور فى كل بيت ، ويفترض أنه يتحلى بالحكمة ؛ فهو عادة كبير السن ، ويكون مسئولاً عن جمع "ثروة الدم" من أبناء عشيرته وسد أى عجز من موارده الخاصة ، كما أنه يتحمل نفقات الاستضافة الضخمة ، ولهذا فإن العقيلة غالبًا ما يكون من عائلة غنية . وتكتب الواجبات الخاصة التى يقوم بها العقيلة فى مواثيق تسمى "روابط" . وتحدد تلك الروابط أفراد العائلة وحقوقهم وواجباتهم . وتختلف التفاصيل من عائلة لأخرى ، غير أن العقيلة يكون دائمًا مسئولاً عن حل النزاعات بين أبناء قبيلته ، كما أنه مسئول عن حل نزاعات هؤلاء مع أفراد أبناء القبائل الأخرى ؛ فهو يتكلم باسمهم ويمثلهم أمام الآخرين .

وما إن يتم اختياره ، يشغل العقيلة هذا المركز طيلة حياته أو إلى أن تمنعه الشيخوخة عن أداء واجباته ، ويكون الولاء التام للقبيلة هو شرط من شروط استمرار العقيلة فى مركزه ، ويقال إن أحد العواقل أطيح به على أيدى أبناء قبيلته بعد أن "أبلغ المسئولين المصريين بأن أبناء قبيلته يخزنون كميات من الأسلحة والذخيرة أكبر من الكميات التى تسمح بها قوانين الأمن القومى " (idid: 72) .

ويشير إيڤانس بريتشارد إلى ما كتبه چيه. آر. باتشو عام ١٨٢٧ الذى زار الساحل الشمالى الغربى ، وكان إيڤانس يقصد توضيح أن محمد علىّ فرق شمل قبائل أولاد على ثم اختار عدداً قليلاً منهم وعينهم فى مراكز ، وهؤلاء هم الذين منحوا "رداء الشرف" ، ويقول باتشو (Evans-Pritchard 1949:60) إن هؤلاء الأشخاص أصبحوا مثالاً للتندر والسخرية من قبل غالبية أبناء قبائل أولاد علىّ ، ولعب هؤلاء الأشخاص أدواراً سياسية فى إطار "بنية سياسية رسمية" صممها محمد علىّ "لاختبار" البدو ، لقد حملوا ومازالوا يحملون لقب "العمدة" ، وهو اللقب الذى يمنح لكبير القرية فى وادى النيل ، "ولم يكن لمنصب العمدة وجود قبل ذلك فى "النظام البدوى للسلطة" . وأضاف البريطانيون بعد ذلك بفترة طويلة ، عام ١٩١٠ تقريباً ، لقبًا سياسيا آخر وهو "الشيخ" ، "وهو بمثابة نائب للعمدة" (Obermeyer 1968: 14-15) .

وكان من المفترض أن يقدم "عُمَد" محمد علىّ من أبناء قبائل أولاد على المساعدة للدولة فيما يختص بشئون الإدارة الإقليمية وحفظ القانون والنظام فى الصحراء وحراسة الحدود الغربية لمصر ، وربما لم يكن لهم تأثير كبير كما يشير الحديث التالى لأحد كبار أولاد على :

"على مر العصور لم تكن هناك حدود بيننا وبين ليبيا ، حتى جاء الإيطاليون ورسموا الحدود لتفصلهم عن الإنجليز ، وكان ذلك أيام الحرب العالمية الأولى .

وكانت منطقتنا جزءًا من الدولة العثمانية ، وكان يمكن للمرء التنقل بين المغرب ومصر دون أن يعترضه أحد ، كان محمد علىّ باشا القادم من تركيا هو الوالى ، واكتشف أن تركيا كانت سببًا فى إضعاف مصر ، ولذا قام بثورة ضد تركيا ، وقال للمصريين إننا حصلنا على الاستقلال .

ولكن الحكم كان ضعيفًا هنا قبل محمد علىّ باشا ، ولم يرسل أى والى أو مندوب رفيع المستوى إلى هذه المنطقة ، فلم يأت إلينا أحد إلى أن جاء إلينا عباس حلمى الثانى فى بداية القرن العشرين" .

ولم تستهدف سياسات الدولة فى عهد محمد علىّ ومن خلفوه فى الحكم خلال القرن التاسع عشر أولاد علىّ أو الساحل الشمالى الغربى بصفة خاصة ، وإنما شملت البدو فى مصر كلها ؛ فغالبية البدو يعيشون على ضفاف وادى النيل ، فيما يعيش كثيرون منهم متفرقين بين الفلاحين ، وعُيِّن عدد قليل من البدو مسئولين محليين فى الريف . وأقام غالبية المسئولين الجدد مقراتٍ للعيش فى البلدان والقرى ، وأصبح بعضهم بمباركة الدولة من كبار ملاك الأراضى ، وكان ذلك فى صورة هبات من أراضٍ زراعية جرى استصلاحها حديثًا سواء فى وادى النيل أو الفيوم. وعلى النقيض بقى

أقاربهم القبليون متعثرين كرعاة أغنام فقراء أو ناقلين للمحاصيل الزراعية أو ضاعوا وسط الفلاحين (Baer 1969: 3-16) .

ولم يصل حجم ثروة عمد أولاد عليّ في السهل القاحل بالساحل الشمالي الغربي تقريبًا إلى حجم ثروة أقرانهم المحظوظين في وادي النيل ، إلا أن شغلهم للمناصب الرسمية كان سببًا في حدوث شقاق بينهم وبين ذويهم وأقاربهم . وجرى توريث مركزي العمدة والشيخ ، "وأصبح المركزان ملكية للقبيلة الأغنى" (Obermeyer 1968: 276) . وجاءت حقبة الستينيات من القرن الماضي بفرص تحقيق ثروات كبيرة من خلال التجارة المشروعة وغير المشروعة ، وأصبح العمد والشيوخ أغنى أفراد البدو في الساحل الشمالي الغربي . وما زال بعضهم ، مقارنة بأبناء قبيلتهم ، ينعم بثراء فاحش .

في القرن التاسع عشر كان هناك عدد قليل من العمد ، غير أن عددهم زاد كما زاد الشيوخ بعد أن توسع دور الدولة في الصحراء تحت الحكم البريطاني . ويؤكد كينيت (168 [1925]: 18-19) أن الدولة استخدمت "الآلية الموجودة" في النظام القبلي لحفظ القانون والنظام في الصحراء ، وعينت الحكومة العمد والشيوخ ليكونوا مسئولين عن القبض على من يزعم بأنهم مجرمون ووضعهم في السجون ، غير أن آلية الإدارة التي كانت موجودة في عصر كينيت كانت الدولة وليست القبيلة هي التي أسستها قبل مجيء البريطانيين بفترة طويلة .

يحظى بعض هؤلاء العمد والشيوخ باحترام كبير من ذويهم ، غير أننا سمعنا تعليقات تحط من قدرهم من قبل بعض البدو ؛ فالعمد الشيوخ هم الأشخاص الذين يعرفون لغة الخطاب مع السلطات ، ويفترض لو أنهم مثاليون أن يتحدثوا بلسان البدو الذين يمثلونهم ، البعض يفعل ذلك ، غير أن صفية محسن تسجل هذين التعليقين على لسان اثنين من أولاد عليّ بشأن قادتهم المعينين من قبل الدولة .

> **" عمدة بيتنا هو رجل الحكومة وليس رجلنا ، وربما يبيعنا كلنا إذا شعر أن ذلك سيسعد أسياده في الحكومة" (1975: 79) .**

" العمدة والشيخ هما مصدر نعمة أو نقمة بالنسبة للقبيلة التى ينتمون إليها . ويمكن لأيهما أن يجلب الخير لقبيلته ، غير أن عليه فى الوقت نفسه أن يبلغ عن أى شخص من أهله ينتهك قوانين المدينة . وموقعه سلاح ذو حدين " (ibid: 81) .

ولم يكن تعيين العمد والشيوخ من بين أولاد علىّ بمثابة كارثة للنظام القبلى ؛ فما زال نظام التقسيم اللامركزى القديم معمولاً به ، غير أنه يتداخل فى بعض الأحيان مع بيروقراطية الدولة والنظام السياسى والسوق ، وألغت الدولة تقليد المحاربين الذى كان يسبغ على أولاد علىّ ، وتحدث بعض كبار السن عن أن آباءهم وأجدادهم أبلغوهم بأنهم خدموا فى القوات العسكرية التى نظمها محمد علىّ ، وقال أحد الكبار :

" اعتاد محمد علىّ باشا أن يطلب العون من القبائل فى وقت الحرب ، إذا كان للرجل ثلاثة أبناء كان يؤخذ أحدهم ، وإذا كان له أربعة كان يؤخذ منهم اثنان ، وإذا كان له خمسة كان يؤخذ منهم اثنان أيضًا ، هؤلاء المجندون كانوا يعتبرون متطوعين . لم نعمل فى شق الترع ؛ لأن هذا العمل كان من نصيب الفلاحين وأبناء الصعيد ، نحن كنا للحرب فقط ".

وعندما أعاد محمد علىّ تنظيم جيشه وجند الفلاحين إلزاميا أعفت الدولة أولاد علىّ وغالبية بدو الصحراء من الخدمة العسكرية (Murray 1935 : 31) ، وكان هذا فى جزء منه اعترافًا بخدمتهم العسكرية السابقة ، وبنظرة سطحية يمكن اعتبار قرار الإعفاء أمرًا حسنًا خاصة بعد ان استمرت أعمال السخرة فى شق الترع والطرق وغيرها من أعمال البنية الأساسية ، وقال لنا أحد كبار عشيرة "الكميلات" التابعة لقبيلة أولاد علىّ الأحمر :

" خدع محمد علىّ أولاد علىّ حينما عرض إعفاءهم من الخدمة بالجيش ، ووافق على هذا الأمر أحد قادتنا فى ذلك الوقت ، كان هذا القائد عجوزًا وأميا ولا يفهم أساليب التعامل مع الحكومة ، وكان هناك رجل آخر من أولاد علىّ ، وكان وقتها صغير السن ويعيش فى إستنانبول ويتعلم بها . حذر هذا الشاب أولاد علىّ من قبول العرض الذى قدمه محمد علىّ لهم ونصحهم بضرورة دخول الجيش والحكومة ، وجرى تصويت على هذا الأمر انتهى بموافقة الجميع على توصية القائد العجوز ، وهكذا جرى إخراج أولاد علىّ من الجيش ، ولم يدخلوا أيضًا حكومة مصر" .

وعزز الإعفاء من الخدمة العسكرية من تهميش البدو فى إطار تحديث الاقتصاد السياسى فى مصر ، ومنذ بداية عملية التحديث فى القرن التاسع عشر أصبح الجيش المصرى الحديث وغيره من القوات المسلحة وسيلة رئيسية للصعود الاجتماعى ؛ فقد احتل الجيش موقعًا فى قلب القوة السياسية أو قريبًا منها ، ولعب دورًا رئيسيًا فى الاقتصاد الوطنى . وسعت بعض الدول العربية مثل الأردن والسعودية بصفة خاصة إلى تجنيد البدو ضمن القوات المسلحة ، وهو ما عزز من تأثيرهم السياسى ، وعاد عليهم بفوائد اقتصادية وغيرها ، غير أن البدو فى مصر كانوا مستثنين من الخدمة بالجيش إلى أن صدر قانون التجنيد الإلزامى الجديد عام ١٩٤٧ لينهى هذا الوضع ، لم ينتظم تجنيد البدو فى الجيش إلا بعد ثورة ١٩٥٢ ، ويقول أولاد على إن الرئيس جمال عبد الناصر أعادهم إلى الجيش .

وكان أبناء وادى النيل مستائين من مسألة إعفاء البدو من الخدمة الإلزامية فى الجيش ، ويرون أنهم لا يستحقون هذه المعاملة الخاصة ، وعلاوة على ذلك شجع إعفاء البدو من الجيش بعض أبناء وادى النيل الراغبين فى الهروب من الخدمة العسكرية على الاختباء بوجود ملاذ لهم فى الصحراء ؛ حيث كان بعضهم يسعى لتسجيل اسمه ضمن أبناء القبائل من خلال عملية "الاكتتاب" (Mohsen 1975: 11) . وألقى المسئولون وأهالى وادى النيل باللوم على البدو الذين سمحوا بإيواء المراوغين والهاربين من أداء الخدمة .

مُنح أولاد عليّ حقوق انتفاع بالأراضى فى الساحل الشمالى الغربى فى بداية القرن التاسع عشر ، وسمحت الدولة لهم بتوزيع الأراضى بينهم كيفما يشاءون ، غير أنها اشترطت أن يجرى ذلك بالاتفاق مع الجميعات وغيرهم من سكان المنطقة ، وألغت هذه العقوبة ادعاءات ربما يلقى بها أبناء بعض القبائل مثل هنادى وبنى أونا بأحقيتهم فى امتلاك أراضٍ فى الإقليم ، كما يمكن تفسير هذا القرار على أنه تأكيد من محمد عليّ على أن هذه الأراضى تقع تحت سيطرته الرسمية . وبالفعل كانت الأراضى من أملاك الدولة .

وعزز تشريع صدر فى منتصف القرن التاسع عشر على يد أحد خلفاء محمد على من ملكية الدولة المصرية لأراضى الصحراء التى يجرى ترسيمها . وبدأت خصخصة الأراضى الزراعية على ضفاف وادى النيل فى خمسينيات من القرن الثامن عشر ، وبحلول "القرن العشرين أصبحت كل الأراضى الزراعية فى مصر ملكية خاصة كاملة لأصحابها (باستثناء أراضى الأوقاف)" (Baer 1969: 70) ، ولم يشمل الأمر الأراضى الواقعة فى صحراء مصر على الرغم من ممارسة الزراعة بها .

ولزراعة الشعير تاريخ قديم فى الساحل الشمالى الغربى ؛ فبجانب أهميته لتربية الماشية فإن زراعته كانت وما زالت تمثل نشاطًا رئيسيًا لأولاد عليّ والجميعات وغيرهم من البدو . واعتمادًا على كمية ضئيلة ومتغيرة من الأمطار فإن هذه الزراعة تتطلب بوضوح أنماطًا لاستخدام أراضٍ مختلفة عن أنماط الزراعة المعتمدة على الرى فى وادى النيل .

ولن تكون الملكية الخاصة لقطع محدودة من الأراضى فى الساحل الشمالى الغربى أمرًا ملائمًا . فقد مثلت المرونة البدوية المتاحة صورة إيجابية لنمط استخدام الأراضى قديمًا ؛ غير أن قوانين الأراضى التى صدرت فى القرن التاسع عشر لم تمنح للبدو حقوقًا رسمية أو قانونية بشأن الأراضى التى سمحت لهم الدولة باستخدامها . وجرى إعفاء البدو من الضرائب على الأراضى ؛ لأنه ليست لديهم مستندات تثبت ملكيتهم لها ، ولن يشكو أحد بسبب إعفائه من الضرائب . غير أن هذا الإعفاء جعلهم

مختلفين عن أبناء وادى النيل من المصريين الذين كانوا يدفعون الضرائب على الأرض وفى المقابل يحصلون على مياه النيل مجانًا ، ويفيدون من شبكة الرى الضخمة التى تمتلكها الدولة وكذلك من مشروعات استصلاح الأراضى . وربما كان تحمل الضرائب أمرًا مرهقًا وشاقًا ، غير أن هذه المدفوعات أعطت لأصحاب الأراضى الفرصة لأن تكون لهم كلمة مسموعة أمام الأنظمة السياسية للدولة .

تقول صفية محسن (26-25 :1970) ، إنه فى عام ١٨٣٢ " منح أولاد علىّ نوعًا من الحكم الذاتى القانونى تعترف الحكومة بموجبه بنظام القانون والقضاء القبلى كوسيلة لفض المنازعات بين أفراد القبيلة . ويقول أوبيرمير (196-195 :1968) إن الدولة "ألغت " القانون العرفى لأولاد علىّ عام ١٩٣٣ قبل أن تعود لتقبله مرة أخرى ، وذلك "لأن الدولة لم تكن قادرة على إدارة العلاقات السياسية القبلية بكفاءة" . وتقول صفية محسن (15 :1975) أيضًا إنه فى عام ١٩٥٤ " امتد النظام القضائى فى الدولة ليشمل منطقة الساحل الشمالى الغربى ، وهو ما كان يؤدى فى بعض الأحيان إلى ازدواج الدعاوى القضائية" .

يفاخر أولاد علىّ بعرفهم ، ويقولون إن أثره كبير فى سرعة حل النزاعات . ويعرض الفصل الثامن من هذه الدراسة لبعض الأشخاص الذين أشاروا إلى كيفية تكييف العرف لكى يلائم الأمور والمشكلات الجديدة التى ظهرت نتيجة للتغير الذى حدث فى الآونة الأخيرة ، غير أن تسامح الدولة بشأن مجموعة القوانين التى تحكم بدو الصحراء وسنها لقوانين رسمية يجرى تطبيقها على سائر سكان مصر، كان سببًا فى التفرقة بين البدو وسائر المصريين . لم يكن اعتراف الدولة بالعرف لدوافع تتعلق بضرورة حماية النظام القانونى الفطرى للبدو ، وإنما جاء ليجسد عدم اهتمام الدولة بالصحراء مقارنة بوادى النيل . "ولم تبد للدولة أى اهتمام بالمنطقة التى يشغلها أولاد على، ولم يمثل لهم البدو أية مشكلات أمنية تجعلهم محل اهتمام " (ibid : 13) .

وتحليلنا نحن يؤكد أن الإجراءات التى اتخذتها الدولة حيال البدو ، وإن كان معظمها عن غير عمد ، كانت سببًا فى تنامى الشعور بعدم المساواة بين أبناء القبائل

وتهميشهم فى إطار عملية تنمية الاقتصاد السياسى التى تركزت فى وادى النيل ، ومع ذلك فإن الأحاديث التى سجلناها لأبناء قبائل أولاد علىّ بشأن التغيير الذى حدث فى القرن التاسع عشر تنقل اعترافهم اليوم بشرعية الدولة المصرية ممثلة فى شخص محمد علىّ ، وينقل كلامهم أيضاً شعوراً بعدم تقبلهم للأتراك وتفضيلهم للهوية العربية ؛ فعلى سبيل المثال قال لنا أحد كبار السن إن والده الذى "تعلم القراءة فى سن العاشرة " قال له إن محمد علىّ له أصول عربية تنتمى لقبيلة المسامير ، وهم أقاربه من ناحية الأم ، ويقول هذا الرجل :

" إن الجد الأكبر لمحمد علىّ باشا كان ينتمى لمنطقة الساقية الحمراء فى المغرب ، وكان من إحدى القبائل ذات المقام الرفيع وهى قبيلة المسامير، وكان له ابن رفض العثمانيون تعليمه اللغة العربية ؛ فقد دأبوا على أخذ كل الموهوبين من بين العرب لتعليمهم اللغة التركية ، وبالتالى يصبحون أتراكًا .

ولا أتذكر على وجه الدقة ما إذا كان والد محمد علىّ باشا أم جده هو الذى كان واليًا على ألبانيا ؛ فلم أقرأ ذلك فى أى كتاب . المهم أنه عندما عُيِّن محمد علىّ واليًا على مصر كان يعرف قليلاً من العربية ، وكان العثمانيون يرغبون فى أن يكون والى مصر تركيًا ، لكن محمد علىّ نجح فى تحقيق الازدهار لمصر .

السنوسية

على الرغم من أن أولاد على لم يتحدثوا كثيرا عنها ، فإن تأسيس حركة السنوسية فى شرق ليبيا خلال القرن التاسع عشر أحدث تغيراً مهماً فى المجتمعات الصحراوية بما فيها الساحل الشمالى الغربى وواحات الصحراء الغربية ، وقد وصف إيڤانس - بريتشارد (1949) هذه الحركة بالتفصيل ، كما أعاد تفسيرها عالم السياسة على عبد اللطيف حميدة (1949) ، ويمكن اعتبارها – ضمن أشياء أخرى – شكلاً مبكراً وفطرياً من أشكال تنمية الصحراء التى ساعدت على خلق مجتمعات جديدة وزراعات صحراوية وانتشار المعرفة بالقراءة والكتابة ، كما ساهمت حركة السنوسية أيضاً فى

خلق شبكة تجارة واسعة امتدت فى أجزاء كبيرة من وسط وجنوب الصحراء الكبرى ، ولعب قادة السنوسية أدواراً مهمة فى فض المنازعات فى المجتمعات الصحراوية التى ارتبطت بها .

وقام المستكشف المصرى أحمد حسنين بك بأسفار عديدة فى الصحراء الغربية فى عامى ١٩٢١ و ١٩٢٣ ، وأعاد اكتشاف واحتين كانتا "مفقودتين" فى أقصى جنوب غرب مصر . وقال المستشكف "إن أى موضوع بشأن صحراء ليبيا لن يكتمل دون الإشارة إلى السنوسية أكثر الحركات أهمية فى المنطقة" (Hassanein Bey 1925: 42) .

وبدأت الحركة على هيئة طريقة صوفية ، وجرى تأسيسها فى الحجاز عام ١٨٣٣ على يد "سيد محمد بن على السنوسى" ، ولد السنوسى فى الجزائر عام ١٧٨٧ ، ودرس فى شمال أفريقيا ، وأدى فريضة الحج بمكة عندما كان شاباً ، وبقى فى الحجاز نحو ست سنوات ، حيث استكمل دراسته على أيدى عدد من الشيوخ . وبعد زيارة قصيرة لوطنه عاد مرة أخرى إلى الحجاز ؛ حيث أسس "الطريقة" الجديدة التى بدأت فى الانتشار سريعاً بين بدو شبة الجزيرة العربية فى الحجاز .

وأكدت الطريقة التوافق مع المبادئ الأساسية للإسلام ، كما نص عليها القرآن الكريم والحديث ، واتبعت المذهب المالكى السنى ، ولم تشمل الطريقة الجديدة ممارسات انجذابية صوفية شأن باقى الطرق الصوفية المتعددة. وهناك بعض أوجه التشابه بين السنوسية وحركة الإصلاح الوهابية التى جرى تأسيسها فى القرن الثامن عشر فى نجد على يد "الشيخ محمد بن عبد الوهاب" ، وكانت السنوسية هى الطريقة الصوفية الوحيدة التى تسامحت معها الحركة الوهابية فى الحجاز ؛ حيث لم تجد فى تعاليمها أو طقوسها أية "بدعة" (Evans- Pritchard 1949: 1-13) .

وحرمت السنوسية والوهابية شرب الخمر والرقص والغناء وعزف الموسيقى . وعلى عكس الوهابية أظهرت السنوسية ، بشكل عام ، تسامحاً بشأن مقابر أو أضرحة الأولياء ، ولم تشكل الدرعية السنوسية أى تحالف مع زعماء مؤقتين مثلما فعل ابن عبد الوهاب

مع محمد بن سعود أمير الدرعية ، وكانت القيادة السياسية والدينية فى السنوسية دائماً من بين أبناء عائلة سنوسى ، كما كان للحركتين توجهات "تبشيرية" ركزت عمليا على سكان الصحراء ؛ حيث سعت كلتاهما لنقل المعرفة بشأن المفاهيم "الأصح" للمعتقدات والأخلاق والطقوس الإسلامية .

وساعدت الحركتان على خلق مجتمعات جديدة تعتمد على الزراعة فى المناطق الصحراوية . وكانت تلك التجمعات السكنية تعرف بين الوهابية باسم "هجر"، وبالنسبة للسنوسية امتدت تجمعات سكنية جديدة أو جرى تطويرها حول الزوايا (ومفردها زاوية) التى أسسوها . وعلى الرغم من وجود اختلافات واضحة بين الحركتين فكان لكل منهما جماعة "إخوان" تتكون من أكثر أعضائها نشاطاً . وعلى الرغم من شعبية الحركتين بين البدو وغيرهم من سكان القرى فلم تلق كلتاهما أية شعبية فى أوساط الشرفاء والعلماء والمسئولين العثمانيين فى مكة والمدينة ، وفى آخر الأمر هزم نشطاء أو "إخوان" الوهابية هؤلاء الأشخاص وطردوهم من الحجاز فى عشرينيات القرن الماضى بمساعدة آل سعود ، كما طرد السنوسى من الحجاز عام ١٨٤١ .

وتوجه السنوسى إلى مصر ؛ حيث أسس أول زاوية له فى أفريقيا بواحة سيوة ، كما يقول حسنين بك ؛ حيث وصف هذا المستكشف إحدى الزوايا فيقول :

" الزاوية عبارة عن مبنى مكون من ثلاث حجرات ، وتعتمد مساحته على أهمية المكان الذى أقيم فيه ، وتخصص إحدى تلك الحجرات للتعليم الذى يتلقاه الأطفال على أيدى الإخوان ، وتخصص الثانية كمضيفة ينزل بها المسافرون المارون بالزاوية لمدة ثلاثة أيام فى العادة حسب تقاليد البدو ، ويعيش الإخوان فى الحجرة الثالثة ، وتبنى الزاوية بصفة عامة بجوار إحدى الآبار التى يتوقف عندها المسافرون . وعادة ما تلحق بالزاوية قطعة صغيرة من الأرض التى يقوم الإخوان بزراعتها . والإخوان هم نشطاء الحركة الذين يقومون بتعليم الآخرين

مبادءها وقواعدها ، ولكل زاوية وكيل وهو الممثل الشخصى أو نائب رئيس حركة السنوسية (Hassanein Bey 1925: 43-44) .

وبعد مروره بسيوة استكمل السنوسى رحلته إلى شرق ليبيا ، وأنشأ مقراً له فى الزاوية البيضاء بالقرب من درنة فى إقليم الجبل الأخضر عام ١٨٤٣ . ونقل السنوسى مقره عام ١٨٥٦ إلى واحة يندر بها السكان هى واحة "جغبوب " التى تقع غرب الحدود المصرية - الليبية مباشرة على مسافة ١٥٠ كيلومتر شمال غرب سيوة ، وأسس السنوسى فيها مركزاً تعليمياً كبيراً أصبح ثانى أكبر جامعة إسلامية فى أفريقيا بعد جامعة الأزهر فى القاهرة . وجذب هذا المجتمع الجديد بالواحة التاريخية عدداً كبيراً من السكان تم تطوير زراعات لسد الحاجات الرئيسية لهؤلاء السكان .

وأخيراً أنشأت السنوسية ١٤٦ زاوية منها ٣١ زاوية فى الصحراء الغربية بمصر موزعة على النحو التالى : ست زوايا فى الوادى الجديد ، واثنتان فى البحرية ، وست فى سيوة ومحيطها ، و ١٧ زاوية فى الساحل الشمالى الغربى بداية من منطقة الأخصاب فى السلوم إلى حوش عيسى بالبحيرة (Evans-Pritchard 1949: 24-25) . كان "مركز " الحركة فى شرق ليبيا ؛ حيث ارتبطت كل زاوية بقبيلة معينة أو عائلة كبيرة تابعة لها . وكان لأولاد على ١٧ زاوية ، وهو أكبر عدد من الزوايا تمتلكه قبيلة واحدة .

وما زال لبعض أحفاد السنوسى اتصالاتهم بالساحل الشمالى الغربى خاصة فى المناسبات ؛ حيث يمكن رؤيتهم من وقت لآخر فى مرسى مطروح ، غير أن السنوسية لم يعد لها وجود اليوم فى المنطقة ، بل أصبحت مجرد ذكرى . أغلقت الزوايا بعد الحرب العالمية الأولى وأُمِرَ قادتها بمغادرتها من قبل حكومة مصر التى سيطر عليها الإنجليز ، وبقيت الدوائر القضائية التى أنشأتها الحركة سليمة بعد الحرب دون أن تمس ، وتقول صفية محسن (1975: 74) إن "مراكز الشرطة حلت محل المراكز الدينية " .

وتضمنت إحدى المناقشات مع رجل ينتمى لعشيرة سريحات التى تعيش فى منطقة تقع غرب مرسى مطروح إشارة إلى حدود كانت تفصل بين جماعات مختلفة .

وبناء على ذلك تحدث لنا هذا الرجل عن تقييمه للسنوسية فى الساحل الشمالى الغربى ، وزعم أنه على الرغم من وجود حدود معروفة فإن الخلافات قد استمرت ، وقال :

" إن السنوسية فى حقيقة الأمر لم يفصلوا فى المنازعات بين القبائل بشأن الحدود ، وعندما كان يحدث خلاف بشأن إحدى الأراضى كان السنوسية ينتقلون إلى تلك الأرض ويستولون عليها . واعتاد الناس أن يهابوهم ؛ لأنهم كانوا يدعون بأن لديهم القوة التى يستلهمونها من الله ، والقوى الخارقة للطبيعة ، وأنه كان بإمكانهم استغلال تلك القوة لإيذاء الأشخاص ، وربما لإحداث وفيات بينهم . وهكذا كان الناس يخشون أن يقتهلم السنوسية.

لم يكن الناس قبل ذلك الوقت يعرفون الله ، غير أن أفرادًا كانوا يدخلون بينهم لبث الرعب فى قلوبهم ، وهكذا كان الناس لا يرغبون فى إغضاب أو مخالفة أوامر هؤلاء الأشخاص ، ولم يأخذ السنوسية الأراضى من الناس عنوة ، وإنما كان الناس يتنازلون عنها للسنوسية طواعية . وهكذ كان الناس لا يحبون أن يذهبوا للسنوسية طلبًا للفصل فى المنازعات بشأن الأراضى حتى لا يستولى عليها السنوسية باستخدام تلك القوة (الخارقة للطبيعة)" .

وهذا تقييم شديد القوة للسنوسية ، بينما كان هناك آخرون أكثر كرمًا ؛ فعلى سبيل المثال ، كتب كينيت يقول :

" فى الصحراء الغربية ، وقبل أيام الحرب ، قامت زوايا السنوسية بأعمال جيدة فعلاً على الرغم من التنديد بتلك الزوايا بعد ذلك واتهامها بأنها كانت مرتعًا للشقاق والمخادعة . كانوا يأخذون بيد الجيل الناشئ بجدية فيعلمونهم القراءة والكتابة والقرآن

فى فصول دراسية ، ولم يكن مكان هذا التعليم مقصوراً على الزوايا ، بل كان يتم فى مواقع أخرى بالصحراء ، فكان المدرس الجوال ينزل ضيفًا لمدة شهر مثلاً فى أحد المخيمات القبلية حيث يلقى دروساً مكثفة لكل من يرغب فى التعلم ، وكان ذلك فى مقابل الحصول على الطعام والشراب اللازمين له ولجواده أو جمله حتى يستطيع أن يكمل رحلته إلى مخيم آخر فيعيد الكرّة (147-146 :[1925] 1968) " .

وفى ظل غياب أية مدارس حكومية فى الصحراء ، كانت تلك هى وسيلة التعلم الوحيدة بالنسبة لأولاد علىّ وغيرهم من البدو الذين عاشوا فى الساحل الشمالى الغربى . وقال لنا أكثر من شخص من قبائل أولاد علىّ إن المعرفة بالقراءة والكتابة بصفة عامة بينهم كانت فى الماضى أكبر مما هى اليوم ، وتشير صفية محسن (74 :1975) كذلك إلى الدور التعليمى للزوايا ، وتضيف أن تلك الزوايا كانت توفر المأكل والملبس للناس والملاذ أيضًا لمن يطلب الحماية ، كما تقول إن هذه الزوايا ساعدت فى التوسط وحل النزاعات بين القبائل .

التنمية الباكرة فى القرن العشرين

وسألنا كبار السن من أولاد علىّ بخصوص التوقيت الذى بدأت فيه التنمية فى الساحل الشمالى الغربى ، وأجاب أحدهم قائلا :

" عباس أدخل السكة الحديدية ؛ فقد كان أول من فتح الصحراء ، وكان محمد على يستعين فقط بجنود من الصحراء . واستمر هذا الاهتمام بالصحراء حتى قال لنا الإنجليز إننا سنمنح لكم يا أهل الصحراء ولاية منفصلة تبدأ من العامرية وتنتهى عند الحدود مع ليبيا ، وهذه الولاية ستكون منفصلة عن مصر ، غير أن

جدودنا رفضوا العرض مؤكدين على هويتهم المصرية وولائهم لعباس باشا " .

واتفق شقيق هذا الرجل مع كلامه ، وأضاف موضحًا :

" نعم إننا نحب عباس كثيرًا فله تاريخ طويل ، وهناك اثنان باسم عباس غير أن من نقصده هو عباس الذى نفاه الإنجليز ، كان أول من فتح الصحراء ، ورسم الخرائط ، وبنى المدارس ، وبدأ العمار ، وجاء لزيارتنا ثم ذهب إلى سيوة وتفقد الحدود . وكان هو من أدخل مراكز الشرطة التى كان بها شرطيون عرب وآخرون من الهجانة السودانيين ، وكانت بشرة السودانيين غامقة وعلى خدودهم آثار حروق أو جروح" .

الحديثان يشيران إلى عباس حلمى الثانى الذى أصبح الخديو فى عام ١٨٩٢ . احتل البريطانيون مصر عام ١٨٨٢ أى فى عهد والده محمد توفيق ، وأغضب عباس حلمى الثانى الحاصل على القسط الأكبر من تعليمه فى النمسا البريطانيين بعد أن أدخل بعض الألمان فى دائرة مستشاريه وأهل ثقته الخاصة ، وعلاوة على ذلك اتهم عباس حلمى الثانى بأنه مضارب نهم بالأراضى فى مصر وتركيا، كما انتُقِدَ لزواجه من امرأة ثانية ، وهى كونتيسة نمساوية مجرية ولدت فى أمريكا ، وعرفت بتنقلها فى أرجاء مصر متنكرة فى هيئة رجل . وخلع البريطانيون عباس حلمى الثانى ثم نفوه بعد أشهر قليلة من بدء الحرب العالمية الأولى (Rafaat 1994; Falls 1913: 265-268) .

وعلى الرغم من كل هذا الجدل لعب عباس حلمى الثانى دورًا رئيسيا فى فتح أبواب التنمية بصحراء مصر ؛ فقد مول بصفة شخصية عملية استكشاف الصحراء الغربية ، وكذلك إنشاء خط سكة حديد خديوى يمر عبر الساحل الشمالى الغربى . وخطط للسكة الحديدية ورسم خريطتها ، وأجرى المسح مهندس ألمانى ، وجرى استيراد كل الخامات والمعدات التى استخدمت فى إنشاء هذا الخط وتشغيله من ألمانيا ، وكانت

العمالة المستخدمة فى عمليات الإنشاء مصرية ؛ حيث كان عمال التراحيل يكدحون مقابل أجور ضعيفة ، والمجندون يعملون بالسخرة ، وبدأ خط السكة الحديدية من محطة فاخرة بالقرب من الميناء الغربى للإسكندرية . وبحلول عام ١٩٠٨ وصل طول الخط إلى مسافة ٢٧٠ كيلو متراً غرب الاسكندرية ؛ حيث كان يقترب من مرسى مطروح ، وكان الخديو يرغب فى مده ليصل إلى ميناء السلوم ؛ فقد كان من الواضح أنه يحب السفر باستخدام هذا الخط ، وكان يهتم بالأراضى التى تقع على امتداده ويمكن تنميتها للزراعة (Falls 1913: 204-217) .

وفى عام ١٩٠٦ أصبح عباس حلمى الثانى أول حاكم لمصر يزور واحة سيوة بعد الإسكندر الأكبر ، ركب القطار حتى محطته الأخيرة ثم تقدم نحو مرسى مطروح راكباً سيارته ، ويقول فولز – وهو واحد من أربعة أوروبيين صاحبوا عباس فى رحلته – إنه خرج من مرسى مطروح فى قافلة ملكية يتقدمها حراس عبارة عن ٦٢ بدويا يركبون إبلهم و٢٠ جنديا على ظهور الجياد . كان القسم الرئيسى من الموكب مكوناً من ٢٨٨ جملاً و٢٢ حصاناً و ٢٨ حارساً آخرين بقيادة "مملوك بشرته غامقة"، وحمل الموكب المياه التى جيء بها من القاهرة ، وكذلك الخيام والمقتنيات الفضية والآنية الصينية والمؤن السخية . وكانت الخمر وغيرها من المشروبات الروحية والتبغ متاحة لمن يرغب فى إشباع رغباته ، وركب الخديو الجواد فى بعض الأوقات ، غير أنه خلال معظم الرحلة كان يركب "نوعاً من العربات التى تجرها الكلاب" ، لكن الخيول شدت تلك العربة بصعوبة عبر الأراضى الصحراوية التى مرت عليها .

ووصل الحاكم وحاشيته إلى سيوة بعد سبعة أيام ، حيث كان فى استقبالهم مأمور مركز الشرطة المصرى وشيخ البلد وعدد قليل من ممثلى السنوسية ، وصاحبت الطبول والأغانى والتلويح بسعف النخيل دخول الموكب إلى سيوة ، غير أن "إخوان" السنوسية فى سيوة لم يستقبلوا الخديو بالحفاوة نفسها ، ويعزو فولز السبب فى ذلك إلى ذكرى نهب سيوة عام ١٨٢٠ على أيدى قوات كان قد أرسلها جده محمد علىّ (ibid: 262-275) .

وفى تقدير فولز أن اهتمام عباس حلمى الثانى بالصحراء كان يحفزة اهتمام رجل الأعمال وليس اهتمام القائد السياسى الوطنى المعنى بتنمية دولته . وشارك فولز فى عمليات الكشف عن الآثار فى الصحراء ، وبالتحديد فى موقع "أبو مناس" الذى زاره الخديو مع زوجته النمساوية المجرية المولودة فى أمريكا مرات عديدة ، وبدا الخديو مندهشًا بدرجة كبيرة من القيمة النقدية للكشف الأثرى وغير مكترث بقيمته العلمية التى ربما كانت كبيرة أيضًا . وكان اهتمام الخديو بخط السكة الحديدية المار بالساحل الشمالى الغربى ينبع من أنه مشروع تجارى سيُدر ربحًا عندما يتم مدة إلى السلوم ؛ لأنه سيقلل زمن الرحلة من وسط أوروبا الى وادى النيل فى مصر بنحو يومين . وكان الهدف الأساسى من إنشاء السكة الحديدية جذب ركاب أوروبيين وبضائع معدة للشحن ، ولم يهتم الخديو كثيراً بأى آثار جانبية قد يتسبب فيها هذا الخط ، ويكون لها تأثير على التنمية الإقليمية المحلية . وكانت لزيارة الخديو إلى سيوة دوافع تجارية أيضًا ؛ حيث كان مهتمًا بالتعرف على جدوى استصلاح أراض هناك بغرض إنشاء مزارع تجارية ؛ كما كان يريد أن يعرف مدى الجدوى المادية لمد خط سكة حديدية إلى سيوة لنقل إنتاج الواحة من البلح الشهير إلى مناطق أخرى (ibid: 202; 217-219; 267-271) .

وعلى الرغم من أن أعمال الخديو كان لها دوافع تجارية ، فقد كان لها أيضًا آثار إيجابية على تنمية الإقليم . وكان لزياراته إلى المنطقة أهمية رمزية كبيرة ، حيث أكدت أنها جزء من مصر . لم يأت خط السكة الحديدية بأعداد كبيرة من المسافرين الأوروبيين ، كما لم يجلب بضائع مشحونة من أوروبا . غير أن هذا الخط ربط الساحل الشمالى الغربى بباقى أنحاء مصر ، وشجع على بناء مجتمعات وأسواق جديدة على امتداده . وعلاوة على ذلك خطط الخديو لتنمية مرسى مطروح الجديدة التى كان ينظر إليها على أنها العاصمة المستقبلية للإدارة والتجارة الإقليمية . كان عدم وجود مصدر جيد لمياه الشرب يمثل مشكلة فى مرسى مطروح ، وكخطوة أولى من أجل تنمية هذه البلدة تعاقد الخديو مع شركة ألمانية للتنقيب عن المياه البترول فى المنطقة ، غير أن أنشطته الخاصة فى مرسى مطروح توقفت بسبب عزله . ويقول أولاد علىّ إن خط

السكة الحديدية لم يكتمل سوى فى عام ١٩٢٨ ، غير أن الخديو عباس حلمى الثانى كان هو الذى وضع الأساس لتنمية الإقليم فى المستقبل .

وفى بداية القرن العشرين ارتبطت التنمية فى الساحل الشمالى الغربى بالخديو والتجارة والألمان ، كما ارتبطت أيضًا بالصهاينة . يقول فولز إن "إحدى شركات الأراضى المصرية حاولت إنشاء مستعمرة زراعية كبيرة فى الحمام (بين عامى ١٩٠٥ و ١٩٠٨) وجلبت يهوداً روس للإقامة فى تلك المنطقة" (ibid: 335-336) ، لكن التجربة فشلت، وارتبطت التنمية أيضًا بوجود اليونانيين الذين كانوا معروفين بصفة خاصة فى مرسى مطروح ، ومعناها الحرفى "المرسى أو المرفأ البعيد" .

وفى عام ١٩٠٠ تقريباً كان بمرسى مطروح حصن صغير "يحرسه خفر السواحل وكذلك إحدى الزوايا المهمة للسنوسية . وطبقًا لتقديرات مكتب الإحصاء الرسمى للسكان فى مرسى مطروح كان يعيش فى البلدة عام ١٩٠٧ نحو ٣٩٨ شخصًا فى ١٧٥ منزلاً ، وكان الذكور يمثلون ٦٠ فى المئة من عدد السكان ، ثلثهم تقريبًا يعرفون القراءة والكتابة . كان غالبية السكان مسلمين . وحسب التقديرات الرسمية كان بين السكان اثنان من المسيحيين الأقباط أحدهما أرثوذكسى والآخر بروتستانتى . وكان هناك بروتستانتى واحد (غير قبطى) و ٣٢ من الكاثوليك الرومان و ٥١ مسيحيًا أرثوذكسيا يونانيا ويهودى واحد (وزارة المالية ١٩٠٩) .

وكان المسيحيون غير الأقباط واليهود غير مصريين على الأرجح . يشير فولز (1913: 217) إلى وجود مستوطنين سوريين وأمريكيين فى مرسى مطروح خلال تلك الحقبة ، غير أنهم سافروا جميعًا إلى الأمريكتين . ويقول أولاد علىّ إن اليونانيين كانوا يمثلون أغلبية المستوطنين الأجانب ، كما أنهم كانوا يعملون أساسًا بالتجارة ؛ بحيث كانوا يجلبون البضائع من الإسكندرية بحراً . وحافظ اليونانيون على وجود كنيسة وعدد من الكهنة بها داخل البلدة الصغيرة ، وعلاوة على ذلك اعتاد نحو ألف من اليونانيين على المجىء إلى مرسى مطروح كل عام فى الفترة بين شهرى مايو وأكتوبر للعمل فى تجارة الإسفنج .

كان إسفنج الساحل الشمالى الغربى معروفًا بجماله وجودته . قام تجار يونانيون يعيشون فى جزر كانت تسيطر عليها تركيا بتنظيم رحلات عبارة عن مجموعات من القوارب الصغيرة تحمل كل منها طاقمًا يتراوح عدده بين ثمانية وعشرة رجال . واستغل هؤلاء التجار مرسى مطروح كقاعدة لعملياتهم التى شملت الإبحار لمسافة قريبة من الساحل ؛ حيث يغوص طاقم كل قارب لاستخراج الإسفنج من البحر . كان هؤلاء التجار يعملون بترخيص من الحكومة المصرية ، وقيل إن مكسب التاجر الواحد منهم كان يبلغ نحو ٢٠ ألف جنيه إسترلينى (ibid: 217-218) ، وقد أضاف التجار أطقمهم بعداً حيا لمرسى مطروح فى الصيف .

الحرب العالمية الأولى والبريطانيون

كانت مفاتيح القوى السياسية فى مصر فى تلك الحقبة فى يد البريطانيين وخاصة اللورد كرومر ، فى البداية أظهر البريطانيون تجاهلهم للساحل الشمالى الغربى وعدم رغبتهم فى تطويره ، ويبدو أن اللورد كرومر كان من أشد المعارضين لإنشاء خط سكة حديدية ؛ حيث كان يرى أن ذلك من شأنه أن يفتح الإقليم على المناطق الأخرى ، إلا أنه مع اندلاع الحرب العالمية الأولى ، تحول اهتمام البريطانيين فجأة صوب مطروح ؛ فبدأوا على الفور فى تنفيذ أعمال مباشرة واسعة النطاق ، وقال أحد "العواقل" المشهورين فى أولاد علىّ :

> " احتل الإنجليز مطروح فى عام ١٩١٤ ، واستمر احتلالهم للمنطقة حتى عام ١٩٣٩ ، كان الحكم إنجليزيا ، وكان الحكام هنا حتى عام ١٩٣٩ من الإنجليز ، وأول حاكم مصرى جاء عام ١٩٣٩ ، وكان ضابطًا بالجيش ، وكنا خاضعين للحكم العسكرى من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩٦١ ، تغير نظام الإدارة فى عام ١٩٦١ ، وأدخل نظام الحكم المحلى" .

قبل الحرب العالمية الأولى وفى أثنائها كانت المناطق الصحراوية فى مصر تُدار بواسطة إدارات عديدة تابعة للحكومة المصرية . وبينما كان الجيش المصرى يحرس سيناء بضباط إنجليز يعملون حكامًا كان خفر السواحل وحرس الحدود يحرسون الصحراء الشرقية المطلة على البحر الأحمر الساحل الشمالى الغربى وسيوة والجزء الأغلب من الصحراء الغربية ، أما واحات الصحراء الغربية – باستثناء سيوة – فوضعت فى نطاق سلطة وزارة الداخلية . ويقول چارڤيس وهو محافظ بريطانى قضى فى الحكم فترة طويلة بسيناء :

" كان النظام فاشلاً . وبينما كان الجيش المصرى يرى أن الخدمة فى الصحراء نوع من الأشغال الشاقة ، كان خفر السواحل الذين يتخذون موقفًا صارمًا حيال مهربى السلع المحظورة ، ينظرون إلى العرب على أنهم مجرد مهربين . وكانت وزارة الداخلية وغيرها من الوزارات يتعاملون مع الصحراء كأنها مراكز لعقاب موظفيهم الذين لم يعد هناك سبيل لتقويمهم أو إصلاحهم (Jarvis 1936 : 2) " .

راجع البريطانيون نظام الإدارة فى الصحراء بعد الحرب ، غير أنهم قبل إجراء تلك المراجعة كان عليهم أن يخوضوا بعض المعارك المهمة فى سيناء ومطروح . وارتبطت معركة مطروح بحركة السنوسية ، خاصة وأن تلك الحركة كان لها نشاط فى ليبيا . احتلت إيطاليا المسيحية ليبيا الإسلامية عام ١٩١١ ، وتخلت تركيا عن ليبيا عام ١٩١٢ ، ورد زعيم السنوسية وقتها وكان اسمه " سيد أحمد الشريف السنوسى " بشن حرب مقاومة فى ليبيا ضد الإيطاليين ، وقد شارك البدو بصفة خاصة فى أعمال المقاومة التى اتخذت شكل حرب العصابات ، وكانت مشاركتهم ذات فاعلية كبيرة ، ودعم حركة المقاومة عدد من الضباط الأتراك الذين ظلوا فى ليبيا على الرغم من معاهدة السلام .

وبادر مقاتلو بدو السنوسية بالهجوم على الجيش الإيطالي الذى دبَّت الفوضى فى صفوفه مع اندلاع الحرب العالمية الأولى ، غير أن الحرب العالمية تسببت فى تعقيد الموقف فى ليبيا بدرجة كبيرة ؛ فحاربت إيطاليا إلى جانب بريطانيا وفرنسا بينما ، تحالفت ألمانيا مع تركيا فى الجانب الآخر ، وكحلفاء لإيطاليا أصبحت بريطانيا وفرنسا من أعداء السنوسية ، وتآمر الألمان والأتراك لجعل المقاومة التى يقودها السنوسى تدخل فى صراع مع حلفاء إيطاليا ، وبالتالى صرف انتباه القوات الحليفة وخاصة القوات البريطانية بعيداً عن ميادين القتال الرئيسية .

وما كان ينظر إليه على أنه مجرد حركة مقاومة محلية تشن حرب عصابات ضد المستعمرين ، أصبح هو الرهان بالنسبة لسياسات وحرب القوة العظمى التى ليس لها دراية كبيرة بالواقع المحلى فى صحراء مصر الغربية وليبيا . وفى آخر الأمر أصبح سيد أحمد الشريف السنوسى والمقاتلون البدو الذين يعتمد عليهم بشكل أساسى فى حالة حرب ، ليس مع إيطاليا فحسب ، وإنما أيضًا مع الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية . ولم يخضعهم الإيطاليون قط ، وإنما كانت الحرب الأوسع هى السبب فى هزيمة هذه الحركة التى كانت مقاومتها توصف بالاستثنائية (Evans-Pritchard 1949: 104-133) .

وقعت المعارك فى القطاع الغربى من الساحل الشمالى الغربى فى الفترة بين شهر نوفمبر عام ١٩١٥ ونهاية شهر مارس ١٩١٦ ، وانتهت بهزيمة قوات السنوسى على أيدى البريطانيين (ibid: 125-128) ، وتوقع البريطانيون على سبيل الخطأ حدوث انتقام بعد نهاية الحرب فتركوا نحو ٣٠ ألف جندى بريطانى فى المنطقة لعدة أشهر ، ويقول چارڤيس (1936: 5) إنه لم يكن هناك حاجة لبقاء تلك القوات فى أى موقع ، غير أنها تركت فى مطروح "فى مواجهة صحراء خالية تمامًا ؛ لأننا – نحن البريطانيين – مولعون بشدة بشبح الجيش المتعصب المكون من ملايين العرب وهم يهتفون "الله !" شاهرين سيوفهم فى وجه الكفار " .

ويتذكر أولاد علىّ وغيرهم من سكان مطروح تلك الأحداث ، وكثيراً ما كانوا يشيرون إليها خلال أحاديثهم معنا ، ويقولون إنهم ساندوا قضية السنوسى ، وإن كثيراً

منهم حارب في صفه ، وبعضهم مات في المعارك ، وهذا بالطبع ما جعلهم يدخلون في صراع مباشر مع المحتلين البريطانيين . ولم يكونوا وحدهم في مواجهة البريطانيين ، وإنما انضم إليهم عدد من أبناء وادي النيل الذين كانوا بالأساس يحاربون ضمن القوات المصرية التي تقودها بريطانيا . كما يقول أولاد عليّ إنهم ساندوا السنوسي وقواته ؛ لأنهم كانوا مسلمين وعرب ، وفي الوقت نفسه أعرب أولاد عليّ عن إدراكهم للأبعاد السياسية المعقدة للصراع ، الذي دفع البعض للظن بأنها قضية لا أمل في حلها . وروى لنا بوضوح رجل عجوز ، يسمع بصعوبة شديدة ، بعض الأحداث التي وقعت في أثناء الحرب ، وشرح جوانب مهمة من هذا الصراع فقال :

" كان عمري خمس سنوات وقت معركة وادي مجيد التي وقعت غرب مرسى مطروح في شتاء عام ١٩١٦ ، وكانت المعركة جزءًا من الحرب التي شارك فيها السنوسية في ليبيا ، وقبل وادي مجيد كان الإنجليز والأتراك في حالة حرب هنا في بلدنا مصر . ورغب الأتراك في فتح جبهة ثانية ضد الإنجليز فذهبوا إلى سيد أحمد السنوسي في ليبيا ، وقالوا له نريدك أن تبني جيشًا وتشكل حكومة ، ونحن مستعدون لدعم وتمويل الأمور المتعلقة بالجيش مثل الملابس والغذاء والأسلحة .

وكان العرب يسمعون ذلك ويعرفون ، وبدأ السنوسي جولاته بين العرب ، وقال إنه يريد من كل عائلة اثنين أو ثلاثة من الفرسان ، ورحبت العائلات بذلك وزودته بالرجال ليشكل جيشه . وطلب منه الأتراك أن يذهب إلى الحدود المصرية عند السلوم فرد عليهم السنوسي بأن السلوم ستكون محطته الأخيرة ؛ لأن مصر ليست منطقة ليبية .

بقي جيش السنوسي بالقرب من الحدود ، ثم بدأ التحرك . وتعهد الألمان بإرسال المؤن والذخيرة لهذا الجيش بواسطة قوارب

وصلت إلى مـرسى مطروح وسـيـدى برانى والسلوم . وتحـرك الإنجليـز لوقف تلك القـوارب . وكان السنوسى فى حـاجة مـاسة إلى تلك الإمدادات بعد إن كان أفراد جيشة يتضـورون جوعًا ، فتـحـرك عبـر الحدود ووصل إلى مـرسى مـطروح . وجـاء جيش الإنجليز لمواجهته ، ووقف أولاد علىّ بجانب السنوسى بل وحارب كل العرب هنا فى جانبه ؛ لأن السنوسية قبل أى شىء مسلمـون بينما الآخرون مسيحيون .

وجاء الإنجليز فى سيارات ضخمة وأسلحة ثقيلة ؛ فقد كان معهم مدافع ، ولم يكن لدى العرب تقريبًا أى سلاح ، وكان مع الإنجليز مدافع رشاشة فقتلوا عددًا كبيرًا من العرب وجيادهم وإبلهم ، وجاء (سنو) لتفقد أرض المعركة وكان هو الحاكم الإنجليزى ، وذهب إلى وادى مجيد حيث كانت تنتشر جثث الرجال ، وكان هناك أيضًا مصابون . اقترب سنو مما ظنه إحدى الجثث ، لكن يبدو أنه كان أحد المصابين الذى يقال إنه أطلق عليه الرصاص فأرداه قتيلاً ، مقبرة سنو موجودة فى مرسى مطروح .

وفى ذلك الوقت كانت قوة العرب قد وهنت ، وأصبحوا تقريبًا بلا أى سلاح ، وساءت الأمور ، وأصبحت الحياة صعبة بالنسبة إليهم . فلا زراعة ولا مـاء . ولم يجلب الإنجليز للصحـراء سوى المزيد من الدمار ، لم يشجعوا قيام أى زراعة ، ولم يجلبوا ماء ولا أى شىء آخر ، وحارب الإنجليز السنوسية حتى أجبروهم على العودة إلى ليبيا ، عاد الإنجليز إلى هنا واستقروا فى مصر ، وتركوا المناطق الصحراوية على حالها .

كان حاكم مطروح بريطانيا . مرة كان سنو ، ثم بيلى ، ورويال ، كـان أولئك هم الحكام الإنجليـز للصـحـراء ، وكـان الإنجليـز

يسيطرون على مصر كلها . لا أتذكر فى أى عهد على وجه التحديد ، لا أتذكر الخديو الذى كان موجوداً آنذاك ، أتذكر فؤاد وفاروق وجمال عبد الناصر .

وتحدث إلينا عجوز آخر فأكد أبعاداً أخرى فى ترجمته للأحداث التى وقعت فى عامى ١٩١٥ و ١٩١٦ . وكان هذا العجوز يقظاً فيما يتعلق بالأتراك ، ولديه سرعة بديهة تؤهله لقراءة الدوافع السياسية السيئة فى أحداث الماضى ، قال :

" عندما بدأت حرب الأتراك وسيدى أحمد السنوسى ؛ تصور العرب أنها حرب دينية غير أن ذلك كان خدعة . كان الأتراك يريدون فتح جبهة هنا فطلبوا من سيدى أحمد السنوسى المجىء ، قال السنوسى للعرب إنها حرب دينية ، وبالطبع كان الأمر يمثل إحدى ألاعيب السياسة التى أجبر الأتراك السنوسى على لعبها ، وكانت مجرد خدعة من الأتراك .

وخُدِعَ العرب ، وانضموا لقوات سيدى أحمد السنوسى ، وكانوا فقراء وليس لديهم طعام ؛ فقد كانوا تقريباً على شفا الموت بسبب المجاعة . وقال لهم السنوسى إن من يقتل جنديا إنجليزيا يدخل الجنة ، وبالطبع انضم إليه الجميع فماتوا جوعاً . ومن تخلف من العرب عن الخروج مع قوات السنوسى أكل كل أغنام العرب هنا .

وهاجم الإنجليز العرب ضمن قوات جيش السنوسى . غير أن بعض العرب انضموا إلى الجيش الإنجليزى بعد أن أدركوا أن حربهم لن تذهب بهم إلى أى مكان ؛ فقد كان الأمر برمته مجرد لعبة سياسية " .

وسواء أكان الأمر من قبيل السياسة أم غير ذلك ، فإن مَن حارب أمام الجيش الإنجليزى يمكن القول بأنه فعل ذلك بشجاعة وبسالة ، ويقول مسئول بريطانى :

" إن فرسان البدو الذين كانوا يعيشون فى الصحراء الغربية عام ١٩١٥ ووقفوا بجيادهم فى مواجهة وابل من نيران المدافع الرشاشة التى كانت تطلق من سيارات مدرعة وتصدوا لطلقات الرصاص بالدروع المعدنية ، وعبثًا حاولوا إيجاد ثغرة لمهاجمة تلك الوحوش الغريبة . هؤلاء على الأقل أظهروا شجاعة وقوة وعزيمة (Kennett 1968 [1925]: 150-151) .

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى أعاد البريطانيون تنظيم الهيكل الإدارى لإقاليم مصر الصحراوية ، وأنشأوا إدارة جديدة للحدود مهمتها حراسة تلك المناطق ، ويقول جارفيس (١٩٣٦: ٣) إن الإدارة الجديدة كانت تمثل الذراع غير الشرعية للجيش البريطانى فى تلك المناطق ، وإنه طلب من وزارة المالية المصرية الموافقة على تبعية هذه الإدارة لها ، كما يضيف : إن هذه الإدارة الجديدة كانت تعانى فى أغلب الأحيان من القصور فى الموارد المالية ، كما أن موظفيها لم يكونوا مؤهلين ، ويقول :

" إن بعض المسئولين البريطانيين الذين أرسلوا للعمل معنا كانوا غير مؤهلين لذلك ، وكانت النتيجة شيئًا من التخبط أو التشوش بسبب التعقيدات فى السياسات . وعمليا ، بدأ كل فرد فى العمل بشكل منفرد ، كما بدأت الإدارة عملها قبل الأوان ، على الفور بدأ تنفيذ برامج بناء ضخمة ومكثفة ومخططات غير جديرة بالثقة ولا يعتمد عليها ، هدفها تحسين أحوال العرب على أيدى أفراد شديدى الجهل بأساليب العمل أو أفكاره" (ibid: 15) .

وبالنسبة للموظفين المصريين ، يقول جارفيس إن الحكومة المصرية كانت ترسل "المنبوذين" بسبب ضعفهم لا قوتهم ، كما كانت الحكومة ترسل "المحالين إلى التقاعد" (ibid: 13) .

كان الحاكم وفى الإدارة الجديدة بريطانيا وباقى المسئولين مصريين من أبناء وادى النيل ، وحسبما أوضح لنا أحد كبار أولاد علىّ فإنه فى إطار هذا النظام كان الحاكم يحاول دائمًا أن يبدو طيبًا ومتعاطفًا والحقيقة ، كما كان يظهر فى النهاية ، أنه لا يهتم سوى بمصالحه الخاصة ، كان الحكام البريطانيون يضعون السياسات ، ويتخذون كل القرارات التى ينفذها المأمور وهو قائد الشرطة المصرى القادم من وادى النيل وغيره من المسئولين فى المستوى الأقل . وكانت معظم تلك القرارات لا تحظى بشعبية ، خاصة تلك التى كان ينتج عنها اعتقال أشخاص والزج بهم فى السجون . وكان القائمون على تنفيذ القرارات لا يحظون بأى شعبية بين الناس ، غير أن كبار السن الذين يتذكرون تلك المواقع اليوم يدركون أن من كان ينبغى لومهم بشأن تلك القرارات هم الحكام البريطانيون الذين اتخذوها ، وليس المسئولين المصريين الذين كانوا مضطرين إلى تنفيذها . ويصف أحد عواقل أولاد على النظام كما يلى :

" كانت الإدارة العسكرية قاسية ، لكن كان لها أيضا بعض المحاسن . كان هناك ظلم ، فإذا حدث واختلفت مع المأمور كنت تذهب إلى الحاكم. وربما يتحدث المأمور إلى الحاكم تليفونيا فيقول له إنك مثير للمشكلات وقذر ومخطئ فيضعك الحاكم فى السجن الذى ربما تبقى به ثلاثة أو أربعة أشهر دون محاكمة . فأنت تحت رحمة الحاكم الإنجليزى الذى كانت رتبته أميرالاى حيث بيده أن يطلق سراحك أو أن يبقيك فى السجن . ويمكنك على الرغم من ذلك إن تقول إن الإدارة كانت جيدة ؛ لأنها نجحت فى حفظ الأمن والنظام .

كان هنا عدد كبير من الإنجليز ، وكان العرب يسرقونهم ، ولم تكن هذه السرقة خطأ . كان العرب يسرقون من الجيش الإنجليزى كل ما تصل إليه أيديهم ؛ فنحن نكره الإنجليز ومن يسرقهم كنا لا نعتبره لصا ، وكنا نشكره. فقد كان الإنجليز هم الأعداء ، على

الرغم من ذلك ، وكان لهذا الأمر مساوئه ؛ لأنه غرس فى الشباب ممارسة السرقة " .

قدم لنا عجوز آخر تقييماً عاماً وشاملاً لدور البريطانيين فى مطروح فقال :

" لم نستفد من الإنجليز ، كان ذلك استعماراً ، ومعروف أنه لا يمكن أن تجنى أى فائدة من الاستعمار . الاستعمار له "سياسة كبيرة" تتمثل فيما يلى : استفد من العرب واتركهم يمارسون عاداتهم دون تدخل فى شئونهم ما داموا يعيشون فى حالهم .

فالإنجليزى يذبحك دون أن تشعر به ، ولم تكن للعرب وقتها مثل هذه السياسة الكبيرة ، لم يكونوا مهتمين بأمر الإنجليز " .

عندما هب أبناء وادى النيل فى مواجهة الإنجليز عام ١٩١٩ بقى البدو صامتين (Jarvis 1936: 20-26) وشرح لنا أحد كبار السن أن "العرب حاربوا الإنجليز هنا فى عام ١٩١٤ ، ولم يحارب المصريون القاهريون معهم فى ذلك الوقت . وفى عام ١٩١٩ كانت المعركة بوادى النيل وليست هنا" .

الحرب العالمية الثانية

ركزت إدارة الحدود بالساحل الشمالى الغربى اهتمامها على مسألة الحراسة فى الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، واستكمل إنشاء خط السكة الحديدية ، وبدأت مطروح تشهد نموا فى ظل دعم متواضع وإشراف ضعيف من الإدارة . وبدأ العمال من أبناء وادى النيل فى التدفق على المنطقة للعمل فى مشروعات البناء ، وكما أشرنا سابقًا استقر بعض هؤلاء العمال فى الإقليم ثم أتوا بعد ذلك بأسرهم وأقاربهم . تم بناء عدد ضئيل من الفنادق كان معظمها على أيدى يونانيين ، وحصل بعض البدو ممن يعيشون فى مناطق مجاورة ومعهم بعض من استوطنوا بالإقليم من أبناء

وادى النيل ، على قطع أرض سميت "تمر" (أرقام) ، باعت الإدارة تلك الأراضى ثم بدأت فى إنشاء متاجر وبعض المبانى الأخرى .

وقامت الإدارة ببعض المحاولات المتواضعة لزراعة أشجار التين والزيتون فى بساتين قريبة من الساحل ، ونجحت زراعة أشجار التين فى بعض الأراضى التى تقع فى المناطق الشرقية فى الساحل الشمالى الغربى ، بينما سجلت زراعة أشجار الزيتون فى منطقة قصر بغرب مطروح نتائج متفاوتة . وكانت بعض مشكلات الزراعات الحديثة لها علاقة بالسياسة ، بدرجة أكبر من كونها مشكلات فنية تتعلق بزراعة الصحراء الجديدة ، وقال أحد كبار أولاد علىّ :

" بدأت الزراعات الجديدة بالزيتون ، ولا أعرف على وجه التحديد أول من زرع أشجاره . غير أن الحكومة كانت طرفًا فى الأمر وكانت تمنحنا قرشًا واحدًا مقابل كل شجرة نزرعها ، وفيما يختص بالرى كان لدينا صهاريج أو أحواض خزانات تحت الأرض ، وكان القرش الواحد يغطى تكاليف زراعة الشجرة ويزيد . واعتاد الحاكم والمفتش أن يتفقدا مواقع الشجر لاختبارها ، وكان اهتمامهما ينصب على التربة الموجودة أسفل كل شجرة ؛ فإذا كانت رطبة يشكران المزارع ، لم يكن هذا العمل مرهقًا ، وكان يبدو أن الأمور تسير فى الاتجاه الصحيح .

ثم اندلعت الحرب . وجاء موسولينى ليبدأ حربًا ثانية فى ليبيا . وانقطع سقوط الأمطار لمدة خمس سنوات حيث ماتت بعض الأشجار . وبقينا على هذه الحال حتى عام ١٩٣٩ . وفى عام ١٩٤٠ اندلعت الحرب العالمية الثانية من حولنا . وقطع الإنجليز الأشجار لاستخدامها فى بناء ملاجئ حصينة تحت الأرض ، سأل والدى أحد الإنجليز عن سبب قطعهم للأشجار فرد عليه بأن موسولينى يريد رأسه فكان كل هذا الاهتمام بالشجرة ، وكان الإنجليز يستخدمون الأشجار لتمويه العدو عن معداتهم وسيارتهم ، وهكذا أفسدت الحرب هذا المشروع" .

ومعارك الحرب العالمية الثانية فى شمال أفريقيا شهيرة وليست فى حاجة للحديث عنها بالتفصيل ، وكانت العلمين إحدى المعارك الرئيسية فيها ؛ حيث كان الألمان والإيطاليون يحاربون فى جانب والبريطانيون فى الجانب الآخر ، ولم تكن هذه المعركة أو غيرها من المعارك التى وقعت فى الساحل الشمالى الغربى تستهدف أيا من السكان المحليين مباشرة ، غير أن الحرب كان لها تأثير سلبى كبير على أولاد علىّ وغيرهم ممن كانوا يعيشون فى الإقليم . وعلى الرغم من مرور نحو نصف القرن على معركة العلمين ، فإن كل من تحدثنا معه أشار إلى المعاناة التى سببتها الحرب العالمية الثانية . وجاءت إحدى الأحاديث الشاملة التى سجلناها بهذا الشأن على لسان أحد كبار أولاد علىّ حيث قال :

" ولدت فى عام ١٩٢٩ ، وكان عمرى ١٢ عامًا عندما اندلعت الحرب حيث كنا فى وسط الميدان ، أمر الإنجليز العرب بمغادرة الصحراء من السلوم إلى العلمين ، وأُجبِر كل الذين كانوا يعيشون هنا على الرحيل إلى العامرية وبرج العرب ومناطق أخرى قريبة منها ، وأجبروا أيضًا على الذهاب إلى وادى النيل ، ولم يترك أى سكان فى أرض المعركة .

وفى بداية الحرب وقعت معركة بين الإنجليز والإيطاليين فى سيدى برانى التى كانت أول مكان دخل منه الإيطاليون إلى مصر ، وواجهم الإنجليز هناك حيث أجبروهم على التراجع إلى بنغازى ، وعودة إلى وادى النيل أصبح الوادى مزدحمًا بأهالى الصحراء ، ولهذا سمح الإنجليز لمن يملك رءوس الحيوانات بالعودة إلى الصحراء ، وعدنا بالفعل حوالى عام ١٩٤٢ ، ثم جاء الألمان ولم تكن أمامنا فرصة من الوقت لمغادرة المنطقة .

زحف الألمان بسرعة إلى مطروح ، وأحاطوا بنا من كل الاتجاهات ، وبقينا هنا، وطرد الألمانُ الإنجليز ، ولم يهتم أحد بنا نحن العرب .

ومكثنا لمدة ستة أشهر نأكل ما يتاح لنا ، فلم نكن قادرين على التحرك . كانت إمكانية الرعى محدودة للغاية، واعتدنا أن نبحث فى مخلفات الجيش الإنجليزى . فقد ترك الجيش المهزوم أرض المعركة وخلف وراءه المعدات والسيارات التى كانت بها المؤن فأخذنا منها مواد غذائية مثل الدقيق والأرز والسكر والشاى . وكان أفراد الجيش الإيطالى هنا منهكين وجائعين ، وكانوا أشخاصا سيئين للغاية ، فقد أخذوا ما معنا ليأكلوه .

وبعد ستة أشهر أخرى رد الإنجليز ضربة الألمان ، وكانت ضربة مفاجئة ، وكذلك كان هجومهم على الإيطاليين ، وغادر الألمان والإيطاليون المكان فى ذلك الوقت بلا رجعة ، فقد تركوا الشمال الأفريقى كله " .

ذاكرة أولاد علىّ من أهالى مطروح مملوءة بالأحداث المروعة التى تعود لأربعينيات القرن الماضى ؛ فهم دائمًا يتذكرون الزحام ونقص كميات الغذاء والماء فى المعسكرات التى أقيمت لهم فى وادى النيل ؛ حيث ظل كثير منهم مشردين لمدة ثلاث سنوات ، كما نفقت فى الطريق معظم الحيوانات التى كان أصحابها يحاولون العودة بها إلى الصحراء أو "صادرها البريطانيون" (Obermeyer 1968: 17) . وعلاوة على مسألة قطع الأشجار ، دمرت الجيوش المختلفة المنازل والصهاريج ، وخلفت الجيوش الأجنبية التى حاربت على أرض ليست أرضها ، ملايين الألغام الأرضية المضادة للدبابات والأفراد فى باطن الأرض ، وتسببت تلك الألغام فى مقتل وإصابة الكثيرين . وبعد مرور نحو نصف القرن مازالت تلك الألغام موجودة وتجبر الأشخاص على تجنب دخول مناطق عديدة . فما زالت الإصابات تقع ، التقينا شابًا بالقرب من مرسى مطروح فقد فى الآونة الأخيرة إحدى عينيه وما زال يرتدى عصابة . هذا الشاب أصيب فى انفجار لغم أرضى زرعه قبل ٥٠ عامًا بريطانيون أو ألمان أو إيطاليون "متحضرون" ! .

الفصل الرابع

النمو الحضرى والاستيطان والإدارة المحلية

أصبح وضع أهل مطروح فى أعقاب الحرب العالمية الثانية كئيباً للغاية ، ويقول بوچرا (1973:144) :

"عاد البدو إلى أوطانهم ليجدوا الأراضى الأراضى مليئة بالألغام ، والمبانى محطمة ، والآبار مدمرة ، ولم يكن لديهم مخزون من الشعير يكفى حاجتهم ، وفقد معظمهم جزءاً كبيراً من حيواناتهم ومؤنهم ومعداتهم الرئيسية (مثل الخيام والبسط)" .

ووجد أهالى القرى منازلهم ومتاجرهم فى حالة مزرية إن لم يكن قد أصابها الدمار ، وكافح هؤلاء الأهالى ليبدأوا حياة جديدة دون مساعدة من العالم الخارجى .

وطاف البدو بالأماكن بسرعة لعلهم يجدون شيئاً من مخلفات الجيوش من طعام أو معدات ، وبنى بعضهم بعض المنازل من مواد المخلفات ، بينما وجد آخرون ملاذاً فى بعض المبانى التى أقامتها الجيوش ، وباع البدو الجزء الأكبر من مخلفات الحرب فى الإسكندرية وطبرق لصالح تجار كانوا يصدرونها بأرباح ضخمة ، وبدأ البدو بعد أن حصلوا على مبالغ زهيدة مقابل بيع تلك المخلفات فى شراء بعض الأغنام والماعز بدلاً من القطعان التى فقدوها ، وكان معدل سقوط الأمطار فى أواخر الأربعينيات من القرن المنصرم جيداً فازدهرت المراعى كما كان محصول الشعير وفيراً ، وعلى النقيض من ذلك كان سقوط الأمطار نادراً فى أعوام ١٩٥٠ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ لدرجة الجفاف ، كما كان الناس يواجهون الموت أو الإصابات الخطرة بسبب الألغام الأرضية المنتشرة فى كل مكان .

واستمر الجيش المصرى فى إدارة الساحل الشمالى الغربى وتأمينه حتى عام ١٩٦٢ عندما مدت الدولة نظام الإدارة المحلية المدنى إلى كل أجزاء الصحراء الغربية ، وأنشئت محافظة مطروح فى إطار الهيكل الإدارى نفسه الذى كان سائداً فى أقاليم وادى النيل . وبدأت الهيئة العامة لتنمية الصحارى التى تعرف محليًا باسم "تعمير الصحارى" عملها بفاعلية فى المنطقة فى عام ١٩٦٢ ، وفى الوقت نفسه تم اكتشاف البترول فى ليبيا ، وكان للاقتصاد الجديد الذى جرى تنميته هناك أثر كبير على الساحل الشمالى الغربى .

وبدأت الانطلاقة نحو التغيير بسرعة ، واتسع مداها فى الستينيات من القرن الماضى ، وكان لمسائل التمدن وعدم الترحال والإدارة المحلية أهمية خاصة ، وهو ما سوف يركز عليه هذا الفصل من الكتاب ، وأنشئت المدارس العامة والوحدات الصحية وجرى تطوير وتوسيع الطرق ، وأصبح للاتحاد الاشتراكى العربى (المعروف حاليًا بالحزب الوطنى الديمقراطى) دوراً فعالاً فى المنطقة ، وأسست الجمعيات التعاونية الزراعية ، ومنح الأهالى بطاقات هوية رسمية ، وعاد شباب البدو للخدمة فى القوات المسلحة ، وبدأ عمل برامج التنمية الدولية فى المنطقة ؛ حيث قدمت تلك البرامج بالتعاون مع الحكومة المصرية المساعدات الغذائية وعلف الماشية المدعوم ومساعدات لبناء المنازل وحفر الآبار ، وجرى توسيع الأسواق ، وزادت فرص العمل سواء بالنسبة للعمالة المستأجرة أو للموظفين برواتب شهرية ، وبدأ التحول فى أنظمة كانت سائدة بشأن تربية الماشية وإنتاج المحاصيل ؛ وبدا منظر السائحين المستلقين على الشواطئ لأخذ حمامات الشمس جديدا بالنسبة لأهل مطروح .

وعندما يبدأ السكان المحليون حديثهم معنا بشأن التغير الذى حدث فى الساحل الشمالى الغربى يقولون إن الحكم هنا كان لحرس الحدود أو الجيش ؛ فالتدخل المدنى الجديد من الحكومة يمثل بالنسبة إليهم تغيراً كبيراً وإيجابيًا . بعض السكان المحليين لهم خبرة تعامل طويلة مع مسئولى الحكومة ، غير أن العاملين الجدد بالخدمة المدنية والمدرسين والحرفيين كانوا مختلفين عن المسئولين القدامى الذين كانوا يعملون فى عهد

الاستعمار وعن ضباط الجيش . الموظفون الجدد كانوا أكثر قرباً منهم ، وكان عملهم فى تنمية الإقليم أكثر فاعلية .

ونادراً ما كان المسئولون المدنيون الجدد يستشيرون السكان المحليين بشأن التغييرات التى ينبغى إدخالها ، غير أن هؤلاء السكان لم يكونوا متلقين سلبيين لتلك التغيرات التى طرأت من الخارج . وعلاوة على ذلك لم يتعامل أولاد علىّ وغيرهم من البدو مع التجارة أو الاقتصاد القائم على استخدام العملة على أنه بدعة أو ابتكار ، بل سعوا بفاعلية وراء فرص جديدة للربح والدخل المادى . وما قامت به الدولة ووكالات التنمية والسكان المحليون خلال عقد الستينيات من القرن المنصرم حدد المعايير الرئيسية لواقع الإقليم حالياً .

نمو مرسى مطروح

فى نهاية القرن التاسع عشر اختارت الحكومة المصرية مرسى مطروح " كموقع لخفر السواحل بغرض حماية منطقة الصيد المصرى من عمليات الصيد غير المشروع للبحارة اليونانيين ، وكذلك لمنع الليبيين من عبور الحدود المصرية والتسلل بعمق إلى مناطق أخرى فى مصر بحثًا عن مراعٍ أكثر غنى لأغنامهم ومحاولة لتهريب الماشية المصرية إلى المناطق الليبية التى كانت فى ذلك الوقت فقيرة" (Abou-Zeid 1979: 284)

وكما أشرنا من قبل أنشئت فى مرسى مطروح زاوية تابعة للسنوسية وكذلك تجمع سكنى لليونانيين ؛ وخطط الخديو عباس حلمى الثانى لأن تصبح مرسى مطروح مركزًا تجاريًا رئيسيًا غير أنه لم يستقر فى مطروح عام ١٩٢٧ سوى ٩٣٠ شخصًا ، وبعد ذلك بنحو ٢٠ عامًا ؛ أى فى عام ١٩٤٧ تضاعف عدد سكان مرسى مطروح أربع مرات ليصل إلى ٣٣٦٢ نسمة . ووصل إلى ٧٢٤٥ نسمة فى عام ١٩٦٠ و إلى ١١٠٣٩ نسمة فى عام ١٩٦٦ . وخلال السنوات العشر التالية كان معدل النمو السنوى ١٥,٢٤ ٪ وهو أعلى معدل فى مصر ؛ حيث وصل عدد السكان إلى ٢٧٨٥٧

نسمة فى عام ١٩٧٦(ibid) وإلى ٤٣١٩٢ نسمة فى عام ١٩٨٦ وما زال النمو السكانى السريع مستمراً .

وتقع مرسى مطروح على خليج رائع فى منتصف المسافة بين الإسكندرية والحدود الليبية . ويقع الجزء الأكبر من المدينة على سهل ساحلي ضيق بين البحر والسهل الواسع المرتفع . وهكذا عندما يصل المرء قادماً من الإسكندرية يكون عليه أن ينزل من السهل الواسع المرتفع ويعبر خط السكة الحديدية قبل أن يصبح فى الشارع الرئيسى بمرسى مطروح ، وهو شارع الإسكندرية الذى ينتهى بالوصول إلى البحر ، وتقع شوارع أصغر متوازية ومتعامدة مع شارع الإسكندرية فى هيئة مخطط شبكى ، يقول أهل البلد إنه رسم على أيدى الإنجليز .

ويحيط بقلب المدينة عدد من الأحياء العشوائية التى لا تخضع للمنظومة الشبكية المشار إليها ، ويشمل ذلك منطقة "اللوكس" التى تقع على شاطئ البحر مباشرة فضلاً عن عدد من "العزب" التى أنشئت إلى الشرق والغرب والجنوب من مركز المدينة . وخلال السنوات العشرين الأخيرة أقيم عدد من مشروعات الإسكان العامة فى مناطق بعيدة عن وسط المدينة ومنطقة "اللوكس" ، وخاصة فى السهل المرتفع .

وتحدثت معنا سيدة بدوية حاصلة على شهادة جامعية عما تتذكره عن حالة مرسى مطروح فى الستينيات من القرن الماضى ، وهذه السيدة نفسها تعد نتاجًا للتغييرات التى حدثت منذ تلك الحقبة ؛ فقد عاشت سنوات طفولتها فى مرعى خارج منطقة سيدى برانى ؛ حيث كانت عائلتها ترعى الغنم وتزرع الشعير وبعض الخضروات والبطيخ ، وكان والدها يعمل فى هيئة تعمير الصحارى ، وأحضر زوجته وأطفاله إلى مرسى مطروح ، واستطاعت دخول المدرسة بعد أن واجهت بعض الصعوبات ، وكانت واحدة من أوائل بنات الساحل الشمالى الغربى اللاتى حصلن على شهادة ثانوية ، استكملت دراستها بإحدى جامعات وادى النيل تخرجت طبيبة بيطرية ، وعندما عادت إلى مرسى مطروح عملت أولاً طبيبة بإحدى مزارع إنتاج الدواجن الكبرى ، وشأنها شأن أقرانها الرجال الذين حصلوا على تعليم حديث ، وتُعرِّف هذه الطبيبة نفسها على أنها بدوية ؛ حيث تقول :

" جئنا إلى هنا فى الستينيات قادمين من سيدى برانى عام ١٩٦٣ تقريبا ؛ حيث كان عمرى سبع سنوات . وما زلنا نملك قطعة أرض فى سيدى برانى وهى فى رعاية أعمامى وأبناء عمومتى ، حصل والدى على عمل فى تعمير الصحارى هنا فى مرسى مطروح حيث عشنا فى منزل صغير ، وكانت البلدة حينذاك صغيرة ، ولم يكن بها سوى محلات تجارية صغيرة ، لم يكن هناك متاجر تعاونية ، ولم يكن هناك بنزايون ولا عمر أفندى ، فقط بضعة دكاكين . وكانت هناك سوق وحيدة صغيرة لبيع الخضروات فى وسط البلدة ومحل واحد لبيع الأسماك وآخر للجزارة فضلاً عن مخبز يملكه أشخاص من صعيد مصر . وكانت هناك ثلاثة محال بقالة يملكها بدو لبيع الفول والحلاوة والعسل والجبن والشاى والسكر وغيرها . وكانت هناك عائلات يونانية يعيشون فى وسط البلدة ويمتلكون بعض المحال ، كما كان هناك بعض المغاربة (وهم قوم من ليبيا) .

وكانت هناك مدارس ، مدرستان ابتدائيتان دخلت أنا إحداهما . وكانت هناك مدرسة واحدة مختلطة فى المرحلة الإعدادية . وكان بالمدرسة الثانوية فصل أو فصلان على الأكثر . وكان عدد البنات فى تلك المدارس ضئيلاً للغاية ، وعلى سبيل المثال إذا كان بالفصل ٢٠ طالبًا ربما تجد فيه فتاتين .

وكان الشاطئ شاغراً تمامًا باستثناء وجود بعض معسكرات الهجانة ، وهى المنطقة نفسها التى تعرف اليوم باسم "اللوكس" ، غير أن الناس كانوا يخشون الذهاب إلى تلك المنطقة . كنا نعيش فى "العزبة الغربية" ، وكانت مثل الصحراء تمامًا . فقد كانت المسافات بين المنازل كبيرة ، ولم تكن هناك زراعة ، وعاش الناس وقتها حياة بسيطة ، وفى البداية كنا نقيم فى حجرة واحدة استأجرها والدى قبل أن نبنى منزلاً ، اشترى والدى الأرض ، وكانت مساحتها ٤٥٠ متراً مربعًا بخمسة جنيهات ، كانت

قبائل عشيبات وقنيشات يمتلكون الأراضى الواقعة إلى الغرب من وسط البلدة ، غير أننا اشترينا أرضنا من قبيلة الأفراد التى تقع أراضيهم بعيداً .

وكان كل جيراننا مثلنا ؛ فقد جاءوا من الصحراء للاستيطان ، وهم ينتسبون إلى قبائل مختلفة من مناطق مختلفة ، كانت العزبة كبيرة ، كان يعيش معنا جيران من قبائل قطعان وعشيبات وقنيشات ومعابدة وغيرها من القبائل ، إلا أن المسافات بين المنازل كانت واسعة . وبعد تلك الفترة أصبح الناس قادرين على شراء أراض لبناء منازلهم عليها ، كان بعضهم من العرب والباقى مصريون . واليوم أصبح جيراننا مختلطين ، فهم بدو ومهاجرون .

وكانت المياه تنقل من الإسكندرية بواسطة القطار ، وكان هناك خزان به صنبور. غير أنه كان بعيداً عنا لمسافة نحو كيلو متر . وكنا نحمل الأوعية لنملأها بالمياه ، وكنت أذهب لذلك أنا وأمى كل صباح .

وفى الماضى كان من عادتنا أن نترك أبوابنا مفتوحة ، وكنا نزور أقاربنا الذين يعيشون فى العزبة الشرقية حيث يعيش عرب وسودانيون . وكان العرب ينتمون لقبائل عديدة ، ولكنك تجد أن بعض القبائل شكلت مع بعضها تكتلات مثل الأفراد وعبيدى ، وكان للأفراد عزبتان إحداهما شمالية والأخرى جنوبية ، بينما كان أمثالنا من القادمين من سيدى برانى يعيشون متفرقين .

كانت كل البيوت صغيرة حتى تلك الموجودة فى وسط البلدة . وربما كان العمدة هو صاحب البيت الكبير الوحيد . وكانت منازل الناس صغيرة ، وكانوا يخشون أن تكون لمنازلهم نوافذ ، كان لها فقط بعض الفتحات الصغيرة . كانت البلدة صغيرة ، ولم تكن هناك سرقات . ولم يعتد الأغراب على المجىء . وكانت

وسيلة النقل الخارجى هى القطار أو الحافلة ، وكانت زجاجات اللبن تنقل من الإسكندرية بالقطار ، وكنا نذهب إلى محطة القطار كل مساء ، حوالى الساعة ١١ . وكانت المحطة مزدحمة دائمًا بالناس الذين يجيئون لشراء اللبن " .

ويشوب بعض التناقض فكرة أن يكون هناك بدوى لا يعتمد على الألبان من الحيوانات التى يمتلكها ، غير أن مرسى مطروح كانت قرية يستهلك السكان فيها المياه ومعظم الغذاء القادم من وادى النيل بالقطارات ، واستمر كثير من البدو المقيمين فى مرسى مطروح فى امتلاك الأغنام ، غير أن مسالة الرعى كان يقوم بها أقارب لهم أو رعاة يتم التعاقد معهم ، وكان غالبية المستوطنين بمرسى مطروح من غير البدو ، ولهذا لم يكونوا يمتلكون ماشية أو مزارع فى النطاق الأوسع لإقليم مطروح .

وبدأ إجراء بحوث العلوم الاجتماعية فى أعقاب بدء عملية التنمية فى ستينيات القرن الماضى ، وسجل الباحثون بمركز البحوث الاجتماعية التابع للجامعة الأمريكية بالقاهرة إحصاءً ومسحاً اجتماعيا لمرسى مطروح فى عام ١٩٦٦ ، وقدموا تقريراً بهذا الشأن إلى هيئة تعمير الصحارى ومحافظة مطروح (Bujra 1967) ، وأحصى مركز البحوث الاجتماعية ١١٤٧٧ نسمة فى ٢٦٣٥ منزلاً بمرسى مطروح . وكانت تلك الإحصاءات قريبة للغاية من الإحصاءات التى سجلتها الأجهزة الحكومية فى العام نفسه .

ويقول بوجرا إن سكان مرسى مطروح كانوا يشكلون نسبة ١١ ٪ من إجمالى سكان محافظة مطروح ، وكانت مساحة مرسى مطروح تتسع بسرعة كبيرة ، ويرجع بوجرا السبب فى هذا النمو إلى ثلاثة عوامل : أولها إنشاء هيئة تعمير الصحارى وجعل مرسى مطروح مقرا إقليميا لها ، ويتمثل العامل الثانى فى إدخال نظام الحكم المحلى إلى محافظة مطروح واختيار المدينة عاصمة للمحافظة ، أما العامل الثالث فهو تنمية مرسى مطروح بوصفها أحد أهم منتجعات مصر لقضاء العطلات الصيفية .

وقسمت الدراسة مستوطنى البلدة الجديدة على أساس "الأصل العرقى" إلى ثلاثة أقسام هى البدو وأهل وادى النيل وآخرون . وشكل البدو ٥١,٢ ٪ من سكان مرسى

مطروح ، فكان عددهم ٥٨٧٦ شخصاً يعيشون فى ١١١٣ منزلا ، أما أبناء وادى النيل فكان عددهم ٤٦١٣ شخصًا أى ٤٠,٢ ٪ ، وكانت بيوت البدو أكبر فى المساحة من بيوت أهل وادى النيل (٥٢٨ مقابل ٣٤٩ فرداً فى المنزل الواحد) ، ولهذا أبناء وادى النيل يمتلكون ٢٠٦ منازل أو بيوت زيادة عن عدد منازل البدو . أما الفئة الثالثة فشكلت ٨,٦ ٪ من السكان ، وكان من بينهم ٤٤٧ ليبيا و ٢٩٢ سودانيا و ٨٨ من سيوه و ٢٢ فلسطينيا و ٢١ نوبيا و ١٤ يونانيا و ١٠ "آخرين" و ٩٤ شخصاً لم تعرف أصولهم .

واختلفت أوقات الهجرة إلى مرسى مطروح بصورة كبيرة بالنسبة لأهل مطروح من الفئات الثلاث المشار إليها . وولد غالبية أرباب منازل البدو (٧٣,٠٥ ٪) فى مرسى مطروح . أما الباقى فقد وصل الجزء الأساسى منه إلى البلدة قبل عام ١٩٦٠ . وفى الفترة بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٦ كان يصل إلى مرسى مطروح سنويا بين ١٢ و ٢٣ من أرباب بيوت البدو ، وكان غالبية الذين شكلوا فئة "الآخرين" من المستوطنين القدامى شأنهم شأن البدو ، وولد أكثر من ربع أرباب بيوتهم (٢٧,٠٩ ٪) فى مرسى مطروح . وانتقل نحو ٢٦,١١ ٪ منهم إلى البلدة قبل عام ١٩٤٥ . وكان يصل إلى مرسى مطروح من تلك الفئة أيضًا فى الستينيات ما بين ثلاثة و ١٥ شخصًا سنويا ، ولم يولد من أرباب بيوت أبناء وادى النيل فى البلدة سوى ٤,٩٣ ٪ ، بينما انتقل نحو ٥٪ منهم إليها قبل عام ١٩٤٥ ، ووصل إلى مرسى مطروح قليل منهم فى أواخر الأربعينيات وخلال حقبة الخمسينيات من القرن الماضى ، غير أن غالبية أبناء وادى النيل كانوا من القادمين الجدد . وخلال الفترة بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٤ كان يصل من أرباب بيوت وادى النيل بين ١٢٣٩١ شخصاً سنويا فيما وصل نحو ٤٢٦ شخصاً منهم خلال عام ١٩٦٥ .

ويتساءل بوچرا عما فعله هؤلاء الأشخاص حتى يستطيعوا العيش فى تلك البلدة الصحراوية ، ويشير إلى أن البلدة لم تكن بها موارد طبيعية يمكن استغلالها للوفاء بحاجة السكان الذين كان عددهم يتنامى ولم تكن الزراعة تلقى اهتمامًا ، وعلى الرغم من أهمية الإنتاج الحيوانى الكبيرة بالنسبة لاقتصاد الإقليم لم تكن الموارد الحيوانية

تلعب دوراً مهما فى البلدة ، وتتمتع مرسى مطروح بشاطئ خلاب ، غير أن إسهام السياحة فى اقتصاد البلدة كان هامشيا ، ويقول بوچرا (ibid : 4).

" على الرغم من أن ذلك يتناقض مع رأى العامة فقد كان صحيحًا ؛ فالجزء الأكبر من الأموال التى ينفقها الذين يقضون العطلات لا تستفيد منها البلدة سوى بأرباح هامشية ... تذهب لأصحاب الفنادق و " الكارتات " وبعض أصحاب المحلات " .

وعلاوة على ذلك لا توجد فى مرسى مطروح أية صناعة من أى نوع أو حجم. كما أنها تعانى من نقص مزمن فى المياه .

واعتمد اقتصاد البلدة على وظائف الحكومة والمشروعات التجارية الصغيرة التى كانت تابعة للقطاع الخاص ، وطبقًا لإحصاءات مركز البحوث الاجتماعية التابع للجامعة الأمريكية بالقاهرة وظفت الحكومة ، وهى أكبر صاحب عمل حتى الآن ، نحو ١٥٢٠ من أرباب البيوت كان من بينهم ٥٣٦ عاملاً لا يمتلك المهارة أو محدود المهارة و ٢٧١ رجل دين و ٢٥٠ رجل شرطة و ٢٠٧ موظف بدرجة مدير و ١٢٧ حرفيا و ٨٩ فرداً بالجيش و ٣٨ فنيا . ومنح القطاع الخاص نحو ٩٢٤ وظيفة لأرباب البيوت كان من بينهم ٤٤٨ عاملاً بدون مهارة أو قليل المهارة و ٣١١ تاجراً وبائعًا فى السوق و ١٢٣ مزارعًا و ١١ موظفًا بدرجة مدير وثلاثة رجال دين وحرفى واحد و٣٤ فى وظائف "أخرى" . وكان فى مرسى مطروح عام ١٩٦٦ نحو ١٩٢ من أرباب البيوت الذين قالوا إنهم بلا عمل .

وجرى توزيع البدو وأبناء وادى النيل بطريقة مختلفة سواء فى وظائف الحكومة أو القطاع الخاص . وحصل أبناء وادى النيل على ٦٥ ٪ من وظائف القطاع الحكومى فيما حصل البدو على ٥٨ ٪ من وظائف القطاع الخاص . وعمل عشرة بدويين فى وظائف بدرجة مدير أو وظائف حرفية بالقطاع الحكومى ، بينما كان معظم البدو الذين عملوا فى الحكومة من العمال وأفراد الشرطة والجيش . وساد أبناء وادى النيل فى الوظائف التى تتطلب مهارات حديثة أو تعليم ، فيما ساد عمل البدو فى مجالات الوظائف التقليدية مثل التجارة .

ويؤكد بوچرا الوضع السيئ نسبيا للبدو فى إطار اقتصاد البلدة . وكانت دخولهم منخفضة ؛ لأنهم عملوا فى وظائف صغيرة بسبب جهلهم العام بالتعليم الحديث ، كما واجه البدو منافسة على الوظائف التى كانت تتطلب مهارات محدودة من قبل أقرانهم من أبناء وادى النيل .

وكان عدد قليل من البدو من التجار الكبار نسبيا ، غير أنهم واجهوا أيضًا منافسة من تجار وادى النيل الذين جاءوا ومعهم رءوس أموال كبيرة لاستثمارها فى التجارة ، وكانت الميزة الأساسية لبعض البدو فى البلدة ، وليس كلهم ، هى وجود مصادر دخل إضافية تتمثل فى الحيوانات والمزارع الصحراوّية وتأجير المنازل سواء لمهاجرى البدو أو أبناء وادى النيل وأحيانًا بيع الأراضى ، ومع ذلك فإن الوضع الاقتصادى لغالبية بدو مرسى مطروح كان ضعيفًا وأقل بكثير من وضع موظفى الحكومة الذين كانوا يتقاضون خلال الستينيات أجوراً كبيرة نسبيا .

ويؤكد بوچرا أيضًا أن نشاط القطاع الخاص كان محدوداً ، ويركز على تجارة "التوزيع" . وباستثناء اللحوم والحيوانات الحية " لم تكن أى من البضائع أو الأطعمة المباعة سواء داخل البلدة أو خارجها من إنتاج المنطقة" (ibid : 5) ، وكانت معظم الدكاكين فى السوق تبيع منتجات وادى النيل أو المنتجات الليبية التى زاد حجم تهريبها فى الستينيات من القرن الماضى ، يرى بوچرا أن السوق منحت فرصًا محدودة ، وأن درجة المنافسة بها كانت عالية ، وبالنسبة للقطاع الخاص فى مرسى مطروح كان هناك نحو عشرة فنادق صغيرة ، لكن بوچرا يعتبر القطاع السياحى فى البلدة هامشيا بالنسبة لاقتصادها .

وفى تقييمه كان حجم سكان مرسى مطروح "كبيراً بالنسبة للموارد الاقتصادية فى المنطقة" (ibid) ، ومع ذلك استمر تدفق المهاجرين على البلدة . وكانت لكل عشائر أولاد علىّ مهاجرون استوطنوا فى مرسى مطروح . وكانت النسبة الأكبر منهم من الأفراد والعزايم التى تنتمى لأولاد علىّ الأبيض ، وكذلك من عشيبات وقنيشات التى تنتمى لأولاد علىّ الأحمر ، وشكلت الجميعات وغيرها من قبائل المرابطين نسبة خمس

مستوطني البدو ، وفضلاً عن الأصول القبلية المتعددة للبدو في مرسى مطروح فقد جاءوا جميعًا من مناطق مختلفة من المحافظة .

ويرغم الوجود الكبير للبدو في مرسى مطروح يلاحظ بوچرا أن المعدل الفعلي لهجرتهم إلى البلدة كان صغيراً مقارنة بمعدل هجرة أبناء وادي النيل ، ولد أكثر من ثلاثة أرباع البدو في مرسى مطروح نفسها ، غير أن كثيراً منهم كان من أعضاء العشائر التي امتلكت أراضي في البلدة نفسها . ويقول بوچرا " إن السكان البدو الذين ولدوا في مرسى مطروح يمثلون عدداً كافيًا بالنسبة للقوى العاملة المطلوبة المحدود البلدة " (ibid: 32) ، وكان معظم البدو الذين يهاجرون إلى مرسى مطروح في الستينيات "من الفقراء الذين لا يمكلون مخزونًا حيوانيا يؤهلهم لعيش "حياة البدو" (ibid: 32)

كانت المدارس أحد عوامل الجذب بالنسبة للبدو الذين هاجروا إلى مرسى مطروح ، واستغل بدو المدينة مراكز التعليم الجديدة ، وزاد معدل المعرفة بالقراءة والكتاب بين أبناء الأجيال الصغيرة عنه بين الكبار بفارق كبير ، وعلاوة على ذلك جاء الطلبة الذين ينتمون لعائلات بدوية خارج مرسى مطروح إلى البلدة للدراسة في مدارسها ، وبحلول عام ١٩٦٦ وصل عدد بدو مرسى مطروح الحاصلين على شهادات جامعية إلى سبعة خريجين . وتوقع بوچرا أنه خلال فترة لن تزيد على عشر سنوات سيصبح البدو حاصلين على قسط التعليم اللازم لتولي مناصب مهمة في القطاع الحكومي ، كما أشار إلى أن سياسة المحافظة بشأن البدو المتعلمين ترمي لبقائهم في المحافظة وتولي تلك المناصب ، غير أنه تساءل عن رغبة هؤلاء البدو في البقاء بمرسى مطروح ، وما إذا كانوا يخططون للعيش في الإسكندرية أو القاهرة "حيث يستطيعون العمل في إطار النظام المجتمعي الأوسع " (ibid: 46).

وكتب أبو زيد بعد ذلك بعشر سنوات فقال إن بدو المدينة اعترضوا على سيطرة "الدخلاء" من أبناء وادي النيل على وظائف القطاع الحكومي ، وأشار إلى أن كثيراً من البدو أرسلوا أطفالهم إلى المدارس والجامعات ؛ "حيث كان يبدو أن التعليم هو السبيل الوحيد للحصول على وظيفة محترمة بمرتب كبير ، ويدرس حاليًا نحو ٢٠٠ شاب من

مرسى مطروح فى الجامعات المصرية المختلفة ينتمى نصفهم على الأقل إلى عائلات بدوية " (Abau-Zeid 1979: 285-286)

يجرى توسيع مرسى مطـروح منـذ الستينيات ، ولم تعد الآن بـلدة أو قـرية ، بل أصبحت مدينة صغيرة يعيش بها أكثر من ربع عدد سكان إقليم الساحل الشمالى الغربى ، المنشآت السياحية تمت بمعدل كبير . وظلت التجارة "التوزيعية" مهمة ، ولعبت أسواق المدينة أدواراً حيوية فيما يتعلق بأنظمة الإنتاج الحيوانى وإنتاج المحاصيل ، وكان هناك مصنع متوسط يتبع القطاع العام لمعالجة البلح والزيتون ، غير أنه أغلق فى التسعينيات فى إطار برنامج مصر للتنظيم الهيكلى الذى أقره صندوق النقد الدولى ، وانتشر عدد من ورش العمل الصغيرة فى مجالات الصيانة والإصلاحات وصناعة بعض المواد مثل الأثاث ، كما انتشرت شركات الإنشاءات . وما زال أبناء وادى النيل يسيطرون على الوظائف الحكومية ، غير أن المدينة أصبح بها اليوم بدو يعملون مدرسين وموظفى بنوك ومحامين وأطباء وصيادلة ، كما أن من بينهم بعض رجال الأعمال الكبار . وهناك بدوى يشغل منصب رئيس مجلس المدينة ، وما زال زحف أبناء وادى النيل إلى المدينة مستمرا بينما بدأ بعض بدو المدينة فى الخروج منها للعودة إلى المراعى . ويعود السبب جزئيا فى ذلك إلى برامج التنمية التى بدأ العمل بها فى الستينيات .

التوطين فى السهل الواسع

بدأت الدول العربية المستقلة حديثًا ومعها السعودية (التى لم تعرف الاحتلال) فى تقديم مشاريع التوطين بالمناطق الصحراوية المنتشرة بأراضيها فى الستينيات من القرن الماضى . وكان ينظر إلى البدو دومًا على أنهم يمثلون مشكلةً أو قطاعًا سكانيا ينبغى إخضاعه لتغيير كبير قبل إدماجه فى إطار اقتصاد أو مجتمع حديث ، وكان لكل المسئولين تقريبًا ومعهم أعضاء الأحزاب السياسية ، إن وجدوا ، خلفيات متشابهة

بالنسبة لموظفى الحكومة فى مرسى مطروح ؛ فهم من المجتمع العربى الذى استوطن وله دراية بالزراعة أكثر من معرفته بالإنتاج الرعوى .

وتحيزًا لعرفهم ، فإن هؤلاء يرون أنهم يعيشون حياة أكثر تقدمًا وحداثة من الحياة التى يعيشها البدو الرعاة ، وأدرك بعض المسئولين مسألة الشعور بالانتماء إلى الطبقة العليا عند بدو العرب بسبب النسب ، واعتبر كثير من المسئولين ذلك نموذجًا أو مثالاً من مثل العادات أو القيم العربية الأصيلة شأنه شأن حسن الضيافة والشرف والشجاعة ، بينما نظر بعضهم إلى البدو باعتبارهم يعيشون فى زمن غير زمنهم . ومَثَّل وجود البدو بصفة دائمة حرجًا لبعض هؤلاء المسئولين الذين كانوا يعتبرونهم نموذجًا للتخلف والإزعاج فى الدولة النظامية الحديثة . ويعتقد معظم هؤلاء – على سبيل الخطأ – أن الرعى البدوى المعاصر يمثل مرحلة بدائية فى التطور الذى يسبق الزراعة ، ويقول أبو زيد إنهم أيضًا يعتقدون أن "حياة الترحل أو شبة الترحل نوع من الضياع والدمار" (280 : 1968) .

وأشارت جامعة الدول العربية التى أنشئت حديثًا فى اجتماعات عام ١٩٤٩ و ١٩٥٠ إلى ضرورة حماية البدو ، كما نادت رسميا فى عام ١٩٥٢ بالتوطين الكامل لهم ، وكان هدف التوطين سواء بالنسبة للجامعة أو الحكومات العربية يجد دعمًا قويًا من الوكالات المتخصصة التابعة منظمة الأمم المتحدة التى جرى تشكيلها فى عهد قريب ، وكان من بين تلك الوكالات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) وبرنامج الغذاء العالمى (WFP) ومنظمة العمل الدولية (ILO). وكانت أهداف التنمية التى روجت لها تلك المنظمات بشأن الأراضى القاحلة المترامية فى العالم العربى ، تتمثل فى التوطين وإقامة مناطق زراعية ، غير أن صياغة تلك الأهداف سواء على أيدى العرب أو الخبراء الدوليين لم تكن فى أغلب الأحوال بناء على نتائج بحوث ميدانية تجريبية ، وإنما على السياسية ، وفى بعض الأحوال على الأهواء (Bocco 1993: 327-332).

ويسبب البدو بالطبع مشكلات فى أية دولة مركزية بيروقراطية لها حدود إقليمية ؛ فالحدود بين الدول العربية جرى ترسيم معظمها على أيدى القوى الاستعمارية ،

ولم يحترم البدو تلك الحدود ؛ فقد كانوا يعبرونها بقطعانهم إلى المراعى الأكثر خضرة أو لزيارة أقاربهم أو للبحث عن عمل أو للشراء أو للبيع فى الأسواق أو سعيًا وراء منفعة من دولة أو أخرى . وعلى الرغم من عدم توفر بيانات مؤكدة ، فإن البدو الرعويين سجلوا خلال حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى أعلى معدل للوفيات فى المجتمعات العربية ؛ حيث لم تكن لديهم أية وسائل رعاية صحية أو تعليمية حديثة ، كذلك لم تكن لهم عناوين إقامة ثابتة فكان من الصعب فرض ضرائب عليهم أو تجنيدهم إلزاميا بالخدمة العسكرية أو إحصاء تعدادهم ، كل تلك الأمور كانت مصدراً للإزعاج بالنسبة للبيروقراطيين .

وفى هذا الإطار الذى يصف البدو بعدم النظام كتب أبو زيد (280 : 1968) عن الحماس الشديد للحكومات المختلفة والمنظمات الإقليمية والدولية لدفع البدو إلى حياة مستقرة وأكثر أمانًا . واتهم أبوزيد تلك الحكومات والمنظمات باتخاذ "موقف معاد للبداوة وأسلوب حياة البدو . وكتبت أيضًا صفية محسن (14 : 1975) عن "حاجة" الدولة المصرية فى الستينيات "للسيطرة على أهل القبائل" فى مطروح من خلال عملية التوطين ، ويوضح أبو زيد (286 : 1979) أن أحد الأهداف الرئيسية لهيئة تعمير الصحارى كان "تحويل البدو من الرعى إلى الزراعة" .

وبنظرة إدراكية لما حدث فى مدة تزيد عن ٣٠ عامًا بعد ذلك ، بدا أن أبعاد السيطرة والزراعة المرتبطة بالتوطين قد شابها بعض المبالغة ؛ فقد وجدت تلك الأبعاد ، لكن عملية التغيير التى حدثت اتسمت بالتنوع والتعقيد ، ولم تكن مقصورة على مجرد توطين البدو ليصبحوا مزارعين ، وبالتالى تسهل السيطرة عليهم .

وكانت موجة الجفاف المدمرة التى حلت فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن الماضى هى أحد الدوافع الرئيسية التى حفزت تبكير القيام بمشروعات التوطين ، فقد نفقت ملايين رءوس الماشية فى سوريا الكبرى وشمال شبة الجزيرة العربية ، وعاش الرعاة البدو ظروفًا صعبة ، وبعد اضطرارهم لهجرة مراعيهم لجأ البدو للعيش على أطراف القرى والبلدان الصغيرة فى أكواخ مؤقتة أو خيام ممزقة ، كما لجأوا للعمل فى أى مجال (Cole 1975: 34; Lewis 1987: 170-192) ، وجاء مشروع الملك

فيصل للتوطين فى "حرض" من استجابة مباشرة من حكومة السعودية لاحتواء آثار الدمار الذى سببه الجفاف . وكان هذا المشروع يسعى لاستغلال الطبقة الصخرية المائية العميقة والكبيرة فى مساحتها بهدف تأمين أساس زراعى لنحو ألف من أسر البدو (Cole 1975: 146-151) وأسست مشروعات مماثلة فى الأردن (Abou Jaben, Gharaibeh and Hill 1987: 110-116) ، ولم تنجح تلك المشروعات فى تحقيق الأهداف الأساسية للتوطين ؛ فقد انتهى موسم الجفاف وعاد كثير من البدو إلى المراعى . وفضل بعض البدو العمل فى الأنشطة المدرة للدخل من خلال الحصول على وظائف مدنية فى إطار الاقتصادات الوطنية حديثة النمو ، ولم تكن المنازل التى بنيت على شكل كتل خرسانية متقاربة توافق الخيام المصنوعة من شعر الماعز التى أخذوها عن أجدادهم ، كما لم تكن تلك المنازل شبيهة بالبيوت الطينية التى كانوا يبنونها أحيانًا باستخدام الطوب اللبن . وتوضح مشروعات التوطين ، مع ذلك ، أن الدول العربية فى الستينيات من القرن الماضى كانت مهتمة بتحسين الأحوال الاجتماعية للبدو ، هذا مع الوضع فى الاعتبار أن التوطين لمزارعين فى الأراضى القاحلة لم يكن بديلاً جذاباً بالنسبة لغالبية بدو الصحراء .

وكان هناك اهتمام حقيقى من الدول العربية بتوصيل خدمات الرعاية الصحية الحديثة والتعليم إلى سكانها من البدو ، غير أن مدرسى الحكومة والأطباء لم تكن لديهم الدوافع الدينية القديمة التى كانت لدى "إخوان" السنوسية ، الذين كانوا على استعداد للانتقال من معسكر إلى آخر لنقل المعرفة فى مقابل المأكل والمأوى ، وتطلب مد الخدمات الاجتماعية الحديثة إلى المناطق الشاسعة من السهول المختلفة تشكيل مراكز يوجد بها خدمات أخرى .

وانتشرت بالفعل تجمعات سكنية عديدة بالسهول العربية الواقعة حول الآبار الجديدة التى حفرت على نفقة الحكومات ، وربما كان يُبنى فى البداية مسجد صغير أو يفتتح تاجر محلاً صغيراً ، وتبع ذلك إنشاء مدارس ذات فصل واحد أو فصلين ؛ حيث بدأ شباب البدو فى الستينيات يتركون عائلاتهم ويذهبون إلى المدارس للحصول على تعليم ابتدائى من المدرسين الذين أرسلتهم الدولة ، وظهر مع مرور الوقت مجتمع صغير من البدو المستوطنين . ونمت التجمعات السكنية أو المستوطنات تلقائيا ، وامتدت

مساحاتها بدرجة كبيرة ، غير أن البئر التى حفرتها الحكومة والمدرسة التى أنشأتها كانتا أيضاً من العوامل التى حفزت ذلك النمو (Cole 1971: 236-239).

فى الستينيات كان معظم "الجميعات" من أولاد علىّ وغيرهم من بدو مطروح يعيشون فى خيام شتوية وصيفية كما كانوا مترحلين ، وما زال الكثيرون منهم يحتفظون بتلك الخيام لاستخدامها فى المناسبات ، كما يستخدمها الرعاة وغيرهم من العمال على أساس مؤقت كما يحدث عند السفر إلى مرعى بعيد أو أرض جدباء ، وأصبح اليوم بدو الساحل الشمالى الغربى من المقيمين غير المترحلين ؛ فهم يعيشون فى منازل بنيت للإقامة الدائمة ، وأصبح أيضاً زوار المنطقة من الذين يقضون العطلات يفضلون العيش فى خيام بل وتجاوز عددهم عدد البدو الذين يعيشون فى الخيام .

وبدأ بعض أولاد علىّ وغيرهم من قبائل البدو فى بناء منازل دائمة فى شرق مطروح فى عام ١٩٠٠ تقريباً ، وبنى قليل منهم بيوتاً من الحجر بالمراعى القريبة من مرسى مطروح فى فترة الحرب العالمية الأولى ، وحفزت برامج التنمية التى وضعتها الحكومة المصرية بدعم من الوكالات الدولية على الانتشار الواسع لمسألة التوطين . وسجلت بداية هذا التحول بصفة خاصة مع وصول هيئة تعمير الصحارى إلى المنطقة عام ١٩٦٢ ثم أحد المشروعات التابعة لبرنامج الغذاء العالمى عام ١٩٦٣ .

وعلى الرغم من أن استصلاح أراض صحراوية بعيدة عن وادى النيل يعد أحد التزاماتها الرئيسية ، فإن هيئة تعمير الصحارى لم تستصلح مباشرة سوى مساحة قليلة من أرض الساحل الشمالى الغربى ، إلا أنها وفرت القاعدة المؤسسية لتوزيع المعونات وتنسيق أنشطة الجمعيات التعاونية الزراعية التى بدأ عملها فى الإقليم على يد الحكومة فى عامى ١٩٥٩ و ١٩٦٠ . ووافق برنامج الغذاء العالمى على مساعدة هيئة تعمير الصحارى فى تقليل حجم الحياة ذات الطابع البدوى بتشجيع إقامة المزارع المشتركة وكذلك الإنتاج الحيوانى للبدو الذين جرى توطينهم ، وأبرم اتفاق بين الحكومة المصرية وبرنامج الغذاء العالمى فى شهر يوليو من عام ١٩٦٣ يقدم البرنامج بموجبه غذاء وعلفا بقيمة ٣٤٠٦٠٠٠ دولار ، وذلك لإقامة مشروع تتحمل الحكومة كل نفقات المحلية (Abou-Zeid nd: 27-30) .وكان هذا المشروع نموذجاً لغالبية مشروعات التنمية

التى أقيمت بالإقليم فى وقت لاحق فى ثلاثين عاماً الأخيرة تقريباً . وغطت الدولة المصرية جزءاً من نفقات المشروع ، فضلاً عن مسئولية الإشراف الكامل عليه من خلال هيئة تعمير الصحارى أو جهاز تنمية الساحل الشمالى الغربى وسيوة التابع للهيئة . وقدمت الحكومات الأجنبية والوكالات الدولية النفقات الإضافية للمشروع وكذلك المساعدات الفنية ، شملت تلك الجهات الأجنبية والدولية حكومات الولايات المتحدة وكندا وهولندا وألمانيا وبرنامج الغذاء العالمى ومنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولى ، وقال أحد المتعلمين من أولاد علىّ الأحمر وهو فى بداية العقد الخامس من عمره :

"إن النظام الأساسى الذى قدم فى الستينيات استمر حتى مع اختلاف الجهات المانحة ، ويذهب الناس إلى المكاتب المختلفة فى مرسى مطروح طلباً للمعونة حيث يحددون احتياجاتهم ، ويخرج فى العادة مهندس يعمل بهيئة تعمير الصحارى لمعاينة الموقع وتحديد مدى قابلية مشروعك للتطبيق ، وإذا وافق المهندس تبدأ عملك بنفسك ، فعليك جلب المواد والعمال ، بينما تقوم الحكومة أو الوكالة بتعويضك بمبلغ مناسب وإن كان لا يغطى النفقات الكاملة ، فالمشروع عادة ما يكون مطلقاً إلى حدما فضلاً عن العمالة ، غير أنهم لا يجبروك على تشغيل عمال أو التعامل مع مقاولين تابعين لهم".

واستهدف أول مشروع لبرنامج الغذاء العالمى نحو ٤ آلاف أسرة أو ٢٠ ألف شخص ؛ حيث تلقوا المعونة فى شكل أغذية وعلف فى مقابل مبالغ ضئيلة ، وكان شرطاً أن يكون المستفيدون من أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية التى كانت تستحوذ على أرباح أو عوائد بيع الغذاء أو العلف لتمويل أنشطتها أو شراء معدات زراعية ، كما أسهم برنامج الغذاء العالمى فى تمويل مشروع آخر لبناء الوحدات السكنية ، وقال الرجل نفسه الذى تحدثنا معه :

" أعتقد أن برنامج الغذاء العالمى كان أكثر برامج المعونة نجاحاً ؛ فقد عملت معهم فى "قصر" حيث كنت مسئولاً عن مستودع للسلع ، وكان المشروع عبارة عن مرحلتين ؛

ففى البداية منح البرنامج معونة غذائية تمثلت فى الدقيق وجبن الكرافت وأسماك مجففة وبولوبيف (لحم محفوظ بالملح) . وبالطبع لم يستسغ العرب أيا من تلك المواد الغذائية عدا الدقيق ، فباعوا معظم تلك المواد فى السوق وحصلوا منها على بعض الدخل . وفى مرحلة لاحقة اهتم برنامج الغذاء العالمى بدعم الإسكان،وكان ذلك أمراً ضروريا للغاية .

وبالنسبة للإسكان فقد أسهمت فيه المعونة الأجنبية ، كما قدمت الحكومة المصرية قرضًا مستحق الرد خلال عشر سنوات تبدأ بعد خمس سنوات سماح ، وكانت المعونات المخصصة لبناء المنازل مقتصره بالطبع على البدو الذين كان برنامج الغذاء العالمى يستهدف توطينهم .

وبالطبع إذا أخذنا سكان "قصر" على سبيل المثال ، فإننا جميعًا نرغب فى الاستيطان ، وقد جرى توطيننا بالفعل منذ فترة طويلة ، وربما قبل الآخرين . غير أن كثيرين جاءت محاولاتهم الأولى للاستيطان من خلال معونة برنامج الغذاء العالمى ، ولم يلتزم الجميع بالاستيطان بعد ذلك ، غير أن الكثيرين التزموا واستقروا بالفعل ، وفى الماضى اعتاد الناس على الترحال ، ولم يهتموا بالخدمات الصحية أو التعليمية ؛ فكل ما كان يشغل بالهم هو المراعى وزراعة قليل من الشعير ، وأصبح بناء المدارس أسهل بعد مشاريع التوطين ، غير أنه مازال هناك كثير من القصور.

وأوضح المتحدث أن الحكومة كانت تمنح قرض الإسكان عندما كان الشخص يبدأ فى وضع أساسات منزله ، وكانت المعونة الغذائية تمنح عندما يبدأ بناء هيكل المنزل. "وكان الناس يأخذون الغذاء إلى السوق لبيعه واستغلال المبلغ الذى يحصلون عليه فى استكمال بناء منازلهم" ، كما كانت الدولة تقدم ألواحا سميكة من الخشب تصلح لبناء أسقف المنازل وإطارات النوافذ والأبواب فضلاً عن بوابة مجانية ، وأخيراً كان يقدم مبلغ صغير تحت مسمى بدل توطين ، وقال المتحدث إن إجمالى قيمة المعونة كانت تقدر بنحو ألف دولار ، وإن هذا المبلغ كان يكفى "لبناء منزل به حجرتان وصالة استقبال" .

وكان البدو يصممون منازلهم بأنفسهم ويختارون مواقعها ، وكان يعمل فى البناء فرق عمال من صعيد مصر ، وفى معظم الأحوال كانت تشاركهم عمالة من بين أبناء العائلة التى ستعيش فى المنزل ، وكان تصميم غالبية المنازل متشابهًا ؛ فالحوائط

حجرية مكسوة بمادة الجص ذات اللون الأصفر الذى يميل إلى البنى ، والأرض مغطاة بالبلاط الإسمنتى ، وكان فى كل منزل رواق به عمودان أو ثلاثة ، وكان لغرفة استقبال الضيوف من الرجال مدخل مباشر من خلال أحد الأبواب الموجودة فى الرواق . وكان هناك باب آخر يؤدى إلى مدخل يوصل إلى الجـزء الخلفى من المنزل. وكانت غرفتان أو أكثر توزع على جانبى الرواق الموجود فى المنزل الذى يوجد به عادة مطبخ وحمام .

بنى البدو منازلهم الجديدة فى الأراضى التى كان يعيش فيها أسلافهم . وبصفة عامة كان الأشخاص أو السكان الذين عاشوا فى السهل الساحلى أو بالقرب من الأودية التى تنحدر إلى البحر هم أوائل الذين استوطنوا بالقرب من الأراضى التى زرع فيها آباؤهم وأجدادهم الشعير ومحاصيل أخرى ، أو فى تلك الأراضى نفسها ، والذين استوطنوا فى الأونة الأخيرة هم الذين يعيشون فى القطاع الداخلى من السهل الواسع المرتفع حيث تسود تربية الماشية . ويحب الأقارب أن يعيشوا قريباً من بعضهم على الرغم من أن بعضهم انتقل بعيداً للعيش فى مرسى مطروح أو غيرها من الأماكن التى تصلح للحياة المدنية ، وانتقل أخيراً بعض البدو من أصول مختلفة للعيش معًا فى مستوطنات أو تجمعات سكنية أكبر مثلما هو الحال فى قرية قصر ، غير أن الحياة فى المراعى لم تجسد خروجًا كبيراً على تقاليد العيش بنظام التقسيم النسبى للقبائل والعشائر.

وكان نظام الاستيطان أو التجمعات السكنية المتفرقة ؛ حيث تنعزل مجموعة من المنازل عن المجموعات الأخرى مناسباً للبنية الإقليمية ؛ فالسكان يعيشون بالقرب من مزارعهم ومراعيهم ، لكن هذا النوع من النظام السكنى لم يسهم فى تسهيل مد الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية إلى كل تلك المناطق المنعزلة عن بعضها . أنشأت الدولة بعض المدارس الابتدائية والوحدات الصحية الأساسية فى بعض المواقع الملائمة بالقرب من الطريق الدولى السريع الواقع فى الجزء الغربى من مطروح ، كما بنيت تلك المدارس والوحدات فى بعض التجمعات السكنية الكبرى القريبة من الساحل ، ومع ذلك كان أطفال المدارس مضطرين إلى السير على اقدامهم لمدة ساعتين أو أكثر حتى يصلوا إلى مدراسهم . وكان المدرسون والعاملون بمجال الرعاية

الصحية يشعرون بالوحدة فى المواقع النائية ، ونكر أن نسب غيابهم عن العمل كانت مرتفعة ، ولم يجر إنشاء أى من تلك المرافق فى القطاع الداخلى من السهل .

ويشكو كثيرون من أبناء جميعات أولاد علىّ وغيرهم من البدو الذين استفادوا من برامج التنمية ، من الفقر الذى يعيش فيه أقاربهم الذين استقروا فى القطاع الداخلى كما أشار أحدهم إلى أنه "لم يستفد الكل من مشروعات الماضى ؛ فلم يعرف سكان القطاع الداخلى بتلك المشروعات ، ولم يكن كثيرون منهم يعرفون كيفية الذهاب إلى الموظف المختص للاستفسار منه" .

ولا يقتصر التوطين على تغيير سكن الشخص من خيمة متنقلة إلى منزل ثابت ، ولعبت الجمعيات التعاونية الزراعية دوراً مهماً فى كل مراحل عملية التوطين ، وبلغ عدد الجمعيات التعاونية التى أنشأتها الدولة فى عام ١٩٦٥ نحو ٣٩ جمعية ، بينما نظم البدو أنفسهم ١٦٠ جمعية فرعية ، وبلغت نسبة عضوية البدو فى تلك الجمعيات نحو ٦٢ ٪ بحلول عام ١٩٦٧ . وفسر البدو شعبية تلك الحركة على أنهم "اشتراكيون بطبيعتهم" ، بينما قالت الحكومة ان حركة الجمعيات "تفى باحتياجات السكان" .
(Bujra 1973: 143)

وينتقد أبو زيد (nd : 30-34) السلطات لفشلها فى تعريف البدو بفلسفة الحركة التعاونية ومبادئها ؛ فقد نمت الجمعيات التعاونية بصفة خاصة مع إدخال برنامج الغذاء العالمى إلى المنطقة ، وفهم البعض خطأً أن "التعاون" يعنى "المعونة" . يعرب عن شعوره بأن هيئة تعمير الصحارى كانت أكثر حرصاً على إسعاد القبائل والعشائر من تعريفهم بمفهوم الحركة . وسمحت الهيئة بانتشار فروع كثيرة لتلك الجمعيات . وأشار أبو زيد إلى أن العمد وكبار التجار كانوا غالبًا مسئولين عن تشكيل مجالس إدارات تلك الجمعيات ، وأنهم "أساءوا استخدام سلطاتهم ومنعوا الفقراء من أبناء القبائل من الحصول على (مزايا)" . كما لم تحسن هذه الجمعيات استثمار الدخل الذى كان يعود عليها من بيع الغذاء أو العلف . ويرى أبو زيد أن الجمعيات يمكنها أن تعلب دوراً إيجابياً فى عملية التنمية إذا جرى الاستبدال بالعمد وأغنياء التجار قادة أصغر سنا وأكثر تأهيلاً "وفهماً لمبادئ الحركة التعاونية" .

وكان للمعونة ، مع ذلك ، آثار متعددة على الاقتصاد المحلى منها ما كان غير متوقع ، وأسفر عن تنمية أكثر شمولية مما يمكن للمرء أن يتنبأ به من مجرد توزيع أغذية وعلف ؛ فقد رأى بوچرا (149 : 1973) بصورة صحيحة تلك السلع على أنها تمثل نوعًا من الدخل المتكامل ، فقد أسهم العلف فى بناء قطعان الغنم بدلاً من تلك التى نفقت بسبب الحرب العالمية الثانية وما تبعها من جفاف ، وأسهمت الماشية التى جرى علفها بصورة أفضل فى زيادة مبيعاتها وإنعاش أسواق مرسى مطروح وبلاد صغيرة أخرى مما عاد بدخول أكبر على مربى وتجار الماشية ، وزاد أيضًا بيع العلف والأغذية الزائدة على حاجة البدو ، وهو ما أسهم أيضًا فى تدفق المال فى الإقليم . واستغل بعض البدو تلك الأموال فى شراء سلع استهلاكية أخرى ، فيما استثمر البعض الآخر أمواله فى حفر آبار أو بناء منازل . وأسهمت تلك الأنشطة فى ازدهار قطاع البناء توفير فرص عمل سواء للبدو أو لأبناء وادى النيل مما أسفر عن تنوع أكبر فى الاقتصاد الإقليمى . وأسهمت الجرارات التى جرى إدخالها من خلال التعاونيات فى تحرير العمالة البدوية من الأعمال الزراعية اليدوية التى تستهلك الوقت مما سمح للكثيرين منهم بالعمل فى مجالات اقتصادية أخرى .

وكان عنصر ليبى يتصل بعملية التغيير ؛ فالتطور الذى حدث فى صناعة النفط هناك نتج عنه هجرة كثير من الليبيين لمراعيهم ومزارعهم للحصول على وظائف فى قطاع البترول أو فى الحكومة ، كما سعى بعضهم للعمل فى مجال التجارة بالبلدان الصغيرة التى بدأت تنمو بسرعة خلال حقبة الستينيات . ومع زيادة دخولهم بدأ الليبيون فى الإنفاق بصورة أكبر على اللحوم ، وهو ما زاد الطلب على الخراف . وبدأ استيراد السلع الاستهلاكية الأجنبية فى ليبيا ، وذلك مقابل رسوم جمركية ضئيلة أو بدون أى رسوم .

وتبنت الحكومة المصرية سياسة بدائل الاستيراد ، وفرضت جمارك عالية القيمة على غالبية المواد المستوردة ، وكوسيلة للحفاظ على الأمن الغذائى فرضت مصر قيودًا على تصدير الأغذية بما فيها الحيوانات الحية .

ومع النمو السريع للاقتصاد الليبى تدفق الكثيرون من أبناء مصر ومن بينهم بدو الساحل الشمالى الغربى على ليبيا بحثًا عن عمل ، وعمل كثير من البدو فى مجال رعى الأغنام بعد أن حلوا محل أقرانهم من الليبيين الذين انتقلوا للعمل فى وظائف أخرى مع احتفاظهم بملكية قطعان الأغنام ، كما عمل بعض بدو الساحل الشمالى الغربى فى التجارة مع الليبيين ، وكانت تجارة غير قانونية فى أحوال كثيرة ، وزاد الطلب فى مصر على المنتجات الاستهلاكية التى كانت تصدر إلى ليبيا ، بينما زاد الطلب فى ليبيا على لحم الضأن الذى يربى فى الساحل الشمالى الغربى . ولهذا سيطر بعض البدو على السوقين ، وعملوا كوسطاء بينهما ، ونجح قليل منهم فى جمع ثروة طائلة من عمليات التهريب ، غير أن معظمهم كانوا من صغار التجار الذين كانوا يعرضون أنفسهم للمخاطر مقابل حفنة قليلة من الأموال .

ويعترف أهل الساحل الشمالى الغربى صراحة بالتهريب ، كما يشيرون إلى أحد شوارع مرسى مطروح باسم سوق التهريب ، وكانت البضائع الاستهلاكية المهربة تُباع علنًا فى الستينيات ، وقال أحد عواقل أولاد علىّ الأحمر "إن التجارة مع ليبيا جعلت البعض أغنياء ، وأصبح التهريب مصدرًا للثروة . وهناك تهريب اليوم أيضًا ، لكنه ليس نظيفًا مثلما كان فى الماضى" ، ويدين معظم أهل مطروح عمليات التهريب التى تنفذ حاليًا ؛ لأنها عمليات "ليست نظيفة" تتضمن تهريب مخدرات أيضًا ؛ فالمخدرات فضلاً عن أنها محظورة قانونًا فهى محرمة دينيا ، أما البضائع التى كان يجرى استيرادها بطرق غير قانونية فى الماضى فكانت محظورة فقط من قبل الدولة .

ويثير التهريب مسائل سياسية وقانونية ، ويقول بعض أولاد علىّ إن للتهريب آثارًا اجتماعية سلبية على العائلات والأنساب ، وقد كانت الدخول التى يجلبها التهريب تستثمر فى بناء المنازل وتطوير زراعات جديدة ، كسب البعض أموالاً بطرق قانونية فى ليبيا واستثمروا برءوس أموال كبيرة فى مجالات التنمية بالساحل الشمالى الغربى . وعلاوة على ذلك - كما قال أحد شباب أولاد علىّ الأحمر المتعلمين - "عندما أغلقت الحدود مع ليبيا (فى أوائل السبعينيات) وتوقفت عمليات التهريب استمرت مشروعات التنمية ، وعاد الناس واستقر الجميع تقريبًا" .

لقد حققت الدولة هدف التوطين ؛ غير أن فكرة نجاح الدولة فى السيطرة على البدو مازالت مثار تساؤل ، فقد استقر البدو لكن بطريقتهم ، وحصلوا على المعونة برعاية الدولة غير أنهم سخروها لأغراضهم ، وتحدوا سلطات الدولة بالتهريب غير أنهم استثمروا عائداته داخل مصر ، ونجح النظام الاقتصادى الذى بدأ فى التوسع خلال حقبة الستينيات فى ربط إقليم الساحل الشمالى الغربى بالاقتصاد الوطنى . غير أن نظام الحكم المحلى خلق علاقات سياسية أكثر قوة بين الإقليم وباقى أنحاء مصر .

الحكم المحلى

أنفقت سلطات الحكم المحلى نحو ٩ ملايين دولار فى الفترة بين ١٩٦٢ و ١٩٦٦ لإنشاء الإدارة ومد الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية إلى الصحراء الغربية التى تتضمن الساحل الشمالى الغربى ، وعمل بالحكم المحلى وهيئة تعمير الصحارى نحو ٨ آلاف موظف حكومى من أبناء وادى النيل فضلاً عن "بنية فوقية بيروقراطية معقدة تشكلت بين عشية وضحاها وأصبح على البدو التعامل معها . (Bujra 1973: 145)

والحكومة المصرية شديدة المركزية شأنها فى ذلك شأن غيرها من حكومات الدول العربية ؛ فمصر لها رئاسة قوية ، وتتبع منهجاً إداريا تكون فيه القرارات فوقية أى من السلطة الأعلى . ويوجد أيضاً فى نظام الحكم فرعان إداريان متوازيان : أحدهما يتألف من وزارات مركزية مثل الداخلية والزراعة واستصلاح الأراضى والتنمية والمجتمعات الجديدة والتعليم والسياحة وغيرها ، مقر هذه الوزارات فى القاهرة ولها – إذا تطلب الأمر – مكاتب أو مديريات فى عواصم المحافظات الإقليمية أو فى أماكن أخرى . ولكل وزارة ميزانيتها الخاصة فى كل إقليم ؛ فالشرطة على سبيل المثال تعمل تحت سلطة وزارة الداخلية ، ويكون نشر قوات الشرطة فى أنحاء الدولة بقرارات مركزية تأتى من مقر وزارة الداخلية بالقاهرة ، كما تحكم وزارة التربية والتعليم – من مقرها بالقاهرة – النظام المدرسى فى كل أنحاء مصر ، ويتضمن ذلك وضع المناهج الدراسية وتحديد مضمونها ، وكذلك وضع جداول الامتحانات لطلبة المدارس .

وأخبرنا أحد أولاد عليّ الحاصلين على شهادة جامعية أن وزارة التعليم تصنف مدرسيها إلى ثلاث فئات ، يوزع أفضل المدرسين على مدارس فى محافظات القاهرة والإسكندرية وبعض المناطق المتميزة فى محافظة الجيزة ، وتوزع الفئة الثانية من المدرسين المؤهلين على المجتمعات المدنية بمحافظات وادى النيل وقناة السويس . ويوزع أقل المدرسين تأهيلاً - حسبما أكد الرجل - فى محافظة مطروح . وسواء أكان كلام هذا الرجل صحيحا أم غير ذلك ، فإن الحقيقة تكمن فى أن هناك تصوراً عامًا بين السكان المحليين بأن الوزارات ترسل أقل موظفيها تأهيلاً إلى الساحل الشمالى الغربى ، وكان جارفيس قد علق على هذه المسألة كما أشرنا من قبل ، وأشار إلى المؤهلات الضعيفة للأفراد الذين كانوا يعملون فى إدارات المناطق الحدودية فى عهد الاستعمار البريطانى .

ويمكننا أن نؤكد ، على الرغم من ذلك ، وجود عاملين مؤهلين بدرجة عالية فى مجال الخدمة المدنية بمرسى مطروح ، وكان من بين هؤلاء رجل لامع يعتبر نموذجًا لأفضل رجال الإدارة فى مصر ، هذا الرجل الذى عمل لفترة طويلة فى الإقليم ، وكان مسئولاً عن إدارة كثير من برامج التنمية بها كان يحظى بتقدير واحترام كبيرين من قبل السكان المحليين ، غير أن الكثير منهم يعتبره استثناء . وبصفة عامة ، فإن المدرسين والعاملين فى مجال الخدمة المدنية الذين استقروا منذ فترة طويلة فى المنطقة أو الذين ولدوا فيها يحظون باحترام وتقدير كبيرين ، وجه النقد المباشر إلى الذين جاءوا إلى الإقليم لفترة محددة ثم رحلوا عنه ، وكذلك إلى بعض الذين جاءوا إليه فى الآونة الأخيرة .

والفرع الثانى من الهيكل الإدارى فى مصر هو نظام الحكم المحلى ، وهناك مقر لوزارة الحكم المحلى فى القاهرة ، هى مسئولة عن إدارة وتشغيل هذا النظام فى كل أنحاء مصر . ولأهداف مرتبطة بالحكم المحلى قسمت مصر إلى محافظات على رأس كل منها محافظ يعينه رئيس الجمهورية ، وكان - ومازال - معظم المحافظين ممن عملوا فى القوات المسلحة والشرطة وحصلوا على رتبة لواء ، ونادراً ما يكون المحافظ

من أبناء المحافظة التى يخدم بها . وطبقًا لتصريح للرئيس المصرى الراحل أنور السادات فإن المحافظ هو مندوب رئيس الجمهورية فى محافظته .

والمحافظات مقسمة إلى أحياء فى المدن ومراكز فى المناطق الريفية ، ويتكون المركز من بلدة أو قرية رئيسية يتبعها عدد من القرى الصغيرة ، وهو عبارة عن مركز شرطة وإحصاء رسمى للسكان ، ويتبع الوحدات المختلفة للحكم المحلى مجالس تتكون من موظفين تنفيذيين وممثلين آخرين يفترض بأنهم منتجون ، ويطلق عليهم مجالس تنفيذية وشعبية (El-Hamamsy and Cole 1986: 8-25; Radwan 1994: 10-40)

وتتكون محافظة مطروح من مجلس محافظة وثمانية مجالس أحياء فضلاً عن مجلس مدينة مرسى مطروح وعدد من مجالس القرى، ويتبعها مجالس تنفيذية شعبية . تحدثنا إلى رئيس المجلس الشعبى لإحدى القرى ، وهو رجل فى العقد السابع من عمره ، وينتمى إلى أولاد علىّ الأحمر ، وشرح لنا أن مجلس قريته نشأ فى تشكيله عن "وحدة" أسسها الاتحاد الاشتراكى العربى فى أوائل الستينيات ، وقال "إن الاتحاد الاشتراكى قسم المحافظات المختلفة إلى وحدات ، وكنت عضواً ، وكانت قبيلة أولاد على الأحمر هى القبيلة السائدة فى الاتحاد الاشتراكى بمطروح . كما قال لنا إنه عندما أسس الاتحاد الاشتراكى أول وحدة فى قريته دعا أبناء عائلته المحافظ على وجبة غذاء ، وقالوا له إنهم يرغبون فى أن تكون عضوية الوحدة مقصورة على أبناء العائلة فقط "لأننا لسنا مثل باقى الناس (فى البلد). غير أن المحافظ قال إن ذلك لا يمكن تحقيقه ؛ لأن التمييز القائم على أساس القرابة أو النسب لا يتماشى مع مبادئ الاشتراكية ، وقال رئيس مجلس القرية إنه فى مرحلة لاحقة جرى ضم القرية إلى مجلس مدينة مرسى مطروح ، لكن بعد ذلك تم فصل مجلس القرية مرة أخرى . وأوضح الرجل أن نقطة شرطة قد أقيمت فى القرية فى عام ١٩٦٤ ، "غير أن النقطة لم تسجل شكوى واحدة أو محضراً واحداً فتركوا القرية بعد أعوام" .

وأوضح لنا هذا الرجل أن المجلس التنفيذى يشكل من موظفين حكوميين مثل ناظر المدرسة والطبيب ورئيس نقطة الشرطة . ويجرى توزيع هؤلاء الموظفين على القرية من خلال المحافظة ، لكن مرتباتهم تدفعها الوزارات المركزية التى يتبعونها.

ويتألف المجلس الشعبى من ٢٠ عضواً من أبناء القرية يعملون " لمدة أربع سنوات وأحيانًا خمس" ، وقال لنا إن هؤلاء الأعضاء يكونون فى أغلب الأحوال من الرجال غير أن "المرأة يمكن أن تصبح عضواً بالمجلس . وإذا كان من بيننا امرأة فإنها غالبًا ما تكون من المهاجرين". وقال إن أعضاء المجلس الشعبى يفترض بأنهم من المنتخبين إلا أنهم ...

"لا يصبحون أعضاء بسبب الانتخابات ؛ فنحن هنا عبارة عن عائلات ، ترسل كل واحده منها أعضاء إلى المجلس طبقًا لثقل العائلة (وحجمها) . وهكذا فإن كل عائلة تقرر من سيكون من أبنائها عضواً .

وعن التصويت فإننى أومن بالديمقراطية ، وإذا جرى ترشيح ٢١ عضواً للمجلس تعقد انتخابات . وبالطبع يمكن لأى شخص أن يرشح نفسه إذا توفرت فيه كل الشروط المطلوبة ، وكانت أوراقه سليمة أو كاملة ويدفع ٢٠ جنيهًا كرسم انتخابى ، وفى واقع الأمر لا تجلب لنا الانتخابات سوى المشكلات ؛ فعدم نجاح أحد المرشحين المنتمين لعائلة ما فى الانتخابات ينتج عنه مشكلة كبيرة ، ونحن أقارب ، والتصويت يتسبب فى خلافات ، وفى بعض الأحيان تحدث مشاجرات بين الناس ".

ونتيجة لاختيار العائلات لممثليها ، أصبح أعضاء تلك المجالس من كبار السن "مما يعطى ثقلاً لكلمتهم ، كما أن مطالبهم تكون معقولة" . ويتفق هؤلاء الرجال فيما بينهم على رئيس المجلس ، ويقسمون أنفسهم إلى لجان متخصصة للتعامل مع مسائل الرعاية الصحية والتعليم والطرق وإمدادات المياه وحل المنازعات . وقال :

" إن طريقتنا فى حل المنازعات فعالة ؛ فنحن نسارع بحل المشكلة قبل أن تكبر ، وعندنا لجنة لمصالحة من هم على أى خلاف بشأن الحدود بين الأراضى والاتفاقات التجارية وحقوق المياه ، ويكون العقيلة فى قبيلتنا عضواً فى مجلسنا ، ومشكلاتنا الرئيسية تتمثل فى الحدود والاتفاقات التجارية" .

وأضاف أن المجلس التنفيذى يقوم بمهمات يطلبها المجلس الشعبى . "ونجلس معًا نحن أعضاء المجلس الشعبى وأعضاء المجلس التنفيذى ونتخذ القرارات معًا"، ووضع خطة لاحتياجات القرية والميزانية المطلوبة لتلبية تلك الاحتياجات هى المهمة الأساسية للمجلس القروى ، وترسل الخطة والميزانية إلى مجلس المحافظة للموافقة عليها ، غير أن المشكلة الكبرى تكمن فى أن "الميزانية التى تخصص لنا تكون صغيرة ، وأوضح أنه :

" فى بعض الأحيان نحصل على أموال من أهل القرية ... من تجارها ومزارعيها ، وما نجمعه يوجه لصالح صندوق الخدمات ، فنحن ننفق أموال الصندوق على احتياجات القرية ، والصندوق يكمل الميزانية التى ترسلها المحافظة ، وعلينا أن نحصل على موافقة المحافظة قبل أن ننفق أيا من أموال صندوق الخدمات التى تخضع بعد ذلك لمراجعة من المحافظة" .

ولهذه القرية مجلسها الخاص[١٥] ، وترسل مندوبًا لها يجرى اختياره بالإجماع للخدمة فى مجلس حى مرسى مطروح . ويجرى اختيار أعضاء المجلس الشعبى على مستوى المحافظة كممثلين لمختلف القبائل . وكان يجرى اختيار هؤلاء الأعضاء فى بادئ الأمر ، غير أن "مشكلات تفجرت" فى أحد الانتخابات التى عقدت فى الستينيات من القرن الماضى ، وكما قيل لنا ، انزعج المحافظ وطلب المشورة من أحد العراقيين العاملين فى منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، وكان هذا العراقى ينتمى لقبيلة عربية فى العراق ...

" وذهب هذا العراقى ومعه مساعد هندى لإحصاء عدد أبناء القبائل ؛ حيث لاحظوا ثقل أولاد علىّ الأحمر وعلىّ الأبيض والسنينة وغيرها . وكان مجلس المحافظة يشكل من ٣٠ ممثلاً ، فقال العراقى إن التشكيل سيكون سبعة أعضاء من أولاد على الأحمر وتسعة من علىّ الأبيض ، لأن الأخيرة بها عدد كبير من المرابطين . وكان للسنينة ثلاثة ممثلين ، بينما كان للجميعات

خمسة ، وكانت واحات (الصحراء الغربية) حينئذ تابعة لنا بالإضافة إلى سيوة ؛ فكان لكل منها ثلاثة ممثلين . وهكذا جرى استكمال أعضاء مجلس المحافظة البالغ عددهم ٣٠ عضواً . واتفقنا على هذا التقسيم كتابة . وإذا كان المطلوب عدداً أقل من الممثلين يجرى الاختيار بناء على التقسيم المتفق عليه . وإذا رغبت قبيلة ما فى عدم تمثيلها فى إحدى الفترات (أربع أو خمس سنوات) يكون لنا نظام يجرى فى إطاره اختيار ممثلى القبائل دوريا ، ونحن الآن أربع قبائل بالإضافة إلى سيوة" .

وقيل إن "اتفاقًا سريًا شهيرًا" جرى إبرامه مع الرئيس السادات لإعفاء بدو الساحل الشمالى الغربى من الانتخابات ، وقال هذا الرجل "اتفق أولاد علىّ مع بعضهم. وجعلوا الرئيس السادات يوافق ، ولا أتذكر المضمون الدقيق لهذه الاتفاقية غير أنها موجودة فى المحافظة " . ويتماشى مع العادات القديمة اختيار أعضاء المجلس الشعبى بالإجماع وعلى أساس العائلات أو النسب القبلى ، وهو ما يعزز هياكل تلك القبائل والعائلات فى العصر الحالى . ولا تقتصر عملية الاختيار على هيئات الحكم المحلى وإنما تشمل "انتخابات" مجالس إدارات الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعية التعاونية المركزية لمحافظة مطروح ، ويسيطر قلة من الكبار على المجالس الشعبية ومجالس إدارات التعاونيات .

ويمثل السن عامل اختلاف مكانة قوى للغاية بين أولاد علىّ وغيرهم من البدو ؛ حيث يعامل شباب القبيلة كبار السن من الرجال باحترام شديد ، وربما يحدد الشباب موعداً أو ملتقى مع الكبار فيتحدثون باختصار وبهدوء عن المسألة التى يرغبون فى طرحها للنقاش . ويدور النقاش ويبقى للكبار حق اتخاذ القرار وإعلانه . ولا يصح لشاب أن يعترض صراحة على قرار أحد الكبار أو يتحدى هذا القرار ؛ لأن ذلك يعتبر "عيبًا" وانتهاكًا كبيراً للأصول ، وهكذا فإنه ليس من قبيل المفاجأة أن يسيطر الكبار على المجالس الشعبية ومجالس الإدارات حتى لو كان هناك الكثيرون من الشباب المتعلم والأفضل الذين يدركون أن كبارهم لا يمتلكون المؤهلات الحديثة للتعامل بفاعلية

مع القضايا المعاصرة ؛ فما زال هؤلاء الشباب يعتقدون أن الكبار هم الأكثر مهارة فى حل النزاعات .

وأصبح لأولاد علىّ وغيرهم من البدو خبرة فى نظام الاختيار ، وأصبحوا سعداء به للغاية ، لكن تحديات خطيرة أثيرت بشأن بعض الممثلين . وحدثت أثناء وجودنا مشكلة بسبب عضوية مجلس إدارة الجمعية التعاونية المركزية ، غير أن البدو كانوا يأملون فى إحداث تغيير بالمجلس دون انتخابات . ونتوقع أن يكون أبناء وادى النيل من المعارضين لعملية الاختيار التى تتسبب فى إبعادهم بدرجة كبيرة فى المشاركة فى سياسات الحكم المحلى ، وقد أثرنا هذه المسألة خلال جلسة مع عدد من الرجال فى أولاد على فقيل لنا :

" بالطبع نحن ننتخب نوابًا عنا لمجلس الشعب فى القاهرة ، وهم يمثلون مصالحنا ويناقشون موضوعات مهمة ربما تكون عن احتياجات المحافظة ، وتمثل قرانا فى مجلس محافظة مطروح ، وللمهاجرين صوت فى مجلس مدينة مرسى مطروح . وكانوا قد رشحوا اثنين منهم لانتخابات مجلس الشعب فى الانتخابات الأخيرة غير أنهما لم يفوزا .

فكيف لشخص من الإسكندرية مثلاً أن يمثلنا فى البرلمان الوطنى ؟ وربما كان هؤلاء المهاجرين يعيشون فى الإقليم منذ عام ١٩١٤ ؛ فهم يملكون الأصوات غير أنهم لا يفوزون فى الانتخابات . وبعضهم أيضًا لم يغير بطاقته الشخصية ، ولهم أصوات فى قراهم الأصلية ، ولهم مكان محجوز فى مجلس المدينة ، وكل العاملين فى المحافظة وعلى رأسهم المحافظ من المهاجرين" .

ويوافق على وجهة النظر هذه الجزء الأكبر من أولاد علىّ وغيرهم من البدو . ولم يتحقق بعد ما كان بوجرا يتوقع حدوثه فى السبعينيات من القرن الماضى ، وهو أن البدو سيسيطرون على غالبية الوظائف الحكومية . وتحدث إلينا بعض شباب البدو

المتعلمين عن رغبتهم فى أن يكون المحافظ من بين أبناء الإقليم وعن إقامة نظام إدارة للمحافظة يكون أساسة فى الإقليم . وقال لنا أحد الشباب "إن المحافظ يكون بيننا كالضيف" ؛ فهو – وكل من يحل محله – يشعر أن المحافظة تمثل الدولة مصالحها فى الإقليم وليس العكس .

وهذا الوضع فى محافظة مطروح يعتبر فريداً فى إطار نظام الحكم المحلى . المهم هو أن هناك نظامًا للحكم المحلى فى المنطقة ، والأشخاص الذين يعبرون عن آرائهم ويمارسون ضغوطًا تحتية هم جزء من النظام الموجود ، ويمكن لنظام الحكم المحلى أن يلعب دوراً رئيسيا فى تنمية الإقليم إذا أصبح أكثر شمولاً ونجح فى امتصاص جهود الشباب سواء من البدو أو من أبناء وادى النيل وحشد موارد محلية أكثر ، وبناء على الاتصالات التى أجريناها مع الأجيال الشابة فإننا متفائلون بأن هذا الأمر ربما يتحقق ، وكان بوچرا أيضًا متفائلاً بشأن دور مستقبلى لشباب الإقليم فى إدارة شئونهم المحلية ، لكن ما توقعه قبل ٣٠ عامًا لم يتحقق حتى الآن .

الفصـــل الخامس

تغير المرعـى

مـن التـنقل إلـى الاسـتقرار فـى مزارع

تحدث إلينا أحد العواقل المسنين الذين عاشوا لفترة طويلة فى "قصر" عن أيام شبابه عائداً إلى عام ١٩٣٠ تقريباً فقال :

"كان عمرى نحو ١٤ عامًا ، وأتذكر أننا كنا معتادين على الترحال إلى أى مكان به مرعى ؛ حيث كان بإمكانـك أن تأخـذ غنمك إلى أى مكـان ، وأن تحـرث أيضًا ، فلم تكن الأرض لأفراد وإنما كان ملكًا للقبائل أوالعشائر .

كنا نتتبع المطر ، وكان مركزنا فى قصر فإذا سقطت الأمطار فى سيدى برانى ننتقل على الفور إلى هناك ، وإذا سقطت الأمطار عندنا جاء أهل سيدى برانى إلينا . وكان بإمكاننا أن نبقى فى المكان الذى انتقلنا إليه لفترة غير محدودة ، وكنت أرعى الأغنام مع أشقائى وأبناء عمومتى بالقرب من الحدود .

كانت هناك حدود بين مصر وليبيا عندما كان عمرى ١٤ عامًا ، وكان قد رسمها الإنجليز ، وقبل ذلك لم تكن هناك حدود ، لم يكن يقـال "مصريون" أو "ليبيون" ؛ فقد كان يطلق علينا "البادية" .

كانت حياتنـا بسيطة فلم يكن حتى نعرف الدقيق (الطحين) الموجود هذه الأيـام ، كان لدينا الشعير الذى تطحنه النساء ، وكان الناس يعيشون فى خيام ، فلم تكن هناك منازل دائمة ولا سيارات " .

وسواء أكان أسلوب حياة البدو الرعاة الرحل بسيطًا أم لا فقد انتهى اليوم . ومازالوا يزرعون الشعير ، لكنهم يزرعون اليوم أيضًا محاصيل أخرى كما سنشرح خلال الفصل التالى ، ومازال الساحل الشمالى الغربى بمصر يضم "أفضل المراعى وأوفرها إنتاجًا" (Ayyad 1992: 2) ، ومازالت التربية المستدامة للماشية هى السائدة ؛ حيث تمثل أهم نظام إنتاجى فى الإقليم ، غير إن المرعى ازدحم اليوم بالأشخاص والحيوانات التى تشغل مساحات كان يمكن استغلالها للزراعة أو أغراض أخرى . وجرى خصخصة المراعى ، وأصبح الإنتاج الحيوانى يعتمد على كميات ضخمة من الأعلاف التى تجلب من شمال مصر ، وكانت الحيوانات منذ فترة طويلة تتكاثر ويجرى تربيتها فى الساحل الشمالى الغربى بغرض استخدامها فى مناطق بوادى النيل إلا أن هذه التجارة شهدت رواجًا كبيرًا ، وأصبح البدو اليوم يربون الماشية بهدف تصديرها إلى السعودية والكويت .

ويصف عالم الأنثروبولوجيا توماس جيه . بارفيلد (1993:93) هضبة الأناضول والهضبة الإيرانية وأجزاء من وسط آسيا بأنها "قلب العالم الرعوى الذى يعتمد على تربية الخراف ، وفى بعض الأحيان قطعان مختلفة يكون بها ماعز" . وتمثل السهول الواسعة الخالية من الشعير فى العالم العربى الموطن الوحيد للبدو الذين ينتقلون من مكان إلى آخر باستخدام الإبل ، كما أن هذه السهول تضم مربى الخراف والماعز من العرب ومنهم جميعات أولاد علّى وغيرهم من بدو الساحل الشمالى الغربى . ويقول بارفيلد (ibid: 93-94) إن مربى النعاج والماعز هم ...

> " أقل البدو رومانسية وأكثرهم شبهًا برجال الأعمال ، فهم يقدرون قيمة خرافهم أو أى بضائع أخرى بالمال تلقائيا وليس لديهم قصيدة غنائية واحدة للخراف ولا قصائد مديح للماعز ... ومن بين كل الرعاة البدو يبقى مربو الخراف تقريبًا أفضل من استطاع التعامل مع قوى التغيير فى العالم الحديث الذى أصبح يمثل تهديدًا للوجود (بالنسبة لباقى البدو) . "

وسوف نصف خلال هذا الفصل نظام الرعى القديم القائم على الترحال ، والذى كان سائدًا فى الستينيات من القرن الماضى ، ومازال باقيًا حتى الآن برغم

تلاشيه التدريجى ، ثم نتابع من منظور مقارن التغيير الذى شهده الإنتاج الرعوى فى سوريا والسعودية وليبيا ، ثم نتحدث بالتفصيل على التحول فى مجال تربية الماشية فى الساحل الشمالى الغربى إلى ما وصفة بيهنكى (١٩٨٠) بمزارع بدائية لتربية الماشية ونسميها نحن بالمزارع البدوية .

الرعى البدوى القديم

على الرغم من وجود تصور بأنّ بدو شبة الجزيرة العربية دمروا الزراعة القديمة فى إقليم الساحل الشمالى الغربى وحولوا الإقليم إلى مرعى ، فإنه يبدو أن الإنتاج الرعوى للإقليم كان سائداً فى العصور القديمة أى قبل مجىء بدو شبة الجزيرة ، فقد سجل "سترابو" أن منطقة شرق ليبيا كانت مشهورة بجيادها وخرافها قبل أكثر من ألفى عام . وقال إن الذين عاشوا هناك كانوا "يشبهون بدو شبة الجزيرة العربية " ، وأضاف أنهم اهتموا بتنمية حيواناتهم ورعايتها (Jones 1917 (8): 197) وبعد دراسة مستفيضة للمصادر القديمة زار "باتيس" الساحل الشمالى الغربى فى عام ١٩١٠ ؛ حيث أكد أن "الأوضاع الحالية ربما تجسد بدقة ما كان موجوداً فى العصور القديمة" (Bates 1970 [1914]: 91) .

اختلف نظام الإنتاج الرعوى القديم لأولاد علىّ وغيرهم من بدو الإقليم عن النظام الذى كان سائداً فى العالم العربى ، فقد تخصص هؤلاء البدو فى تربية الإبل أو الأغنام ، كما كانت تربى بعض الجياد والحمير . ومثلما كان يفعل أقرانهم من البدو زرع بدو الإقليم الشعير بوصفه جزءاً مكملاً لنظامهم الخاص بالإنتاج الرعوى ، وكانت بعض النباتات والحبوب أحيانا تستخدم علفًا ، كما أن ما يتبقى من الشعير بعد حصده كان ومازال يمثل عاملاً مساعداً فى عملية الرعى الطبيعية فى الإقليم ، وكانت ومازالت ظروف المرعى وكمية الشعير المزروعة فيه تعتمد على المعدل المتفاوت لهطول الأمطار . وكما أشرنا قبل ذلك ، يقدر متوسط منسوب سقوط الأمطار على مرسى مطروح بنحو ١٣٨ مم سنويا يسقط معظم هذه الكمية الضئيلة على الساحل ثم يتناقص تدريجيا وبمعدل سريع حتى يتوقف تمامًا . وعلى مدار الأعوام تسقط

الأمطار فى مناطق متفرقة وبعيدة عن بعضها فى نطاق الإقليم ، فعلى سبيل المثال تسقط الأمطار بكمية معتدلة على منطقة ما وفى موعدها المعروف مرتين فى العام الواحد بينما تسقط على منطقة أخرى تبعد عن المنطقة الأولى بنحو ١٠ أو ٢٠ كيلو مترًا بمعدل وفير ، كما يتعرض الإقليم لجفاف قد يستمر لفترة طويلة أو يتعرض لكميات معتدلة من الأمطار فى أعوام استثنائية أو لأمطار موسمية شديدة الغزارة قد تجلب معها دمارًا .

ويقول أولاد علىّ إن هطول الأمطار على الساحل الشمالى الغربى يبدأ من الشهر العاشر من العام ثم ينتهى فى الشهر الثالث من العام الذى يليه (أى من شهر أكتوبر إلى شهر مارس) ، وقال لنا رجل فى الخمسينيات من عمره ، وهو أحد مربى الأغنام وفى الوقت نفسه مزارع بل وشاعر ، إن الأمطار تصنف طبقًا للموعد المحدد الذى تسقط فيه ؛ فهى فى أغلب الأحوال تهطل مع النُّوَّات التى تهب قبالة ساحل البحر المتوسط ، كما أخبرنا بأسماء النوات التى تهب ومدة كل نوة مشيرًا إلى أنها تبدأ فى التاسع عشر من شهر أكتوبر . وبناء على كلامه قمنا نحن بحساب مواعيد بداية كل نوه كما يوضحها الشكل التالى :

الشكل التوضيحى رقم (٣) : النوات فى الساحل الشمالى الغربى حسبما يعرفها أولاد علىّ

الاسم	اليوم الأول	المدة
ثريا	١٩ أكتوبر	٢٥ يومًا
عسيفة	١٣ نوفمبر	١٥ يومًا
زوسة	٢٨ نوفمبر	٢٥ يومًا
ميرزيم	٢٣ ديسمبر	١٥ يومًا
نچيمات	٧ يناير	٢٥ يومًا
سهيل	١ فبراير	شهرًا
مارس	١ مارس	شهرًا

وقال الرجل إن نوة ثريا التى تبدأ فى النصف الثانى من شهر أكتوبر وتنتهى خلال النصف الأول من نوفمبر تجلب معها أفضل معدل للأمطار سواء للمراعى أو للشعير المزروع ، فيما توفر أمطار نوة أخرى فى شهر فبراير واسمها سهيل ظروفاً ممتازة للمراعى والشعير ، وأضاف أنه على الجانب الآخر ، فإن أمطار شهر يناير أو نوة نجيمات ليست جيدة فهى تدمر محصول الشعير وليس لها نفع كبير بالنسبة للمراعى ، وأشار إلى أن الأمطار التى تسقط فى أوقات أخرى لا تخلق ظروفاً مثالية ، وقال إنه "خلال كل عشر سنوات تكون هناك ثلاث سنوات فقط من الأحوال الجيدة" . واتفق معظم البدو الذين تحدثنا إليهم مع تقديرات هذا الرجل ، بينما اختلف معه البعض من الذين قالوا إن هناك عامين من الظروف المناخية الجيدة كل خمسة أعوام .

ولا تعتمد الحياة النباتية الطبيعية فى المراعى على الأمطار فحسب ، وإنما على خواص التربة والمكونات التى تشكل الأرض ، العاملان يختلفان من موقع لآخر . أفضل المناطق الرعوية متفرقة ، غير أنها غالبًا ما توجد إلى الجنوب مباشرة من مناطق السهل الساحلى الصالحة لزراعة الشعير ، وهناك أيضًا هامش أفضل لزراعة الشعير فى مناطق أخرى بالقطاع الداخلى ، وفى الماضى كانت بعض الأسر البدوية تنتقل ومعها حيواناتها من مرعى إلى آخر ؛ حيث تختلف الظروف البيئية ، غير أن أولاد علىّ وآخرين من بدو الإقليم اعتادوا على إرسال حيواناتهم إلى مراعٍ تبعد عن محال إقامتهم بحيث يكون ذلك تحت إشراف بعض شباب العائلة مثلاً أو راعى أغنام يجرى التعاقد معه . وسنتعرض بناء على أحاديث مع سيدة بدوية متعلمة ، إلى حالة تمثل بيتًا بدويا عاديا: عمل أبناؤه بالإنتاج الرعوى خلال الخمسينيات من القرن الماضى .

عاشت أسرة هذه السيدة فى خيمة شتوية وخيمة صيفية مع باقى أفراد أسرتها البالغ عددهم ١٤ شخصًا ، وهم رجل كبير وسيدة كبيرة وابناهما المتزوجان مع زوجتيهما وأبنائهم ثم ولدين غير متزوجين وبنتين غير متزوجتين . وعلى الرغم من أنهم عاشوا جميعا فى خيمة ، فإن تلك الخيمة لم تنتقل لمسافات بعيدة . الأسرة تنتقل من وقت لآخر إلى مناطق ربما كانت قريبة من حقل شعير أو منطقة تزرع بها الخضراوات

والبطيخ أو إلى مكان يصلح للرعى ، كانت كل تلك التنقلات فى إطار منطقة واحدة صغيرة . وفى هذه الحالة التى نرصدها كان أهل البيت يذهبون إلى سيدى برانى ، كما كان من بين الرحالة أشقاء الرجل الكبير وأعمامه وبعض أفراد عائلته.

وكان للبيت جملان وحماران يجرى استخدامها كوسيلة للنقل أو الحرث ، واحتفظ البيت بنحو ٦ أو ٧ من الماعز ، وكان العنصر الأساسى فى الإنتاج الرعوى للبيت يعتمد على قطيع من الخراف يتراوح حجمه بين ثلاثين ومائة خروف ، رعى الخراف والماعز كان مسئولية أحد الأبناء الكبار ، وخلال فصل الصيف كانت الأغنام ترعى بالقرب من الساحل حيث يمتلك البيت خيمة صيفية . وكان الاعتماد بشكل أساسى فى مسألة العلف على حصاد الشعير وما يبقى منه بعد حصاده ، وكان القطيع يرعى فى الشتاء بعيداً عن البيت ؛ حيث كان يأخذه راعى الأسرة وواحد من أشقائه الصغار إلى مراعٍ فى مناطق جنوبية تملكها القبيلة .

وإذا لم تمطر فى هذا الجزء من الساحل الشمالى الغربى يجرى رعى الأغنام فى أماكن أخرى ، وفى هذه الحالة يبدأ كبير البيت ومعه بعض الكبار من أبناء العائلة فى التفاوض مع كبار عشيرة أو قبيلة أخرى لاستغلال المرعى ، الخاص بهم على أساس تبادلى ، فى بعض الأحيان كان يتم تأجير المرعى غير أن هذا الأمر لم يكن مألوفاً فى الماضى . وفى أعوام الجفاف الذى يعم على كل مراعى الإقليم وما يتبعة من قلة إنتاج أو انعدامه تؤخذ الأغنام إلى مراعٍ فى البحيرة أو سيوة يجرى تأجيرها .

وكما أشرنا من قبل ، توفر بعض الماعز التى يربيها البيت الحليب الذى يمثل عنصراً أساسيّا فى الوجبات ، وعلى الرغم من أن النعاج ليست منتجة للألبان بوفرة فقد كانت تكمل حاجة البيت من الحليب ، وعلى الرغم من شرب بعض الحليب بعد عملية الحلب مباشرة فإن السيدة والبنات كن يصنعن منه المسلى والجبن ، ويعتبر الصوف أحد المنتجات الرئيسية للخراف . وكان الصوف يجز من فوق أجساد الغنم فى يوم واحد من شهر أبريل على أيدى الرجال وأبنائهم الصبية الكبار ، حيث يكون ذلك بالمشاركة مع بعض جيرانهم فى حفل يسمونه "رغطة" وفيه تنظم سيدة البيت الكبيرة وجبة رئيسية " ويكون فى هذا اليوم السعيد رقص ".

وبعد جز الصوف يجرى جمعه وتصنيفه وتفريقه على أيدى النساء والصبية الذين يعيشون فى البيت . ويجرى الاحتفاظ عادة بجزء من الصوف فى البيت ؛ حيث تستخدمه النساء فى صناعة "الأكلمة" أو البطاطين ، ثم يبيع الجزء الأكبر من الصوف كبير البيت فى السوق حيث يمثل ثمنه جزءًا رئيسيا من الدخل السنوى للبيت . وهناك مصدر آخر للدخل يأتى من بيع الأغنام نفسها .

وخلال الأعوام الاستثنائية التى تسقط بها كميات وفيرة من الأمطار ، وبالتالى تصبح المراعى غنية ، كان يمكن أن تلد النعجة حملين ، أما فى الأحوال العادية فيتوقع البدو ثلاثة حملان كل عامين ، ويكون قرار بيع الأغنام فى عام معين فى يد كبير البيت الذى يأخذ قراره بناء على كمية إنتاج الشعير ومخزونه وظروف المرعى ومدى حاجة البيت للمال . وعادة تباع غالبية الحملان الذكور ومعها بعض النعاج الكبيرة والمريضة ، وفى هذه الحالة التى نعرض إليها كان البيت يحاول دائمًا الاحتفاظ بنحو ٥٠ أو ٦٠ نعجة ، "غير أن هذا العدد كان يزيد أو يقل أحيانًا " .

وكانت الأغنام وغيرها من الحيوانات ومازالت تشترى وتباع فى أسواق بسيدى براني ونجيلة ومرسى مطروح وضبعة والحمام وغيرها ، وكان التجار يشترون ويبيعون بالتعامل المباشر مع المنتجين فى السهل الواسع . واعتاد هذا البيت على بيع إنتاجه لتجار فى السهل ، غير أنهم حافظوا على علاقاتهم مع تجار سيدى براني ومرسى مطروح الذين كانوا يزودون البيت بالشاى والسكر والقماش وغيرها من المواد المنزلية ، وذلك فى مقابل الحصول على إنتاج مستقبلى من الأغنام ، وكان أحد أبناء هذا البيت يعمل بالأجر فى مجال حفر الآبار ليكمل الدخل الذى يحتاجه البيت بعد بيع الصوف والحيوانات .

هذه الحالة التى عرضنا لها هى حالة بيت بدوى عادى ينتج معظم احتياجاته الأساسية ويتبقى لديه فائض من الحيوانات التى يبيعها فى السوق ، إلا أن بعض البيوت لديها قطعان أكبر يتراوح عدد النعاج فيها بين ٣٠٠ و ٥٠٠ نعجة ، كما توجد بعض البيوت الفقيرة التى لا تملك أى حيوانات ، ويضطر أهلها إلى العمل لدى الأغنياء عادة كرعاة ، وفى الماضى كان يجرى التعاقد مع رعاة الغنم سنويا ، حيث كانوا

يحصلون على حَمَلٍ واحد فى مقابل رعاية عشرة حيوانات كبيرة حسبما ذكر لنا رجل من أولاد عليّ وكما ذكر د "أويرمير" (1968:53) ، وكان الراعى يحصل على نصيبه من الحملان بعد فطامها مباشرة ، ويكون ذلك على مرتين فى السنة . وقال الرجل إن ذلك كان أمراً جيداً بالنسبة للراعى ، وبمرور الوقت كان يمكن للراعى بناء قطيع صغير خاص به . وقد جرى تحليل هذه الظاهرة بالتفصيل فى دراسة عن رعاة "كوماتشى" فى إيران قام بها باردبورد (1990:71-110) .

كانت الإبل تربى بعيداً عن الخراف والماعز ، وعلى الرغم من أن بيوتا كثيرة كان لديها عدد قليل من الإبل لأغراض النقل والحرث فإنها كانت تربى فى مناطق أكثر جفافًا بجنوب إقليم الساحل الشمالى الغربى ، وكانت سامالوس - وهى إحدى قبائل المرابطين - هى الأكثر شهرة بتربية الإبل ، فقد ربوا إبلهم وكذلك الإبل التى يمتلكها السعدة ، وعلى النقيض من رعاة الغنم الذين قد يوقفون التعامل مع صاحب قطيع كل عدة أعوام للتعامل مع صاحب قطيع آخر أو ربما يستقل بعضهم بقطيع يمتلكه ، نجد أن رعاة الإبل يستمرون مع صاحب القطيع من جيل إلى جيل . وقال لنا رجل عجوز من قبيلة سامالوس إنه يرعى إبل أسرة من السعدة ظل والده يخدمها طول عمره ، وأضاف " والدى كان راعيًا للإبل . وأنا أملك خمسة جمال ، وأنا مثل والدى أرعى حوالى ٧٠ جملاً ، ولا أعرف كيف ترعى الأغنام ".

وقال أحد أولاد عليّ من مربى الإبل إنها لا تستهلك علفًا ، وإنما تعتمد بصورة كاملة على المرعى . وفى أثناء الأعوام الاستثنائية التى يسود فيها جفاف شديد كان الراعى يأخذ الإبل "ومعه رجلان من عائلته" ويذهبون إلى مراعٍ فى ليبيا ، غير أن "آخر مرة ذهبنا فيها إلى ليبيا كانت فى عام ١٩٧٤ . ونحن الآن ممنوعون من الذهاب إلى هناك ". وعلى الرغم من أن الرعاة كانوا يستهلكون بعض حليب الجمال فإننا "كنا نترك معظم الحليب للذرية" ، وكان الرعاة يحصلون أيضًا على الدقيق من أجل عمل الخبز فضلاً عن بعض التمر ومبلغ قليل من المال ، كما كانت تترك لهم بعض مواليد الإبل من وقت لآخر .

لم تعد تربية الإبل ذات أهمية كبيرة فى الساحل الشمالى الغربى ، ولم يعد فى مطروح سوى أربعة أو خمسة تجار إبل من فلاحى البحيرة فضلاً عن تاجر أو أثنين من أبناء مدينة العريش بشمال سيناء ، وكان ثمن الجمل فى عامه الأول يتراوح خلال منتصف التسعينيات بين ٧٠٠ و ٨٠٠ جنيه مصرى . وأشار موارى (1953:277) فى الثلاثينيات إلى أن أولاد علىّ " من المربين الكبار للإبل والأغنام ، وأن لهم تجارة أسبوعية رابحة فى أسواق الحمام والعامرية والبحيرة" . وقال إن إبلهم كانت قوية غير أنها ليست مناسبة للركوب ، وكان أولاد علىّ يستخدمونها بالأساس فى نقل المحاصيل (وخاصة البلح) من واحات سيوة والبحرية ، كما كانوا يستخدمونها أحيانًا فى نقل خيامهم ، غير أن الإبل كانت "أساسًا تربى من أجل بيعها فى أسواق الدلتا " (ibid: 113) .

ولم يكن هذا الإنتاج الذى يستهدف حاجة السوق أمراً جديداً فى الوقت الذى كتب فيه موراى ملاحظاته ، وأشار موراى إلى أن أولاد علىّ كانوا من مربى الماشية الأغنياء قبل أن يعانوا نكسة فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، لكنهم عادوا إلى حالهم بسرعة بعد انتهاء الحرب مباشرة ، " وهم الآن يمكلون خياماً مريحة كبيرة ، وبدأوا فى بناء المنازل وتنظيف الآبار ، ويقال إن عددهم يزيد " . وقال موراى إن البدو الذين كانوا مرشدين له فى رحلته من سيناء والصحراء الشرقية أعربوا له عن شعورهم بأن أولاد علىّ خلال حقبة العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضى أصبحوا "متحضرين" للغاية لدرجة أنهم لم يعودوا يشبهون "بدو الصحراء" ، وعلاوة على ذلك "أصبح لأولاد علىّ اهتمام كبير بالمال ؛ حيث إنهم يقدرون دية القتيل بنحو ٣٠٠ جنيه وليس بعدد الإبل كما يفعل البدو عادة" (ibid: 277-278).

وزاد الطلب بصورة كبيرة على الإبل التى كانت فى الماضى موجودة بوادى النيل وكانت تلعب دوراً رئيسيًا فى نقل المحاصيل بالمناطق الريفية قبل عقدين أو ثلاثة عقود . كما كان الجيش المصرى يحتاج لأعداد كبيرة من الإبل . وكانت أعداد كبيرة أيضا منها تذبح للحصول على لحومها . وبسبب عدم تربية الإبل فى وادى النيل كانت مصر تعتمد بدرجة كبيرة على استيرادها من السعودية وليبيا والسودان . وكانت بعض

الإبل تربى فى سيناء والصحراء الشرقية ، غير أن اعتماد وادى النيل بشكل أساسى كان على إبل الساحل الشمالى الغربى .

كانت مطروح تزود وادى النيل بنحو ثلث احتياجاته أو أكثر من لحم الضأن حتى الستينيات . أما الثلثان الباقيان فكانا عن طريق ما يربى فى الدلتا أو ما يجرى استيراده من ليبيا والسودان (Mohsen 1975: 14) ، وأخيراً فإن معظم الصوف الذى يؤخذ من الخراف كان يصل فى النهاية إلى مصانع نسيج فى وادى النيل ليدخل فى صناعة السجاد ، وكان الإنتاج الرعوى القديم جزئيا يمثل مورداً للرزق تنظمة الأسر القبلية ، غير أنه قبل التحول الذى جرى فى الستينيات والعقود التالية ، كان النظام القديم مرتبطًا بالتجارة فى وادى النيل ، وكان هذا النظام يتميز بوجود بعض مربى الماشية الكبار نسبيا وكثير من الرعاة الصغار وبعض الفقراء الذين لا يملكون أياً من أنواع الماشية .

المزارع البدوية الجديدة

أشرنا قبل ذلك إلى سنوات الجفاف الشديد التى شهدتها الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى ، كما أشرنا إلى التأثير الشديد لهذا الجفاف على البدو فى مختلف أنحاء العالم العربى ، وتمثل رد فعل الدول العربية على هذه الأزمات بالأساس فى إقامة مشاريع التوطين وتوزيع علف مدعم . وتزامنت مع الجفاف بصورة أو بأخرى بعض التغيرات التى كان لها تأثير على تربية الماشية القائمة على المراعى . وتضمنت تلك التغيرات زيادة تدفق الأموال على الإقليم نتيجة لبيع النفط والإسراع بعملية التعمير وزيادة النمو السكانى وزيادة الطلب على اللحوم والإقبال الكبير على استخدام المركبات ذات المحرك .

وعندما سقطت الأمطار مجدداً على السهل الظمآن ، وانقشعت موجات الجفاف ، لم يعد النظام الرعوى القديم الذى كانت تنظمه وتراقبه القبائل بصورة كاملة فى المراعى العربية . وظهر نظام جديد أكثر فردية وتوجهًا نحو السوق التجارى . ونحن

نعتبر هذا النظام الجديد شكلاً من أشكال التحرك نحو إقامة مزارع . ويعرف عالم الأنثروبولوچيا أرنولد ستريكتون (1965:230) النظام الجديد بأنه "أحد أشكال استغلال الأرض التى تعتمد على تربية الماشية بغرض بيعها فى السوق" . ويشير الجزء الثانى من التعريف إلى "السيطرة على قطع كبيرة من الأراضى مع استغلالها بصورة مكثفة فضلاً عن اشتغال عمالة مكثفة بهذه الأراضى" . ويتناسب هذا الوضع مع الأسلوب الأوروبى الأمريكى للمزارع وليس مع الوضع فى المراعى العربية ، وهكذا فإننا عندما نتحدث عن المزارع البدوية نجد إنتاجًا تجاريًا باستخدام قطع أراضى متوسطة المساحة فيها مراع مفتوحة وغير محاطة بأى أسوار . وتكون الملكية القانونية فى هذه المراعى للدولة ، وتعمل فى تلك المراعى عمالة كبيرة نسبيا مقارنة بعدد رءوس الماشية التى يجرى تربيتها .

رؤى مقارنة : سوريا والسعودية وليبيا

قبل وصف التحول الذى طرأ على تربية الماشية فى الساحل الشمالى الغربى سنعرض باختصار للتغيرات التى حدثت فى سوريا والسعودية وليبيا ، ولكل من تلك المناطق ملامحها الخاصة ، كما أن للساحل الشمالى الغربى خصوصيته ، ويؤكد العرض أن التغير الذى حدث فى الساحل لم يكن فريداً ، وإنما جاء فى إطار عملية تغير أوسع مدى .

ويقدم لويس وصفًا وتحليلاً مفصلاً التحول الذى حدث فى السهل السورى الواسع منذ عام ١٨٨٠ ، والعرض التالى مأخوذ مباشرة من توثيقه للتغير الذى وقع هناك منذ أواخر خمسينيات القرن الماضى (Lewis 1987: 170-192) يقول لويس إن الأعوام بين ١٩٥٨ و ١٩٦١ شهدت الوحدة السورية ـ المصرية كما كانت "أعوام جفاف" . فقدت سوريا نحو نصف عدد الأغنام التى كانت تربى بها و ٨٥ ٪ من الإبل ، وانخفضت نسبة إنتاج القمح بنحو ٦٠ ٪ والشعير ٧٥ ٪ ، ولم يكن بالإمكان تغذية الماشية على المراعى التى أصابها الجدب ، واضطر البدو لأخذ قطعانهم إلى الغرب السورى ولبنان

على أمل النجاح فى تأجير بعض المراعى ، غير أن عدم قدرتهم على دفع المبالغ التى كان يطلبها أصحاب الأراضى دفعت معظمهم إلى بيع الماشية بأسعار زهيدة ، وهُجِرَت قرى عديدة فى السهل السورى . وبينما اصطحب بعض الرجال قطعانهم إلى مناطق أخرى سعى الكثيرون للحصول على أى فرصة عمل قد يجدونها فى مدن سوريا ولبنان ، وواجهت النساء الجفاف وحدهن فى خيامهن أو فى القرى التى هجر الجزء الأكبر منها أو انتقلن للعيش لدى أقاربهن فى أماكن أخرى .

وبعد نهاية أعوام الجفاف فى ١٩٦٢ عاد غالبية المزارعين إلى أراضيهم ليزرعوها من جديد ، وعلى الرغم من أن العائد من الزراعة كان هامشيا "وغير ذى جدوى" ، فإن المزارعين استمروا فى عملهم الذى كان بالنسبة إليهم الوسيلة الوحيدة للبقاء . وبقى كثيرون من الرعاة الفقراء الذين وجدوا وظائف فى المدن السورية واللبنانية هناك ، بينما عمل بعضهم كمزارعين يستغلون الأرض لمصلحة المالك ، مقابل جزء من المحصول ، أو كعمال فى الريف أو كرعاة لماشية يملكها آخرون . وقرر بعض كبار السن – ممن يملكون الأراضى ولديهم أبناء يساعدونهم – البقاء والاستقرار بعد بيع الإبل التى كانوا يملكونها ، وتعاقد هؤلاء مع آخرين كانت مهمتهم رعى ما تبقى من القطعان الصغيرة .

وقرر بعض الرعاة السوريين العودة إلى مراعيهم – وسعوا للحصول على تمويل من تجار المدن لبناء قطعان جديدة من الأغنام ، وكان التجار الذين وافقوا على المخاطرة بتمويلهم ، يطالبون باسترداد المبالغ التى دفعوها كاملة خلال فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات – وذلك عن طريق بيع ذكور الحملان والخراف والألبان وصوفها، ويحصل البدوى بعد ذلك على نصف العائد الذى يجلبه القطيع ، كما يمكنه أن يحتفظ لنفسه بنصف العائد المستقبلى للقطيع ومنتجاته . وبعد استرداد التاجر لكل رأس المال الذى دفعه فى البداية يظل نصف عائد القطيع ملكًا له . وفى ذلك الحين بدأت الحكومة السورية فى دعم حفر آبار جديدة للمياه علاوة على تجديد الصهاريج القديمة فى السهل السورى الواسع ، كما دعمت الدولة إدخال نظام الجمعيات التعاونية ، ودعمت سعر العلف، وحظرت تجريف المناطق الجدباء فى محاولة للحفاظ على المراعى الطبيعية .

وحل استخدام العلف محل اعتماد البدو الكامل على المراعى الطبيعية ، وانحسر نطاق الترحال الذى كانت تنظمه القبائل وتنسقه ، وبقى معظم أفراد الأسر التى تملك الماشية فى تجمعاتهم السكنية ، بينما خرج فردان من كل أسرة أو رعاة يعملون بالأجر لرعى هذه الماشية من وقت لآخر فى المراعى المفتوحة ، ولم يعد هناك وجود لآليات السيطرة القبلية القديمة ، وأصبح الترحال يأتى فى إطار محاولات فردية لاستغلال المراعى "المجانية" بأقصى درجة وفى أى وقت ممكن .

وبدأ حصاد حقول الشعير يتم على مرحلة واحدة بعد أن كان يحصد أولاً ثم يستخدم ما بقى منه كعلف ، وسهلت الجرارات الزراعية ، التى كانت متاحة من خلال التعاونيات بسعر زهيد ، عملية الحرث . وبدأ هامش الزراعة فى الاتساع على أمل أن تسهم الأمطار فى زيادة الشعير الذى يصلح لأغراض تربية الماشية . وزاد الاعتماد على السيارات ذات المحرك فى السهل السورى ، وأصبحت الشاحنات خاصة تلك التى تعرف باسم سيارات نصف النقل أكثر شعبية ، واستخدمت كوسيلة لنقل "الأشخاص والأغنام" من وإلى الأسواق ، كما ساهمت تلك السيارت فى نقل كميات كبيرة من المياه والعلف ، وهكذا نجحت فى تقليل الاعتماد الذى كان سائداً فى الماضى على آبار القبائل والمراعى الطبيعية .

وتضاعف عدد الأغنام فى سوريا فى النصف الثانى من الستينيات ، حيث وصل إلى ٦ ملايين رأس ، وتزامن ذلك مع مواسم جيدة نسبياً وارتفاعاً عاماً فى أسعار الأغنام ، واستطاع البدو بصفة عامة وضع نهاية لتعاقدات الشراكة مع تجار المدن ، وأصبح معظمهم يملك القطيع الذى يرعاه ، وأصبحت تربية الأغنام مسألة تجارية بحتة جرى التوسع فيها بعد زيادة الطلب على لحم الضأن فى السعودية والخليج خلال فترة ازدهار النفط التى بدأت فى منتصف السبعينيات . ومع زيادة التجريف القانونى وغير القانونى للسهل السورى وزيادة ضغط شاحنات النقل عليه ، بدأ تدمير سطح التربة الجيد تدريجيا ، وزاد عدد الأغنام المرباه بهدف بيعها فى أسواق جديدة لكن على مساحة أقل من الأرض . يقول لويس :

" أصبحت الآن الأراضى المزروعة وغير المزروعة تعانى من سوء الاستغلال ؛ حيث زاد عد الأشخاص الذين يعيشون عليها كما

زادعدد الأغنام التى تربى فى مساحة ليس بها موارد طبيعية كافية (ibid: 92).

وشهدت السعودية خلال الخمسينيات توسعًا فى صناعة النفط والمجتمعات العمرانية الجديدة وبرامج التنمية الوطنية ، كما مرت عليها أعوامًا ندر فيها سقوط الأمطار بصورة لم يسبق لها مثيل فى الجزء الشمالى من الدولة ، واضطر بعض البدو خاصة ممن يملكون عدداً صغيراً من رءوس الماشية إلى هجرة المراعى ، واختار كثيرون ممن استطاعوا الحفاظ على جزء من حيواناتهم أو عاشوا فى مناطق لم تعان من تأثير الجفاف ، اختاروا أن يستمروا فى حياتهم التىّ تعتمد على تربية الماشية بإيجاد مصادر دخل إضافية . وتعاقد البدو كعمال بالأجر لصالح الشركة السعودية الأمريكية للنفط (أرامكو) ، حيث عملوا فى إنشاء خط سكة حديدية يربط بين الرياض والدمام ، كما عملوا فى إنشاء خط أنابيب رئيسى فى شمال السعودية ، كما ظل البدو يكدحون فى إطار أعمال المسح الچيولوچى فى الربع الخالى والمحافظة الشرقية أو عمل بعضهم فى إطار ضيق المدى بمجال التجارة أو النقل فى الصحارى والمدن ، كما التحق البعض بالحرس الوطنى .

وعندما انتظم سقوط الأمطار مرة أخرى كعادته ، بدأ البدو فى إعادة بناء قطعان الخراف وبعض قطعان الماعز خاصة فى الشمال ، ومنذ أن حلت سيارات نصف النقل محل الإبل كوسيلة نقل فى الصحراء ، والمضخات الميكانيكية لرفع المياه فى معظم الآبار بدلاً من استغلال قوة الإبل ، استثمر بعض بدو الشمال فى مجال استبدال الإبل ، وحتى البدو الذين كانوا يربون الإبل فقط وينظرون بنظرة متعالية لرعاة الخراف والماعز ويعتبرونهم أقل منهم فى المكانة ، تحولوا لرعى الخراف (وأحيانًا الماعز) . وعلى عكس ما حدث فى سوريا لم يلعب تجار المدن فى السعودية أى دور لمساعدة البدو على إعادة بناء قطعانهم ، كما لم تُدْخِل الدولة نظام الجمعيات التعاونية . ونجح بدو السعودية كأفراد فى إعادة بناء قطعانهم بالمدخرات التى جمعوها من الأعمال التى زاولوها خارج مجال الرعى . وفى السبعينيات دعمت الحكومة السعودية ، التى

أصبحت غنية بسبب النفط ، التوسع فى بناء القطعان من خلال دفع مبالغ دعم مباشرة إلى البدو ، حيث كان يدفع مبلغ محدد على كل رأس ماشية يملكة البدوى .

وفى البداية كان قطيع الغنم الجديد يرعاه ويديره أحد أو بعض أفراد أسرة تعيش فى خيمة واحدة ، لكن بعد ذلك زاد عدد الرعاة الذين يجرى التعاقد معهم مقابل أجر ؛ فقد جاء هؤلاء من دول أخرى خاصة سوريا ، وقلت الهيمنة القبلية القديمة على المراعى ، وحفرت الدولة آباراً عمومية فى السهول ، وأعلنت أن الأراضى الصحراوية غير المستصلحة ملك للدولة ، وأنها مفتوحة للجميع ، وزاد النمو فى عدد الخراف والماعز التى أصبحت تربى لبيعها فى الأسواق النامية بالدولة ، واتجه كثيرون من شباب البدو للتعليم الحديث والمدارس بجانب تجارتهم أو وظائفهم . وساعدت الخدمة فى الحرس الوطنى على خروجهم من خيامهم . وهكذا فإن مراعى الخراف والماعز فى السعودية خلال الستينيات كان يعيش بها فى العادة نساء وأطفال وشيوخ ومعهم راعى غنم يجرى التعاقد معه لهذا الغرض .

وعندما ازدهر اقتصاد السعودية فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات اعتماداً على عوائد البترول ، باع كثيرون من البدو بعض ماشيتهم ، واتجهوا لمصادر خارجية لجلب الدخل والوفاء باحتياجاتهم المالية ، وتضمن ذلك الإعانات النقدية وإعانات الرعاية ، وزاد حجم القطعان . ومع دخول وسائل الاتصالات الحديثة أصبحت أنباء سقوط أمطار على بعد ألف كيلو متر مثلاً تصل بسرعة ، وبناء عليه يجرى شحن القطعان فى شاحنات كبيرة ونقلها بسرعة إلى مراع بعيدة ، وهو الأمر الذى كان ومازال له آثار سلبية على الحياة النباتية الطبيعية لما يسببه من تآكل لسطح التربة نتيجة للرعى المبكر والمكثف للماشية . واستمر الطلب المتزايد على لحم الضأن فى المجتمعات المدنية ، كما أصبح لحم الماعز يحظى بشعبية فى بعضها ، وفى تلك الأثناء لم يُقْبِل تجار المدن على شراء أعداد كبيرة من رءوس الماشية من البدو المحليين ، وإنما تدافعوا لاستيراد الماشية الحية من سوريا والسودان والصومال وأستراليا ونيوزيلندة ، وفى آخر الأمر من الساحل الشمالى الغربى بمصر .

كانت الماشية التي يجرى استيرادها أرخص ثمناً من التي تربى محلياً ، غير أن كثيرين من مستهلكي المدن كانوا يقولون إن اللحم المحلى طعمه أفضل ، وفي نهاية الأمر ألغت الحكومة السعودية الإعانات النقدية المخصصة لماشية البدو ، وقدمت في المقابل علفاً مدعماً . وزاد العرض في سوق اللحوم نتيجة لبرامج التسمين وإنشاء مجازر حديثة ومرافق للتسويق ، ومالكو الماشية اليوم هم أحفاد الرعاة البدو الذين كانوا يعملون في إطار النظام القبلي القديم للرعي ، وهم يُعرِّفون أنفسهم باعتبارهم من البدو ، ويشعرون بالفخر لكونهم من سلالة بدوية ، ويعيش بعضهم في تجمعات سكنية صغيرة منتشرة في المراعي ليكونوا بالقرب من قطعانهم ، بينما يعيش كثير منهم في قرى ومدن حيث يعملون بفاعلية في وظائف أخرى ، وهؤلاء يكونون بعيداً عن مزارعهم الخاصة بتربية الماشية ؛ فهم يتفقدون قطعانهم من وقت لآخر لإدارة مسألة جلب العلف وكذلك المبيعات . والرعي اليومي لغالبية الماشية الموجودة في السعودية هو مسئولية الرعاة الذين يجرى التعاقد معهم ، هم غالباً من المغتربين ؛ فبعضهم يتحدث العربية بصعوبة فيما لا يستطيع البعض الآخر التحدث بها (Cole 1973, 1975: 136-163, 1980, 1981, 1982, Fernea 1987, Cole and Altorki 1993)

ويشترك الشرق الليبي مع الساحل الشمالي الغربي بمصر في أوجه عديدة ترتبط بالبيئة والثقافة والتاريخ . كما تشارك ليبيا، بوصفها دولة منتجة للبترول ، السعودية في أبعاد مهمة مرتبطة بالتغير الاجتماعي الاقتصادي الذي حدث في الآونة الأخيرة . ولم يعانِ بدو ومزارعو الشرق الليبي من جفاف تسبب في نفوق قطعانهم ، لكن بيهنكي (1980) أوضح أن كثيرين من البدو هجروا القطعان التي امتلكتها أسرهم ، كما هجروا حقول الشعير والقمح خلال الستينيات واتجهوا للعمل مقابل أجر في قطاع البترول الذي شهد وقتها نمواً وتوسعاً . وبدأت القرى والبلدان والمدن تشهد أيضاً نمواً نتيجة هجر الكثيرين للمراعي وزحفهم إليها ، حيث استقروا في مساكن على نفقتهم أو بمشروعات إسكان ترعاها الدولة ، وعملوا في وظائف جديدة بالحكومة أو في مجال التجارة . ومع زيادة الدخل النقدي المتاح زاد الطلب على اللحوم وغيرها من الأغذية وجرى الوفاء بهذا الطلب جزئيا من خلال استيراد أعداد كبيرة من الأغنام من الساحل الشمالي الغربي بمصر ومناطق أخرى . وجرى الوفاء بجزء من هذا الطلب من خلال

التغيير الذى حدث بالنظام الإنتاجى الليبى ، وهو ما عرفة بيهنكى بأنه نوع من التحول الليبى الفريد وشديد الخصوصية نحو إقامة مزارع تستهدف السوق والمال .

ويقول بيهنكى إن كثيرين من البدو الذين استقروا خاصة أولئك الذين يملكون عدداً صغيراً من رءوس الماشية وجدوا أن التخلص من قطعانهم ببيعها له ميزات فيما حافظ ، على النقيض ، قليل منهم على القطعان بل ونموا أعدادها من نحو ٦٠ رأسًا إلى ما بين ٣٠٠ و ٤٠٠ رأس ، وهو أكبر عدد يمكن لراعٍ واحد أن يسيطر عليه فى المراعى التى لا حدود لها . وكان مالكو هذه القطعان فى أغلب الأحيان من موظفى الحكومة الذين "كانوا يتنقلون بين الوظيفة والقطيع والبيت يوميا أو أسبوعيا" (ibid: 87) كان يرعى الخراف والماعز رعاة ليبيون ، غير أنه بعد الثورة الليبية فى الأول من سبتمبر عام ١٩٦٩ شهدت علاقات الصداقة المصرية الليبية تحسنًا ووافق رعاة الغنم المصريون ومنهم كثيرون من "أولاد على" علىّ العمل فى ليبيا مقابل أجور زهيدة وهو الأمر الذى "أسرع بإخراج الرعاة الليبيين الذين كانوا يطلبون أجوراً كبيرة من سوق العمل (الخاص بالرعاة)" (ibid: 90)

وأصبحت تربية قطعان الماشية هكذا تستهدف السوق فقط خاصة بعد أن أصبحت منتجات اللحوم وليس الألبان هى المستهدف الأول فى البيع . وكان مالكو القطعان من المقيمين الذين هجروا الترحال وأصبحوا يشترون احتياجات بيوتهم من السلع الاستهلاكية ويجلبون عمالة أجيرة لرعى قطعانهم ويبيعون إنتاج تلك القطعان (من النعاج وغيرها) . وعلى الرغم من غيابهم ، أدار أصحاب القطعان عملية تربيتها وتحديد الأماكن التى ترعى بها هذه القطعان واختيار رءوس الماشية التى يمكن بيعها فضلاً عن زمان ومكان هذا البيع ، واختفى تمامًا النظام القديم للرعى وحل محله انتشار مزارع لتربية الماشية. ووقع هذا التحول دون استشارة فنية أو أى دعم مالى خارجى مباشر ، وأكد بيهنكى أن أفراد العائلات البدوية دبروا رأس المال اللازم للتمويل ، وأخذوا القرارات الإدارية التى كانت سببًا فى تطور هذا النوع من العناية العلمية بالحيوانات (ibid: 88) وكان نجاح هذا التغير جزئيا بسبب نوع رأس المال

الذى جرى استغلاله وإدارته . وكان رأس المال هو الحيوانات المنتجة بطبيعتها ، وتحت الظروف "الطبيعية" يتضاعف عدد الخراف أو الماعز مرتين أو ثلاث مرات سنويا .

وفى أثناء إجراء بيهنكى لبحثه (1973-74) لم يكن أحد قد أقدم على إحاطة أرض كبيرة بسياج ، كمرعى ، أو امتلاك قطعان كبيرة ، وكانت كل الأنشطة ذات الصلة متوسطة الحجم إلا أنها كانت كلها تستهدف التجارة ، وعمل عدد قليل من الأشخاص فى الإنتاج المرتبط بتربية الماشية فيما عمل العدد الأكبر فى تربية قطعان الأغنام . ويرى بيهنكى أنه بسبب قلة العدد الإجمالى للقطعان فى وقت إجرائه للبحث ، فإن زيادة عدد الأغنام وما يتبعها من رعى مكثف وتدهور فى المراعى لم تكن تمثل أية مشكلة . ويعرب عن إدراكه بأن "الإنتاج الحيوانى غالى الثمن يعتمد بدرجة كبيرة على مدى كفاية العلف والحبوب " (ibid: 47) ويوثق بيهنكى الارتباط المكمل الذى كان فى الماضى بين المحصول الذى ينتج فى شرق ليبيا وإنتاج الماشية ، غير أنه لم يوضح ما إذا كان قد طرأ تغيير على الإنتاج المحصولى ، كما أنه لم يوضح ما إذا كان قد جرى إدخال علف إلى الإقليم من إنتاج مناطق أخرى .

تغيير المرعى

كان انهيار نظام الرعى القديم بما فيه من سيطرة قبلية على المراعى ، أحد الملامح الرئيسية للتغيير الذى أشرنا إليه . وكانت إدارة المراعى جزءًا لا يتجزأ من التنظيم القبلى لرعاة البدو بما فيه من لامركزية واعتماد على النسب . وكان لتلك الإدارة أساس قانونى فى عرفهم ، كما كان يجرى استخدام المراعى طبقًا للشريعة الإسلامية ، غير أن إعلان الدول لملكيتها لكل الأراضى غير المستصلحة الواقعة فى نطاقها أسهم فى تقويض سيطرة الأسر والعشائر والقبائل على المراعى الجدباء ، كما أسهمت فى ذلك تنمية مصادر جديدة للمياه فى السهول والاعتماد الكامل على المركبات ذات المحرك .

ويقول أحد الأحاديث الشريفة التى تمثل جزءاً من الشريعة ما معناه أن الرجل بيده ثلاثة أشياء فى العادة هى " الماء والكلأ والنار " ، وتمثل المراعى الموجودة خارج حدود المجتمعات والحقول الزراعية جزءا من الأرض "الموات" ، وهى حسب الشريعة أرض لا يملكها أحد ، ويمكن تخصيص هذه الأرض كملكية خاصة ويجرى تنميتها أو إحياؤها فى إطار عملية تسمى "الإحياء" . ويقول الحديث الشريف ما معناه أن من يحيى أرضا جدباء تصبح أرضه (Wilkinson 1983: 303-304; Altorki and Cole 1989: 35)

ويمكن بالقياس تطبيق مبدأ التنمية أو الإحياء فى الشريعة ليشمل الماء مثلاً ؛ فإذا أراد شخص أن يستثمر جهده أو طاقته فى حفر بئر أو إقامة صهريج (حوض) فقد أصبح بذلك يملك مصدر المياه (سواء كان فرداً أو جماعة) ؛ لأنه عادة ما يجرى تنمية مصدر المياه على يد أشخاص (Wilkinson 1983: 306-307) فالمرعى الطبيعى هبة من الله ، ويجوز لأى فرد استغلاله . غير أن استغلال هذه المرعى مثلاً يلزم وجود مياه ، ولذا فإنه على الفرد أو الجماعة التى ترغب فى استغلاله كمرعى لماشيتها أن يكون لديها بئر أو صهريج أو تكون لديها القدرة على نقل المياه إلى حيواناتهم أو يحصلون على موافقة صاحب مصدر المياه على استغلال هذا المصدر ، وكانت ملكية الأسر والعشائر والقبائل للمناطق ، يقصد بها ملكيتهم لمصادر المياه بها وليس للأرض أو المرعى.

وعندما يتكلم أولاد علىّ أو غيرهم من بدو الساحل الشمالى الغربى فهم لا يتحدثون عن مبادئ الشريعة بشأن استخدام المراعى ، وقال لنا أحد العواقل إن حقوق الأرض والمياه مستلهمة من العرف ، وأضاف أن المراعى والأراضى التى يزرع بها الشعير ليست ملكية لأفراد وإنما للقبائل والعشائر ، وربما يملك الفرد بعض الحيوانات فيكون له وحدة حق التصرف فيها ببيعها ، ويمكن لهذا الشخص أن يرعى قطيعه مثلاً فى أى منطقة تابعة لقبيلته غير أن الانتفاع بأراضى قبيلة أخرى يلزم تشاوراً مع الكبار فى إطار قبيلته أولاً ، ثم يتوقف على نجاح مفاوضات كبار قبيلته مع أقرانهم من القبيلة الأخرى التى تملك تلك الأراضى . وحسب الآداب والقواعد القبلية

فإنه يمكن لأى شخص يمر على بئر أو صهريج فى طريقه أن يشرب منه كيفما شاء ، على الرغم من كون هذا البئر أو الصهريج ملكًا لفرد أو جماعة أخرى ، كما جرى العرف على أن يشرب قطيع كامل من البئر فطريقه مرة واحدة فقط دون أن يطلب موافقة أحد ، لكن الاستخدام المنتظم لمصدر المياه وما يتبعه من رعى للقطيع فى منطقة مجاورة ، يستلزم الحصول على موافقة المالك ، بل ودفع أموال إذا طلب المالك ذلك .

وسنعرض فى الفصل التالى من هذا الكتاب لمسألة تنمية مصادر المياه فى الساحل الشمالى الغربى ، ويكفى أن نقول هنا إن الحصول على المياه فى السهل لم يعد يمثل مشكلة تقف حائلاً أمام استغلال الأشخاص للمراعى ، وقال لنا أحد مربى الماشية من أولاد علىّ الذين استقروا فى السهل .

" الحكومة منحتنا الآبار والصهاريج ، ولدينا ماء كثير ، ولم تعد المياه مشكلة بالنسبة لنا ، فقد منحتنا الحكومة هذه الصهاريج ولم نعد بحاجة لترك السهل ، شيء جيد للغاية ، لكن المياه من عند الله ".

وأوضح مربٍ آخر للماشية أن والده كان يمتلك ثلاثة صهاريج (أحواض) قديمة ، هو يمتلك اليوم ١٧ صهريجًا منتشرة فى ساحة كبيرة من المرعى ، وقد حصل على تلك الصهاريج من خلال هيئة تعمير الصحارى ، وهو اليوم يشترى أيضًا مياهًا وينقلها بشاحنات لتخزينها فى الصهاريج الخاصة به كإجراء وقائى من خطر الجفاف . وتسببت برامج الدولة لتنمية مصادر المياه دون قصد فى تقويض هيمنة الجماعات على إمدادات المياه بعد خصخصة الصهاريج والسماح للجميع باستخدام الآبار العامة .

وسمح هذا التغير بفتح أجزاء كبيرة من المراعى أمام مربى الماشية كأفراد . ويؤكد بعض الأفراد حاليًا ملكيتهم الخاصة لبعض المراعى ، وربما تجد فى بعض المناطق النائية بالقطاع الداخلى للساحل الشمالى الغربى أشخاصًا يطلبون رسومًا قيمتها جنيه واحد على كل رأس شهريا ، مقابل السماح باستخدام المرعى الذى يزعمون امتلاكه سواء فى موسم الرعى الصيفى أو الشتوى . وأصبح من المعتاد حاليًا تأجير حقول الشعير وما يحيط بها من مراع طبيعية خلال فصل الصيف وأوائل فصل

الخريف . وقال لنا أحد مربى الماشية إن الأفراد الذين يواجدون فى منطقة تهطل عليها الأمطار بكمية وفيرة يبدأون فى التفاوض مبكراً مع الأفراد الذين يعيشون فى منطقة يقل فيها سقوط الأمطار أو لا تسقط أبداً ، ويكون ذلك فى أول فصل الربيع أى قبل أن يبدأ موسم الرعى فى فصل الصيف ، وأضاف "نحن ندفع نحو أربعة جنيهات على الرأس شهريا مقابل استخدام المرعى ، وهكذا تكون التكلفة أقل من ثمن العلف" وأسهب فى الإيضاح ليقول :

"عندما أرسل الأغنام إلى منطقة أخرى سقط بها المطر أتركها فى عناية أحد رعاة تلك المنطقة ؛ فهو يعتنى بالأغنام التى ترعى فى أرضه ، هى ليست أرضه وإنما أرض قبيلته ، ولا ينبغى عليه أن يحمل أرضه بما لا تقدر بزيادة عدد الأغنام التى ترعى بها ، وأذهب إلى الرجل نفسه فى كل مرة ، وأحياناً يأتى إلى هذا الرجل ليبلغنى بأن أمطاراً وفيرة سقطت على أرضه فأعطيه المال ثمنا للعشب والمياه ".

غير أن مربى ماشية آخر من أولاد علىّ يقول :

" فكرة إرسال الأغنام على يد أغراب فى مكان آخر ليست جيدة على الإطلاق ، فأولاً يصل ثمن رعى الرأس الواحدة خمسة جنيهات شهريا ، وثانياً : فإن هذا الراعى يرعى أغناماً كثيرة لأشخاص آخرين ، وهكذا يصبح المرعى مزدحماً للغاية ، ومن يدرى ؟ ربما يترك ذلك الراعى غنمك فى مكان قليل العشب ، وربما تضيع منه بعض الأغنام أو تضل فى الأرض الواسعة . وأنا ، إذا لم تسقط الأمطار عندى ، أشترى علفاً ، وحتى إذا سقطت الأمطار فنحن نشترى علفاً أيضاً" .

وتجسد عبارة "رعى الراعى للأغنام على أرض قبيلته لا أرضه" مدى الغموض الذى يكتنف مسألة ملكية الأراضى أو المراعى ؛ فمازال للنظام القبلى القديم وجود . وقال رجل آخر "أنا من بيت عمر (وهو اسم أسرة صغيرة) ، ونحن نرعى فى المراعى

التى هى من حق أبناء بيت عمر ، لا أدفع ثمنًا لهذا الرعى ؛ لأن المرعى يمتلكه بيت عمر " . وتؤكد قوانين صدرت فى عامى ١٩٥٨ ، ١٩٦٤ "الملكية الخاصة للدولة " للأراضى التى لم يجر ترسيم حدودها ، وعلى الرغم من أن قانون عام ١٩٦٤ منح حق الملكية الخاصة للأراضى الصحراوية التى زرعت بأشجار دائمة قبل عام ١٩٥٨ ، فإن هذا القانون لم يتضمن أى حكم بشأن ملكية المراعى وحقول الشعير أو المناطق المزروعة الأخرى (Mohsen 1975: 10; Arab Republic of Egypt 1990) ، وهناك خصخصة قبلية غير رسمية للأراضى التى تملكها الدولة طبقًا لنص القانون .

وقد وفر النظام الأساسى لاستخدام الراعى الحماية من مخاطر الرعى المكثف بتضمنه لنقل الماشية من الساحل الشمالى الغربى خلال فترات ندرة سقوط الأمطار ، وكانت مزارع وادى النيل فى البحيرة هى الوجهة الأساسية لتلك الماشية ، غير أن المالكين كانوا ينقلون قطعانهم إلى واحة سيوة وإلى ليبيا أيضًا . ومنذ أواخر العشرينيات بدأ نقل الأغنام إلى البحيرة بواسطة القطار . وفى عام ١٩٦٢ تقريبًا بلغت تكلفة نقل الرأس الواحدة ١٢ قرشًا فى الوقت الذى بلغ فيه ثمن الرأس عشرة جنيهات (أى ٢٨ دولار وقتها) . "غير أن الحكومة لم تسمح بشحن الأغنام دون أن يرافقها الراعى" (Obermeyer 1968: 54) ، وكان الراعى عادة مالك القطيع أو أحد أبنائه الكبار .

وفى البحيرة يتفاوض صاحب القطيع أو ابنه مع أصحاب الأراضى أو مديرى المزارع بشأن رعى الأغنام وإطعامها بما يبقى بعد جنى المحصول . وقبل قوانين الإصلاح الزراعى التى صدرت فى أعوام ١٩٥٢ و ١٩٦١ و ١٩٦٩ كانت معظم الأراضى عبارة عن "عزب" كبيرة . ويقول أولاد علىّ إن الحصول على موافقة لاستخدام تلك الأراضى كان من الأمور السهلة نسبيا ، فقد كان أصحاب الأراضى أو مديروها يقدرون منافع فضلات الحيوانات التى تترك فى أرضهم كسماد ولا يطلبون مبالغ كبيرة . وكان الراعى يبقى مع القطيع لمدة تصل لتسعة شهور أو تزيد . غير أن إعادة توزيع الأراضى بعد الإصلاح بقطع صغيرة عقد هذه المسألة ، وأصبح على صاحب القطيع أن يتفاوض مع أكثر من مالك للمنطقة التى يرغب فى رعى حيواناته عليها . ولم تعد البحيرة بديلاً جذابًا خاصة بعد زيادة كثافة السكان بها والتعمير الذى طال منطقة

العامرية وشق الطريق الصحراوى السريع ، ومازال بدو وادى النطرون يذهبون بقطعانهم إلى البحيرة . ويقول بدو الساحل الشمالى الغربى إنهم لم يذهبوا إلى البحيرة منذ السبعينيات .

وكما أشرنا من قبل فقد تسبب إغلاق الحدود بين مصر وليبيا فى ضياع بديل المراعى الليبية فى السبعينيات ، وظهرت واحة سيوة وقتها كبديل كما سنوضح خلال الفصل التالى . واحتفظ كثيرون من أولاد علىّ بعلاقات شراكة مع مزارعى سيوة ، وأصبحت سيوة أكثر جذبًا للبعض منذ استكمال أعمال الطريق السريع الذى يربط بينها وبين مرسى مطروح فى أوائل الثمانينيات . غير أن أحد مربى الماشية يقول " الناس تذهب إلى سيوة فى شهر أبريل وتعود منها فى سبتمبر ، وقد ذهبت بماشيتى إلى هناك فى عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ، غير أننى لا أحب الذهاب إلى هناك بسبب كثرة الناموس " . يقول آخر "يذهب البعض إلى سيوة ، لكننا لا نذهب ؛ لأن الأمر هناك مكلف للغاية" .

ولم تعوض سيوة ضياع البحيرة وليبيا كبديلين حيويين ، لكن غيابهما جرى تعويضه جزئيا باستخدام علف من إنتاج وادى النيل ، وقال لنا أحد مربى الماشية " لم نعد نذهب إلى البحيرة منذ أن أصبح لدينا علف " . وتم جلب العلف المنتج خارج الإقليم للمرة الأولى فى إطار أول مشروع لبرنامج الغذاء العالمى فى الإقليم أى فى عام ١٩٦٣ . وجرى توزيع نحو ١٣٠٠ طن مترى من الشعير و ٨٧٠ طن من بذرة القطن على نحو ١٤٥ ألف رأس غنم فى "قطاع مطروح " (Obermeyer 1968: 51) وكان يجرى توزيع العلف من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية التى كانت وقتها حديثة الإنشاء ؛ حيث كان يوزع على أعضاء الجمعية مقابل مدفوعات رمزية . وكان المقصود من توزيع العلف توفير كميات إضافية لاستخدامها خلال شهور الصيف الجافة ، إلا أنه بسبب عدم توافر وسائل نقل مناسبة ، كان معظم العلف يصل بعد أن تسقط أمطار وفيرة وتخضر المراعى . ومع ذلك كان المنتفعون يحصلون على نصيبهم ويبيعون العلف فى السوق السوداء بالإسكندرية أو يُهرِّبونه إلى ليبيا (Abou-Zeid nd: 28) .

وظل توزيع العلف هو المهمة الرئيسية للجمعيات التعاونية الزراعية لمدة ٣٠ عاماً ، وذلك بالتنسيق من خلال الجمعية التعاونية المركزية فى مرسى مطروح بالتعاون مع هيئة تعمير الصحارى ، كما أصبح استخدامه جزءاً مكملاً لعملية تربية الماشية . وأسهم العلف فى نجاح مشروعات تسمين الماشية التى نفذها مربون وتجار ، وتوفر إتاحة العلف الحماية فى أعوام الجفاف وندرة سقوط الأمطار ، كما تسمح بتربية عدد أكبر من رءوس الماشية فى منطقة ما دون الحاجة لأخذها موسميا إلى مراع بعيدة . وهو ما يعنى ضمنيا ، الاستغلال المفرط لمساحة المراعى المحدودة القريبة من موطن مربى الماشية .

وقد زاد النطاق التجارى لتربية الماشية بسبب العلف ، وقال لنا أحد مربى الماشية من أولاد علىّ " نبيع الأغنام الآن بسبب أسعار العلف " . وقال آخر " لم نشتر العلف فى الماضى قط ، أما اليوم فإننا ننفق الأموال على الأغنام ، واليوم ، حتى الإبل ، تأكل علفًا ، إنه أمر مكلف للغاية" .

كانت عدم كفاية العلف الذى توزعه التعاونيات ، خاصة خلال أعوام الجفاف ، هى الشكوى الرئيسية لمربى الماشية وأصحاب القطعان الذين شملتهم دراسة أجريت فى عام ١٩٩٠ ، وكان على هؤلاء اللجوء إلى التجار الذين كانوا يبيعون العلف بأسعار كبيرة فى سوق حرة ، وشكا البعض من أن نوع العلف المتاح لم يكن مناسبًا للأغنام .

ويقول ابن أحد كبار مربى الماشية من أولاد علىّ " الفلاحون يديرون الحكومة فى مصر" ، ولهذا فإن العلف المحلى المتاح يصلح فقط لتغذية جاموس الماء والبقر وليس الأغنام ، وعلى النقيض "فإن للسعودية وليبيا حكومات بدوية"، ولهذا فإن تلك الحكومات توفر علفًا ممتازًا للأغنام . ولم تعد الحكومة المصرية تمنح علفًا مدعمًا ؛ فقد رفع الدعم على المدخلات الزراعية ومنها العلف منذ أن اتفقت مصر مع صندوق النقد الدولى على برنامج لتوفيق الأوضاع الهيكلية فى بداية التسعينيات ، وأصبح العلف يدبر اليوم من خلال السوق كما سنوضح فى الجزء التالى من هذا الفصل .

وتضمن تغيير نظام الرعى فى أوائل الستينيات تعويضات نقدية للرعاة . ومازالت عمالة أبناء الأسرة موجودة ؛ حيث يعمل واحد أو اثنان من أبناء مالك القطيع كرعاة . يقول أحد أصحاب القطعان " أحد أبنائى يعمل سائقًا والآخر يختص برعاية

الحيوانات ، ويقدم غالبية أبنائي الصغار العون بشأن رعي القطعان". آخر من أولاد علي " ماشيتي مع راع هو ابني". غير أن مسألة الراعي الأجير قد أصبحت شائعة ، وكان أجر الراعي في الماضي بسيطًا أما في منتصف التسعينيات فقد بلغ أجره ٤٠٠ جنيه مصري شهريا ، وقال أحد مربي الماشية :

> **" الراعي يأخذ راتبه كما ترسل له بعض الطعام ، ويبقى مع القطيع كل الوقت ، فهو يأخذهم إلى المرعى ويبعدهم عن أي أراض زراعية ربما تكون في طريقة ، كما أنه ينام بجانب القطيع كل ليلة حيث يربط دليل القطيع بحبل إلى معصمه ليضمن ان القطيع لن يبعد عنه أثناء نومه".**

ويجري حاليًا صوف من الخراف على أيدي "متخصصين" من الفلاحين مقابل ٦٠ قرشًا عن الرأس ، وكان صاحب القطيع بنفسه ومعه أبناؤه يقومون بذلك وربما يشاركه الجيران في احتفال "رغطة" ، وقال لنا أحد البدو "أحيانًا نجز صوف الخراف وأحيانًا أخرى نكلف آخرين بذلك مقابل أجر". ولم يعد الصوف يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للمربين منذ منتصف التسعينيات مثلما كان مهما في الماضي ، فقد أصبح يُسَوَّق حاليًا من خلال الجمعية التعاونية المركزية التي تحتكر الصوف وتشتريه من المربين مقابل أسعار زهيدة ، وترسل الجمعية الصوف بعد ذلك إلى مصنع قطاع عام في دمنهور حيث يحول إلى سجاد يباع بأسعار عالية نسبيا في وادي النيل ، ومثلما كان الأمر في الماضي ، مازال مربو الماشية يحتفظون بجزء من الصوف ؛ حيث "تصنع النساء منه الأكلمة وأحيانًا البطاطين".

وهناك تغير رئيسي آخر يتمثل في أن مربي الماشية لم يستمروا في الاعتماد على ماشيتهم أو إنتاجهم من الشعير في معيشتهم الأساسية ، وإنما أصبح البدو الذين يعيشون في السهل يشترون غالبية طعامهم . لا يشترون الحليب "لأنهم يحصلون عليه من الماعز". وأصبح في بيوت كثيرين من أولاد عليّ وغيرهم من البدو الدجاج والبيض ، لكن الرجال قالوا لنا إن النساء يرعون الدجاج ، وقال لنا أحد الذين يعيشون في المراعي "أنا أشتري الكيروسين والفول والدقيق والأرز والخضراوات

والسكر والشاى من السوق". وقال لنا أحد أولاد علىّ من المنطقة نفسها إنه ينفق ٨٠٠ جنيه مصرى شهريا كمصاريف لبيت يعيش به ١٥ فرداً ، وأوضح قائلاً " أشترى الطعام والشراب وأدفع نفقة الطبيب وتكلفة النقل ، كما نشترى اللحوم ، فى الماضى كنا نخبز بأنفسنا اعتماداً على الشعير ، غير أن أطفالنا فسدوا وأصبحوا يطالبوننا بالخبز الأبيض". ويربى البدوى اليوم أغناماً بغرض بيعها "لإطعام أفراد عائلته ولمواجهة أى نفقات طارئة".

تسمين الماشية وتسويقها

أصر البدو الذين تحدثنا معهم كلهم على الإشارة إلى رءوس الماشية التى يمتلكونها باسم "رأس المال"، وأوضح كثيرون لنا أن الاستثمار فى الخراف والماعز أجدى من استثمار المدخرات فى البنوك ، وعلى الرغم من حجم المخاطرة الأكبر فى الحالة الأولى ، فإنهم أكدوا لنا أن نسبة العائد من التجارة فى الحيوانات أعلى من معدلات الفائدة التى تقدمها البنوك ، كما أن فائدة البنوك "حرام" فى الإسلام ، بينما المكسب العائد من الزيادة الطبيعية فى عدد الخراف والماعز "حلال". وكذلك فإن للحيوانات قيمتها المرتبطة بالطقوس . "فالدبيحة" أو ذبح الحيوانات من الطقوس المعتادة فى حالات الولادة والختان والزفاف وتشييع الجنازات والعودة من الحج أو حل المنازعات ، كما ترتبط "الدبيحة" بأعياد المسلمين : الفطر والأضحى ، وإظهار كَرم الضيافة ، ويمثل امتلاك الماشية أحد عناصر الهوية بالنسبة للبدو . وأعرب لنا أحد شباب أولاد على عن اعتقاده بأن الأغنام تمثل عائقاً بدرجة أكبر من كونها مصدر قوة ، غير أن والده العجوز قال "والدى وأجدادى كان لديهم غنم ، ولذا علينا المحافظة عليها".

إن المغزى الاجتماعى المستمر لوجود الماشية أمر مهم ، لكن المحليين يبرزون أهمية الماشية كرأس مال فى أحاديثهم عن اقتصاد الإقليم الذى يعيشون فيه ؛ فالبدو الذين يمتلكون الماشية اليوم يصفون أنفسهم بأنهم متخصصون فى تربية أو تسمين

أو تجارة الماشية ، ويشيرون فى أحاديثهم إلى تاجر العلف وفتح أو غلق أبواب التصدير إلى السعودية والكويت ، وقال لنا أحدهم إن حيواناته تمثل له "البنك" الذى يجلب رأس المال لينفقه فى تطوير زراعات جديدة بالسهل .

وقال لنا أحد تجار المواشى الذين يعملون أيضاً فى تسمين الأغنام إن المربِّى هو الشخص الذى "يترك حيواناته تبحث عن طعامها فى الصحراء"، وهذه مبالغة شديدة ، فالمربى الناجح للماشية اليوم علية أن يكون مديراً جيداً ؛ فهو ينظم الدخول إلى المراعى ويوفر المياه وينظم عملية الرعى نفسها ويجلب العلف ويوفر الرعاية البيطرية والدواء ويتخذ القرارات بشأن زمان وكيفية بيع ماشيته . ويعمل كثيرون من مربى الماشية فى مجال تسمين الحيوانات لبيعها . وقال أحد المربين "نحن نبيع ذكور الحملان ونبدأ فى تسمينها قبل شهر من بيعها"، وقال آخر " أربى الأغنام ثم أبيع الحملان . لكنى أيضاً أشترى الخراف لتسمينها على أمل أن أربح فيها".

وينبغى على مربى الماشية البدوى أن يقدر دخله منها على عدة أعوام ؛ لأن الأعوام السيئة تعوضها أعوام جيدة تجلب الخير معها ؛ فالأعوام السيئة هى أعوام الجفاف التى ينبغى فيها على المربى أن يشترى كميات كبيرة من العلف ، ويكون فيها معدل مواليد الأغنام من الحملان ضئيلاً ومعدل بقائها على قيد الحياة ضئيلاً أيضاً . أما فى أعوام الخير ، تهطل الأمطار وتزيد مواليد الأغنام وتكون فرص بقاء الحملان أكبر والاحتياج للعلف أقل ، ويقول أحد مربى الماشية :

> **" تربية الأغنام مربحة فقط فى أعوام الأمطار الوفيرة والمراعى الجيدة ، فالأغنام تدر دخلاً ممتازاً أعلى من الدخل الذى تدره الزراعة ، والأعوام الأخرى ليست كلها سيئة ، لكن فى عام مثل العام الجارى حيث لم ينزل المطر، فإننا لا نحصل على أى دخل من الأغنام . وفى أحسن الأحوال نحاول أن نخرج من هذا العام دون ربح أو خسارة. وفى الأعوام السيئة نشترى بالدَّين، حيث يمهلنا تاجر العلف شهرين نسدد خلالهما ثمن العلف بعد أن نبيع بعض الأغنام ، وتاجر العلف رجل طيب ؛ فهو لا يأخذ فائدة على الدَّين".**

والتقينا بأحد أولاد عليّ وهو من خريجي إحدى الجامعات ولا يعمل بنفسه فى مجال الماشية على الرغم من امتلاك والده وأعمامه لقطعان كبيرة الحجم ، قال لنا هذا الشاب - واتفق معه أبناء عمومته الجامعيون أيضاً - إن تربية الماشية مسألة مربحة ، لكن المربى عليه أن "يقدر النفقات والدخول فى إطار مدة زمنية تتراوح بين ثلاثة وخمسة أعوام ، وحسب لنا هذا الشاب الحسبة التالية :

"تلد مائة نعجة ١٥٠ حملاً فى العام ، ولنخصم من هذا العدد ٣٠ حملاً ما بين ميت عند الولادة أو بعدها أو منبوح يبقى لدينا ١٢٠ حملاً ، ومن بين هذا العدد يوجد نحو ٦٠ من الذكور يمكن للمربى بيعها بسعر مائتى جنيه للرأس فيكون الإجمالى ١٢ ألف جنية . وإجمالى ما صرفه المربى فى هذه الحالة يتراوح بين ٦ أو ٧ آلاف جنيه فيصبح الباقى مكسبة أى ٤ أو ٥ آلاف جنيه ، وهذا التقدير هو المتوسط فى عام واحد .

وفى أعوام الخير ربما يفقد المربى عشرة حملان فقط بدلاً من ثلاثين ، وفى هذه الحالة يمكنه بيع ٧٠ من الذكور فى مقابل ١٤ ألف جنيه ، وإذا كان باب التصدير مفتوحًا يبيع المربى الرأس الواحدة بمبلغ ٣٠٠ جنيه أى بمبلغ ٢١ ألف جنيه . ولن يكون مجمل ما أنفقه على العلف كبيراً لأن الأمطار هطلت ، وسيكون سعيداً وربما يتزوج ويبنى منزلاً أو ينشئ صهريجًا ، كما أنه يسدد كل الديون التى كانت عليه منذ أعوام سابقة .

وينفق الرجل على بيت يعيش فيه ١٥ فرداً مبلغًا يتراوح بين ٥٠٠ و ٧٠٠ جنيه شهريا كمصروفات معيشية أى بين ٧ آلف و ٨,٤٠٠ جنيه سنويا ، قلنا إن مائة رأس فى العام تدر مكسبًا يتراوح بين ٤ آلف و ٥ آلاف جنيه . وبالتالى فإنه من الطبيعى أن يصبح هذا الرجل مديناً إذا لم يكن له دخل آخر من الزراعة مثلاً أو من عمل أبنائه مقابل أجور ، وفى الأعوام الجيدة أو أعوام

الخير ربما يربح الرجل نحو ١٥ ألف جنيه . وبالتالى يكون لديه فائض يمكنه من تسديد ما عليه من ديون .

وهناك احتمال ثالث بالنسبة لمربى الماشية الذى يملك مائة شاة ، وهو أن يبيع ١٥٠ رأسًا . وربما يتضمن ذلك استبدال بعض الحملان ببعض النعاج الكبيرة فى السن ، ويلجأ المربى إلى ذلك عندما يكون مدينًا ويحتاج فى الوقت نفسه إلى رأس المال .

ولا يصبح مربى الماشية غنيا إلا إذا كان يملك عددًا كبيرًا للغاية من الأغنام ، إلا أن ما يملكه معظمهم يتراوح بين ١٠٠ و ١٥٠ رأسًا . ويملك القليل منهم بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ رأس ، ويملك اثنان من مربى الماشية أكثر من ذلك ، لكنهما تجار".

ويركز بعض البدو أنشطتهم على شراء الأغنام وتسمينها لإعادة بيعها. وأوضح رجل أنه يشترى الأغنام ويضعها فى "الزريبة" أو الحظيرة "فتأكل وتشرب جيدًا وتستظل"، ويستمر ذلك لمدة ٤٠ يومًا قبل أن يأخذها إلى السوق ؛ " حيث يصبح ثمنها جيدًا " ، وأسعار السوق " تعلو وتهبط " ، غير أن هذا الرجل قال إنه يخطط لمحاولة البيع فى وقت من المتوقع أن يكون فيه السعر مرتفعًا مثل عيد الأضحى ؛ حيث يفتح باب التصدير ، وقال أحد شباب تجار المواشى من أولاد علىّ "إن التاجر الكبير يشترى عددًا كبيرًا من رءوس الأغنام ربما يصل إلى ألف مثلاً ، ويكون شراء هذا العدد الكبير بتخفيض فى السعر ، ويضعها التاجر فى الحظائر وينتظر حتى يصبح سعرها عاليًا فيبيعها فى العامرية للتصدير".

وقال هذا الشاب ، الذى يبلغ من العمر ٣٠ عامًا تقريبًا ، إنه كان دائمًا شديد الولع بالتجارة لدرجة أنه عندما كان طالبًا فى المدرسة الثانوية كان يهرب من مدرسته ويذهب إلى السوق فى مرسى مطروح ليعرف ما يدور هناك ، وأوضح لنا " أن تسويق الحيوانات فى مصر مسألة معقدة " وقال :

" الحكومة تضع ضوابط لأسعار اللحوم ، ويأتى الجزار من القاهرة أو الإسكندرية أو من أى مكان لشراء الأغنام من تجار العامرية الذين يشترون بالأساس منا نحن فى مرسى مطروح ، وعلى الرغم من إن أسعار بيع اللحوم محددة فإن أسعار بيع الحيوانات حية تحددها عوامل العرض والطلب ، وتضع الحكومة أيضا ضوابط على تصدير الحيوانات الحية ، فهذا السوق يكون البيع فيه بسعر أعلى من مثيلة داخل مصر ، غير أن الحكومة تضع قيوداً على عدد الحيوانات التى تصدر ، وتتأثر الأسعار أيضًا بالطلب الموسمى مثلما يحدث فى عيد الأضحى".

وقال لنا هذا التاجر إنه لو لم يكن حريصًا على الدخل الذى يحصل عليه من التجارة ، لنصح مربى الماشية ببيعها للتجار أثناء وجودها فى المرعى ؛ فالثمن سيكون أقل لكن المشترى سيدفع ثمن النقل . وعلاوة على ذلك ، فإن "تجار السوق هم الذين يحددون الأسعار" . وعلى المالك أن يدفع رسمًا لدخول السوق ، وربما يدفع مبلغًا آخر كل ليلة نظير الماشية التى لم ينجح فى بيعها بالسوق ، وبالنسبة لتحديد التجار أسعار السوق قال :

"كل تجار السوق من أولاد علىّ ، ونحن بالطبع نتنافس بشأن عروض الأسعار ؛ فالعمل لا مجال فيه للمجاملات ، وإذا رضى أحد التجار أن يبيع بسعر أقل من سعر السوق فإننا لا نتدخل ؛ لأن كل منا حريص على احترام مصالح زميله" .

وإذا لم يكن مربى الماشية على دراية بأسعار السوق فإنه ربما يخسر من عملية البيع خارج السوق ، وأعطى لنا هذا التاجر مثالاً على ذلك فقال إنه إذا اشترى من المربى بمبلغ ١٥٠ جنيهًا للرأس ووضع الأغنام فى مكان حيث يأتى لها بالطعام ، فإنه ينتظر حتى تزيد أسعار السوق . وقال إن هذا أمر مشروع "لأننى استثمرت أموالى وانتظرت حتى زاد السعر فى السوق". وأضاف " أحيانًا أجد المشترى ينتظرنى فأبيع بمبلغ يتراوح بين ٢٠٠ و ٢٥٠ جنيهًا للرأس". وقال إنه كتاجر يستطيع أن يؤكد أنه

بذلك نجح فى تقسيم المكسب والخسارة بين السعرين ، وأضاف قائلاً "أنا لا أخسر فهناك دائمًا نقطة فى المنتصف يكون عندها الربح". هذا التاجر ليس غنيا وإنما من التجار الصغار ، وهناك كثيرون مثله .

ويوجد بالساحل الشمالى الغربى عدد من كبار مصدرى الأغنام وأحيانًا الماعز نطاق ضيق ، والوجهة الأساسية لهؤلاء المصدرين هى السعودية ثم الكويت ، ومن هؤلاء المصدرين اثنان من قبيلة جميعات أسسا شركتين لهذا الغرض . وقال التاجر الصغير "إن المصدرين يشترون أعدادًا كبيرة ، وهذا يسهم فى تحسين الأسعار ، غير أن المُصدِّر هو الذى يحدد المبلغ الذى سيدفعه". وشرح لنا تاجر آخر من أولاد علىّ – وهو أيضًا من صغار المصدرين – أبعاد نظام التصدير المتبع فقال :

"عندما نصدر الأغنام تنقل من هنا إلى نويبع (فى سيناء) بواسطة شاحنات كبيرة ؛ حيث تعبر إلى ميناء العقبة على عبارة ثم تكمل رحلتها بعد ذلك إلى جدة أو السعودية ، هذه الرحلة تكون صعبة حيث تعانى الأغنام لساعات طويلة ، وبالطبع تخضع كل الحيوانات المصدرة لفحوص طبية كاملة تتضمن تحاليل دم للتأكد من خلوها من أى أمراض ، وأحيانًا نشحن الحيوانات – خاصة الماعز – فى طائرات ، ويكون هذا الأمر مكلفًا ؛ حيث يصل سعر شحن الرأس الواحدة إلى ١٥٠ جنيهًا ، وقد أرسلت إلى الكويت العام الماضى ٤٠٠ من الماعز فى طائرة ، وتم شحن هذا العدد فى حاويتين كبيرتين ، وكانت الماعز فى الكويت بعد ساعتين من إقلاع الطائرة من الإسكندرية ، ويدفع المشترون فى الكويت ثمن النقل فيما تقتصر مهمتى على إرسال الماشية من هنا" .

ربما يكون أحد البدو الرعاة قد أرسل أغنامه إلى البحيرة فى الستينيات بواسطة القطار ، غير أنه لم يكن يحلم مطلقًا بإمكانية شحن الماعز من الساحل الشمالى الغربى إلى شبة الجزيرة العربية بواسطة طائرة ، كما أنه لم يتخيل أن يصبح العلف

المنتج فى وادى النيل ذا أهمية كبرى للماشية فى الإقليم ، ومنذ بداية التسعينيات أصبحت مسألة تموين وتوزيع العلف فى يد القطاع الخاص على الرغم من أن الدولة كانت أول من أدخلته إلى الإقليم ؛ حيث كان يجرى توزيعه بالأساس من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية على مدى ٣٠ عاما . ويبدو أن التعاونيات قد جرى خصخصتها بشكل أو بآخر . وقال أحد التجار من أولاد على إن التعاونيات ألغت الدعم وبدأت فى البيع بالأجل ، وفى أول عام طلبت فيه التعاونيات تسديد الدَّين كان باب التصدير قد أغلق ، ولم يستطع المدين الوفاء بدينه واضطر لبيع بعض ماشيته وربما بنصف ثمنها ليفى بالدَّين ، وقال أحد مربى الماشية :ـ

"لم نعد نأخذ شيئًا من الجمعية التعاونية ؛ فقد تغير الحال وأصبح البيع بالدَّين حيث يوقع المدين على شيك واجب السداد خلال ستة أشهر . وعلى النقيض التاجر الذى تشترى منه قد ينتظر ، وأصبحنا اليوم نشترى كل العلف من تجار فى السوق".

والتقينا أحد التجار من أولاد علىّ ، وهو شريك لعدد من أشقائه فى تجارة العلف التى يمارسونها فى مجال ضيق ، وقال لنا إن هناك ٥٠ تاجراً للعلف فقط فى مرسى مطروح ، وحسب تقديره يجرى استهلاك ٣٠٠ طن مترى من العلف يوميا فى المسافة بين الحمام والسلوم . وهذا المعدل من الاستهلاك يستمر لمدة أربعة أو خمسة أشهر كل سنة اعتماداً على كمية الأمطار التى تسقط ، ويزيد الطلب على العلف عندما تفتح الدولة باب التصدير حيث يندفع المصدرون نحو تسمين حيواناتهم ، وأكد لنا هذا التاجر وجود نوعيات جيدة من العلف حاليًا من بينها الغلة . وقال إنه يبيع الشعير أيضًا وقش القمح وقشرة بذرة القطن وغيرها ، وقال إن معظم تلك الأصناف يجرى زراعتها فى محافظات البحيرة وكفر الشيخ ، غير أنه يتعامل مع مصانع فى الإسكندرية وكفر الزيات والنوبارية والعامرية والمنصورة ، وبعضها تابع للقطاع الخاص . وقد أنشئت تلك المصانع ، حسب قوله ، مع "تضاؤل دور التعاونيات". وباقى المصانع كانت تابعة للقطاع العام غير أنه جرى خصخصتها ، وقال إنه اعتاد أن يأخذ العلف من شركات القطاع العام بالدين ...

"غير أنها أوقفت التعامل بهذا الأسلوب بعد خصخصتها ؛ حيث تطلب الشركات الجديدة مبلغًا كبيرًا كمقدم لكى تضمن توفير طلبك ، وإذا لم تستطع استلام طلبك فى الموعد المحدد يجرى تخزينه على نفقتك ، الظروف أصبحت صعبة ، ونستهلك فى الصحراء كميات كبيرة من العلف ونحن تجار صغار ؛ فالمصانع يمكن أن تعمل دوننا ، فهى تبيع لتجار كبار من وادى النيل تكون طلباتهم وكبيرة ، وهم يستطيعون دفع مبالغ كبيرة كمقدم لطلباتهم دون أن تمثل لهم تلك المبالغ أى مشكلة .

والمشكلة الأساسية للعلف هى التمويل ، فعندما أشترى لا ينتظرنى أحد ، ولهذا أدفع فورًا ، وعندما أبيع يكون بالدّين ، ولا يمكننى أن أرفض التعامل بالدّين ؛ لأننى لن أجد مكانا أبيع فيه ، إنه عمل محفوف بالمخاطر . وعندما نذهب للمدين لنسترد أموالنا نجده فى مشكلة ، فماذا نفعل ؟ وعندما تكون المراعى خضراء لا يشترى أحد العلف ، وفى تلك الأعوام التى تكون جيدة بالنسبة لمربى الماشية وسيئة بالنسبة لى كتاجر علف أذهب إلى الأشخاص المدينين لآخذ منهم أغنامًا لا مالاً ؛ فإذا عاشت الأغنام أكون أنا قد ربحت ، وإذا ماتت ... فالعوض على الله ".

ملاحظات ختامية

بلغ عدد الخراف فى الساحل الشمالى الغربى فى عام ١٩٦٠ تقريبًا أقل من ٣٠٠ ألف رأس ، بينما كان عدد الماعز أقل من مائة ألف رأس ، واعتمادًا على تقديرات عياد (29 :1992) يوجد فى الإقليم اليوم أى بعد ٣٥ سنة ، نحو ١,٣ مليون رأس من الخراف و ٤٠٠ ألف رأس من الماعز . وزاد ثمن الخروف الواحد من ٩ جنيهات (٢٨ دولار وقتها) إلى ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ جنيه (أى بين ٦٠ و ٩٠ دولار الآن) . ومعروف أن الماعز أرخص لكن قيمته النقدية قد زادت أيضًا ، وزاد عدد سكان السهل الواسع عن الضعف خلال الفترة نفسها ، والإحصاءات المتاحة حاليًا ليست دقيقة

تماما ، كما أنها ليست ذات مصداقية كبيرة ، إلا أنها تؤكد أن التغير الذى حدث كان سريعًا وكبيراً .

وخلال تلك الفترة ترك بعض البدو السهل واستقروا فى مرسى مطروح ومناطق مدنية أخرى ، وقد غير البعض ممن بقى فى السهل الجزء الأكبر من أنشطتهم الاقتصادية ؛ حيث تحولوا إلى إنتاج المحاصيل وإلى التجارة ، ومازال معظم البدو يملكون قطعانًا ، غير أن كثيراً من بيوتهم أصبحت تعتمد على مصادر دخل إضافية مثل المحاصيل أو العمالة بالأجر أو التوظيف مقابل مرتبات أو التجارة ، وهم اليوم يشترون معظم احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية اليومية من السوق ، وزاد حجم القطعان عند كل الملاك ، ففى الماضى كان متوسط حجم القطيع يتراوح بين ٦٠ و ٧٠ رأس أما اليوم فمعظمهم يتراوح حجم قطيعة بين ١٠٠ ، ٢٠٠ رأسًا ، وأصبح وجود من يملك ٤٠٠ أو ٥٠٠ رأس أمراً مألوفًا ، وهناك عدد قليل ممن يملكون قطعانًا يتراوح أحجامها بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ رأس .

هل هناك عدد كبير للغاية من الحيوانات أو الأشخاص فى المرعى اليوم ؟ ربما يكون ذلك صحيحًا ، غير أنه لم تجر حتى اليوم مراقبة شاملة ونظامية للأوضاع فى الإقليم . وتتوقع بعض التقديرات النوعية أن يمثل تآكل التربة تهديداً خطيراً ، غير أن هذا التهديد مازال بعيداً ، والمتهم الرئيسى فى هذا التهديد ليس الماشية التى تتغذى على المراعى ، وإنما أسلوب الحرث غير المناسب لأجزاء من تلك المراعى بغرض زراعة الشعير، وقد كان ذلك على يد البدو وأفراد الجيش المصرى الذين قيل إنهم زرعوا القمح فى القطاع الغربى من الإقليم ، وينبغى أن يشمل أى تقدير بشأن قدرة الساحل الشمالى الغربى على امتصاص العدد المتنامى للماشية ، مسألة الدور الجديد الذى يلعبه العلف كمكمل لعملية الرعى الطبيعى .

كان دور الدولة وبرامج التنمية غير مباشر فى عملية التغيير ، فقد وفق البدو من أوضاعهم الإنتاجية للتماشى مع الأسواق المتغيرة والافادة من مصادر مياه جديدة والعلف المتاح ووسائل النقل التى جرى تحسينها ، مثل مزارعى وادى النيل أدار معظم البدو عمليات صغيرة ومتوسطة الحجم ، ومازال الدَّيْن والتمويل مرتبطين بدرجة كبيرة بآليات السوق ، ومازال هناك حماس لعملية التسويق ، غير أنها ضيقة المدى أيضًا بل وعشوائية أحيانًا ، هذا باستثناء كبار المصدرين . ويتطلب استمرار الدعم الاقتصادى

الفصل السادس

الشعير والتين والزيتون

الزراعات الصحراوية القديمة والحديثة

كان مشروع تنمية لزراعة الحديثة فى الساحل الشمالى الغربى يستند ، فى جزء منه ، على اعتقاد بأن المنطقة بأكملها كانت قد ازدهرت بالإنتاج الزراعى فى الألفية التى شهدت الحكم اليونانى ـ الرومانى ـ البيزنطى فى مصر ، وقد أشرنا فى الفصل الأول إلى أن انهيار الزراعة الصحراوية القديمة حدث بسبب عوامل أخرى غير وصول البدو إبان الفتح الإسلامى وخلال القرون القليلة التالية لذلك . وفى كتابته لتاريخ استغلال الأرض بالساحل الشمالى الغربى اعتمد محمد القصاص خبير البيئة الصحراوية وعالم النباتات على كتابات سكان المستعمرين الأوروبين فى الجزء الأول من القرن العشرين ، وتوصل الى أن زوال هذه الزراعة القديمة يرجع فى الأساس إلى " قيام البدو بالرعى بطريقة غير منضبطة فى القرن الحادى عشر عندما اكتسح الغزو المدمر من قبائل بنى هلال وبنى سويلم المنطقة " (1972:174) .

وقد ثبت بوضوح فى الجزء الشرقى من الساحل الشمالى الغربى فى المنطقة التى كانت تعرف باسم مريوتيس فى العصور القديمة ، وجود زراعة مزدهرة استمرت على مدى قرون قليلة بعد ذلك فى أثناء فترة الحكم البيزنطى ـ الرومانى ـ اليونانى . وتمركزت عدة مستوطنات حول بحيرة مريوط التى كانت فى ذلك الوقت أكبر حجماً عن البحيرة المالحة الصغيرة الموجودة اليوم . قد جرى رى دون شك المزارع الموجودة حول البحيرة العذبة من مياهها وازدهر العنب وغيره من المحاصيل ، كما كان هناك عدد محدود من الزراعات الجافة فى المنطقة المجاورة ، ويقع واحد من أقدم أضرحة

القديسيين المسيحيين ودير كبير هو دير أبو ميناس بالقرب من المنطقة التى تسمى اليوم ببرج العرب ، ويعد هذا المكان دليلاً على أنه كانت هناك تنمية فى هذه المنطقة فى العصور القديمة .

واعتبر "القصاص" منطقة مريوط بأنها تمثل " الحزام الساحلى كله ممتدة إلى الحدود الليبية " (١٩٧٢ : ١٦٧) .

ومع ذلك فقد ميز "سترابو" والكُتَّاب القدماء الآخرون مريوط بالتحديد عن الأجزاء الوسطى والغربية من إقليم الساحل الشمالى الغربى ، وهى المنطقة التى كانت تعرف باسم مرمريكا فى العصور القديمة ، وكما ذكر من قبل فإن هذه المنطقة كانت تتميز بزراعة الشعير والإنتاج الرعوى مع وجود بعض الزراعات لمحاصيل أخرى ذات جودة أقل (Bates 1970 [1914]: 91-107). وعلى عكس مايرى القصاص ووجهة النظر الشائعة فى مصر ، نستنتج أن الزراعة القديمة فى مريوتيس لا تمت بصلة مسبقة بتنمية الزراعة الحديثة فى منطقة مرمريكا على الساحل الشمالى الغربى ؛ حيث إن البيئة هناك تختلف عن البيئة فى منطقة مريوتيس القديمة ، وكما نحذر من وجهة النظر التى تصف زوال الزراعة الصحراوية القديمة فى مصر بعزوها إلى عامل واحد ألا وهو وصول البدو الرعاة من الجزيرة العربية .

وهناك صورة نمطية عن البدو دائمًا وهى أنهم قوم عنيدون لا يقدرون الزراعة ويحتقرون المزارعين ، وتاريخيًّا اعتاد بعض البدو المسلحين على فرض إتاوة على المزارعين ، كما شاركوا فى الحروب بين القبائل ، الأمر الذى أدى الى تشتيت المجتمعات التى كانت مقيمة هناك ، كما اعترض البدو أيضًا مسار القوافل التجارية والنقل خلال مرورها بالأقاليم الصحراوية الشاسعة ، وكان بعض البدو أيضًا مضطرين أحيانًا لدفع إتاوات للقبائل الأقوى كما كان الحال بالنسبة لقبيلة الجميعات الموجودة بالساحل الشمالى الغربى ، بعضهم تأثر بحروب الآخرين ، وعمل البعض أيضًا فى النقل والتجارة ، وكان معظمهم يشارك بصورة منتظمة فى صفقات تجارية مع تجار وحرفيين عاشوا بالمدينة ، كما شارك كثيرون أيضًا فى الزراعة .

وسنحاول الآن استكشاف ما وراء الشكل المبسط للبدو لنقف على واقع أكثر تعقيداً ، إذ وجدنا أن البدو من أحفاد بنى سليم لم يتهربوا من الأعمال الشاقة فى المزارع الجافة ، وإنما جعلوا مساحات كبيرة من الصحراء تزدهر موسمياً بحقول الشعير الخضراء ذات الرائحة الزكية ، وبدلاً من الازدراء الأعمى للفلاحين اكتشفنا وجود نظام قديم للتجارة بين البدو الموجودين فى الساحل الشمالى الغربى والمزارعين فى واحة سيوة ، بل وصداقة قديمة بينهم (Bradburd, 1997) ، وقد عمل كثير من البدو بالزراعة الحديثة التى أدخلت للمرة الأولى بالمنطقة فى عام ١٩٦٠ ، وكان حماسهم شديداً واستثمارهم لطاقتهم ومواردهم المالية جيداً .

ويوضح العرض أن الزراعة الحديثة على عكس النظام الجديد لإقامة مزارع لتربية الماشية ، هى شىء لم يبتدعه البدو أنفسهم ، فقد لعبت مشروعات تعمير الصحراء والجمعيات التعاونية الزراعية ومشروعات التنمية المدعومة من وكالات الأمم المتحدة المتعددة ومن الحكومات الأجنبية أدوراً كبيرة فى التنمية الزراعية . ويعد العمل الذى يقوم به العمال من غير البدو ، وخاصة العمال القادمين من صعيد مصر عملاً حاسماً فى المراحل المتعددة من تلك الزراعة ، فلم تعتمد الزراعات الجديدة – وخاصة الزيتون والتين ، وبعض منتجات البساتين الأخرى ومنتجات الصوبة الزراعية وبعض الخضراوات الجديدة والتوابل – على المهارات القديمة ومعرفة البدو المنبثقة عن زراعة الشعير وغيره من المحاصيل .

ويعترف عديد من البدو الموجودين بالساحل الشمالى الغربى بأن المعرفة الجديدة والخبرة ضرورية لنجاح الزراعة الحديثة ، لكن نشر المعلومات الجديدة المتعلقة بالزراعة يحدث بالمصادفة وبشكل غير رسمى ؛ حيث يحصل بعض المزارعين البدو على معلومات ضئيلة من عدد محدود من الموظفين الزراعيين ومن المسئولين عن التنمية ، يراقب كثيرون نجاحات الآخرين ، ويسارعون لنقل تجاربهم ، كما يلفت المنتجون النظر إلى مشكلات ، تسويق المنتجات ، ويشكو البعض من الفشل فى إيجاد تسهيلات محلية ، مثال على ذلك تخليل الزيتون وعمل زيت الزيتون وتجفيف التين وإنتاج مربى التين ، ويشير البعض إلى أن الزراعات الحديثة قد قامت على أراضٍ كانت مخصصة فى الماضى لزراعة الشعير فقط ، فيما توسعت زراعة الشعير باستخدام الآلة الزراعية فى

المراعي القديمة . وأدهشنا كما أدهش آخرين أن التغيير الذى طرأ على نمط استغلال الأرض قد أدى الى تصحرها .

وتشمل الزراعة – كما يعرفها علماء الاقتصاد وكثير من المحللين – إنتاج المحاصيل وتربية الماشية ، ولذلك يقول "عياد" إن " العناية بالحيوانات الداجنة (فى الساحل الشمالى الغربى) هى أهم نشاط زراعى يجلب عائداً للإقليم " ، وقدم عياد إحصائيات تشير الى أن حجم " إنتاج اللحوم " يقدر بـ ٢٦,٧ مليون جنيه سنويا ، وذلك بالمقارنة بنحو ٣,١٩ مليون جنيه من إنتاج الزيتون و ١,٣٧ مليون جنيه من إنتاج التين (تأكيدات إضافية 1992:69) .

وحسب الاستخدامات المحلية نعرف الزراعة بأنها إنتاج محاصيل كما نعتبر تربية الماشية فى المنطقة جزءا من نظام ثقافى محدد للإنتاج الرعوى وتربية الماشية . ومع ذلك فإن نظامى الانتاج كانا متكاملين فى الماضى . وهما اليوم أقل تكاملاً على مستوى إنتاج الزراعة ، إلا أن معظم المزارعين بالمنطقة هم أيضًا مربو ماشية ، كما أن دخل أحد النظامين غالبًا ما يستخدم لتمويل فى النظام الآخر .

اشتغال البدو القدماء بالزراعة والتبادل مع سيوة

تمت زراعة كميات قليلة من القمح فى الساحل الشمالى الغربى إلى جانب إنتاج البطيخ واليقطين والقرع والفول والعدس وبعض المحاصيل الأخرى ، ومع ذلك يعد الشعير هو الإنتاج الرئيسى فى المنطقة حيث يستخدم كطعام وعلف فى آن واحد . وبالاعتماد على مياه الأمطار فإن الإنتاج السنوى للشعير كان وما زال يتعرض لتغيرات واسعة ، إلا أن الشعير يعد واحداً من المحاصيل الجيدة بالقمح ؛ حيث يتطلب كميات من المياه قليلة نسبيا . وكما أشرنا من قبل فإن البدو كانوا يتنقلون من منطقة إلى أخرى لزراعة الشعير حيث يوجد المطر ، وبذلك كان لديهم بعض المرونة فى ضمان إنتاج شعير فى منطقة تتصف بتنوع كبير فى أنماط سقوط الأمطار.

ويوضح "أويرمير" عدة أوجه للزراعة القديمة فى قصر (1968:26-27, 44-58) ، وقد اعتمدنا بشكل كبير على تقريره فى هذا العرض . يقسم البدو المقيمون هناك المنطقة الى ثلاث مناطق بيئية ، تتمثل المنطقة الأولى فى السهل الساحلى الذى يتميز بوجود مياه جوفية وأودية عديدة تصب فى السهل ، وفى وقت إجراء أويرمير لبحثه ، قبل بناء بنية تحتية للمياه التى تتجمع فى أعلى النهر ، أى قبل عقدين أو أكثر ، كانت الأودية تجلب كميات كبيرة من مياه الأمطار فى هذه المنطقة ، كما كانت الكثبان الرملية تحتجز مياه الأمطار قبل أن تصب فى البحر . وتحتجز المياه على شبكات ممتدة فى هيئة صوانى تحت الأرض " تعود للعصر الرومانى ، ويتم سحب المياه من الآبار المتصلة بالصوانى التى كانت تستخدم لفترة طويلة فى رى القمح والخضراوات والتوابل . ويتم ضخ هذه المياه الآن ميكانيكيا لاستخدامها فى الرى . وطبقًا لما ذكره أويرمير ، أشار أولاد علىّ إلى هذا الجزء من منطقة قصر بأنه "عزبة" ؛ حيث يستخدم هذا اللفظ بمعنى مزرعة أو " مستوطنة ريفية " ، ويرى أولاد علىّ أن هذه المنطقة تحتوى على أراضٍ خصبة كافية لتوفير الحياة الآمنة والمستقرة .

وتقع المنطقة البيئية الثانية فى جنوب السهل الساحلى مباشرة وهى عبارة عن القطاع الشمالى من السهل وتقطع أودية رمل ومدور ومجيد المعروفة بضيقها وعمقها هذه المنطقة التى يعرفها البدو بأنها منطقة شعير ومراعٍ . وفى أوائل الستينيات كانت تستخدم الأودية لرعى الأغنام ، وكان الشعير يزرع فى مساحات على أراضٍ مسطحة ومرتفعة بجانبها ، حيث ترعى الأغنام والماعز ، وارتبطت هذه المنطقة ومنطقة السهل الساحلى بوجود ما يطلق عليه البدو اسم " المعيشة السمحة " بعكس المنطقة الثالثة التى ربطها البدو باسم " المعيشة الوحشة " . وتقع المنطقة الثالثة فى الجزء الداخلى من السهل المرتفع ، وكانت مخصصة فى ذلك الوقت لرعى الإبل .

وكما هو واضح مما سبق فإن البدو قد عرفوا أفضل المناطق لزراعة الشعير ، وفى منطقة قصر اختار البدو قطعًا جيدة من الأراضى ، إلا أنها قليلة العمق فى الجزء المطل على السهل ؛حيث تستقبل كميات جيدة من مياه الأمطار ، وبعد أول سقوط للأمطار فى فصل الخريف يتحركون سريعا لحرث وزراعة الأرض ، يحدث الرجال

الأرض بواسطة محاريث تجرها الحمير أو الإبل أو الأحصنة ، وقال لنا البدو إنهم كانوا قبل ذلك يستخدمون محاريث خشبية ضحلة تخدش سطح التربة بشكل كاف لزراعة البذور ، إلا أنها لم تكن تخلخل التربة جيداً فكانت تعصف بها الرياح الشديدة ، فكانوا يزرعون حولها أشجاراً كثيفة الأغصان لحمايتها ، وتبذر الحبوب المحفوظة من حصاد السنوات السابقة ، وهذا العمل أيضاً يقوم به الرجال ، كما يعتمد حجم الإنتاج بالطبع على كمية الأمطار التى تسقط .

وكان حصاد المحصول يتم في الفترة ما بين آخر الربيع وأول الصيف ، ويشير أويرمير إلى أن الإبل كانت تدرس الشعير بالمشى عليها ببط ؛ إذ يقال إن خف الجمل ناعم ولا يطحن الحبة ، وأما البدو الذين لم يكن فى مقدورهم شراء جمل فكانوا يستخدمون مزلجة خشبية ثقيلة يجرها حمار أو حصان لدرس البذرة ، وكانت عملية تذرية الحنطة أو الغربلة هى مسئولية السيدات .

يتم تخزين الحبوب المستخرجة من الشعير فى حفر على عمق مترين تقريباً تُعرف باسم " مطمورة " ، وتكون مخازن هذه الحبوب على شكل مربع أو حفر لها شكل القنينة داخل الصخر ، ومعظم هذه المخازن لها أصول ليبية قديمة ، بينما البعض الآخر يرجع إلى العصور الرومانية أو اليونانية أو أزمنة أكثر معاصرة (Bates 1970 [1914]: 171) ويمكن حفظ هذه الحبوب المخزنة تحت الأرض لمدة سنتين أو ثلاث سنوات ، فى الماضى كانت الأسرة تستهلك كمية كبيرة من الحبوب التى تزرعها ، ومع ذلك كانت تُباع عادة أو تُعطى لآخرين فى عملية مقايضة مقابل البلح أو زيت الزيتون الذى يأتى من سيوه ، أما التبن فيحتفظ به علفاً للحيوانات .

وعلى الرغم من أن الشعير كان يعد فى الماضى الإنتاج الرئيسى فى المنطقة ، فإن البدو لم يكن مسموحاً لهم كلهم وبنفس الدرجة بالدخول للمناطق لزراعة الشعير ، وأشار أويرمير الى أن اثنين من سبعة من ذرية قبيلة عشيبات فى منطقة قصر كانا يمتلكان ثلثى الأرض هناك ، وهما عائلة معفس وعائلة لزومى ، وكان للعائلات الخمس الباقية المتفرعة من عشيبات ، بجانب ذرية أخرى من الجميعات ، قطع صغيرة من الأرض على السهل الساحلى وفى منطقة المرعى والشعير . وشغل أبناء قبيلة كميلات المتفرعة من أولاد علىّ الأحمر ، منطقة صغيرة فى جنوب غرب قصر إلا أنه لم يكن

لديهم منفذ على السهل الساحلى ، لكن يوجد منفذ صغير على الأرض الواقعة فى منطقة المرعى والشعير .

ولا توجد إحصائية تفصيلية عن هذه الأنساب ، لكن كانت عائلة معفس كبيرة نسبيا ، وبعض العائلات الأخرى أصغر حجماً . ومع ذلك لا يعتمد توزيع الأرض على عدد أفراد العائلات ، وإنما على قدرة تلك العائلات على تأكيد حق المطالبة بالأرض وحماية هذا الحق . وترتكز تلك المطالبة على الاستخدام المعتاد للأرض من جيل لجيل . ومن الممكن أن يفقد الشخص أو أحد أسلافه حق امتلاك الأرض من خلال بيع هذا الحق أو ترك الأرض أو الطرد من القبيلة أو العائلة بسبب ارتكابه لجريمة أو خرقه للقانون القبلى الذى يتميز بالحفاظ على السلوك القويم . وعلى الرغم من استعدادهم للدفاع عن حقهم فى امتلاك الأرض من خلال اللجوء للعنف ، فإن الحقوق العرفية المعتادة محترمة بصفة عامة بين أبناء القبائل .

ويمكن للأشخاص الذين اكتشفوا أن لديهم حقوقًا عرفية فى أرض ما ، أو الذين ليس لديهم أى أراضٍ نتيجة ظروف تاريخية أو ديموغرافية ، أن يتفاوضوا مع "الملاك" لاستخدام الأرض مقابل مبلغ من المال ، وقد كانت تلك حالة بعض المرابطين وأيضًا بعض أبناء عائلة سعدة ، وكان يتم ترتيب استخدام أراضى الغير على أساس التبادل ، ومثال ذلك أن نستخدم نحن أرضك هذا العام ، ويكون لك الحق فى استخدام بعض أراضينا فى المستقبل ، كما كان يوجد أسلوب المشاركة فى المحصول ؛ حيث يتفق صاحب الأرض مع شريك يقوم بتوفير كل أعمال زراعة وحصاد المحصول ، وذلك مقابل نصف الإنتاج ، كما يمكن أن يقوم ملاك الأرض باستئجار الزراعيين ، والعمال ، والأشخاص الذين يعملون مقابل أجور تدفع نقداً أو مقابل سلع عينية ، هم رجال من القبائل ليست لديهم أراض أو لم يستطيعوا التفاوض بشأن أراض يعملون عليها لصالحهم . ويتعاقد هؤلاء الأشخاص للعمل أيضًا كرعاة أغنام عند الآخرين ، ومن الملاحظ أن كل ملاك الأراضى والعاملين فى الزراعة القديمة كانوا من قبائل أولاد علىّ وجميعات وقبائل أخرى موجودة فى الساحل الشمالى الغربى .

لم تكن الأرض مزدحمة فى الماضى كما هى الحال الآن ، وقد نجحت معظم الأسر بطريقة أو بأخرى فى زراعة بعض الشعير على الأقل ، وأخبرنا بعض زعماء الأسر من عائلة معفس أنهم كانوا يمتلكون فى الماضى أراضى فى المناطق الثلاثة بقصر ، إلا أن معظمهم ركز أنشطته بعد ذلك إما على الساحل أو أعلى مجرى النهر فى الأودية بمنطقة المرعى والشعير ، وكان امتلاك أراض فى المناطق الثلاث أمراً يعنى التميز والرغبة فى النجاح والثراء ، وعادة ما يكون لدى هؤلاء الرجال أعداد كبيرة من الأغنام ، وطبقًا لأوبرمير ، فقد قاموا بزراعة آلاف الأفدنة من الشعير فى أوائل الستينيات من القرن الماضى ، وهذه الأسر الناجحة تشكل أقلية داخل عائلة معفس ، أما الأسر الأخرى فى العائلة نفسها فلم تتمكن من تملك أراض فى المناطق الثلاث وحققت نتائج أقل .

كان هناك عدم مساواة بين الأنساب والعشائر داخل المنطقة وبين الأسر داخل العشيرة الواحدة ؛ فكان القليل منهم أثرياء والباقى فقراء ، وكانت الأغلبية تعمل فى مشروعات صغيرة لتلبى معظم احتياجات الاستهلاك المنزلى ، كما كان أمن الناس مهدداً دائمًا بحدوث جفاف أو حرب كما حدث فى أثناء الحرب العالمية الثانية التى جلبت المعاناة للجميع ، ومع ذلك كان الساحل الشمالى الغربى فى الماضى عادة ما ينتج شعيراً يكفى الاحتياجات المحلية بالإضافة إلى وجود فائض يجرى بيعه خارج المنطقة أو من خلال المقايضة مع أبناء واحة سيوة .

وقد زود إنتاج الشعير بالمنطقة أبناها بالحبوب اللازمة لعمل الخبز الذى يستهلكونه ، وكان يتم تجهيز الأطعمة الأخرى أيضًا من الشعير وتوفير الحليب ومنتجاته من الحيوانات التى يربونها وخاصة الماعز ، مما وفر جزءاً مهما ورئيسيا من وجباتهم بالإضافة إلى اللحم بين الحين والآخر . كان لدى القليل منهم خضراوات . وكان الكثيرون يأكلون البطيخ فى أثناء فصل الصيف ، وكان التمر يشكل الطعام الرئيسى فى وجباتهم ، ولكنهم لم يزرعوا النخيل ، وكانوا ينتجون السمن ، لكنهم أحبوا زيت الزيتون ، ولم تكن أشجار الزيتون تشكل جزءاً من الزراعة القديمة فى الساحل الشمالى الغربى .

توجد واحة سيوة القديمة على بعد ٣٠٠ كيلو متر جنوب مرسى مطروح ، وتنتج التمر والزيتون بوفرة ، وكانت توجد علاقات تجارية بين أبناء سيوة وأبناء الساحل الشمالى الغربى ، وقد تميز أولاد علىّ بالنشاط فى نقل محصول التمر من واحة سيوة وواحات الصحراء الغربية إلى وادى النيل ، كما اشتركوا فى شكل من أشكال التجارة مع أبناء سيوة تَضَمَّن ما يشبه نظام الشراكة وتوفير احتياجات السكان من التمر وزيت الزيتون ، ويقومون فى المقابل بإمداد أبناء سيوة بالبضائع من فائض منتجاتهم .

وصف لنا هذا الجانب من جوانب الاقتصاد القديم أحد المزارعين ، وهو حاصل على تعليم ثانوى ، كما أنه سياسى محلى من قبيلة أولاد على يبلغ من العمر ٤٠ عاما ؛ فقال :

" لكل قبيلة قوافل خاصة من الإبل تتجه إلى واحة سيوة ... اعتاد أهالى القبيلة على إحضار ثمار التمر وزيت الزيتون من هناك ، وتسير كل قافلة فى طريق خاص بها ولها وقت محدد ، وكان هناك نظام يسمى بالصداقة ؛ فكل شخص من واحة سيوة له صديق من البدو . وفى مقابل الحصول على التمر وزيت الزيتون يعطى البدو لأبناء سيوة الشعير والقمح والكشك المصنوع من الدقيق واللبن ، وكذلك البهائم والسمن . وكانت تلك هى التجارة فى الماضى ، ولكنها لم تكن بالشكل المعروفة به التجارة الحديثة الحالية ، كانت هناك قوافل تجارية ، وكان التجار يقومون بتمويلها وإمدادها ، وكان يتجمع أشخاص من قبائل مختلفة ويرسلون قافلة تتكون من عشرين إلى ثلاثين جملاً الى واحة سوية لإحضار ما يحتاجونه ، وخاصة زيت الزيتون والتمر ، والأشخاص الذين يذهبون إلى واحة سيوة كانوا يحضرون أشياء للأفراد الآخرين فى قبيلتهم ، وكانت تحصل كل قبيلة على ما تحتاجه " .

ولم يكن الأشخاص الذين يذهبون فى هذه القوافل يبيعون ما يحضروه ، ولكنهم كانوا يوزعون البضائع التى نقلوها بين البيوت المختلفة التى أمدت القوافل بالمؤن

أو وفرت الإبل اللازمة للرحلة ، ويوصف هذا النظام بأنه شكل من أشـكال المقايضة ؛ " حيث يقدم الأشخاص بعض البضائع ، ويحصلون على البعض الآخر في المقابل ". وعلى الرغم من ذلك فقد كان يتم حساب قيم البضائع المختلفة بالمال ، وكان للعرض والطلب أثرهما على أسعار البضائع المتبادلة . وأيضاً ...

" كان الناس هنا يعتمدون على ثمار التمر القادمة من واحة سيوة ؛ فالتمر كان ضروريا في الماضي ، ومعظم التجارة كانت لإحضار التمر الذي كان يخزن على مدار العام . وكان الصديق يظل موجوداً من عام إلى عام ومن جيل إلى جيل ؛ حيث تنتقل الصداقة من الأب إلى الابن إلى الحفيد ، وكان لكل شخص من البدو عادة صديق في سيوة ، بينما كان لكل من أبناء سيوة أكثر من صديق . فابن سيوه كان له صديق في سيدى براني وآخر في مرسى مطروح وغيرهما في مناطق أخرى ، وذلك لأن القبائل كانت في مناطق مختلفة .

واستمرت بعض العائلات في الحفاظ على هذه الصداقة حتى اليوم . وعلى الرغم من التغيرات التي حدثت فما زالت هناك روابط اجتماعية بين الناس إلى الآن ، وأحياناً عندما يأتي الصديق لمرسى مطروح فهو يقيم في منزلي ، وعندما نذهب نحن إلى سيوة نقيم مع الصديق السيوى في منزله ، وهذا يحدث غالباً في غياب العلاقات التجارية ، وفي البداية كان يعد ذلك جزءاً من التجارة ، أما الآن فإن الروابط هي بشكل أساسي علاقات اجتماعية ؛ فهم يحضرون إلينا هدايا من التمر ونحن نعطيهم أشياء مثل قرع العسل الذي يحبونه كثيراً .

وفي الوقت الحالي لا يذهب أولاد عليّ إلى واحة سيوة على الإبل ، بل بالسيارات ، فلديهم عربيات وشاحنات كبرى لنقل البضائع . كما أنهم يذهبون إلى الإسكندرية ويعودون في اليوم

نفسه . والآن امتد نشاطهم التجارى إلى أنحاء مختلفة من الجمهورية ؛ حيث يقبل الناس فى كل مكان على منتجات سيوة ، كما أن لديهم صناعات فى سيوة الآن ، وما زال أولاد علىّ يعملون بالتجارة ، كما كانوا يفعلون أيام ركوب الإبل والذهاب فى قوافل " .

وكما هو الحال فى التجارة وتربية الماشية مع أبناء واحة سيوة ، شهدت الزراعة أيضا تغيرات فى الساحل الشمالى الغربى . فقد تم إدخال الزراعة الحديثة ، إلا أن السمات المهمة للزراعة القديمة ما زالت موجودة إلى اليوم .

وتمثل " الرغطة " ، وهى الاحتفالية التى أشرنا إليها بالفصل الخامس ، أحد الملامح المهمة للزراعة القديمة التى مازالت تقام من وقت لآخر فى القرن العشرين ، وأحفاد الأغنياء الذين كانوا يعملون بالزراعة القديمة هم من كبار المزارعين الموجودين اليوم بالمنطقة ، ولكن بعض المزارع الكبيرة الجديدة طورها أشخاص كانوا فقراء فى الماضى ، غير أنهم جمعوا ثروة معقولة من التجارة ، واستمر التباين فى نطاق أو حجم المزارع ؛ فهناك بعض المزارع الكبيرة نسبيا ، كما أن هناك العديد من المحاولات التى تتم على نطاق صغير ، وهناك أشخاص لا يمتلكون أرضًا كافية فيشاركون فى المحصول أو يعملون بالأجر لدى آخرين ، ومثال ذلك أحد أبناء قبيلة أولاد علىّ وهو يزرع بالقرب من وادى مدور . قال :

" الأرض التى أمتلكها لا تكفى لإعالة عائلتى ، ولذا كان لزاما علىّ أن أدخل كشريك مع رجل يمتلك أرضًا ، وكان هذا الرجل من قبيلة جميعات ، يقوم هو بتجهيز الأرض وأقوم أنا بإحضار المحراث والجرار والبذور وكل العمالة ثم نتقاسم بعد ذلك المحصول بالنصف ، آخذ نصفه ويأخذ هو النصف الآخر " .

مازال أصحاب المزارع فى مرمريكا القديمة التى تعد جزءًا من الساحل الشمالى الغربى كلهم تقريبًا من أبناء قبيلة أولاد علىّ وقبائل وعشائر أخرى ، ومازال الرجال والسيدات البدو يقومون بكثير من الأعمال التى تتطلبها الزراعة الحديثة . وذكرت

تقارير ، مع ذلك ، أن المستثمرين من أبناء وادى النيل بدأوا فى استكشاف إمكانيات الحصول على أرض لإنشاء مزارع حديثة فى المنطقة . وعلاوة على ذلك فقد جند الملاك البدو أبناء وادى النيل للعمل في المزارع ؛ فهم يعملون كعمال بصورة متقطعة وضمن مجموعات عمل منظمة وكعمال بنظام الوقت الكامل ، ويعمل عدد قليل من أبناء وادى النيل بنظام المشاركة فى المحصول ، ويتم استهلاك معظم محصول الشعير الآن كعلف لحيوانات المنطقة ، وذلك على الرغم من أن محامياً بدوياً ذكر لنا أن بيع الشعير يكون لإنتاج البيرة فى وادى النيل ، وفى تباين واضح لما كان يحدث فى الستينيات وقبل ذلك فإن الأسر تشترى اليوم معظم طعامها من السوق ، ويستهلكون جزءاً قليلاً نسبياً من إنتاجهم .

الزراعة الحديثة :

كتب القصاص عن " تجارب استصلاح الأراضى " فى الساحل الشمال الغربى منذ عام ١٩٠٠ وحتى الخمسينيات من القرن الماضى . ويشير الى إدخال أشجار العنب والزيتون والتمر فى العامرية والكنج فى بداية القرن ، ويشير كذلك إلى نجاح زراعة شجر التين فى سيدى كرير فى عام ١٩١٨ انتشاره بعد ذلك على السلسلة المجاورة من الكثبيات الرملية الساحلية ، وإنشاء محطة تجريبية فى حوالى عام ١٩٢٠ فى منطقة برج العرب ، وهو الأمر الذى شجع بشكل خاص على إدخال الزيتون للمنطقة . كما يذكر أيضاً تجربة غير ناجحة لتحسين مرعى فى نهاية الخمسينيات من القرن الماضى فى منطقة رأس الحكمة ، ويؤكد أن مشروعات تحسين إنتاج الماشية وإدارة المرعى باءت بالفشل ؛لأن إدخال نظام إدارة المرعى والرعى المنظم كان يتطلب إجراءات محكمة ومنظمة وهى غير عملية ، كما أن التنفيذ مكلف للغاية . ويؤيد القصاص بدلاً من ذلك " زراعة التين والزيتون والشجيرات الأخرى التى تمثل استبدال الحياة النباتية الطبيعية تنمية نباتية صناعية ، مع وجود علاقات مقارنة من حيث البيئة والخواص " (1972:172-174) .

وربما يتذكر القارئ أن أحد كبار عائلة أولاد عليّ سبق أن قال إن زراعة الزيتون أدخلت إلى منطقة قصر فى الفترة بين الحربين العالميتين ، كما قال إن " الإنجليز أعطونا الشتلات " ، ويعتقد أن "سنو" الحاكم البريطانى الذى قتله أحد البدو المجروحين فى وادى مجيد فى أثناء الحرب العالمية الأولى هو الذى قام بتوزيع تلك الشتلات لأول مرة . وقال " كانت عملية بدائية . قام الناس بغرس الشتلات ووضعوا آمالهم على أن تنمو " . وقد نما بعضها وأصبحت أشجاراً ، لكن البريطانيين قطعوا الأشجار أو دمروها قبل وقت قصير من معركة العلمين فى الحرب العالمية الثانية .

ويذكر البعض أيضاً أن زراعة أشجار الزيتون كانت قبل الحرب العالمية الثانية ، وقال أحد المزارعين البدو وهو يقيم بالقرب من منطقة وادى مدوار فى منطقة المرعى والشعير القديمة " أحضر أبى الشتلات من سيوة وزرع حوالى ٣٠ شجرة زيتون فى عام ١٩٣٥ "، وقال رجل آخر من المنطقة نفسها إن والده زرع أشجار الزيتون فى ١٩٣٩ بالإضافة إلى ٣٠٠ شجرة تين " سلطانى " قبل الحرب ، وقال إنه بعد الحرب " رجعنا ووجدنا الأشجار مكسورة ومقطوعة ، وأعطت الحكومة تعويضات للذين فقدوا أشجارهم أو فقدوا صهاريج المياه " .

وبدأ إدخال الزراعة الحديثة التى استمرت بعد ذلك على الأقل فى الجزء الغربى من الساحل الشمالى الغربى بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك حسب ما ذكره أحد الأشخاص الكبار من قبيلة أولاد عليّ الموجودة فى قصر . وأضاف : " وأصبح لدينا بساتين على الساحل بعد عام ١٩٤٥ ، وارتبطت تنمية تلك البساتين بتعمير الصحراء ، وشجعتنا هذه البساتين فى مجال الزراعة ، وكان لدينا فى البداية أشجار زيتون ، أما بالنسبة للتين فقد كنا نسمع عنه فى منطقة دحيلة ، وعندما نجحت زراعة أشجار التين بدأنا جميعاً زراعته بدرجة أكبر من زراعة الزيتون ، وتعد زراعة التين ملائمة بصفة خاصة فى المناخ الجاف ، واعتادت هيئة تعمير الصحارى أن تبيع لنا شجيرة التين مقابل خمسة قروش ، وهى تكلفهم حوالى ٢٥ قرشاً . كانوا يرسلون إلينا مفتشين للعناية بالأشجار ، وإذا وجد المفتشون أن المزارعين يعملون بجد كانوا يكافئونهم بالدقيق والسكر والشاى " .

وطبقا لما ذكره أحد الشباب من قبيلة أولا عليّ ...

" الانطلاقة فى الزراعة الحديثة جاءت من المساعدات الخارجية ، مثل برنامج الغذاء العالمى ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) والمشروع المصرى ـ الألمانى ، وقد وفرت كل هذه المساعدات الحوافز للزراعة الحديثة . وكان الحافز الرئيسى الآخر هو إغلاق الحدود مع ليبيا وذلك فى منتصف السبعينيات ، وهو الأمر الذى أدى إلى حدوث اضطراب فى التجارة وأوقف تهريب البضائع ، وتوقف الناس وساهمت مشروعات التنمية على المساعدة فى زراعة محاصيل جديدة ".

ارتبطت الزراعة الحديثة بمشروعات تعمير الصحراء وبرامج المساعدة المتنوعة ومشروعات التنمية ، وأصبحت بذلك أحد المتغيرات التى انطلقت فى الستينيات ، وتعد تنمية الصهاريج وأنظمة تخزين المياه من أهم الملامح الرئيسية لإدخال الزراعة الحديثة ، وقد أسهم ذلك فى الحصول على أقصى إفادة ممكنة من الأمطار التى تسقط بشكل ضئيل ومتقلب على الساحل الشمالى الغربى ، ويتم الإمداد بمياه النيل التى تصل غرباً حتى مرسى مطروح بواسطة خطوط أنابيب ويمكن شراء الماء ونقله بواسطة شاحنات مخصص لذلك الى المزارع ، ورغم أنه يسد بعض النقص ، فإن هذا المصدر من المياه غير كافٍ لتلبية الاحتياجات التى قد تنشأ من الجفاف الحاد ، وربما يستمر لبضع سنوات ، ولحسن الحظ فإن الساحل الشمالى الغربى لم يعان من جفاف حاد منذ الخمسينيات ، وهى الفترة التى سبقت إدخال المحاصيل الجديدة .

الصهاريج وتخزين المياه :

انتقد مزارع بدوى يعيش فى موقع داخلى من الساحل مسألة التنفيذ المرتبطة بمساعدات التنمية التى تقدمها جهات متعددة من الدولة ، وكذلك مشروعات التنمية ؛ فهو يرى أن هيئة تعمير الصحارى كانت أفضل مشروع فى الصحراء ، وكانت الافادة الرئيسية منه هى المياه والصهاريج والسدود ، وذلك بالنسبة للذين يعيشون فى الأودية . وتعتمد الزراعة الحديثة على مياه الأمطار وذلك مثل إنتاج الشعير قديماً ، لكنها

تتضمن أيضاً بعض الرى من مصادر المياه الجوفية . ويتم تجميع المياه وتخزينها فى صهاريج وأنظمة عبارة عن سدود صغيرة تتحكم فى تدفق مياه الأمطار خلال الأودية .

ويجرى التحكم فى المياه الجوفية من خلال صنابير مخصصة للرى ، وذلك فى مناطق محددة من الساحل الشمالى الغربى ، ومثال ذلك السهل الساحلى فى منطقة قصر . وهناك أكثر من ٣ آلاف صهريج تحت الأرض موزعة على نطاق واسع ، وهى ترجع إلى عصر الرومان . وهناك صهاريج قديمة ترجع إلى عصور قديمة وحديثة . وكان ببعض الصهاريج القديمة شقوق ، ويجرى تنظيفها منذ الستينيات ، كما أنشئت صهاريج جديدة ، وطبقًا لبيانات هيئة تعمير الصحارى فإنه قد تم تنظيف أو إنشاء ٢٩٥٩ صهريجًا فى محافظة مطروح فى الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٠ ، بالإضافة إلى إنشاء ١٥,١٨٥ ألف صهريج جديد فى الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٣ .

وطبقًا لما ذكره أحد الكبار فى قبيلة أولاد على ، وهو يمتلك أرضًا فى السهل الساحلى فى منطقة قصر وأرضاً أخرى فى السهل المرتفع ...

> **" كانت أعمال حفر الصهاريج تتم بواسطة أشخاص من صعيد مصر ، وبالنسبة للصهاريج الجديدة فقد بنيناها على الطراز الرومانى القديم نفسه ، كنا نعتقد أن هذا العمل صعب فى البداية ، لكننا وجدنا أن الأرض ليست قوية بدرجة يصعب معها الحفر ، كما أننا حفرنا أيضًا صوانى على السهل الساحلى " .**

وطبقًا لما ذكره شاب صغير من قبيلة أولاد علىّ " اعتادت هيئة تعمير الصحارى على منح صهريج لكل شخص يمتلك ٢٠٠ شجرة وصهريج مساحته ١٠٠٠ متر مكعب للشخص الذى يمتلك على الأقل ٥٠٠ شجرة ". وذكر أحد المزارعين البدو ، وهو يبلغ من العمر ٥٠ عامًا ويعيش فى منطقة المرعى والشعير بقصر ... قال الرجل الكلام التالى وهو يتطابق مع أقوال الكثيرين ؛ حيث يمتلك هو وأخيه ٢٨٠ شجرة زيتون و ٦٠٠ شجرة تين وبعض أشجار اللوز والعنب والتفاح ، وذكر بخصوص الصهاريج :

" نمتلك ثمانية صهاريج منحتنا هيئة تعمير الصحارى ستة منهم، والاثنان الأخيران من المشروع المصرى ـ الألمانى ، حدث ذلك بعد وفاة والدى عام ١٩٨٠ . وقد أعطونى المال ، وقمت أنا بترتيب العمل . وأعطتنا هيئة تعمير الصحارى أربعة جنيهات لكل متر مكعب . أحضرت عمالاً من صعيد مصر ليساعدونى ، وقد بلغت فعلاً التكلفة الحقيقية أربعة جنيهات للمتر ، وأخذ العمال الذين أحضرتهم من صعيد مصر جنيهين للمتر ، وقد قام عمال صعيد مصر بالفعل بحفر صهريجين ثم أنشأنا نحن الصهاريج الباقية .

كان ذلك عملاً شاقًا ، ولكننا أكملناه ، والصهاريج التى نمتلكها ليست كبيرة ، واستفدنا بباقى المال الذى لم نحتج لدفعه إلى العمال فى طلاء جوانب الصهاريج بمادة البلاستر ، كما أعطونا الإسمنت بأسعار مخفضة ، وقام الألمان بتمويل الصهريجين الباقيين وأنشأناهما فى العام الأخير ، ومَنَحنا الألمان ثمانية جنيهات فى المتر ، لكن إنشاء هذه الصهاريج تكلف أكثر من الصهاريج التى أنشئت قبل ذلك ، والصهاريج القديمة ممتلئة على عكس الجديدة بسبب عدم سقوط الأمطار ، وإذا لم يكن هناك أمطار نحضر المياه بواسطة ناقلات من قرية قصر أو مرسى مطروح ونضعها فى الصهريج ".

وبشكل عام فقد تلقى أبناء قبائل أولاد علىّ والجميعات والمزارعون البدو الآخرون ومربو الماشية مساعدات لكى تغطى جزءًا كبيراً من تكاليف بناء الصهريج . وقام البعض على الرغم من ذلك بتمويل بناء الصهاريج من مدخراتهم الخاصة ، ويعد جلب عمال من صعيد مصر للقيام ببعض العمل ثم قيام البدو بعد ذلك بالعمل بأنفسهم أمراً شائعًا هناك ، حيث ذكر ذلك مزارع من قبيلة أولاد علىّ يعيش فى وادى مدوار ، قال لنا :

" عملت فى الصهريج مع أبنائى ، وجلبت أيضاً بعض العمال من صعيد مصر لمساعدتى ، وعمال صعيد مصر يتميزون بالمهارة ، وقد تعلمت منهم ، وقمنا بعد ذلك بالعمل بأنفسنا ".

ويعد تجميع مياه الأمطار فى الصهاريج شكلاً من أشكال تخزين المياه ، وتوجد الصهاريج فى منخفضات فى اتجاه المصب الطبيعى لمياه الأمطار ، وتتجمع المياه فى قنوات داخل فتحة الصهريج من خلال سدود طويلة ومنخفضة تسمى هنا " جشجش " ، وهى مصنوعة من الصخور أو عن طريق حفر جداول قليلة العمق ، ويقال إن لهذه المياه التى كان من الممكن أن تفقد لو لم يتم استغلالها ، نفعاً كبيراً ، وهى تستخدم للشرب والرى ، وعندما تكون مياه الأمطار غزيره يمتلىء الصهريج خلال ساعة .

ومنذ الستينيات يتبع نظام أكثر تعقيداً فى تخزين المياه من خلال عملية بناء نظم أودية تجرى من السهل المرتفع إلى السهل الساحلى وأحياناً إلى البحر ، وقد بدأت هذه العملية عن طريق هيئة تعمير الصحارى ، وطبقاً لبيانات تلك الهيئة يوجد حوالى ٢٠٨٠ سدا تم إنشاؤها فى الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٠ .

كما تم إنشاء حوالى ١٠ آلاف و ٤١٥ خزاناً وسداً كبيراً وصغيراً فى الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٩٣ ، ويتضمن نظام تخزين المياه بناء سلسلة من الخزانات والسدود الصغيرة لاعتراض اندفاع المياه فى الوادى وتحويلها ناحية الحقول ، كما تم إنشاء قنوات لكى تستمر المياه فى الاندفاع للحقول بقوة نزولاً إلى الجدول . وتشير الملاحظات إلى أن مثل هذا النظام كان موجوداً فى أودية الساحل الشمالى الغربى فى العصور القديمة . وقد لحق الدمار بالأنظمة المشابهة فى مناطق بشمال سيناء (Jarvis 1936: 128-129) وفى الأردن (Abu Jaber, Gharaibeh and Hill 1997: 122-124) وطبقاً لما ذكره مهندس ألمانى مسئول عن تطوير هذه الأنظمة كجزء من مشروع التنمية المصرى ـ الألمانى لقرية قصر ، فإنه يجب النظر إلى عملية تنمية تخزين المياه فى الوديان على أنها جزء من استصلاح الأراضى ، ويتضمن العمل تمهيد الأرض أو تسويتها وأحياناً تحريك التربة الفوقية داخل الوديان الجانبية الأخرى

المتفرعة منها وفى مناطق تجمع الأمطار ، وتقام الخزانات والسدود الكبيرة والصغيرة والمتفرع منها جداول لتتحكم فى تدفق المياه وتوزيعه . ويقوم المقاولون المحليون بتسوية الأرض فى منطقة قصر ، وذلك باستخدام الجرافات ، وأحيانًا يجرى إنشاء الخزانات والسدود عمال أجراء ، غير أن المزارع البدوى وأبناءه غالبًا ما يقومون بالجزء الأكبر من العمل . وتقام الخزانات والسدود عادة باستخدام الحجارة الموجودة فى الأرض ، لكن العديد من السدود والحواجز القديمة كانت مدمرة ومنهارة فى معظم الأحيان .

وطبقًا لما ذكره المهندس فإن العمل فى تخزين المياه واستصلاح الأرض فى أحد الأودية يجب أن يبدأ من قمة الوادى ، ثم يستمر بالتدرج فى الاتجاه الى المستويات السفلى . ومع ذلك فإن العمل فى منطقة قصر يتم تدريجيا . ويطلب المزارعون العون على أساس فردى . ويوفر المشروع جزءًا من التكاليف والمساعدة الفنية بشأن المكان الذى توضع فيه السدود والحواجز وكيفية إنشائها . ويقول المهندس إن النظام القديم الذى يرجع إلى عصر الرومان كان أكثر حنكة وشمولاً بالنسبة لنظام الوادى بأكمله من العمل الذى يتم تنفيذه حاليًا (Renger, personal communication, 1994) .

وقد وجدنا أمثلة عديدة لسدود وحواجز فى أودية ، ورأينا حقولاً خضراء وأشجار زيتون وتين فى مناطق لم تكن مزروعة فى حقبة الستينيات أو بعدها بل كانت متروكة للرعى ، وأكد لنا المزارعون البدو عملية تخزين المياه كما وصفناها من قبل ؛ فقال أحدهم :

> **" لدى ثمانية سدود كلها من المشروع الألمانى ، وقد عملنا بجد فى بنائها ، قالوا إنهم سيدفعون ثمانية جنيهات للمتر ، وإذا تكلف المتر ١٢ جنيهًا يكون علىَّ أن أدفع الفرق وهم لا يدفعون حتى يتم الانتهاء من العمل ، وقد جلبت بعض المحليين ليساعدونى ، ولم نستأجر أى شخص . قمنا بالعمل بأنفسنا ، ولدى سدود من الأسمنت وأخرى من الحجر ".**

وقال مزارع آخر من قرية وادى مدوار :

" لدى خمسة سدود من الأسمنت وستة بدون أسمنت مصنوعة من الصخور فقط ، بنيت خمسة منها فى البداية بتمويل من هيئة تعمير الصحارى ، وأخذنا مساعدة من الهيئة عن طريق الجمعية التعاونية المركزية ، والجمعية جيدة ، لدينا جمعية محلية هنا وكل أعضائها من قبيلتنا من عائلة معفس ، لكننا أخذنا المساعدة لإنشاء صهاريج وسدود وجلب أسمنت من الجمعية المركزية بمرسى مطروح ، والسد الذى به قناة موله المشروع الألمانى مع خمسة سدود أخرى ، وقد بنينا كل هذه السدود بأنفسنا ، ولم نستعن بعمال من صعيد مصر، ودفعت الهيئة لى ٢٨ جنيهًا للمتر ، والتكلفة كانت ٣٥ جنيهًا ودفعت أنا المبلغ الباقى ، ولم أكن أعرف كيف أبنى هذه السدود لذلك أرسلوا لى مهندسًا ليعرض كيفية البناء ، ثم رجع مرة أخرى وفحصهم وفحص تلك السدود عندما انتهينا منها .

وما زال لدينا عمل كثير فى الأرض ، ويجب علينا أن نسويها ، وقاموا بتأجير جرافة لنا ، وجعلونا ندفع ٢٥ ٪ من التكلفة ".

لم يتم إدخال البنية التحتية لتخزين المياه لتطوير الزراعة الحديثة على أساس شامل فى المنطقة بكاملها . على سبيل المثال فإن منطقة قصر قد استفادت أكثر من أى منطقة أخرى ، وأهملت المناطق الأكثر بعدًا . ولم توزع المساعدات بالتساوى بين كل المزارعين ، وتتطلب معظم برامج المساعدات أن يغطى المستفيد جزءًا من التكاليف بينما تقوم العديد من البرامج بدفع حصته فقط عندما ينتهى العمل ، كذلك فإن العديد من المزارعين الفقراء للغاية لم يكونوا قادرين على توفير رأس المال اللازم للاستفادة من المعونة ، ومع ذلك أنشئت صهاريج جديدة فى الساحل الشمالى الغربى ، بينما زادت أعداد السدود والحواجز فى أودية كثيرة بالمنطقة .

وأدى دعم تنمية مصادر جديدة للمياه إلى زيادة تربية الماشية فى المرعى ، وبالمثل فإن التخزين الحديث للمياه يسمح باستخدام مكثف وأوسع للأرض فى الزراعة ، وبذلك

ظهرت مزارع جديدة من أشجار التين والزيتون فى المناطق التى كانت مخصصة سابقًا للرعى أو لزراعة الشعير ، وفى الوقت نفسه فإن استخدام الجرارات على نطاق واسع - التى تجذب المحاريث المعدنية بقوة - أسهم فى تطوير زراعة حديثة للشعير فى المناطق الرعوية الأكثر جفافًا . ودمرت الحياة النباتية الطبيعية وتفككت التربة الفوقية وحدث تآكل تدريجى لمنطقة السهل المرتفع بسبب الرياح التى أدت أيضًا إلى خلخلة التربة ، وربما إلى حدوث التصحر (Ayyad 1992: 18) وتتدفق مياه الأودية والسيول باندفاع لتحطم السدود الضعيفة القديم منها ، والتى ليس لها قنوات ، وكانت النتيجة حدوث انخفاض شديد للمياه فى الأودية .

مزارع حديثة مختارة :

وبنظرة متعمقة إلى الزراعة الحديثة نقدم حالات لعدد من المزارع على لسان أصحابها من البدو . الحالة الأولى هى عملية الزراعة الأكبر فى منطقة قصر وهى أقدمها فى المنطقة . يمتلك هذه المزرعة "جملة" - كما يقال - أحد الكبار وأبناؤه ، ومن بينهم مسئول كبير فى بنك وطبيب ، ويدير الابن الثالث المزرعة بشكل يومى تحت إشراف عام من والده ، وكان الأب أحد كبار مربى الماشية ومزارعى الشعير فى قصر ، فى النظام البدوى الرعوى ـ الزراعى القديم .

وللمزرعة أرض فى أحد أنظمة الوادى المرتفعة ؛ حيث تستفيد من السدود والحواجز فى تلك المنطقة ، ومع ذلك فإن الجزء الأكبر من أرض المزرعة يقع فى السهل الساحلى ، "ولا توجد هنا أى سدود ، وفى الحقيقة فإن السدود التى بنيت على الأراضى المرتفعة أثرت سلبيا علينا هنا فى الساحل".

وتُروى المحاصيل على الساحل باستخدام مضخات مياه من الصوانى أو باستخدام الخزانات الموجودة تحت الأرض ، والمزرعة بها حوالى ألفى شجرة زيتون وعدة آلاف على الأقل من أشجار التين ، كما يقول صاحب المزرعة " لدينا أشجار تين

ذات أعمار مختلفة ، لا أعرف كم عددها ، لكن لـديـنا كثير منها "، وذكر أيضاً أنهم لا يزرعون أى لوز أو رمان ، كما أنهم حاولوا أن يزرعوا أشجار خوخ وتفاح ، لكنها لم تكن جيدة ولم تنجح الزراعة ".

بالحديث عن العمل فى المزرعة ، ذكر صاحبها الأكبر سنا أنه فى الستينيات "كان الأشخاص الذين يعملون فى الزراعة هم أبناؤنا وإخواننا ، وإذا لم يكن لديك عدد كاف من الأقارب كان يمكنك استئجار أشخاص ، وهم يعملون بأجر يومى ٢٥ قرشاً "، وفى المقابل فإن عامل المزرعة فى منتصف التسعينيات كان يحصل على سبعة جنيهات فى اليوم ، وقال إنهم لا يؤجرون أى قطعة من أرضهم لآخرين ، لكن بعض الأرض المخصصة لزراعة الخضروات والتوابل يقوم بزراعتها بدو مزارعون يعيشون فى قصر مقابل جزء من المحصول ، وقال الرجل :

" ندخل شراكة مع أشخاص يريدون العمل ونقسم المحصول ؛ فالشخص الذى يشاركنا يأخذ نصفه ونأخذ نحن النصف الآخر ، ويوفر صاحب الأرض البذور والمحراث ، ويوفر الشريك العمل الجاد فقط . وأحياناً ، إذا قام بعمل جيد ، يأخذ أكثر من نسبة ٥٠ فى المائة المقررة له ".

ويتم حرث أراضى بساتين التين والزيتون أحياناً باستخدام الجرارات ، وأحياناً تروى الأشجار ، وتنقل المياه من الصوانى إلى البساتين بواسطة حاويات صغيرة يشدها الجرار ويتم حينئذ توزيع المياه حول كل شجرة باستخدام خرطوم يجرى توصيله بالحاوية ، ويقوم بذلك أحد أحفاد صاحب الأرض ، كما يقوم العمال المستأجرون بجمع الزيتون والتين . وقال الابن الذى يدير المزرعة " يوجد أشخاص هنا ينتظرون أن يطلبهم العرب للعمل ، ربما يكونون من الأطفال أو النساء ، ويتم جمع ثمار التين والزيتون بواسطة عدد من الأشخاص " ، يدفع لهؤلاء العمال أجر على أساس الكمية التى جمعوها ، فى حالة الزيتون مثلاً يدفع جنيه واحد أو جنيه وربع الجنيه مقابل ملء صفيحة تزن عشرة كيلو جرامات .

وهناك حالة أخرى لإحدى المزارع الصغيرة الجديدة التى توجد بالقرب من وادى مجيد فى قصر بمنطقة المرعى والشعير . يقول صاحب المزرعة إنه ورث الأرض عن آبائه وأجداده ، وأن أرض المزرعة كلها كانت مراعى ، وهو يملك ثمانية سدود وحواجز فى أرضه ، ويتحدث عنها كما لو كان قد تم استصلاحها ، يوجد بالمزرعة عدة مئات من أشجار الزيتون وحوالى مائتى شجرة تين . وترعى بها بعض الأغنام . يقوم بالعمل فيها وتربية الماشية صاحبها وأبناؤه ، لم يذهب إلى المدرسة ولكن أبناءه يدرسون ، وقال عن نفسه " لم أقم بأى عمل أبدًا فى حياتى غير ما أقوم به الآن ".

وهناك مزرعة صغيرة أخرى فى وادى مدوار ، هذه المزرعة يملكها شقيقان بنظام الجملة ، وقال أحدهما إن والده قام بزراعة الأرض لأول مرة قبل أكثر من ٥٠ عامًا ، وقام هو وأخوه بزراعة حوالى ٢٥٠ شجرة زيتون معظمها زيتون إسبانى ، وكان ذلك فى السبعينيات ، ويقول إنهم كانوا من أوائل من قاموا بزراعة الزيتون فى منطقة المرعى والشعير ، المزرعة بها أيضًا حوالى ٦٠٠ شجرة تين ، وأضيف إليها حديثًا ٢٠ شجرة تفاح وثمانية أشجار لوز و٢٥ شجرة رمان وحوالى ٥٠ كرمة عنب ، وقد تم شراء الشجيرات من خلال المشروع المصرى الألمانى وزرعت كلها عام ١٩٩٣ ، وكما يربى بالمزرعة حوالى ٧٠ رأس غنم وتزرع بها أيضًا البقوليات والطماطم والبطيخ والشعير ، ويقوم أصحاب المزرعة وأبناؤهم بكل الأعمال فيها وأحيانًا يقومون باستجار عمال لجمع الزيتون والتين .

وفيما يتعلق بالزراعة الحديثة ، قال أحد الشقيقين كنا نريد أن نزرع كل الأرض الجديدة بأشجار الزيتون والتين واللوز ، ومعظم هذه الزراعات تحصل على المياه اللازمة لها من الأمطار التى تسقط فى الشتاء ، إننى أحب هذه الزراعة . وعن نفسه قال : " كنت فراشًا فى مدرسة ، وكان لدى بالأمس امتحان ، وكان صعبًا ، وأنا أتعلم فى فصل لمحو الأمية ، وهو شىء جيد ، تعلمت كيف أكتب اسمى ، لدى دخل جيد من مرتبى ومن الزراعة . وقال أيضا إنه يشترى الدقيق والأرز والطماطم والزيت ، كل شىء يحتاجه المنزل تقريباويبيع كل منتجات المزرعة لكنه يحتفظ بصوف الأغنام ، وقال : " لدى بطانية جديدة وسجادة مصنوعتين من الصوف ".

وبعد ظهيرة أحد الأيام قبل غروب الشمس ، جلسنا على الأرض فى بستان زيتون فى الجزء الشمالى من السهل الواسع المرتفع . يمكن للشخص بالكاد أن يرى مرسى مطروح على البعد . كان بالقرب منا كشك صغير ؛ حيث شاهدنا جنديين ينظران إلينا ببؤس فى أثناء شرائهما قطعة صغيرة من الكعك ، وانضم إلينا صاحب الكشك ، وقدم لنا بعض التين السلطانى الممتاز ، وهو أحد أبناء عائلة معفس التابعة للعشيبات من قبيلة أولاد علىّ الأحمر ، قال إنه من مواليد عام ١٩٢٥ ، وتحدث إلينا عن مزرعته فقال :

" عندى أشجار زيتون زرعت فى عام ١٩٣٩ ، قام أبى وأشقائى بزراعتها ، لأشجار الزيتون القدرة على الحياة حتى إذا لم تسقط أمطار ، لكن إذا لم يكن هناك أمطار أو أمطار غزيرة ، فإن تلك الأشجار لا تثمر بكثرة وأحيانًا لا تثمر على الإطلاق ، وتواجه الجفاف أحيانًا ، لكن بعض المطر يسقط بصفة دائمة ، وهناك أيضًا الندى . أبى كان عنده ٣٠٠ شجرة زيتون ، ولدى الآن ألف شجرة ، وبعض أشجار التين منذ ٥ سنوات فقط ، وكان لدينا تين أبيض اللون يسمى سلطانى ، لكنه كان مخصصًا لاستهلاكنا الشخصى ، وما زال لدينا القليل من أشجاره ، ولدينا الآن تين أحمر ، وهو الذى يباع فى الأسواق والمصانع ، ولكن التين السلطانى أفضل بكثير من الأحمر .

عندى أيضًا بطيخ وشعير وزراعات جديدة أخرى مثل التفاح والعنب واللوز والرمان ، ومحصول العنب جيد للغاية ، وقد بدأنا زراعته قبل سنوات قليلة ، فى البداية تلقيت مساعدة من هيئة تعمير الصحارى ، وبعد ذلك من المشروع المصرى الألمانى ، ونحن ندفع مقابل ما نأخذه .

عندى ثمانية أبناء من زوجة وستة من زوجة أخرى ، وكل أبنائى البالغ عددهم ١٤ يعملون معى ، وأخى يسكن بجوارى ، لكنه يعمل وحده . وليس بيننا أرض مشتركة . وفى بعض الأحيان

استأجر عمالاً خاصة عند جمع الزيتون أو عندما نجهز الأرض للزراعة ، ونستعين بجرار حيث إنني لا أملك جراراً ، وأقوم باستئجاره من الجمعية الموجودة في منطقة قصر ، مقابل خمسة جنيهات في الساعة ، وإذا استأجرته من مكان آخر غير الجمعية أدفع عشرة جنيهات في الساعة ، لدى الآن ٥٠ رأساً فقط من الخراف ، ولكن أحياناً يكون لدى ما يزيد على مائتي رأس ، وحينذاك أسلم الأغنام لراعٍ ، وحينما لا يسقط المطر أبيعها قبل أن تموت ، وأفعل ذلك لأنني لا أستطيع أن أستثمر أموالي في شراء العلف ولا طاقة لي بشرائه ، وعندما لا تكون هناك حياة نباتية يكون إنتاج الأغنام من النسل قليلاً ، وإذا عندما لا يكون هناك مطر أقوم ببيع نصف أو ثلث القطيع .

أجداد أجدادي كانوا يعيشون هنا على هذه الأرض ، ولم أترك هذه الأرض أبداً إلا عندما أرسلونا للبحيرة (خلال الحرب العالمية الثانية) ، لم نفعل هناك أي شيء ، لكننا كنا نذهب للمعسكرات لحصول على الطعام ، أقمنا هناك لمدة أربع سنوات ، ثم أعادونا مرة أخرى بالقطار في عام ١٩٤٤ ؛ حيث نقلونا في شاحنات كبيرة الى موطننا الأصلي ، ولم أغادر هذا المكان منذ عام ١٩٤٤ ، ولم أذهب لأداء فريضة الحج . أبنائي يذهبون للمدرسة وهي بعيدة من هنا ، ويعانون حقيقة عن المشي مسافة طويلة خاصة في موسم المطر ".

ونقدم حالة أخيرة لمزرعة في منطقة أخرى بالقرب من منطقة نجيلة ، هذه المزرعة غير عادية ؛ حيث تم تنميتها في منطقة بعيدة واقعة جنوب السهل المرتفع ، وتختلف عن المزارع الجديدة الأخرى . تقع المزرعة على بعد ثمانية كيلومترات جنوبي الطريق الدولي السريع والمناطق المزرعة حيث الأراضي المنزرعة منخفضة بعض الشيء عن باقي الأرض وتتدفق المياه إليها . الأشجار مصطفة بطريقة منتظمة للغاية ، ويقول المزارع

إنه يستأجر من ٢٥ إلى ٣٠ عاملاً من صعيد مصر من الموجودين فى مدينة مطروح لمدة ٢٠ يومًا للحرث تحت أشجار التين والأشجار الأخرى التى لا يستطيع الجرار الوصول إليها ، وإذا تعذر ذلك يقوم أحد أبنائه بالحرث بالجرار ، وكذلك يتعاقد أشخاص من العريش فى شمال سيناء على محصول التين .

وبالإضافة إلى المزرعة ، يمتلك صاحب الأرض ٩٠٠ رأس غنم ، وعندما زرناه كان نحو ٥٠٠ رأس منها مع أحد الرعاة وابنه فى مرعى شعير بالقرب من نجيلة. يتقاضى الراعى حوالى ٥٠٠ جنيه فى الشهر ، وتظل باقى الأغنام البالغ عددها ٤٠٠ رأس بالقرب من المزرعة ؛ حيث يرعاها ابن صاحب المزرعة ، ويتم تسمين هذه الأغنام لتصديرها ، ويقوم بحز فرائها أشخاص من البحيرة .

صاحب المزرعة البدوى رجل فى الستين من عمره ، وهو من عائلة تابعة لقبيلة أولاد علىّ الأبيض ، وصف لنا مزرعته وتنميتها كما يلى :

" بدأت هذا المشروع فى الثمانينيات من القرن الماضى وقبل ذلك الوقت كنت أقوم فقط بتربية الماشية ، وعملت أيضًا فى التجارة . لدى محلات فى منطقة نجيلة ، كنت أبيع أشياء هناك من بضائع أحضرها من مرسى مطروح والإسكندرية والقاهرة ، ومنذ أن بدأت الزراعة هنا توسعت فيها ، نعتمد على الحيوانات والزراعة ، والاثنان يعتمدان على المطر ، إذا أنزل الله علينا المطر فهذا أمر طيب ، أما إذا لم يسقط المطر فالله وحده يعلم ما سيكون عليه الوضع فى ذلك العام .

هذه أرض أجدادى الذين كانوا يزرعون الشعير هنا ، وكان لديهم إبل وأغنام ، ولم يكن لدى أجدادنا صهاريج ، ولم يكونوا يعرفون كيفية إنشائها ، ولدينا حدائق فاكهة ، نحن متفائلون بأنه سيوجد إنتاج وفير وأفضل فى المستقبل ، ومتفائلون لأن هذه الأرض بها مياه جوفية ، ذلك طبقًا لما ذكره خبير ألمانى قام بزيارتنا قبل فترة .

والأرض هنا لم تكن مـزروعـة ، وكنا نريد زراعـتـهـا ، ولذلك أحضرنا عمالاً لتنظيفها من الحجارة ، وأحضرنا آلات لتمهيد التربة كجزء من تجهيز الأرض قبل زراعتها ، وكان لدى جرار قديم اشتريته من هيئة تعمير الصحارى ، وقمت بإصلاحة ثم استخدمته في التجهيز الأولى للأرض ، لم تعطنى هيئة تعمير الصحارى شيئًا ، لا أموال ولا أى شيء فى ذلك الوقت ولا الآن ، بدأت الهيئة مشروعها فى عام ١٩٥٩ ، ولم يكن لديهم أى شيء ، أحضروا فقط عددًا قليلاً من الجرارات ، ولم يحضـروا فى ذلك الوقت أى شيء أكثر من ذلك ، وهذا على الرغم من أن الجمعيات التعاونية أيضًا كان بها عدد قليل من الجرارات ، وقد قمت بزراعة أول شجرة فى عام ١٩٨٠ ، أنا أحب الزراعة . واعتقدت أنه بدلاً من العمل فى أراضى أشخاص آخرين مقابل مبلغ من المال أو العمل والمشاركة فى إنتاج المحصول مع آخرين فى أرضهم لابد أن أبدأ بزراعة أرضى ، وقد كانت بعيدة عن الأراضى المزروعة الأخرى بالقرب من الساحل ، كان هذا أمرًا صعبًا فى البداية خاصة بسبب الإبل الضالة التى اعتادت ان تأكل كل ما نزرعه ، لذلك كان لابد من أن نقيم سياجًا من السلك حول الأرض . وهذا يتكلف حوالى ١١ ألف جنيه ، أحضرنا السلك من الجمعية التعاونية ومن المحلات فى السوق ، وقمت بتمويل ذلك وكل شيء آخر عن طريق بيع الحيوانات ، وكنت أبيع الأغنام لأشخاص يصدرونها إلى السعودية.

وقد سألنا صحفى إنجليزى - وربما يكون أمريكى - عن سبب عدم ذهابنا إلى البنوك للحصول على قرض ، وأخبرته أن لدينا بنكين . أقترض من البنك الصيفى لتمويل البنك الشتوى ، وآخذ قروض من البنك الشتوى للبنك الصيفى ، لكن الصحفى لم يفهم وشرحت له أنه لدى حيوانات وزراعة ، لكنه لم يفهم أيضًا . فقلت

له فى فصل الصيف يوفر البنك الزراعى أشجار التين واللوز والعنب ، والبنك الشتوى لا يكون لديه رأس مال ، ولذلك نقترض من البنك الصيفى ، ونشترى العلف ونمول بذلك البنك الشتوى ، وفى فصل الشتاء تحتاج الزراعة للاستثمار لتمويل عمليات الحرث ورش الزرع بالمبيدات وهكذا ، وبذلك نأخذ من البنك الصيفى لتمويل البنك الشتوى ، وفى النهاية فهم الصحفى ، وقال إذا فعل كل شخص يعيش فى الصحراء مثلكم ، ولن يحتاج أحد لأى مساعدة .

لدى سبعة صهاريج تتراوح مساحة كل منها بين ١٠٠ و ١٥٠ متر مكعب ، بالإضافة إلى خزان واحد (تحت الأرض) يمكن أن يستوعب ما يزيد على ٣٠٠٠ متر مكعب ، ونستخدم المياه ، كما أنها مخصصة أيضًا لاستخدام الحيوانات ، وتعتمد الزراعة على مياه الأمطار ، ودائمًا تسقط الأمطار هنا ، فى بداية المشروع قبل إنشاء الصهاريج كنت أشترى المياه من أماكن أخرى ، وأنقلها بواسطة الشاحنات لاستخدامها فى الزراعة ، فى البداية كانت الشجيرات تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه ، بينما لم تكن الكمية المتاحة كافية ، والآن أصبحت الشجيرات تحتاج إلى كمية أقل ، وذلك على الرغم من وجود كل هذه الصهاريج ، والأمطار التى تسقط كل عام تكفى الزراعة .

لدى ١٨٠٠ شجرة زيتون وكثير من أشجار التين ، كما أن لدى أيضًا ٧٠٠ فدان مزروعة هنا معظمها ، التين ، ولدينا أيضًا أشجار لوز وخوخ وعنب ، وتعد أشجار التين أفضل المحاصيل الملائمة للأرض كما أنها تدر عائدًا جيدًا وهى أكثر نجاحًا من زراعة الزيتون . سوق التين متقلبة مثل سوق الحيوانات . ويتم جنى التين فى أوقات مختلفة طوال الموسم ، بينما يتم جنى الزيتون كله مرة واحدة . وإذا كان نشاط السوق منخفضًا يكون الحظ عسيرًا .

وتجلب هيئة تعمير الصحارى أشجار الزيتون من إسبانيا وتباع الشجيرات مقابل قروش قليلة ، لكنها تكلفهم الكثير ، ويقومون بالمتابعة من خلال إرسال مهندسين لمعاينة طريقة زراعتها ، وإذا كانت الأشجار تنتج بصورة جيدة يتم تزويد المزارعين بمساعدات إضافية ، كما يحصل المزارعون أيضًا على مساعدات من برنامج الأغذية العالمي . وقد حصلت على معونة منهم ، وجاءت شجيرات الخوخ وغيرها من الفاكهة من خلال هيئة تعمير الصحارى فى عام ١٩٨٠ و ١٩٨٤ . وبعد هذين العامين لم يحضروا أى شىء ولم آخذ أى شىء منهم ".

والزائرون للمزارع الجديدة التى أنشئت على أراضٍ كانت فى الماضى قاحلة يتأثرون بالإنتاج الجديد ، وزراعة أشجار الفاكهة والتين والزيتون خير دليل على حدوث تنمية حقيقية فى هذا الجزء من الصحراء . وعلاوة على ذلك ، هناك مزارع قليلة بها صوبات بلاستيكية ، وهو ما ينبئ بإدخال زراعة جديدة ذات تقنية عالية فى المنطقة ، ويدعم إدخال هذه التقنية برامج التنمية المتعددة ، ومن أهم تلك البرامج مشروع نفذته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة فى أواخر الثمانينيات ، وطبقًا لما ذكره أحد المزارعين من قبيلة أولا علىّ :

" تعد الصوبات البلاستيكية تجربة ناجحة . وتعتمد زراعتنا على مياه الأمطار ، وقد يحتاج الفرد منا لشراء مياه وهى غالية جدًا ، فلو لم يكن لدى صهريج يكون علىّ شراء المياه ، وهذا مكلف للغاية ، فالصوبة كما جربتها تستهلك مياه أقل وتأخذ مساحة قليلة وتعطى إنتاجًا أكبر . لدينا خيار وطماطم وفلفل أخضر ، وعلى الرغم من تكلفتها فإن إنتاج الصوبة يجد سعرًا جيدا فى السوق ، وعادة تكون الأسعار جيدة فى السوق فى فصل الشتاء ، ويمكننا بيع إنتاجنا فى أى مكان بمصر ، فى الإسكندرية أو فى القاهرة ، لكنى أبيع إنتاجى هنا فى منطقة قصر ؛ حيث يوجد طلب كاف أقدر على تلبيته ؛ لا توجد مشكلة

فى التسويق بالنسبة لمنتجات الصوب البلاستيكية ، لأن ما تنتجه ليس كثيراً ".

لقد واجهت عملية الإدخال التجريبى للصوبات البلاستيكية بعض الفشل ، ومثال على ذلك حالة المزرعة الأخيرة التى ذكرناها سابقًا . يقول صاحب المزرعة إنه وافق على أخذ صوبتين بلاستيكيتين وحصل على كل الأدوات اللازمة للرى ، وقام بتجربتها لمدة سنة وزرعها بالطماطم ، لكن الإنتاج لم يكن جيداً والدخل من بيع ما أنتج لا يساوى حتى تكلفة المياه ولا العمل ". ويقول إن بذور تحسين النوعيات المختلفة من الطماطم والخيار والبهارات قد تم توزيعها بأسعار مرتفعة من خلال الجمعية التعاونية المركزية فى مرسى مطروح ، ومع ذلك فهو يقول إن الحبوب كانت فاسدة والبلاستيك المصنوعة منه الصوبة لم يكن جيداً، " وقال إنه طلب من هيئة تعمير الصحارى والجمعية التعاونية المركزية أن تأخذ الصوبات بعيداً عنه ، وعقب ذلك حدث خلاف طويل تضمن رفع دعوى فى المحكمة ، وتفاصيل الخلاف هنا غير مناسبة . ومع ذلك قال المزارع " كل ذلك كان جديداً بالنسبة لنا وبالنسبة للمهندسين الزراعيين ".

ويعد التدريب المناسب ونشر المعرفة من الأمور الضرورية للزراعة الحديثة ، لكنهم اقتصروا فى مصر على الزراعة خارج وادى النيل (Mansour and Ismail, 1993) ، وأخبرنا أحد المزارعين أن مديرية الزراعة بمرسى مطروح لديها مهندسون " يساعدوننا فى الزراعة ، لكننى لا أذهب إليهم للحصول على مساعدة فنية أو نصيحة ، نحن نتعلم من خلال التجربة ". وقال مزارع بدوى آخر إن هناك عدداً قليلاً من المهندسين الزراعيين يمكن للناس أن يناقشوا مشاكلهم المتعددة معهم . وأشار إلى أن " المُزارع اليوم يريد التقنية الزراعية الجديدة ، وكذلك البذور الجديدة ؛ فهم يرون مشروعات ناجحة لآخرين ويريدون تحقيق الشيء نفسه لأنفسهم وهم يتعلمون من بعضهم البعض ، وبالنسبة له فإن العقبة الرئيسية الخطيرة التى تواجه الزراعة الحديثة هى مشكلة التسويق ؛ حيث قال :

" نحن نعتمد على مياه الأمطار فى الزراعة ، ومع ذلك فإن المشكلة الرئيسية التى نواجهها هى تسويق ما ننتجه ؛ حيث

لم يفكر أى من مشروعات المعونة أو يعمل على حل مشكلة التسويق ".

التسويق

الجمعية التعاونية المركزية بمطروح ومديرية الزراعة ومشروعات التنمية المرتبطة بهيئة تعمير الصحارى ، كلهم مسئولون عن توفير المدخلات التى تحتاجها الزراعة الحديثة . وقد وفرت الدولة البذور والشتلات والأسمدة والمبيدات والجرارات والمعدات الأخرى اللازمة بأسعار مدعمة بصورة كبيرة ، وكان الفلاحون يشكو من عدم توفر بعض تلك المدخلات أحياناً . وقال أحد الفلاحين إننا اعتدنا على الاعتماد كلية على الحكومة فى إمدادنا بالمبيدات ، وإذا لم تكن لدى الحكومة هذه المبيدات أو لم تصل فى وقتها ، لا يمكننا فعل أى شىء ، ويباع الإنتاج – خاصة الزيتون – من خلال الجمعية التعاونية المركزية .

وقد تم تحويل الزيتون الذى يزرع فى الساحل الشمالى الغربى فى أوقات كثيرة إلى زيت زيتون من خلال عدة معاصر بدائية منتشرة على نطاق صغير يملكها ويديرها عدد من الأفراد ، ويأخذ المزارعون جزءاً صغيراً من المحصول لعصره ، ويستخدمون الزيت لتلبية احتياجاتهم المنزلية . وإذا بيع شىء من زيت الزيتون يكون قليلاً للغاية ، وتوجد بعض الشركات الصغيرة التى يمتلكها أشخاص من سيوة فى مرسى مطروح ، ويقوم عدد قليل من المنتجين ببيع الزيتون إلى هذه الشركات التى تقوم بتخليلة أو تحويله إلى زيت لبيعه فى السوق المحلية ، ومع ذلك فإن المشترى الرئيسى للزيتون هو شركة الكروم ، وهى شركة قطاع عام تقوم بإرسال الزيتون لشركة چيناكليس الموجودة فى وادى النيل .

ويشكو المزارعون من إن الدخل الناتج من بيع الزيتون منخفض ، وطبقاً لما ذكره منتج رئيسى " نأخذ الزيتون إلى شركة الكروم ، وبعد ذلك تدفع لنا الجمعية التعاونية الرئيسية . والسعر ليس جيداً " ، وقد لفت أحد ملاك مزرعة متوسطة الحجم النظر إلى

مشكلة أخرى بجانب تدنى الأسعار ، يقول إنه هو وأخوه قاما من قبل ببيع الزيتون الذى زرعوه لشركة كروم ، ومثلهم مثل معظم المنتجين الآخرين أخذوا الزيتون إلى الشركة، وحصلوا على إيصال منهم ، وأخذوا الإيصال للجمعية التعاونية المركزية ثم قضوا ثمنه . ومع ذلك :

" الرجل العجوز الذى يجلس فى الشركة أمسكنا به متلبسًا بالغش ، فقد قمنا أنا وأخى بوزن الزيتون الذى نريد بيعه للشركة ، وبلغ وزنه ١٧٠ كيلو جرامًا ، أخذناه لشركة الكروم وأصر الرجل العجوز على أن الوزن ١٠٠ كيلو جرام فقط ؛ فماذا كان بوسعنا أن نفعل ؟ كان علينا أن نقبل ما قاله ، لكننا لم نرجع للشركة مرة أخرى ، ثرنا على ذلك ، لكننا لم نجد أى رد فعل ، وقد أبلغنا هذه الحادثة (لمسئول كبير فى هيئة تعمير الصحارى ولأحد العواقل) . قلنا لهم إن هذا الرجل دائمًا يغش فى الميزان ، وأخبرناهم أن الشركة وكر للصوص ، ولكن لم يقم أحد بعمل أى شىء ، والآن تبيع المحصول لتاجر اسمه علىّ من قبيلة أولاد على من الجميعات ويأخذ كل أنواع الزيتون ؛ حيث يقوم بتخليله أو عصره لإنتاج زيت الزيتون ".

وسواء كان ذلك صحيحًا أو لا ، فإن الشركة ظلت لفترة طويلة تحتكر عملية شراء الزيتون ، وقد كانت الشركة أسوأ حالاتها فى وقت كتابة هذا البحث ؛ حيث توقفت عن العمل نتيجة لبرنامج التعديل الهيكلى بمصر الذى اقترحه صندوق النقد الدولى ، ويدعو البرنامج لخصخصة واضحة لشركات القطاع العام ، لكن لم يتحقق بديل واضح للعملية التى تتم على نطاق كبير فى توزيع وبيع الزيتون المنتج فى الساحل الشمالى الغربى . وعلى عكس ما يحدث فى زراعة الزيتون فإن تسويق التين قد ترك للمبادرات الخاصة ، ومع ذلك يعد بيع التين أكثر تعقيداً من بيع الزيتون ، وذلك كما يشير التعليق الآتى :

" ثمار التين يتم نقلها إلى أماكن بعيدة وهى تفسد بسرعة ، وهناك وسيط بين التاجر ومزارع التين . يأتى هذا الوسيط فى شهر يونيو ، ويدفع عربونًا لعدة مزارعين ، ثم يعود أثناء فصل جنى التين ومعه سيارات نقل لاستلام المحصول ، فيأخذ ٦٠ قفصًا من أحد المزارعين و ٥٠ من مزارع آخر وهكذا . وتذهب هذه السيارة النقل الى القاهرة حيث يقرر التاجر السعر . وله الحرية فى وضع السعر الذى يناسبه . ويخصم الوسيط تكلفه العمل والنقل والتخزين وأحيانا يقدر قفص التين بجنيه واحد للمزارع . يحتوى القفص على خمسة كيلو جرامات ، وهذا ما يجعل بعض المزارعين يقلعون عن زراعة التين ، والواقع أن بعض الزارعيين قد توقفوا عن التين قبل عامين . ويبدو أن هناك فائضًا كبيرًا من التين فى السوق ، وهو ما يدفع السعر للانخفاض . والحكومة توفر المال من أجل الزراعة والاستثمار فى تنمية هذه الزراعة الحديثة ، ولكن فى حالة زراعة التين فإن المقابل قليل والربح غير مجزٍ ".

تعود عملية التعاقد على شراء محصول التين ، وهو مازال على الشجر إلى نظام قديم اعتاد عليه التجار فى وادى النيل ، وذلك لشراء الفاكهة لنقلها بعد ذلك وبيعها فى أسواق المدينة . ويعد هذا النظام المعروف باسم "كلاله" غير مجز لعدد قليل من المنتجين الموجودين فى المناطق البعيدة ، والذين يخدمهم عدد قليل من التجار ، وتسيطر قواعد عملية الاحتكار على بيع التين ، وذلك مع وجود منافسة قليلة أو عدم وجود منافسة بين التجار ، ومعظم التجار الذين يتبعون هذا النظام فى الساحل الشمالى الغربى من بدو المنطقة ، ويقول المزارعون إنهم يثقون فيهم . وطبقًا لما ذكرة أحد المزارعين " يأتى التجار من قبيلة أولاد علىٍ ويرتبون مع المزارعين لشراء محصول التين ، وبعد ذلك يأتون فى سيارات النقل ويأخذون المحصول ، ولا أعرف المكان الذى يأخذون المحصول إليه أو كيف يبيعونه ، لكنهم دائمًا يعطوننا أموالنا ". ومن المحتمل أن تخفف الروابط الاجتماعية من بعض الصراعات على المصلحة بين المنتجين والتجار ، لكن التجار البدو فى المنطقة يقولون غالبًا إن " التجارة تجارة ".

ونادراً ما يقوم المزارعون البدو الموجودون على نطاق كبير بتسويق إنتاج مزرعتهم من خلال نظام كلاله . وفسر لنا أحد أبناء مزارعى التين ذلك بأنه عندما يتم حصد محصول التين يوضع فى أقفاص يوفرها المزارعون لهذا الغرض ، ويقوم التجار بجمع التين ونقله إلى القاهرة ، ويدفعون تكاليف عملية النقل . وقال المزارع " إننا نثق فى هؤلاء الأشخاص ، وهم من قبيلة أولاد علىّ من منطقة رأس الحكمة ". ويقوم هؤلاء الأشخاص بتوصيل محصول التين لسوق الجملة الرئيسى فى القاهرة وهو موجود بمنطقة روض الفرج ويعطونه لوسيط يعرف باسم قومسيونجى ، ويقوم الوسيط ببيع محصول التين فى المزاد ، ويأخذ عمولة تقدر بـ ١٠٪ على البيع . ويتحدد السعر على أساس العرض والطلب ، ويعتمد بالطبع على جودة المحصول ، وثم يرسل القومسيونجى فواتير البيع للمنتج مشيراً فيها للقيمة الإجمالية لعملية البيع وعمولته . وطبقًا لما قاله أحد المزارعين " يمكننا أن نراجع وراءه من خلال سؤال الآخرين عن سعر المحصول ". وفى تقديرى :

> " إذا قمنا ببيع ١٠٠ قفص مقابل ٥٠٠ جنيه فإن القومسيونجى يأخذ ٥٠ جنيهًا عموله ، وتتكلف عملية النقل ١٠٠جنيه ، وبذلك يتبقى ٣٥٠جنيهًا. وحتى بعد خصم تكلفة زراعة المحصول وجمعه يتبقى هناك فائض من المال يرضينا ، وليس هناك أية مشكلة بالنسبة لنا ".

التقييم المحلى للزراعة الحديثة

وفى النهاية نقدم تعليقات لثلاثة أشخاص محليين لفتوا نظرنا لعدة قضايا مهمة تحدد المشاكل التى تواجه الزراعة الحديثة ، وتتميز تعليقاتهم هذه بالبلاغة والقوة بحيث لا تحتاج منا لأى توضيح . التعليق الأول لأحد أبناء وادى النيل وهو شاب تخرج فى الجامعة فى أوائل الثلاثينيات من عمره ، وهو من المهاجرين القدماء الذين استقروا فى مرسى مطروح ، وقد شارك أحد خريجى الجامعة فى العمره نفسه من قبيلة أولاد علىّ فى الحصول على أرض من خلال برنامج الرئيس حسنى مبارك لشباب الخريجين فى الجزء الشرقى من الساحل الشمالى الغربى .

لم نبحث فى الزراعة الحديثة فى هذه المنطقة ، والتى تشكل معظم منطقة مريوتيس القديمة ، ومع ذلك فإننا نلاحظ أن قناة بهيج وقناة ناصر الأكبر حجمًا يمكنهما أن يزودا المنطقة بمياه النيل ، وذلك كجزء من عملية استصلاح الأراضى الصحراوية التى تتم على نطاق واسع ، وذلك كما وصفناها من قبل فى الفصل الثانى ، وقد انتقل المزارعون من وادى النيل إلى هذه المنطقة ، واشتركوا فى الزراعة الحديثة هناك . يمتلك المستثمرون عدة مزارع هناك ، وقد استفاد بعض البدو من استصلاح هذه الأرض وكذلك من الزراعة الحديثة ، وعندما سألنا عن هذه المنطقة ، أجاب ابن وادى النيل:

" على طول الساحل ترون كل القرى السياحية الجديدة ، استثمرت الحكومة والناس مليارات الجنيهات فى هذه المنشآت الخرسانية الصامتة ، وكان من الأولى استثمار هذه المليارات بطريقة أفضل ، ومثال ذلك أن تمد قناة ناصر منطقة الحمام بالمياه ، وإنتم لا ترون ذلك من الطريق السريع ، لكنها قناة كبيرة بإمكانها جلب المياه وجعل المنطقة كلها خضراء ، إن الشباب الصغير من حديثى التخرج الذين يملكون أرضًا هناك لا يجدون مياهًا لمزارعهم .

وأخبرت المحافظ بمشكلة هؤلاء الشباب الذين يمتلكون أرضًا فى قرية بجوار منطقة الحمام منذ ست سنوات مضت ؛ فهم لديهم كل المعدات ، ولكن المياه لا تصل إليهم لصالح من تبقى مصر تنتظر القمح الأمريكى . قال المحافظ لى يابنى هل تظن أن قريتك تستحوذ على كل الاهتمام ؟ إن وزير الرى هو المسئول عن الرى ، لصالح من يعمل المحافظ ؟ لصالح من توجد كل هذه القرى السياحية ، بينما لا يتم رى كل هذه الأراضى المنتجة ؟ لدى صديق قام بعمل مزرعة نموذجية واستثمر فيها ، وقد حصل على المال اللازم لها من قريب له يعيش فى إنجلترا ، وكذلك من بيع سيارته الخاصة ، وقام بتجهيز الأرض للزراعة . أحيانًا يزودوه بالماء ، وكان قادراً على زراعة القمح ، لكن المياه لا تصله بصفة

دائمة ، وعندما إحتاج للمياه فى وقت حرج فى الرية الأخيرة للمحصول لم تصله ، وبذلك فقد أكثر من نصف المحصول خسر أمواله . حاصره اليأس فترك الأرض ، وبعد أن غادرها ، شمل اليأس القرية بأكملها . وأعتقد أن لا أحد يهتم حقيقة بهذا البلد ؛ فالمياه كانت موجودة ، لكن مهندس الرى لم يهتم بإرسالها إلى المزرعة ".

والتعليق الثانى لأحد المزارعين البدو فى منطقة قصر ، وقد أكمل تعليمه الثانوى ويبلغ من العمر ٤٠ عاماً ، وقد نقلنا عنه ما ذكره عن مشكلة التسويق قال :

" لم يكمل أى من مشروعات التنمية دورته كاملة ، إنهم عادة يركزون على الإنتاج فقط ، ويعتمد مسئولو المشروع على مستشارين لو كانوا تحدثوا إلينا ، لعرفوا ما نحتاجه وما نريده ؛ فالأشخاص المسئولون عن برامج المساعدة هذه لم يأتوا إلى هنا ليجلسوا معنا ويتحدثوا إلينا ، نحن نرى المسئولين المصريين ، لكن إذا جاء ممثل عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) وسألنى فلربما كنت ناقشت معه إنشاء مصانع والاحتياج لتصنيع ما ننتجه هنا فى المنطقة .

وأنا على يقين من أن ممثلى البنك الدولى ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمى لديهم تفكير جيد ؛ فهم يريدون ما فيه صالحنا ، ولم يأتوا لأى سبب آخر ، لكنهم غير قادرين على الوصول إلينا ونحن غير قادرين على الوصول إليهم ، ويأتى معظم هؤلاء الخبراء من الخارج فنحن حقيقة لا نملك مهارات هنا .

وبعض العرب لديهم الآن أموال خاصة بهم ، وليس واضحاً ما إذا كانوا يرغبون فى استثمار هذه الأموال فى تنمية هذه الزراعة أو فى إنشاء مصنع لتصنيع التين وعمل مربى أو مصنع خاص لتخليل الزيتون وعمل زيت زيتون ، لكن من الواضح أن الحكومة عليها أعباء مالية كثيرة الآن ، وأن عملية الخصخصة

ستنتقل بعض هذه الأعباء إلى المواطنين ، لكن العرب لا يريدون التعامل بعقود أو بورق مكتوب يدفعون بموجبه الضرائب ؛ فالأغنام لا يتم تحصيل ضرائب عليها ، وهو يعتقد أنه إذا كان يمتلك حيوانات فلن يستطيع أحد معرفة رأس ماله ، أما اذا أنشأ مصنعًا فالناس سيرونه والضرائب ستلاحقه .

واقترح بعض الأشخاص إنشاء شركة مساهمة يشارك فيها المزارعون وخاصة مزارعي التين ، لكنها عملية طويلة تتطلب طريقة مختلفة في التفكير عما يفكر به العرب اليوم وتحتاج لإعادة توجيه ، وتتطلب أيضًا قيادة ولا يستطيع العمدة أو شيخ القبيلة أن يقوم بهذا الدور . ولا يستطيع حكيم العائلة أو العقيلة القيام بذلك ، إن الأفكار موجودة في عقول الناس ، لكن الخوف يمنعهم من التنفيذ .

وفى النهاية نعود إلى الشيخ الكبير من قبيلة أولاد عليّ الذى عرفنا الكثير عن قبيلته وعن الساحل الشمالى الغربى . وكما هو مأخوذ من تعليقه فإن القارئ يجب أن يتذكر أنه قبل نصف قرن كان الساحل الشمالى الغربى مكدسًا بحطام الحرب التى تركها وراءهم الجنود الأجانب ، واليوم تملأ الأكياس البلاستيكية معظم المنطقة ، يلقيها السواح بلا مبالاة ، وكذلك الجنود وأهالى المدينة والبدو ، فى مساء أحد الأيام بعد مناقشة طويلة عن الزراعة مع الشيخ العجوز اختتم كلامه قائلاً :

" أريد أن أذكركم بشيء عن الصحراء مادمتم تدرسون الصحراء ، ربما تصل كلماتكم إلى صانعى القرار وهم فى مناصب مسئولة . إن هذا البلاستيك الذى ترونه فى كل مكان حولكم سيقضى على كل الحيوانات الموجودة فى المنطقة ، إذا أكلته سيكون كتلة دائرية داخل المعدة ويقتلها ، وإذا لم تفعل الحكومة شيئًا فى السنوات العشر المقبلة فإن الأغنام والماعز والجمال ستنفق ، كما أن الأمطار لا تصل الى التربة ؛ فالبلاستيك يعوق المياه ، ويتبخر من الأكياس ، والزراعة سوف تنتهى .

الفصـــل السـابع

السياحة وقضاء العطلات : مصر ومرسى مطروح

لا يتجاهل البحث الذى تم إجراؤه حول الساحل الشمالى الغربى لمصر تنمية السياحة فى المنطقة ؛ فهى تلعب دوراً كبيراً فى التغيرات التى جرت فيها ، كما تمدها بروابط قوية مع باقى أنحاء مصر ، ويعد الساحل الشمالى الغربى بالنسبة للمصريين بالفعل منطقة سياحية ومكاناً لقضاء العطلات ، نادراً ما يلاحظ معظم الذين يقضون الإجازات على شواطئ المنطقة ، البدو وتربيتهم للماشية وزراعتهم القديمة والحديثة ، ولا يعرف على وجه الدقة عدد الأشخاص الذين يقضون الإجازات الصيفية هناك ، إلا أن الإحصائيات التى أعلنتها محافظة مطروح تشير إلى أنه تم تسجيل ٦٠٠ ألف زائر عام ١٩٩٣ ، كما تذكر التقارير التى نشرتها إحدى الصحف المصرية أنه كان هناك مليونا زائر للساحل الشمالى الغربى فى صيف عام ١٩٩٤ معظمهم من المصريين ، إلى جانب عدد متواضع من العرب وعدد قليل من الأجانب الذين يزورون المنطقة .

ويقيم عدد كبير من الذين يقضون الإجازات فى القرى السياحية الجديدة التى بدأ إنشاؤها على طول الشاطئ منذ عام ١٩٨٠ ، وسيتم دراسة تلك القرى فى الفصل القادم ، أما تركيزنا فى هذا الفصل فسينصب على مرسى مطروح حيث الانفتاح فى بناء الفنادق الجديدة والشقق التى تستخدم فى قضاء العطلات ، الأمر الذى أدى إلى حدوث تغيرات كبيرة فى المدينة الصغيرة ، وينزل بالخيام التى تنصب على الشواطئ ومجموعة الفنادق القديمة المتواضعة عدد كبير من الزائرين .

وتعد مرسى مطروح ثانى أهم موقع لقضاء الإجازات الصيفية فى مصر بالنسبة لعدد الزائرين ، وذلك بعد مدينة الإسكندرية ، ولقطاع السياحة بها جذور تعود إلى

العقود الأولى من القرن العشرين ، وقد ازدهر بصفة خاصة فى أثناء خمسينيات وستينيات القرن الماضى ، وقبل البدء فى عرض تنمية السياحة فى مرسى مطروح ندعو القارئ لجولة قصيرة لتقديم ظاهرة السياحة وقضاء الإجازات فى مصر بوجه عام ، وتتميز الأنشطة التى يمارسها الزائرون فى أوقات فراغهم فى مرسى مطروح وفى القرى السياحية الجديدة بملامحها الخاصة على الرغم من أنها تشكل جزءاً متكاملاً من العام للسياحة الوطنية وقضاء العطلات فى مصر .

مصر (السياحة الوطنية)

تشمل صناعة السياحة فى مصر قطاعًا عريضًا من الشركات الكبيرة والمتواضعة بجانب الأنشطة التى تتم على نطاق محدود ويقوم بها المواطنون بشكل فردى ، وعلى عكس العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى تتميز صناعة السياحة فى مصر بأنها تضم قطاعات رسمية وشبة رسميه وغير رسمية ، القطاع الرسمى هو الأوسع ويخضع للإشراف العام لوزارة السياحة . وأما ما نعنيه بالقطاع شبه الرسمى فيتكون من فنادق متوسطة وصغيرة الحجم ومطاعم ومؤسسات سياحية أخرى مسجلة وتنظمها الهيئات الحكومية المحلية وليس وزارة السياحة ، وأما القطاع غير الرسمى فمحدود وليس مسجلاً ولا يخضع للوائح . ولصناعة السياحة تاريخ طويل فى مصر الحديثة تخدم عملاء متنوعين ، وهم مقسمون إلى ثلاث فئات رئيسية هى : السائحون الأجانب والسائحون العرب والمصطافون ، والسياحة التى تعرف بشكل عام بأنها الأنشطة التى تتم خلال أوقات الفراغ وتتضمن السفر ، تختلف جوهريا فى مصر على أساس تلك الفئات الثلاثة .

قضى أكثر من ٣ مليون و ٢٠٠ ألف من السائحين العرب والأجانب حوالى ٢٢ مليون ليلة سياحية فى مصر عام ١٩٩٢ ، وفى عام ١٩٩٦ زاد العدد لحوالى ٢٤ مليونًا (CAPMAS 1997: 266-268) ولا يقاس حجم قضاء المحليين للعطلات بدقة ، إلا أن

حجمه الكلى أكبر دون شك من حجم السياحة العربية والأجنبية معًا . وترتبط السياحة الأجنبية بشكل خاص بالقطاع العام ، بينما يرتبط قضاء الإجازات بالنسبة للمحليين بالقطاعين غير الرسمى وشبه الرسمى ، وتركز السياحة العربية فى جزء منها على القطاع الرسمى ، لكنها ترتبط أيضًا بقوة بالقطاعين الآخرين .

السياحة الأجنبية

بدأت السياحة الأجنبية بمصر فى القرن التاسع عشر ، حيث كان يحضر إليها السائحون من الطبقات العليا من بريطانيا وفرنسا وألمانيا لمشاهدة الآثار المصرية القديمة والاستمتاع بجو مصر الدافئ والمناخ الجاف ، وأحيانًا كانوا يأتون لأغراض العلاج ، وكان كثير من المستعمرين وغيرهم يتوقفون فى مصر فى طريقهم من وإلى الهند والمستعمرات الأوروبية الأخرى ، وارتبطت السياحة التى كانت مزدهرة حتى بدء الحرب العالمية الثانية بتوماس كوك وشركاه ، وهو أحد أوائل وكالات السفر فى العالم وكذلك بالفنادق الشهيرة مثل فندق شبرد بالقاهرة وونتر بالاس فى الأقصر وكتاراكت بأسوان ، وكانت الرحلات النيلية من أهم ملامح هذه السياحة فى مصر ، والتى كانت تشمل أيضًا الإقامة فى منتجع المياه المعدنية الصحى بحلوان فى جنوب القاهرة .

ويتبع السائح الأجنبى فى الوقت الحالى خط الرحلة نفسه مثل أسلافه فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين مع وجود بعض الاختلافات البسيطة ، ولم تعد حلوان بالطبع تجذب السائحين بعيونها المعدنية الدافئة حيث أصبحت منطقة صناعية ، ولم يعد السائحون يأتون للعلاج ، لكن ما يخدمهم بشكل أساسى هو عظمة مصر القديمة ، مقاصدهم الرئيسية هى القاهرة والأقصر وأسوان فى صعيد مصر وأبى سنبل فى النوبة .

وما زال الأوروبيون هم الأكثر تدفقًا على مصر من بين الزائرين الأجانب . وقد انضم للبريطانيين والفرنسيين والألمان إيطاليون وإسبان وهولنديون وإسكندنافيون وروس وآخرون من الاتحاد السوفيتى السابق ، كما يزور مصر أيضًا يابانيون

وإستراليون فضلاً عن أعداد كبيرة من أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية . وأغلب هذه الأسفار إلى مصر يتم ترتيبها كرحلات متكاملة ويتم تنظمها ورفع تكلفتها فى الخارج ، ويصل السائحون بالطائرة لمطار القاهرة الدولى ؛ حيث يقابلهم مرشد سياحى مصرى يعمل فى إحدى شركات السياحة المحلية التى تنظم الرحلات بشكل رسمى ، ويتم نقل المجموعة بالحافلات السياحية للفنادق فى القاهرة أو الجيزة ، وعادة ما تكون هذه الفنادق أربع أو خمس نجوم ، ومعظم هذه الفنادق الكبرى مملوكة جزئيا للأجانب تديرها غالباً سلاسل فنادق عالمية مثل هيلتون وشيراتون وماريوت وأوبروى وميريديان وسوفيتيل وسونستا وهيلنان وموفنبيك ... وغيرها .

ويقضى السائحون الأجانب على الأقل يومين فى القاهرة الكبرى ؛ حيث يقومون برحلات منظمة بحافلات مكيفة يقودهم مرشدون سياحون مصريون مرخص لهم بمزاولة العمل رسميا من الدولة ، ويعملون فى شركات السياحة المحلية . وتنقل مجموعة السائحين من القاهرة إلى صعيد مصر بالطائرة على الرغم من أن القليل منهم يسافر بالقطار الليلى ، ويقوم البعض برحلات نيلية بين أسوان والأقصر ، والوضع فى صعيد مصر لا يختلف عن القاهرة ؛ حيث يقوم المرشدون السياحيون بتنظيم الرحلات ، وكما يقيمون فى فنادق تشبه تلك الموجودة بالقاهرة ، ويتناولون معظم وجباتهم فى الفنادق ، ويستخدمون المسابح الموجودة بها ، ويتناولون مشروباتهم فى باراتها ، وإذا ما قضى السائح ليلته فى الفندق أو فى الرحلات النيلية عادة ما تكون هناك سهرات تضم الرقص الشرقى والرقص الشعبى الصعيدى بالعصا ، وفى أثناء الزيارة يتم تنظيم حفل للفوج السياحى أو المجموعة يطلق عليها " جلابية بارتى " يرتدون فيها الملابس المصرية " التقليدية " ، وعادة ما يكون فيها العقال العربى الذى يضعه الرجال على رءوسهم .

وتستغرق معظم الرحلات المتكاملة ما بين خمسة وعشرة أيام ، وقد بلغ متوسط عدد الليالى التى قضاها السائح الواحد فى مصر من ٦ - ٧ ليال فى عام ١٩٩٢ و ٤-٦ ليال فى ١٩٩٦ (ibid) ، والسائح الأجنبى لديه دائمًا جدول زيارات مزدحم وخاصة للمواقع الأثرية القديمة ، واتصالات محدودة بالمواطنين المصريين العاديين ،

ويحرص العديد من السائحين على البقاء برفقة رجال الحراسة المختصين بالفوج ، وتشمل الرحلات الشاملة بعض الجولات الحرة التي يقوم بها السائح بمفرده ، ونادراً ما يتعدى اتصال السائح (الضيف) بالمضيف (المواطنين) المرشد السياحي للرحلة أو العاملين بالفندق أو المطعم أو حراس الموقع أو البائعين في المتاجر السياحية أو البائعين المتجولين أو سائقي الأجرة أو الحافلات أو العربات التي تجرها الأحصنة (الحناطير) . وأحيانا يلتقي البعض منهم مجموعة من الشباب المصريين الذين تكمن آمالهم في الحصول على أي ربح منهم . وفي حالات نادرة ، عندما يواجه السائح الأجنبي مشكلة يطلب شرطة السياحة .

وتعد الرحلات المتكاملة أو شاملة التكاليف التي يقوم بها السواح الأجانب للقاهرة وصعيد مصر صورة مصغرة للقطاع السياحي الرسمي في مصر . وعلى الرغم من الهجمات التي حدثت مؤخراً على قطاع السياحة والسائحين من قبل المعارضين السياسيين ، فإن الآلاف من السائحين يحرصون على زيارة مصر ومشاهدة آثارها العظيمة والتسوق من المتاجر السياحية ، ويغادرون البلد دون وقوع أية حوادث مؤسفة أو مشكلات ، كما أن البنية التحتية التي تدعم قطاع السياحة في مصر جيدة في معظم الأحوال ، وتم إجراء توسعات وتحديث بها خلال العقد الماضي منذ أوائل ومنتصف الثمانينيات ، كما أن التنمية المؤسسة قد دعمت قطاع السياحة الرسمي إلى حد كبير ، ومثال على ذلك وجود مدارس مهنية ومعاهد عليا بعد الثانوية العامة لتدريب الطلاب على شئون الفنادق والأعمال الأخرى المرتبطة بالسياحة .

وقد أضيف في الآونة الأخيرة بُعد جديد للسياحة الأجنبية في مصر ؛ فمنذ أوائل الثمانينيات انتشرت سياحة الغطس والسباحة والجلوس على الرمال على ساحل البحر الأحمر في مدينة الغردقة وفي مناطق متعددة في جنوب سيناء وخاصة في مدينة شرم الشيخ ونويبع ودهب ، وقد تم تطوير بعض المناطق في سيناء للمرة الأولى عندما كانت تخضع للاحتلال العسكري الإسرائيلي في السبعينيات ، ودمر الجنود الإسرائيليون تلك المناطق قبل إخلائها لتعود للسيادة المصرية في عام ١٩٨٢ ؛ حيث تحولت معدات الفنادق إلى نفايات ، وأصبحت الشواطئ ، مغطاة بقطع من الزجاج المكسور . ونظمت

السلطات المصرية حملات مكثفة لتنظيف الشواطئ وبدأت عمليات إصلاح واستبدال المعدات المكسورة ، كما بدأ على نطاق واسع بناء الفنادق الجديدة والقرى السياحية ومراكز الغطس ، وقد بدأت عمليات إنشاء البنية التحتية الأخرى المتعلقة بالسياحة تقريبًا في وقت واحد في سيناء والغردقة ، وتقدم هذه الأماكن الآن كل وسائل الترفية لراغبي قضاء العطلات من المحليين والسواح الأجانب ، وأوجدت الرمال والبحر والغطس سوقًا جديدًا للسياحة الأجنبية في مصر . ويغلب الأوروبيون وخاصة الألمان والفرنسيين والروس على الزائرين الأجانب لهذه المناطق الجديدة ، ويأتي العديد منهم في رحلات شاملة ، ويسافرون مباشرة إلى الغردقة أو شرم الشيخ ، ويزور أيضًا بعض هؤلاء السواح المناطق المصرية القديمة في وادي النيل ، إلا أن العديد منهم يأتون بشكل خاص للاستمتاع بالشواطئ والشعب المرجانية والأنشطة الترفيهية الأخرى . وعلى العكس من ذلك فإن بعض السواح الأجانب الذين يأتون خصيصًا لمشاهدة المناطق المصرية القديمة يطلبون الآن قضاء بضعة أيام في مكان على شاطئ البحر الأحمر .

ولا يأتي السواح الأجانب كلهم لمصر في رحلات شاملة التكاليف ، بل إن بعضهم يأتي بشكل فردي وخاصة الطلبة الأوروبيين الذين يحملون الحقائب على ظهورهم ويقيمون في فنادق صغيرة قليلة التكاليف ، ويمكن أن نصف هذه الزيارات بأنها تشكل جزءًا من قطاع السياحة شبة الرسمي في مصر ، هؤلاء الزائرون يسافرون عادة بالقطار من القاهرة إلى صعيد مصر وبالحافلات إلى سيناء وساحل البحر الأحمر ، كما يسافر كثير منهم بالحافلات إلى واحات وادي النيل وسيوة ، والتي يذهبون إليها عبر الساحل الشمالي الغربي ، ويقضون غالبًا ليلة أو ليلتين في مرسى مطروح ، وبوجه عام فإن لدى هؤلاء السواح اتصالات واسعة مع قطاع عريض من أبناء الشعب المصري العاديين ، وهذا بخلاف السواح الذين يأتون في رحلات شاملة منظمة . وعلى الرغم من أهمية السياحة الأجنبية في مصر ، فإن الأغلبية العظمى من المصريين لا يوجد بينهم وبين السواح الأجانب اتصال مباشر .

السياحـة العربيـة

السياحة العربية فى مصر ظاهرة أحدث من السياحة الأجنبية . وبالطبع فإن المسافرين من مناطق أخرى من العالم العربى يزورون مصر منذ أكثر من ١٤٠٠ عام ، فقد جاء عرب شمال أفريقيا وما زالوا يجيئون كحجاج فى طريقهم من وإلى مكة والمدينة فى الحجاز ، كما سافر أبناء شمال أفريقيا وأبناء المشرق العربى منذ القدم إلى مصر للدراسة والتجارة وأغراض العمل الأخرى وكذلك لأغراض سياسية ، وكانت هناك رحلات على نطاق متواضع فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضى للترفيه ؛ حيث كانت بعض عائلات الصفوة من اللبنانيين والسوريين والعراقيين تقوم برحلات للقاهرة والإسكندرية ، كما قامت بعض عائلات الصفوة من المملكة العربية السعودية بزيارة مصر للسياحة فى الأربعينيات ، بعد ذلك بدأت السياحة العربية بأعداد محدده لمصر فى الستينيات ، ومنذ ذلك الحين بدأت أهمية السياحة العربية تزداد . كان الليبيون من أوائل السواح العرب الذين جاءوا بأعداد كبيرة إلى مصر ، وذلك عقب إنشاء شركة بترول اتخذت من ليبيا مقراً لها ، وقد مروا بمرسى مطروح ، إلا أن الإسكندرية كانت وجهتهم الأساسية ، ثم القاهرة ، وقد قلصت العلاقات السياسية المتدهورة بين مصر وليبيا وإغلاق الحدود فى أوائل السبعينيات من القرن الماضى ، السياحة الليبية فى مصر وذلك حتى أوائل الثمانينيات من القرن نفسه عندما تحسنت العلاقات وأعيد فتح الحدود . كما فسدت العلاقات بين مصر ودول شبة الجزيرة العربية المنتجة للبترول خلال معظم أعوام الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى ، وسافر السواح من المملكة العربية السعودية والكويت ودول الخليج العربى الأخرى بصفة خاصة إلى لبنان لقضاء العطلات منذ بداية الخمسينيات وحتى منتصف السبعينيات ، ووضعت الحرب الأهلية اللبنانية نهاية للسياحة العربية فى لبنان ، وبدأت العلاقات بين مصر والدول العربية المنتجة للبترول تتحسن فى أوائل السبعينيات من القرن الماضى ، وبدأ تدفق السواح العرب لمصر فى عام ١٩٧٥ ، واستمر بأعداد كبيرة ، كما جاءت إلى القاهرة أعداد كبيرة من اللبنانيين لعدة سنوات فى أواخر السبعينيات ، وذلك بسبب الحرب الأهلية ، كذلك فر كثيرون من الكويتيين من عاصفة الصحراء

وجاءوا الى مصر كسواح في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ . وعلى الرغم من أن أشخاصًا كثيرين من بلاد عربية أخرى يزورون مصر كسواح ، فإن الأعداد الكبيرة الآن تأتي من ليبيا والمملكة العربية السعودية والكويت ودول الخليج العربي الأخرى .

ولا يأتي السواح العرب في رحلات شاملة منظمة ، لكنهم يأتون أفرادًا أو عائلات . وباستثناء الليبيين وقليل ممن يأتون لمصر على العبارات في البحر الأحمر أو خليج العقبة ، فإن هؤلاء السواح يأتون بالطائرة ويصلون لمطار القاهرة الدولي ، وهم يرتبون تنقلاتهم داخل المدينة بنفس الطريقة ويذهب كثيرون منهم إلى نفس الفنادق ذات الأربع أو الخمس نجوم التي توفر إقامة كاملة للسواح الأجانب ، ويذهب البعض ، مع ذلك ، للفنادق الأصغر ويؤجر البعض شققًا مفروشة من المصريين ، ويمتلك بعضهم شققًا خاصة بهم في القاهرة أو أي مكان آخر في مصر ويقيمون بها .

وهناك من بين السواح العرب كثير من الشباب صغار السن الذين يسافرون كأفراد أو مع جماعات من الأصدقاء أو الأقارب ، ومع ذلك يأتي لمصر أيضًا كثير من العائلات العربية التي تضم عددًا كبيرًا من السيدات ، ويزور السواح العرب مصر بصفة خاصة في أثناء عطلات المدارس في نصف العام وفي فصل الصيف وبدرجة أقل أثناء الأعياد الإسلامية كعيد الفطر وعيد الأضحى ؛ فهم يرون أن زيارة مصر تعني قضاء عطلة ترفيهية . ولا يعد الذهاب للمناطق المصرية الأثرية من أولويات هؤلاء السواح ، فهم نادرًا ما يسافرون إلى صعيد مصر ونادرًا ما يزورون المتحف المصري في القاهرة ، بل يذهبون في الغالب لمشاهدة الأهرام في الجيزة ، وينجذبون بشكل رئيسي لركوب الخيل والاستمتاع بقضاء وقت طيب أكثر من تفقدهم للمكان باعتباره معلمًا تاريخيا .

وترتبط السمعة السيئة بالسواح من الرجال الذين يأتون إلى مصر فرادى أو غير المرتبطين ؛ حيث يرى أنهم جاءوا بشكل رئيسي لشرب الكحوليات وممارسة الجنس ولعب القمار ، فالعديد منهم ينغمس في هذه الأنشطة أو يأملون ذلك ، غير أن زيارتهم لمصر لا تحركها بشكل رئيسي تلك الاعتبارات . فالكثير من الرجال والنساء العرب يستمتعون بالذهاب إلى المسرح والسينما وكذلك مشاهدة البرامج الترفيهية في الملاهي الليلية المحترمة ، ويأكلون في مطاعم رائعة ، وتستمتع النساء بشكل خاص بالتسوق ،

كما يرفهن عن أنفسهن بالتجمع في كازينو أو مقهى على النيل وفي الفنادق والمنشآت السياحية الأخرى ، وتعد الخضرة ونهر النيل مصدر جذب خاص للسواح العرب سواء الرجال أو النساء ؛ فهم يستمتعون بزيارة الحدائق ، مثل الحدائق الكبرى بالقناطر الخيرية شمال القاهرة .

وتعد الحرية المعتدلة التي تمنحها مصر للجنسين للتنزه في الأماكن العامة أيضًا مصدر جذب لهم ، يتجولون في الردهات وأروقة معظم الفنادق وأحيانًا يتجمعون في الشوارع الكبيرة مثل شارع جامعة الدول العربية الواقع بمنطقة المهندسين بالجيزة ، ؛ فهو ممتلئ بالأكشاك والمحلات التي تبيع الهمبورجر والبيتزا والآيس كريم والمشروبات غير المسكرة ، فتنتعش الأعمال التجارية هناك وتصل لأوجها في وقت قدوم السواح العرب .

ما زالت القاهرة هي الوجهة الرئيسية للسواح القادمين من شبة الجزيرة العربية ، غير أنهم اكتشفوا الإسكندرية التي ما زالت وجهة الليبيين الأساسية ، ويزور سائحو شبة الجزيرة العربية الآن أيضًا المنتجعات التي تم تطويرها على قناة السويس مثل فايد التي تقع بين الإسماعيلية والسويس ، ويذهب القليل منهم إلى البحر الأحمر ومنتجعات سيناء ، إلا أن هذا ليس شائعًا بينهم ، كما يذهب البعض أيضًا إلى مرسى مطروح والقرى السياحية الجديدة على الساحل الشمالي الغربي ، وهو ما يعني زيادة نطاق السياحة العربية في مصر ، أصبحت مصر الوجهة الرئيسية لسواح شبة الجزيرة العربية وليبيا ، وكما أشرنا سابقًا فإن السياحة العربية تأثرت بالأحداث السياسية في المنطقة كما هو الحال مع السياحة الأجنبية . ولمصر منافسون في سوق السياحة العربية ؛ فقد انخفض عدد الزائرين العرب من مليون و ١٠٣ ألف عام ١٩٩٢ إلى ٨٩٧ ألف عام ١٩٩٦ (ibid) ، ويتوقف كثيرون من سائحي شبة الجزيرة الآن بمصر في رحلة قصيرة قبل المضي في رحلتهم الرئيسية إلى أوروبا ، وأصبحت كل من تركيا والمغرب منافسين مهمين لجذب سواح شبة الجزيرة العربية الذين كانوا يأتون لمصر سابقًا ، وستجذب بلا شك صناعة السياحة المنتعشة من جديد في لبنان الكثيرين ، وكذلك المنتجعات التي أنشئت في الآونة الأخيرة بشبه الجزيرة العربية مثل مرتفعات عسير في جنوب غرب السعودية التي أصبحت الوجهة العامة للعديد من عائلات شبة الجزيرة العربية لقضاء العطلات .

وعلاوة على ذلك فقد أصبح مجيء بعض زوار شبة الجزيرة لمنطقة سيناء والساحل الشمالى الغربى موضوعًا مثيراً للجدل جذب اهتمام الصحافة فى مصر خاصة فى أوائل ومنتصف التسعينيات ، ويذهب بعض الرجال العرب فى رحلات فى الصحراء ، ويعسكرون فى مناطق داخلية فى صحراء سيناء والساحل الشمالى الغربى ، ويشتغلون بصيد الغزلان والكائنات المحمية الأخرى ، وقد أجل المسئولون المصريون أو تعمدوا عدم تنفيذ القانون واللوائح المصرية التى تمنع صيد الكائنات الحية المحمية أو المعرضة لخطر الإنقراض .

وعكس هذا الخلاف اهتمامًا حقيقيا بالقضايا البيئة ، ويقال إن الخلاف – كما عرض فى الصحف – قد أمد بعض رموز المعارضة بمبرر مقنع لانتقاد الحكومة ، ومع ذلك يعكس الخلاف استياء المصريين من السواح العرب الذين يقفون فى موضع المحسودين بسبب أموالهم ، والذين يتباهون بغرور أحيانًا بما يعتبره المصريون عادات سلوكية مألوفة ، ومع ذلك فالسياحة العربية تشبه الأجنبية ؛ حيث إنها موجودة على نطاق واسع دون أية حوادث مؤسفة كبيرة ، ولدى السواح العرب اتصالات واحتكاك بأبناء الشعب المصرى بدرجة أكبر من السواح الأجانب ، كما ينفق السواح العرب أموالاً أكثر مما ينفقها السواح الأجانب لصالح الاقتصاد المصرى .

قضاء العطلات بالنسبة للمحليين

يذهب المصريون أنفسهم إلى الخارج للسياحة ، ولا يمكن اعتبار المصريين أو المقيمين فى مصر من غير المصريين سائحين إذا سافروا داخل مصر للاستمتاع بالأنشطة فى أوقات الفراغ ، وإنما يمكن اعتبارهم من الذين يقضون العطلات .

ولا يذهب معظم المصريين والقرويين والمدنيين من أصحاب الدخل المنخفض فى الإجازاتهم إلى أماكن أخرى ، ويسافر كثيرون من بين الأغلبية المسلمة إلى أماكن أخرى لحضور الموالد التى تحيى ذكرى أحد الأولياء أو يسافرون للصلاة فى مسجد

معين مثل مسجد الحسين فى القاهرة فى شهر رمضان ، كما يسافر كثيرون من المقيمين فى القاهرة أو أية مدينة أخرى إلى قراهم أو يسافر بعض من أبناء الطبقات العليا إلى العزب الخاصة بهم (المزرعة) فى الأعياد الإسلامية أو عيد شم النسيم ، كما يقوم الأقباط المصريون برحلات لزيارة الأديرة المسيحية وأضرحة القديسين الموجودة فى مناطق متعددة من مصر .

وفى أغلب الأحيان يعنى قضاء العطلة فى مصر الذهاب إلى شاطئ البحر . وهناك فئة قليلة من الصفوة المتغربين الذين يذهبون لقضاء العطلة فى صعيد مصر ، إلا أن المبانى الأثرية المصرية القديمة المتهالكة تجذب عدداً قليلاً للغاية من المصريين ، وعلى الرغم من ذلك فإن البعض يزور تلك الأماكن فى الرحلات المدرسية ، وقد بدأ عدد قليل معظمه من الشباب فى القيام برحلات سفارى بصحراء سيناء ، غير أن البحر ليس له منافس حقيقى بالنسبة للمصريين الراغبين فى قضاء العطلات فى بلدهم . بدأ الصفوة القاهريون فى قضاء العطلات الصيفية على شاطئ البحر المتوسط فى بدايات القرن العشرين ؛ حيث كانت الإسكندرية هى الوجهة المختارة ، غير أن مدينة رأس البر الواقعة بالقرب من دمياط ، ومناطق أخرى على ساحل الدلتا كانت أيضاً مصدر جذب لمن يقضون العطلات .

وزادت نسبة الذين يقضون العطلات بشكل كبير فى مصر منذ بدايات القرن العشرين ، وزادت بشكل خاص فى الخمسينيات والستينيات منه مع وجود دعم قوى من الدولة للطلاب والعمال وموظفى الحكومة لقضاء عطلات الصيف على شاطئ البحر ، ومنذ أوائل الثمانينيات يشهد قضاء العطلات ازدهاراً بالنسبة للمحليين ، ولم يعد يقتصر ذلك على الصيف ، وعلى الرغم من توسعها فإن بعض ملامح قضاء الصفوه قديماً لعطلاتهم ما زالت موجودة حتى اليوم ، وأحد هذه الملامح توجه المصريين فى صورة عائلات لقضاء العطلة هناك ملمح آخر وهو غلبة أبناء القاهرة على الذين يقضون العطلات .

كان الصفوة يسافرون صيفاً إلى الإسكندرية والمدن الساحلية الشمالية الأخرى فى عائلات من القاهرة ، وعادة ما كانوا يصطحبون بعض أو معظم الخدم معهم ، وكانوا يقيمون فى فيلات أو شقق يمتلكونها، وكان معظم النساء والأطفال يقضون

معظم أو كل الصيف على الساحل ، ولكن الرجال كانوا دائمًا يعودون للقاهرة لإنهاء بعض أعمالهم أو أنشطتهم الأخرى ، ويزورون عائلاتهم فى زيارات قصيرة أو طويلة كما تسمح ظروفهم ، وعلى الرغم من أن قضاء العطلة لم يعد يقتصر على الإسكندرية أو المدن القديمة الأخرى لساحل الدلتا ، فإنه مازال يسيطر على بعض العائلات من أصحاب الدخل المرتفع ، وهو بالنسبة للكثيرين غاية يتمنون تحقيقها ، وتمتلك بعض العائلات الآن مساكن فخمة على شاطئ البحر ، ويتملك كثيرون ڤيلات صغيرة أو شاليهات أو شققًا ، وربما تصطحب العائلة خادمًا معها ، والرجال يذهبون ويجيئون من وإلى القاهرة ، وبالنسبة لأغلبية المصطافين الذين لا يمكنهم امتلاك شقة أخرى فإن البديل الرئيسى هو تأجير شقة تصلح عادة للإقامة فترة قصيرة من ١٠ إلى ٢٠ يومًا ، وفى هذه الحالة يكون الزوج دائمًا فى إجازة مع عائلته ولا يرجع للقاهرة .

ويتم ترتيب رحلات رخيصة بالنسبة للعاملين فى الحكومة وشركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص الكبيرة فى الإجازات وينظمها صاحب العمل . وتتضمن الترتيبات الإقامة فى مبانٍ سكنية يمتلكها أو يؤجرها صاحب العمل أو الإقامة فى فنادق حيث يتفاوض صاحب العمل للحصول على تخفيض خاص للمجموعة ، وبالنسبة لآخرين يتم قضاء الاجازة فى خيام فى معسكرات على الشاطئ .

واليوم ، تعد الإجازة الصيفية على شاطئ البحر بالنسبة للجميع ، ما عدا فقراء القاهرة ، ضرورة أساسية وحقا جوهريا ، فعدم القدرة على الذهاب فى إجازة حتى ولو لأيام قليلة يعد مأساة بالنسبة للملايين من سكان القاهرة من أبناء الطبقات الدنيا والمتوسطة والعليا حتى رئيس الجمهورية ، ويتدفق سكان القاهرة على الإسكندرية ومرسى مطروح والعريش ورأس البر وأماكن أخرى على شاطئ البحر المتوسط من منتصف شهر يوليو حتى نهاية أغسطس ، وفى الوقت نفسه يحاول المقيمون فى الإسكندرية الهروب مما يعتبره البعض الحشود الجامحة القادمة من القاهرة ، ويذهبون إلى أماكن أخرى على البحر المتوسط لقضاء عطلاتهم ، كما يشارك فى الإجازة الصيفية أيضًا أصحاب الدخول المتوسطة من طنطا والمنصورة والمدن الإقليمية الأخرى .

مرسى مطـروح

يبدو المشهد السياحى فى مرسى مطروح للوهلة الأولى عالمًا منفصلاً عن السياحة الأجنبية التى تقصد الآثار المصرية القديمة ، والسياحة العربية التى تقصد القاهرة والإسكندرية . وبالرغم من عدم وجود آثار قديمة فى مرسى مطروح ، فإن الشئ الذى يستحق المشاهدة فيها وحولها هو البحر ومدخل صغير من نتوء فى الجبل فى غرب المدينة بمنطقة عجيبة . وهناك أيضًا تكوين طبيعى على الساحل يعرف بحمام كليوباترا وكهف كان يتخذه المارشال الألمانى أروين روميل مقرًا له أشهر قليلة فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، كما يوجد بمرسى مطروح متحف ثقافى صغير وحديقة صغيرة ولا يوجد متجر شرقى ، فقط يوجد سوق أرضى أشهر ما يباع فيه "اللب" المحمص (لب البطيخ) .

ولا توجد مطاعم متخصصة أو جيدة فى مرسى مطروح ، وذلك على الرغم من إن المرء يمكنه أن يأكل أحيانًا سمك الوقار المشوى فى مقهى صغير " على الطراز البدوى " حيث يصف مالك المقهى الصغير نفسه بأنه " نصف بدوى ونصف حضرى ". وهناك مطعمان صغيران يقدمان" كبابًا" جيداً من خراف بركى التى تربى بالمنطقة . وهناك فنادق عديدة بها مطاعم ؛ حيث يستطيع الفرد أن يستمتع بطعام جيد فى جو جميل . لكن ليس هناك مطعم فاخر ونادراً ما نجد سمكًا . وعلى الرغم من أن مرسى مطروح ميناء بحرى ، فإن معظم سمك المدينة يأتى من الإسكندرية ، وهناك ثلاثة أو أربعة فنادق بهم صالات صغيرة للرقص وبار ؛ حيث يستمتع الفرد بشرب كأس من البيرة المصرية المعروفة باسم " ستلا " أو أى شراب أخر غير مسكر مع المقبلات الفاتحة للشهية مثل الزيتون المخلل الموجود فى واحة سيوة ، أو عندما يجلس فى أحد الفنادق التى تقع على البحر مباشرة فى مرسى مطروح .

ويستمتع المتخصصون فى علم الأنثروبولوچيا أثناء جلوسهم فى ردهة الفندق أو البار أو الديسكو بمشهد غروب الشمس عبر خليج مرسى مطروح وشاطئ الغرام الذى اشتهر فى العالم العربى بالممثلة ليلى مراد فى الخمسينيات ، غير أنهم يستمتعون بشكل خاص ببعض اللقاءات التى تحدث مصادفة هناك مثل مقابلة أحد

أحفاد السنوسية المشهورين ومعه حاشيته من الأتباع الصغار المنتشرين على نحو كبير ، أو مخرج فيلم مصرى مشهور ومعه الممثلين وطاقم الفيلم الفنى . وربما يقابل هؤلاء المتخصصون اثنين من الطلاب الألمان حديثى التخرج الراغبين فى إجراء دراسة عن قبيلة أولاد على أو ابن أحد عمد البدو الأثرياء وهو يشرب الويسكى ، كما يلاحظون أيضًا الأعداد الكبيرة من العائلات القاهرية من الطبقة المتوسطة وفوق المتوسطة فى طريقهم من وإلى مكان تناول العشاء بمطعم الفندق المغطى سقفه بالقش ، وربما يشاهدون مجموعة من خريجى الجامعة الأمريكية فى القاهرة منتظمين فى صفوف محدثين دويا وهم يؤدون مارش التخرج .

أصبحت السياحة أكبر صناعة فى العالم ، وقد اكتشفت هيئة نامية لبحوث العلوم الاجتماعية الأوجه المتعددة للظاهرة التى توسعت بشكل كبير فى معظم العالم من نهاية الحرب العالمية الثانية .

(Nash 1981; Graburn 1983, 1991; Cohen 1984; Dann, Nash and Pearce 1988; Smith 1992; Williams and Shaw 1992)

وعلاوة على ذلك ، فالسياحة فى مرسى مطروح تطورت خلال معظم القرن العشرين ، وهى جزء أساسى من التغيير الذى طرأ على المدينة .

مواقع السياحة القديمة

كانت مرسى مطروح هى المكان الوحيد لقضاء الإجازات قديمًا على الساحل الشمالى الغربى ، وذلك على الرغم من أن الملك فاروق ، ملك مصر المخلوع عام ١٩٥٢، كان قد شيد استراحة ملكية فى منطقة رأس الحكمة ، والتى بنى مكانها مؤخرًا استراحة رئاسية ، وأنشأ اليونانيون عدة فنادق صغيرة فى مرسى مطروح فى بدايات القرن العشرين ، وذاع صيت فندق الليدو الذى كانت تمتلكه الحكومة وأجرته لمدير يونانى فى الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضى . وطبقًا لما ذكره مؤسس فندق البوسيت وهو الفندق الذى أنشئ فى أواخر الخمسينيات وأصبح من أشهر فنادق مرسى مطروح ...

" جاء تشرشل إلى مرسى مطروح وأقام فى فندق الليدو ، وكذلك الباشوات دائمًا كانوا يقيمون فى الليدو ، ومن هؤلاء الباشوات نشأت باشا وغيره من أبناء الطبقة الأرستقراطية فى مصر والعاملين فى البورصة ، ولمرسى مطروح روادها المتميزون ، وهم من الذين يمتلكون سيارات ، ومن بينهم السفراء وكثير من السوريين واليونانيين والإيطاليين ، كثير من هؤلاء الأشخاص من هذه النوعية وهذه العقلية من رواد مرسى مطروح . وبجانب الليدو كان هناك أربعة أو خمسة فنادق أخرى مثل روز وميامى وريفيرا . وكان هناك مطعمان أو ثلاثة مطاعم يونانية مثل يوتيس وبركات ، وكان أبناء الطبقات العليا يأتون إلى هنا فى الخمسينيات واستمروا حتى السبعينيات ".

كانت تنمية السياحة قديمًا فى مرسى مطروح نتيجة مبادرات محلية ، إلا أنها كانت امتدادًا لقطاع السياحة فى وادى النيل وخاصة فى الإسكندرية . ومثل فندق ريڤييرا الذى كان يمتلكه أحد اليونانيين ويمتلك ويدير فندقًا آخر فى الإسكندرية ، وكان هذا الشخص الذى قام بعد ذلك بتأسيس فندق البوسيت هو أول من غامر بالمجئ من مرسى مطروح إلى الإسكندرية مع رحلة صغيرة نظمها هناك ، ولكى يوفر مكان إقامة للمجموعة التى كانت معه دخل شريكًا مع ابن صاحب فندق ريڤييرا وأصبح مديرًا له ، وتعاقد فى عام ١٩٥٧ مع خط طيران ؛ حيث كانت الطائرات تتوقف ليلاً فى مرسى مطروح فى أثناء طيارنها من جنوب أفريقيا ولندن لكى يقضى ركابها وطاقمها بعض الوقت فى الفندق . "ومع ذلك لم يكن هناك أى طعام يقدم فى الريڤييرا ؛ لذلك تعاقدت مع صاحب مطعم يونانى ليتولى مهام المطبخ فى الفندق ، وأحضرنا من القاهرة كل ما يحتاجه من لوازم من أكواب وأطباق" . علاوة على ذلك فإن القائمين على خدمة الزبائن فى فندق الليدو والبوسيت عندما تم افتتاحه كانوا يعملون فى صعيد مصر فى فصل الشتاء .

الاعتماد على عمال الفندق من خارج المنطقة كان أحد الاقتراحات التى أشار إليها أحد أبناء وادى النيل من مرسى مطروح ، وهو حاليًا مدير أحد الفنادق الكبرى الجديدة بالمدينة . ويتذكر أنه كان صبيا عندما التحق بالعمل فى فندق البوسيت ، وفى منتصف الستينيات عندما كان فى السادسة عشرة من العمر رقى إلى " عامل " ؛ حيث كان يقوم بالترحيب بضيوف الفندق وخدمتهم . ويتذكر قائلاً :

" كنت الوحيد فى مرسى مطروح الذى حصل على هذه الترقية ، كل أفراد طاقم العمل الآخرين كانوا من طلاب مدارس اللغات فى القاهرة وتم اختيارهم على أساس معرفتهم للغة أجنبية ، لكن كلنا كنا هواة ، كما كنا أيضًا خليطًا من المسلمين والمسيحيين ، وبعد ذلك أصبح كثير من العاملين هنا من عمال الفنادق والمطاعم المحترفين . وبعد ذلك أصبح العمل بالفندق هو مهنة "ولاد الناس" (يقصد أبناء الطبقات العليا) .

وعلى الرغم من التغير الذى طرأ بوضوح على البوسيت والتوسعات التى حدثت فيه ، فإن التنمية القديمة للبوسيت توضح الحالة البدائية التى كانت عليها المنشآت السياحية القديمة فى مرسى مطروح ، كان كثير من المصريين يعتقدون أن مؤسس هذا الفندق ، الذى ظل مديره حتى سنوات قليلة مضت ، كان يونانيا ، والدته كانت يونانية لكن عائلة والده لها أصول فى فلسطين العربية . وكان يقول " أنا من أسيوط فى صعيد مصر " .

وفى حديثه لنا قال إنه انتقل من أسيوط إلى القاهرة فى أوائل الخمسينيات بعد وفاة أبيه ثم تزوج ، وقد اشتغل فى وظيفة " بمرتب صغير " فى شركة هليوبوليس فى القاهرة لكنه يقول إنه دائمًا كان" يحب الاستمتاع بوقته ، وأن تكون لديه أموال كثيرة " . ولكى يحقق هذين الهدفين قرر أن يستأجر حافلة كبيرة ، وبدأ فى تنظيم رحلات إلى الإسكندرية للقاهريين الذين كانوا يريدون الذهاب لحلبات سباق الخيل هناك ، وفى النهاية نظم رحلة لمجموعة من الأشخاص لزيارة مرسى مطروح .

قال " كان الطريق سيئًا جدا ، واعتقدت أننى أخطأت " ، لكنه قرر أن يبقى فى مرسى مطروح " ، وعندما سمعت زوجتى ذلك صرخت وأمى صرخت " ، وبعد الإقامة لفترة قصيرة فى مرسى مطروح رأى أن بها فرصة جيدة للعمل وقرر أن ينشئ بها فندقًا . يقول إنه شيد مبنى سكنيًا لتأجيره وأخبر المحافظ بخططه . ومع ذلك قال له المحافظ :

" سأعطيك عنوانًا لترى مكانًا آخر " وقال الرجل :

" جئت إلى هذا المكان (حيث يقع البوسيت) . كان فى الصحراء خارج المدينة . وكان يوجد دير هنا ، ولم يكن بداخله أية راهبات ، ولا توجد أية مبانٍ أخرى بالقرب من هنا . فقلت للمحافظ سآخذه لكننى بالفعل تعاقدت مع شخص آخر . فقال لى سألغى لك هذا العقد .

وكان المبنى الكبير الذى مازلنا نمتلكه يخص لواءً كبيرًا فى مرسى مطروح ، وأحضر السجناء ليدهنوه . ولم يكن هناك أية حكومة هنا فى الصحراء ، ولا محافظ حتى قيام الثورة ، وكان اللواء سودانيا وهو رئيس حرس الحدود . فى العادة كان رئيس حرس الحدود هو المحافظ ، وأتذكر أننى تعاقدت معه لمدة عشر سنوات . وكان ذلك فى عام ١٩٥٦ ، استأجرت هذا المكان لتحويله لفندق ، والتعاقد فى تلك الأيام كان يشبه امتلاك المكان ؛ حيث إن القانون ينص على عدم طردى ، ولذلك حصلت على عقد لهذا المكان ، ابن اللواء يعيش هنا فى مرسى مطروح .

وفندق الليدو به حوالى ٢٢ حجرة ولدينا فى البوسيت ١٥ حجرة . بدأت الناس تتوافد ، وكانوا من طبقات عالية ، وكلهم يرغبون فى الإقامة فى غرف مطلة على البحر ، وكان العمل يسير على أفضل وجه فى عام ١٩٦٧ عندما كان ممنوعًا للأجانب دخول مطروح ؛

لأن حسنى مبارك وكل الطيارين كانوا يتدربون هناك ، واستمر القيد على الأجانب حتى عام ١٩٧٥ ، وبالطبع لم يكن هناك قيود على المصريين ، لكن العديد منهم توقف عن المجيء . والآن تغير كل شيء ".

ويتذكر مدير أحد الفنادق التى أنشئت بمرسى مطروح أن البوسيت فى البداية " كان زبائنه من المسيحيين وخاصة كثير من اللبنانيين" . وقال أيضًا :

" كان الطعام ممتازًا والخدمة فى الفندق ممتازة . وكان سر هذا التميز هو اهتمام صاحب الفندق ؛ حيث كان العمل بالفندق بالنسبة له ليس مجرد عمل ، ولكنه كان أيضًا هواية يحبها ؛ فهو هادئ ووجهه بشوش وفى وجهه قبول سريع التأثير . لكنه أيضًا علّم المهنة للعمال ، وجعلهم يحبونها ".

ويعدد بوچوار (1967:A-9) ١٢ فندقًا فى مرسى مطروح فى عام ١٩٦٦ وهم البوسيت وريو وليدو وپالاس وريفييرا وميامى ودى روز وريم وقطرية وكليوپاترا ورمسيس وزفير ، وقد قام بجمع الإحصائيات من بيانات وزارة السياحة بالنسبة للفنادق الستة الأولى . وتشير البيانات التى تم جمعها بالنسبة للفندقين التاليين وجود ٦٣٧٧ ضيفًا مسجلين فى أشهر يونيو ويوليو وأغسطس من عام ١٩٦٦ .

وسجل فندق الريفيرا والبوسيت أكبر رقم من العملاء ؛ حيث تراوحت الإقامة فيهما ما بين ثلاث وست ليالٍ . وسجل بوچرا(ibid: A-8) أن ٣٩,٢٥٦ شخصًا وصلوا مرسى مطروح بالقطار من يونيو حتى أغسطس مع زيادة وصلت إلى ١٨,٧٥٨ شخصًا فى أغسطس . ويقيم هناك ٢٥٠٠ شخص وصلوا بالحافلات السريعة و ٧٠٠ آخرين بالطائرة . وبالاعتماد على هذه الإحصائيات فإن عدد المركبات التى دخلت مرسى مطروح فى الفترة بين ١٥ يوليو و١٥ أغسطس يكون حوالى ٨ آلاف سيارة من وادى النيل و١٠ آلاف من ليبيا . وبذلك يكون إجمالى عدد الأشخاص الذين دخلوا مرسى مطروح من يونيو إلى أغسطس حوالى ٦٠ ألف شخص ، وهناك حوالى ١٠ آلاف أو أكثر خلال شهر سبتمبر .

وسيتذكر القارئ أن عدد سكان مرسى مطروح في عام ١٩٦٦ كان ١١ ألف و ٤٧٧ نسمة وبعض الذين وصلوا مرسى مطروح في الصيف وعددهم نحو ٦٠ ألف شخص هم من المقيمين المحليين العائدين من رحلات عمل أو دراسة خارج المدينة . وبعضهم أيضًا من الذين وصلوا إلى مرسى مطروح للعمل فيها ، ومع ذلك فالأغلبية هم الذين جاءوا لقضاء الإجازة في مرسى مطروح ، ويفوق عددهم بالتأكيد المسجلين في الفنادق وعددهم ٦٣٧٧ شخصًا ، ويقيم القليل منهم في الفنادق الأربعة الأخرى التي لم يعط بوچرا بيانات عنها ، إلا أن هناك فنادق صغيرة أيضًا ، وأقام البعض منهم في مساكن خاصة ، ولم تسجل إقامتهم رسميا كما يحدث الآن على نطاق واسع عندما يؤجر الزائرون شققًا مفروشة ، وكثيرون من الذين جاءوا لقضاء الإجازة في مرسى مطروح في صيف ١٩٦٦ أقاموا في معسكرات سياحية ؛ مما يؤكد أن معظم هؤلاء غير مسجلين في الفنادق .

وتشتهر مرسى مطروح بالمعسكرات السياحية التي أنشأتها بعض الجامعات المصرية والأندية الرياضية وشركات القطاع العام نتيجة للتغيرات التي أحدثتها ثورة ١٩٥٢ ، والمعسكرات عبارة عن خيام من القماش الأبيض موضوعة في صفوف منتظمة في أماكن متعددة من الشاطئ . وفي موازاتها توجد منشآت دائمة مثل أماكن للاستحمام ودورات مياه ومطابخ وصالات للعشاء ومراكز للاستجمام ، ومع ذلك فالمعسكرات عادة كانت توفرللموظفين العاملين في مؤسسات متنوعة إجازات صيفية مدعمة وغير مكلفة في عام ١٩٦٠ .

واستفاد من هذه المعسكرات طلاب الجامعة أبناء الطبقات العادية وعمال القطاع العام والموظفين ، وقد أمدت هذه المعسكرات في ستينيات القرن العشرين الطلاب والعمال بالخبرة الأولى في قضاء الإجازة الصيفية بعيداً عن منازلهم ؛ حيث جاء كثير منهم للاستمتاع بالبحر لأول مرة في حياتهم . ويعد السفر لمرسى مطروح مغامرة كبيرة لأبناء وادي النيل الذين قاموا برحلة لأول مرة في حياتهم عبر الصحراء ، ورأوا جزءًا من بلادهم لم يكونوا يعرفونه من قبل .

ومازالت الرحلة إلى مرسى مطروح تزود الزائرين بالنظرة الأولى للصحراء خلال الطريق الصحراوى من القاهرة إلى الإسكندرية ، لكن كثيرين من الذين يقيمون فى المعسكرات أصبحوا معتادين على قضاء الإجازات الصيفية على البحر ، وقد لعبت المعسكرات فى مرسى مطروح دوراً كبيراً فى إتاحة الفرصة لأشخاص من دون الطبقات المتميزة لقضاء الإجازة الصيفية فى مصر ، وجلبت لمرسى مطروح الطبقة العامة لقضاء الإجازة مما أضاف تنوعًا اجتماعيًا للمدينة التى تتركز فيها سياحة الصفوة فى الفنادق ، وعلى الرغم من أن الطبقة الفقيرة كان مرحبًا بها فى مرسى مطروح ، فإنها تقابل الآن استياء من بعض أصحاب الفنادق ومديريها الذين يشكون من أن أبناء هذه الطبقة لا يملكون مالاً كثيراً لينفقوه ، وكما ذكر مدير أحد هذه الفنادق : إن أعدادهم كبيرة ، لكنهم لا ينفقون ببذخ .

الفنادق الجديدة

زاد عدد الفنادق فى مرسى مطروح ليصل إلى ٥٤ فندقًا ، كما زاد بشكل كبير عدد الشقق المفروشة المتاحة للإيجار ، وتم تشييد مبان جديدة منذ عام ١٩٨٠ ، وتغيرت الملامح الطبيعية للمدينة ، وحزن بعض سكان المدينة الأصليين على هذا التغيير ومثال على ذلك ما يقوله أحد أبناء وادى النيل من المهاجرين القدامى المستوطنين فى المدينة . . .

" كان من الواجب ترك مرسى مطروح كما هى ، المعسكرات التى كانت تمتلئ بالخيام كانت جذابة حقيقة ، والأشخاص الذين كانوا يقيمون فيها كانوا يستمتعون بها ؛ فقد كانت بالنسبة إليهم أمرا مختلفًا عن الشقق والمبانى السكنية التى يعيشون فيها ، لكننا بنينا كل هذه المبانى الجديدة ، المبانى السكنية و الفنادق الشاهقة ، وهى بالقرب من الشاطئ أو تطل عليه مباشرة ، وهذا لا ينفع السياحة ، لدينا رمال جميلة ، يجب أن نترك

المنطقة القريبة من البحر على حالتها الطبيعية و لا نشوه صورتها. المباني الجديدة تمنع الأشخاص من الوصول للبحر ، و لا يسمح لأصحاب المدينة بالدخول على الإطلاق للشواطئ .

وشكا مالك و مدير فندق قديم استكمل فى الآونة الأخيرة توسعات كبيرة به من أن بناء فنادق جديدة و شقق سكنية يتم بدون تخطيط ، كما أن هناك درجة من الرداءة فى البناء ، المبانى متنوعة وليس هناك شكل جمالى لها ، ومع ذلك فقد لاحظ أن المقاولين من سكان مطروح وكثير من عمال المدينة أيضاً قد استفادوا من التوسع فى البناء فى المدنية منذ عام ١٩٨٠ .

تم تسجيل ١٦ فندقًا من إجمالى ٥٤ فندقًا بمرسى مطروح فى وزارة السياحة ، التى تحتفظ بمكتب إقليمى لها فى مبنى محافظة مطروح الفنادق والـ ٣٨ الأخرى هى "فنادق شعبية" كما يقول مدير مكتب السياحة . ويمتلك أشخاص من مطروح ٢٤ فندقًا من هذه الفنادق من بينهم البدو وأبناء من وادى النيل واثنان من اليونانيين . أما الفنادق الباقية – وعددها ١٤ فندقًا – فيمتلكها أشخاص مقيمون فى وادى النيل . كثير من هذه الفنادق به ٤٠ غرفة ، لكن بعضها أصغر من ذلك والبعض الآخر به أكثر من ١٠٠ غرفة ، وهى توفر إقامة غير مكلفة . وفى عام ١٩٩٠ كان سعر الغرفة مفردة بحمام يتراوح بين ٢,٨٠ جنيه إلى ٦,٧٥ جنيه . أما الحجرات بدون حمام فهى أرخص من ذلك ، ويتم تخصيصها للسائحين من ذوى الدخول المنخفضة ومن يريدون قضاء الإجازات العمال والتجار العابرين فى رحلات لا تتعلق بالسياحة أو قضاء الإجازات ، وعلاوة على ذلك فإن هذه الفنادق عادة ما يعمل بها عدد قليل من العمال لم يتدرب أحد منهم من قبل بشكل منظم على العمل بقطاع السياحة أو الفندقة .

ونجد أنه من المفيد أن نصف ما يسمى " بالفنادق الشعبية " كجزء من قطاع السياحة شبه الرسمى ، هذه الفنادق مسجلة فى مجلس مدينة مرسى مطروح وفى المحافظة ، ومع ذلك فهى لا تخضع لإشراف ولوائح وزارة السياحة ، ولا تحسب ضمن خطط التنمية السياحية للوزارة ، ويتم تسجيل الضيوف النزلاء فى هذه الفنادق مع السلطات المختصة ، إلا أنه لا يتم تسجيلهم فى إحصائيات وزارة السياحة .

وعلى العكس من ذلك فإن الفنادق المسجلة بوزارة السياحة وعددها ١٦ فندقًا تشكل بوضوح جزءًا من قطاع السياحة الرسمى ، وذلك على الرغم من أن معظمها يشترك فى أعمال ربما يعتقد البعض أنها غير رسمية ، وخاصة عملية تشغيل العمال الموسميين .

وطبقًا للتصنيفات التى أمدنا بها مدير مكتب السياحة كان يوجد فى مرسى مطروح فى عام ١٩٩٤ فندقان " نجمتان " ، و٨ فنادق " ثلاث نجوم " ، وفندق واحد "أربع نجوم". وهناك فندقان سيجرى افتتاحهما ، إلا أنه لم يتم تصنيفهما بعد ، وهناك خمسة فنادق تعد منشآت قديمة نسبيا ، منها فندق ريڤييرا الذى جرى تجديده وفندق آخر هو البوسيت الذى تمت توسعته بشكل كبير فى أواخر الثمانينيات ، الفنادق الإحدى عشرة الأخرى مشروعات أقدمها فندق روميل هاوس الذى بدأ إنشاؤه عام ١٩٨٠ ، وتمتلك محافظة مطروح اثنين من هذه الفنادق ، بينما يمتلك البدو المحليون وأبناء وادى النيل سبعة فنادق ، ويمتلك أشخاص من خارج الساحل الشمالى الغربى خمسة ، معظم هذه الفنادق متوسطة الحجم ؛ حيث تتراوح طاقة أى منها بين مائة و ١٥٠ غرفة ، وبعضها أكبر حجمًا ، ويحتوى على أكثر من ٢٠٠ غرفة ، والإقامة فيها أكثر تكلفة من الفنادق الشعبية ، وطبقًا للأسعار فى عام ١٩٩٠ كان إيجار الغرفة المفردة بحمام يتراوح ما بين ١٣,٨٠ جنيهًا و٤٥ جنيهًا فى فندق نجمتين و٦٨,٥٠ جنيهًا فى فندق ثلاث نجوم ، كذلك فإنه عادة ما يكون الطلب على نصف إقامة فى هذه الفنادق خلال فصل الصيف .

تجارة الفندقة

تشير اللقاءات التى تمت عام ١٩٩٠ مع أصحاب الفنادق ومديريها وعمالها وشملها بحثنا فى عام ١٩٩٤ إلى أن بناء فنادق جديدة وإعادة تجديد وتوسيع الفنادق القديمة جاء بتشجيع من الدولة عن طريق الإعفاءات الجمركية على المعدات والمواد المستوردة ، وتستفيد الفنادق الجديدة فى "المناطق البعيدة" مثل مرسى مطروح من

إعفاء ضريبي لمدة عشر سنوات ، ويقال إن تكاليف بناء الفنادق بواسطة أشخاص من الساحل الشمالي الغربي تراوحت بين مليون ونصف وسبعة ملايين جنيه مصري ، وكان التمويل من المدخرات المستكملة من قروض البنوك التي علمنا أنها كانت تتم دون صعوبة ، ومعظم المشروعات تم على مراحل كانت تكاليف البناء تغطى جزئيا من الدخل الناتج من عمليات تشغيل بدأت قبل الاستكمال النهائي للمشروعات ، وفيما يخص توسيع البوسيت ، قال مدير الفندق الحالي وهو أخ غير شقيق لمؤسسي الفندق :

" قمنا بتمويل المباني الجديدة بقروض من البنوك ، وكانت المشكلة بالنسبة لنا إن معظم دخلنا يأتي خلال شهرين فقط ، ولذلك كان علينا أن نقترض ، وأن نسير بالتدريج خطوة بخطوة ، لم نكن نريد أن نغلق الفندق ، وقد قمنا ببناء ١٥٠ غرفة أخرى على مراحل ، وتم هذا التوسع على مدار ٨ سنوات ".

وذكر مدير أحد الفنادق الجديدة أن بناء الطابق الأرضي للخدمات وطابقين غرف بدأ عام ١٩٨٤ ، واكتمل في عام ١٩٨٦ ، كما تم بناء عدة طوابق أخرى للغرف في عام ١٩٨٨ ، وأشار إلى أن البناء استغرق وقتًا أقل عما كان متوقعًا بسبب وجود السيولة ومواد البناء والعمال ، ولكن "العمال لم يكونوا مهرة" ، وفي حالة أخرى ذكر المالك أنه هو بنفسه كان المقاول الذي قام بالإشراف على البناء دون مشاكل أو تأخير وذلك في عام ١٩٨٤ . وأضاف صاحب فندق ثالث أن مشروعه بدأ في عام ١٩٨٦ واستغرق وقتًا أكثر مما كان متوقعًا بسبب "ظروف العمل السيئة" التضخم الكبير في تكلفة مواد البناء ، وهذا الفندق واحد من أكبر الفنادق الجديدة في مطروح ، وبه طابق أرضي دور وطابقان للخدمات وسبعة طوابق تضم ١٣٤ غرفة و١٤ جناحًا . وقال مالك الفندق في ١٩٩٠ إنه خطط لإضافة ثلاثة طوابق أخرى سطح للأنشطة الاجتماعية .

ويدل بناء الفنادق بواسطة مستثمرين من داخل المجتمع الإقليمي على تراكم رأس مال كبير بالنسبة لبعض الأشخاص المحليين ، وتمتلك عائلة من قبيلة جميعات أول

فندق رئيسى جديد ، هى عائلة لها تاريخ فى التجارة بما فى ذلك تصدير الماشية إلى ليبيا والآن إلى المنطقة العربية ، وتمتلك هذه العائلة أيضًا إحدى الصيدليات الكبرى بمرسى مطروح ، كما يمتلك أحد مصدرى الماشية الرئيسيين بالمنطقة فندقًا آخر من الفنادق الجديدة ، وهو أيضًا من قبيلة الجميعات ، وقد قام شخص ثالث ليبى الأصل نشأ فى مرسى مطروح ، ببناء فندق ثالث . قال إن أباه تاجر ، وكان يعمل معه فى التجارة والمقاولات والسياحة ، كما أنه يمتلك أحد الفنادق الشعبية الكبرى بمرسى مطروح ، وذكر آخرون عن هذا الرجل أن لديه عملاً مربحًا ؛ فهو وكيل تجارى لشركة أجنبية كبرى ، وهناك طبيب من مواليد سوهاج فى صعيد مصر أقام لفترة طويلة فى مرسى مطروح ، ويمتلك فندقًا رابعًا من الفنادق الجديدة . وفى الوقت قيل نفسه لنا إن المالك المحلى لفندق كان لا يزال فى مرحلة الافتتاح فى عام ١٩٩٤ ، رجل كان يعمل لفترة طويلة فى تجارة السيارات ، وخاصة بيع الشاحنات الخفيفة (نصف نقل) التى تستخدم فى نقل السلع وتوزيعها فى المنطقة ، وكان من بين ملاك الفنادق الجديدة من خارج الساحل الشمالى الغربى رجل من الإسكندرية يمتلك أيضًا فنادق هناك فضلاً عن شركة مقاولات كبرى فى القاهرة .

وهناك دوافع مختلفة حول استثمار المقاولين المحليين فى الفنادق الجديدة ، وذلك على الرغم من عدم وجود خبرة سابقة لديهم فى أعمال السياحة ، وذكر لنا أحد مديرى هذه الفنادق ، وهو من وادى النيل ، " إن المالك من قبيلة الجميعات ، وكان يريد أن يقلد أحد أقاربه ، وهذا من صفات البدو ، فهم عندما يرون شخصًا ناجحًا يقلدونه " ، وهناك أسباب أخرى منها " تشجيع السياحة لتنمية مطروح "وكذلك "لأن مطروح ليس بها فنادق غير البوسيت " ، وذلك بهدف تقديم خدمة جيدة للعملاء ، وعلى الرغم من ذلك قال أحد ملاك هذه الفنادق إنه قلق بشأن مستقبل استثماراته ؛ لأنه " كان يعتقد أنه سيأتى إليه عملاء أكثر " ، فى إشارة واضحة ليست غريبة لأهمية دوافع الربح .

وذكر مدير فندق البوسيت عاملاً إضافيا كان له أثر على قرار عائلته فى توسيع فندقهم فقال :

" كـان يجب علينا أن نتـوسع بسـبب كل التنمـية الجديدة التى حدثت فى الثمـانينيات ؛ فقد تم إنشـاء فنادق جديدة حولنا ، والفنادق الكبيرة جعلتنا أشبه بمنشـأة صغيرة جداً ، مثل فندق روميل هاوس وراضى ، بنيت الفنادق على طراز جديد باستخدام مواد بناء جديدة ودهانات زيتية ومعدات جديدة وتكييف ، وربما كان نظامنا القديم أكثر "ملاءمة" ، لكنه ليس على الموضة ، ولذلك غيرنا من فندق صـغير يديره أفراد العائلة إلى منشـأة كبيرة تديرها أيضًا العائلة . كان لزامًا علينا أن نغير لنواجه متطلبات التوسيع والنظام الجديد ".

ويقول أصحاب ومديرو الفنادق إنه تم إجراء دراسات جدوى قبل بناء أو توسيع الفنادق ، كما يؤكد هؤلاء وغيرهم من العمال الذين التقينا بهم أن تلك الدراسات كان لابد منها للنجاح فى مجال السياحة . ومع ذلك ذكر أحد مديرى الفنادق أن المستثمرين لا يقومون بعمل "دراسات جدوى ملائمة" ، لكنهم نظروا حولهم " ورأوا أن الشوارع مزدحمة بالناس فى الصيف ، واعتقدوا أن إنشاء فندق سيجلب أموالاً كثيرة ،" ويضيف أن المستثمرين قلدوا بعضهم البعض ، وتعجلوا فى البناء ، وحاولوا أن يتغلبوا على المنافسين . وكانت النتيجة من وجهة نظره وجـود فـائض فى غرف الفنادق وهو ما يؤثر على نسبة الإشغال ، ويتسبب فى تخفيض الفنادق لأسعارها ، ويقول إن الفندق الذى يمتلكه كان يعمل بشكل جيد ، وأن معدل إشغاله كان كاملاً ، وفى فصل الشتاء كان معدل إشغاله جيداً حتى عام ١٩٨٦ أو ١٩٨٧ عندما أثرت بشدة منافسة الفنادق الأخرى الجديدة الشقق المفروشة على عدد الزائرين الذين كان يستقبلهم فندقه .

ويرى كثيرون من أصحاب الفنادق والمديرين أن السبب فى انخفاض معدلات الإشغال هو عدم وجود تسويق مؤثر خارج المنطقة ، ويرى البعض أن المحافظة ووزارة السياحة قد فشلتا فى الدعاية للمدينة فى الخارج ، وطبقًا لما ذكره أحد أصحاب الفنادق "أن الأجانب يعرفون فقط الأقصر وأسوان والبحر الأحمر . ولا يعرفون شيئًا عن شواطئ مصر المطلة على البحر المتوسط ، كما لم تقم السلطات المسئولة بفعل أى

شيء لتقديم المنطقة للسائحين الأجانب "، ومع ذلك اعترف أحد أصحاب الفنادق أن التسويق ينبغي أن يكون مسئولية مؤسسات القطاع الخاص وليس الدولة ، وخاصة في حالة المصريين الذين يقضون الإجازات ، غير أنه ادعى أن "المصريين ضعفاء في عملية التسويق" ، ويرغبون دائمًا في الحصول على مكاسب سريعة ، وقد حقق أحد أصحاب هذه الفنادق الناجحة تسويقًا ممتازًا داخل مصر ، وأنشأ مكتبًا في القاهرة لمباشرة عمله . ويقول هذا الرجل إن أصحاب الفنادق الأخرى ومديريها الذين يشكون من نسبة الإشغال الضعيف لا يعرفون كيف يبيعون خدماتهم ، وقال تعليقًا على ذلك " إن أهم شيء هو أن تُدْخِل من جاء ليقضي الإجازة إلى الفندق حتى لو لم يكن سيقيم فيه ، فهو يأتي لينفق ، وهذا يعتمد على شجاعتي ، فنحن نوفر الوسائل الترفيهية التي يمكن للأشخاص أن ينفقون فيها أموالهم ".

وهناك عوامل أخرى تؤثر على معدلات الإشغال ، وأحد المشكلات الرئيسية فترة الإجازة القصيرة في الصيف ، الجو في مرسى مطروح ممتاز من نهاية أبريل حتى أوائل أكتوبر . ويعتقد البعض أن شهري مايو وسبتمبر من أفضل الأشهر للاستمتاع بشواطئ مطروح ، ومع ذلك فإن الزيارات التي يقوم بها المصريون ، الذين يأتون لقضاء الإجازة ، تقتصر على فترة إجازة الصيف المدرسية . وفي السنوات القليلة الماضية كانت الإجازة الصيفية قصيرة ؛ حيث كانت وزارة التربية والتعليم تؤخر مواعيد الامتحانات ، وشكا أحد أصحاب الفنادق فقال :

> **" في الماضي عندما كنا نضع خططنا للإجازة وننظم جداولنا اعتدنا على أن تكون الإجازة لمدة ٧٥ يومًا ، ثم أصبحت بعد ذلك ٦٠ يومًا والآن يمكننا القول بأنها ٥٠ يومًا ، وهذا ينطبق أيضًا على المنتجعات الصيفية الأخرى في مصر ، كلنا نبدأ في منتصف يوليو . وبالضبط في اليوم الذي يلي انتهاء امتحانات الثانوية العامة ، امتحانات المدرسة هي التي تحدد بداية فصل الصيف ، وينتهي الفصل بالطبع في عشية أول يوم لبداية الدراسة ، نلاحظ ذلك في فندقنا ؛ ففي هذا اليوم ينخفض معدل الإشغال من ٨٠٪ إلى ٢٠٪ ".**

وتشير ملاحظاتنا إلى أن معظم الفنادق تدر ربحاً جيداً فى أثناء موسم الصيف القصير ، ومع ذلك فإن النزلاء الذين يشغلون معظم الفنادق يكونون من موظفى القطاع العام ؛ حيث يستمتعون بإجازة صيفية غير مكلفة تنظمها وتدعمها شركاتهم . ويأتى مسئولو الشركة إلى مرسى مطروح فى الشتاء وأوائل الربيع ، ويتفاوضون مع أصحاب الفنادق ومديريها لعمل تخفيض خاص لموظفيهم ، وفى بعض الحالات تستأجر الشركة الفندق بأكمله . ويقول معظم أصحاب الفنادق ومديروها إن هذه الترتيبات تؤدى إلى إشغال كبير من النزلاء الذين لا ينفقون ببذخ كما فى حالة المعسكرات الصيفية ؛ فهم يقولون إنه على الرغم من الأعداد الكبيرة للنزلاء الفقراء ، فإنهم ينفقون مبالغ قليلة كما يبعدون النزلاء الكرماء ، وهم أصحاب الدخول العالية الذين لديهم أموال كثيرة لينفقوها.

ويشير أصحاب الفنادق ومديروها وعمالها إلى مشكلات أخرى تواجههم ، ومن أهم المشاكل التى ظهرت فى عام ١٩٩٠ التكلفة العالية للمياه وعدم كفايتها والإمداد بها ، وعلى الرغم من ضخ مياه نهر النيل فى أنابيب لمرسى مطروح ، فإنها مازالت توزع داخل المدينة بواسطة ناقلات خاصة ، وقد خفف إلى حد ما استكمال الأنابيب المحلية من مشكلة إمداد المدنية بالمياه ، وتبقى مشكلة الكهرباء هى المشكلة الرئيسية ، فحيث إن "التيار الكهربائى ضعيف فهو يؤثر على كل الأجهزة ، ويحدث انقطاع فى الكهرباء كثيراً فى الصيف " ، كما أن الإمداد غير الكافى بالمؤن فى السوق المحلية عائق أمام السياحة ؛ حيث إن " المؤن المتاحة فى مرسى مطروح ليست على المستوى المطلوب ، علينا الذهاب إلى الإسكندرية لمجرد شراء الخضراوات ، ولا يوجد هنا لحوم "عجالى" ، بينما لدينا وفرة فى الدواجن ".

ويذكر آخرون أن الإمداد المحلى من الخبز الجيد غير كافٍ ، وليس هناك مُوَرِّد محلى للقهوة ، كذلك هناك حاجة لإحضار كل المعدات والأثاث من الإسكندرية والقاهرة ، وهناك عدد قليل من العمال المدربين لصيانة وإصلاح المعدات ، ويقارن المدير الحالى لفندق البوسيت ، وهو صاحب خبرة طويلة فى مرسى مطروح بين الماضى والحاضر فيقول :

" فى الماضى اعتادت والدتى أن ترسل اللحوم من القاهرة ؛ حيث لم يكن هناك لحوم جيدة فى مطروح ، فكانت تجمدها فى المنزل وفى ثلاجات الجيران وترسلها بالطائرة ، الآن أشترى اللحوم فى مرسى مطروح وتقريبا أشترى كل شىء من هنا وليس من القاهرة كما كنا فى الماضى ".

عمـال الفنـادق

ويقول إنه اعتاد أن يحضر كل موظفيه من خارج الساحل الشمالى لكن " الآن أعتمد على عمال معظمهم من سكان مرسى مطروح بسبب إقامتهم فى المدنية "، وذكر صاحب فندق كبير آخر أن ٦٠ ٪ من عماله من مدينة مرسى مطروح ، ومع ذلك فهناك فنادق أخرى تستأجر عدداً قليلاً من العمال من مرسى مطروح ؛ حيث تبلغ نسبتهم فى أحد هذه الفنادق حوالى ٤٠ ٪ بينما تجدها فى فندق آخر حوالى ٢٥ ٪ وفى فندق ثالث ١٠ ٪ ، ويعمل الأشخاص من النوعين (الإناث والذكور) فى كل الفنادق الكبيرة ، وتمثل المرأة ١٨ ٪ من نسبة العاملين فى أحد الفنادق و ٣٠ ٪ فى فندق آخر و٣٤٪ فى فندق ثالث ، أما بالنسبة للعمال فى الفنادق الشعبية فعددهم قليل نسبيا وهم فى أغلب الأحوال من الرجال .

ويذكر أصحاب ومديرو الفنادق الكبيرة إن طاقم العمال الصيفى كان يبلغ عدده من ٦٠ إلى ١٣٠ موظفًا فى عام ١٩٩٠ ، وبعد أربع سنوات قيل لنا إن الطاقم الصيفى وصل فى أحد الفنادق إلى ما يزيد عن ٢٥٠ موظفًا ، وينخفض عدد العاملين بشكل كبير عندما ينتهى فصل الصيف . وذكر مدير أحد الفنادق أن نسبة الانخفاض فى عدد العاملين وصلت إلى ٥٠ ٪ إلا أن لكن معظم الفنادق توظف عدداً قليلاً من العاملين بعد انتهاء فصل الصيف ، وكانت معظم الفنادق بمرسى مطروح تغلق أبوابها فى السابق أثناء فصول الخريف والشتاء والربيع ، بينما يبقى معظمها مفتوحًا الآن طوال العام ، لكن نسبة التشغيل تقل إلى أقصى درجة طوال موسم الركود الطويل .

العمال الموجودون طوال العام موظفون دائمون ، ولديهم عقود عمل رسمية تتوافق مع اللوائح التى نص عليها قانون العمل فى مصر ، قد عمل البعض منهم لسنوات طويلة بالفنادق ، وترقى القليل منهم فى وظائفهم . ومع ذلك فإن استئجار العمالة الموسمية أمر غير رسمى . وينظم الحزب الوطنى الديمقراطى بمحافظة مطروح توزيع الطلاب بالمدارس الثانوية بمرسى مطروح للعمل فى الفنادق الكبيرة فى أثناء الصيف ، كما ترسل وزارة القوى العاملة قوائم بأسماء العمال لكى تستأجرهم الفنادق ، وذكر لنا صاحب أحد الفنادق : "مكتب العمل أصابنى بصداع ؛ لأننى من المفروض أن أحصل على تصريح منهم لكل عامل أستأجره " . وقال إنه حقيقة يختار معظم العمال عن طريق الاتصالات الشخصية .

ويؤكد أصحاب ومديرو الفنادق الأخرى على قيامهم بتشغيل معظم عمال الموسم بشكل غير رسمى ، وطبقًا لما ذكره أحدهم " نحن نختار معظم العمال الجدد على أساس صلتهم بالعمال الحاليين ، العمال أنفسهم يحضرون عمالاً جديدة " ، وقد ذكر هذا الأسلوب صاحب فندق آخر فقال " نحن نختار بعض المترددين على الفندق بحثًا عن عمل ثم يحضر هؤلاء معارفهم . وبالطبع تجرى مقابلات معهم جميعًا " ، وكثيرون من عمال الصيف طلاب بالجامعة جاءوا من محافظة الإسكندرية ومدن أخرى فى دلتا النيل ، ويسافرون إلى مرسى مطروح فى نهاية شهر مايو وأول يونيو وينتقلون من فندق لآخر بحثًا عن عمل .

وتوفر الفنادق سكنًا للعمال الذين ليس لديهم مسكن فى مرسى مطروح ، كما توفر وجبات لكل العمال ، ومع ذلك فأجورهم فى الغالب ضعيفة ، ومثال على ذلك ، شخص عمره ١٦ عامًا من قبيلة أولاد على عمل فى أحد الفنادق الكبيرة فى صيف ١٩٩٣ ، وكان دخله بالكامل لمدة ثلاثة شهور من العمل لايكفى إلا لشراء بنطلونًا وقميصًا جديدًا ، لكنه لا يكفى لشراء حزاء وجورب وحزام لاستكمال المظهر . كان يعمل بشكل أساسى فى تنظيف الطوابق ، لكنه قال إنه استمتع بالتجربة ، ورأى والده وهو بدوى من الأفضل له أنه يجد عملاً آخراً ، وربما يمارس لغته الإنجليزية مع الأجانب ، ويستفيد بعض العمال الذين يعملون فى الوظائف الخدمية من البقشيش .

وتشير المقابلات التى أجريت مع ٢٠ عاملاً تم اختيارهم بدقة ، إلى أن العمال يشكون من ضعف الأجور ، لكنهم بالرغم من ذلك سعداء بحصولهم على وظيفة ، كما ذكر كثيرون أن أحوال العمال مرضية ، وأنهم يميلون إلى القول بأن الإدارة تعاملهم بشكل جيد ، وفى حالة واحدة ذكر العمال أن صاحب الفندق كان غير ودود ومن الصعب العمل معه ، وهذه الظاهرة أكدها المالك نفسه وهو سمسار سابق فى تجارة القطن جاء من الإسكندرية ، قال :

" لدى مشكلة مع العمال ، وهى أنهم غير مهرة ولا يلتزمون بمواعيد العمل ، أحيانًا يعملون الفصل كله ثم يحصلون على إجازة لمده أسبوعين أو ثلاثة بعد ذلك ، ويكون من الصعب استبدالهم ؛ لأن الطلاب الآخرين الذين جاءوا معهم حصلوا على وظائف بالفعل فى مكان آخر ، وأنا لا أستأجر عمالاً من هنا ؛ فالعرب غير مناسبين للعمل فى الفنادق ".

وعلى الرغم من تحامله على البدو ، فإن كثيرين من أبناء مرسى مطروح يتفقون مع هذا التقييم . وطبقًا لما ذكره أحد المقيمين بالمدينة " يحتاج العمل فى الفنادق لخبرات معينة ، وهذا يفسر لماذا يستأجرون الأشخاص من أماكن أخرى ، والميزة الوحيدة فى عمال مرسى مطروح أنهم يعيشون هنا ". ويتم اختيار معظم العمال المهرة لتشغيلهم فى الفنادق من بين خريجى معاهد السياحة والفندقة فى الإسكندرية أو القاهرة . وكثير من الطلاب غيرهم من الذين يأتون من وادى النيل بحثًا عن وعمل خلال فصل الصيف ليسوا دائمًا أكثر مهارة من أبناء مرسى مطروح الحاصلين على القدر نفسه من التعليم .

يقوم أحد الفنادق الآن بتدريب عماله ، ومعظمهم من أبناء مرسى مطروح ، ويتم ذلك بتنظيم دورات لهم فى مواعيد منتظمة لمدة ساعة ونصف الساعة فى أوقات ما بعد الظهيرة ، ومع وجود نسبة إقبال عالية يعود عدد كبير من العمال الموسميين من أبناء مرسى مطروح للعمل بنفس الفندق كل عام ، ويطورون مهاراتهم من خلال التدريب ومن خلال العمل ، وهناك فنادق كبيرة تستوعب بشكل مستمر عاملين أكثر مهارة

وانتظامًا ، وقد اعترف أحد أصحاب الفنادق بأنه لم يكن يدفع حصته فى التأمين الاجتماعى عن العمال كما هو مقرر رسميا ، وقال إن كثيرين من العاملين عنده شكوا من ذلك .

الشـقق المفروشــة

يشكو أصحاب ومديرو الفنادق الكبيرة من مشكلات أخرى ؛ فهم يحددون أسعار الغرف والوجبات والمشروبات بالاتفاق مع وزارة السياحة، وهم يستاءون لدرجة كبيرة ، من انتشار الشقق المفروشة فى مرسى مطروح . وهناك بعض المبانى التى أنشأتها شركات القطاع العام والمؤسسات الأخرى للاستخدام المنتظم والخاص من قبل موظفيها ، كما أن كثيرين ممن يمتلكون شققًا يعرضونها للإيجار لمن يجيئون لقضاء الإجازات . وتمثل هذه الشقق المفروشة منافسًا كبيرًا للفنادق ، وهى أيضًا صورة مصغرة من قطاع السياحة غير الرسمى بمصر .

عندما يصل شخص ما إلى مرسى مطروح بالسيارة قادمًا مثلاً من القاهرة أو الإسكندرية ينزل من الهضبة ويعبر خط السكة الحديدية ، وهناك نقطة مرور صغيرة قريبة ، وفى فصل الصيف يجد الزائر عددًا كبيرًا من الصبية الذين يهتفون بعبارة " شقة مفروشة " وذلك على كل سيارة لا تعلق لوحة أرقام مطروح ، وعندما تقود سيارتك حول المدينة وبخاصة على الكورنيش تجد الهتاف نفسه من رجال وشباب كثيرين ، ومن هؤلاء الأشخاص من يعرف أماكن شقق معروضة للإيجار ، أو سيصحب أحدهم الشخص الذى جاء ليقضى الإجازة إلى سمسار غير رسمى ليريه عدة شقق مختلفة .

وبدلاً من ذلك فإن الشخص الذى جاء ليقضى الإجازة ، يمكنه أن يقرأ الإعلانات المبوبة فى الجريدة القومية ويتصل بالسمسار أو صاحب الشقة من القاهرة أو الإسكندرية أو مرسى مطروح ويرتب معه تأجير الشقة قبل ذهابه لقضاء الإجازة .

وقد قمنا بزيارة عدد كبير من هذه الشقق ، ووجدنا أن معظمها حديث نسبيا حيث بنيت عام ١٩٨٠ تقريبًا ، وبعضها إسكان مدعوم من الدولة لصالح موظفى الحكومة من ذوى الدخل المحدود ، ومع ذلك فإن عدداً محدوداً من الموظفين هم الذين يمكنهم أن يشتروا هذه الشقق ، وقد اشتراها بعض ضباط الجيش الذين يخدمون فى المنطقة وبعض الأشخاص من القاهرة والإسكندرية وبعض أبناء مطروح .

وقد تم بناء بعض الشقق السكنية الفاخرة فى منطقة " اللوكس " بالقرب من شاطئ البحر ، ويمتلك مستثمرو القطاع الخاص من الساحل الشمالى الغربى بعضها وكذلك من الإسكندرية والقاهرة بعضها الآخر ، هناك شقق أخرى كثيرة للإيجار منتشرة فى المدينة ، وقد وجدنا معظم الشقق رديئة التشطيب إلى حد ما ، حتى فى الأماكن الراقية ربما كان هذا يعكس ذوقنا الخاص ، وبالرغم من ذلك فإن الكثيرين ممن يجيئون لقضاء الإجازة يجدون أنفسهم عرضة للمساومة ، وذلك كما أشار أحد أبناء وادى النيل :

" قد يطلب صاحب الشقة مبلغًا كبيرًا ، لكن الشقة يشارك فيها أشخاص كثيرون ، أحيانًا أكثر من عائلة واحدة يشتركون فى شقة واحدة ، وربما يكون هناك أكثر من ٢٠ شخصًا ، فإذا دفعوا مثلا ٢٠٠ جنيه فى اليوم لشقة تتكون من غرفتى نوم وهم ٢٠ شخصًا ، تعتبر رخيصة بالنسبة إليهم . سيكون نصيب الشخص الواحد ١٠ جنيهات فى اليوم ، وإذا أنفق الشخص ٢٠ جنيهًا على الطعام فسوف يعتبر ذلك صفقة جيدة ، الغرفة مع الإقامة الكاملة فى الفندق أكثر تكلفة ، فإذا جاء الشخص وأسرته لمدة أربعة أو خمسة أيام ونزلوا مثلاً فى فندق البوسيت فسوف ينفق من خمسة إلى ستة آلاف جنيه ، العائلة المكونة من ٥ أفراد ستأخذ غرفة مزدوجة وواحدة لثلاثة أفراد ، وهذا سيكلفهم على الأقل ٣٠٠ جنيه فى الليلة للشخص الواحد للإقامة الكاملة ، يضاف إلى ذلك الانتقالات وكل النفقات الثانوية

الأخرى ، وهذه التكاليف ربما تزيد كثيرًا ، فالأشخاص الذين يقيمون هناك هم الذين يمكنهم إن يتحملوا ذلك ".

ويقول الأشخاص الذين يستثمرون أموالهم فى الفندقة إن الشقق المفروشة تتطلب استثمارات أقل فى بنائها ، ويقولون إن أصحاب هذه الشقق ينفقون أقل فى صيانتها ، كما توفر الشقق فرص عمل قليلة لأبناء مرسى مطروح ، والزائرون لا يتكدسون فقط داخل الشقة ، بل إنهم يحضرون الكثير من مأكولاتهم ومشروباتهم معهم من المدن التى يعيشون فيها ، وعلاوة على ذلك فهم غير مسجلين مع السلطات ، ويتم اعتبارهم زائرين غير رسميين ؛ حيث لا يتم إحصاؤهم ولا دفع رسوم ضريبية عنهم كما هو الحال بالنسبة لنزلاء الفنادق . وباعتبار الشقق المفروشة جزءًا من القطاع غير الرسمى فهى لا تخضع لخطط تنمية السياحة ، كما أنها بعيدة عن القوانين واللوائح التى أقرتها وزارة السياحة ، وهذا هو الحال أيضًا فى الفنادق الشعبية .

التقييمات المحلية

يتفق أبناء مرسى مطروح على أن السياحة هناك لها تأثير قليل أو أن ليس لها آثار ثقافية أو اجتماعية سلبية ؛ فالأغلبية العظمى من الزائرين هم من نفس البلد من وادى النيل أو من الأصدقاء العرب من ليبيا وأحيانًا من الجزيرة العربية ، وبذلك فإن الضيف والمضيف شريكان فى الثقافة العامة نفسها . المصريون والزائرون العرب لا يهتمون برؤية منتجات أبناء مطروح ، الساحل الشمالى الغربى لا يعرف تقريبًا الليالى البدوية غيرها من السهرات الموسيقية الشعبية التى جرى استحداثها للسواح الأجانب فى سيناء .

وينزعج أحيانًا أبناء مطروح من الزحام والسلوك غير المنضبط من قبل بعض أبناء البلد فى الإجازة ؛ حيث يتم بيع الكحوليات والتعرض لوسائل الإغواء من قبل بعض الساقطات فى السر ، إلا أن الأغلبية العظمى من سكان المدينة لا يستهجنون مثل هذه الأفعال ، ويقاوم قليل منهم هؤلاء الأشخاص بشجاعة ، ويتسكع الشباب من أبناء

مـرسى مطروح على الشـاطئ خـارج صـالات الديسكو وراء حـزام أمنى حـول هذه الصـالات لإبعادهـم عن المكان ، ولأنهم غير قادرين على الانضمام إليهم فهم يحدقون ببله فى الفتيات صغيرات السن وكذلك فى الرجال من أبناء وادى النيل الذين يرقصون سويا حتى ساعات متأخرة من الليل ، كذلك فقد آثار التحذير المفروض على الرجال فى أحد الفنادق الرئيسية بسبب ارتدائهم جلابيات استياء بعض البدو من أبناء مرسى مطروح ، ويلقى الزائرون قبولاً لدى معظم أبناء مرسى مطروح الذين يعبرون عن عدم خوفهم من التهديد الثقافى أو الاجتماعى الذى يشكله تواجودهم ، وبالفعل فإن الكثيرين من بدو مطروح وأبناء وادى النيل يتجاهلون الذين يجّيئون لقضاء الإجازات فى مرسى مطروح .

بالرغم من ذلك لا يتفق أبناء مرسى مطروح على التأثير الاقتصادى للسياحة فى المدينة ، وسيتذكر القارئ أن بوچرا اعتبر تأثير السياحة هامشيا بالنسبة لاقتصاد مرسى مطروح فى الستينيات ، هذا على الرغم من أن كثيرين من الأشخاص يرون عكس ذلك ، وقد عبر صاحب أحد الفنادق المحليين عن رأى مشابه لرأى بوچرا ، وقال لنا إن الأشخاص الذين يعملون خارج مجال السياحة يعتقدون أن الأرباح التى تحققها الفنادق خلال شهور الصيف ضخمة ، ومع ذلك " فكل ما تكسبه فى فصل الصيف يمكن اعتباره بالكاد ربحاً إذا فكرت فى كل الشهور التى لا نحصل فيها غالبًا على أى دخل "، ويقول إن السياحة فى مرسى مطروح ليست منتعشة اقتصاديا . هناك زيادة فى عدد الزائرين ، إلا أن ذلك " من الممكن أن يكون كارثة وليس منفعة "، ويعتقد أنه قبل عام ١٩٨٦ " كانت مرسى مطروح أكثر رفاهة مع وجود ربع عدد الزائرين الموجودين الآن ".

هناك من يعارض وجهة النظر التى تقول إن مرسى مطروح ، بوجه عام ، لا تستفيد كثيرًا من السياحة ، هذا الشخص قضى معظم حياته فى أعمال الفندقة فى المدينة ، كما يقول " مرسى مطروح تعيش على السياحة ، وهى تشهد نمواً بسبب نتيجة ذلك ، وهى لا تعيش على أى شىء آخر ". ووجهة نظره تحمل مبالغة بشكل واضح ، فهو يتجاهل عوامل أخرى كانت وراء ازدهار المدينة ، إلا أنه يذكرنا بأن بناء

الفنادق الجديدة وتوجه السياحة للأبنية السكنية قد أفاد المقاولين والعمال المحليين فضلاً عن مقاولى وعمال وادى النيل ، ويشير إلى أن إعادة فتح الحدود بين مصر وليبيا فى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين أدى إلى إنشاء مطاعم صغيرة عديدة لخدمة المسافرين من وإلى ليبيا ، كما حفز أيضًا المبيعات فى السوق المحلى ، وفند الرجل شكاوى بعض الأشخاص المحليين من أن أعداداً كبيرة من الزائرين من أصحاب الدخل المنخفض ينفقون القليل نسبيا فى بلدهم بتأكيده على أنهم ينفقون فى الإجازة . وقال : " ينفق كل شخص على قدر استطاعته ، وهم يستأجرون حجرة فى فندق أو شقة ، ويستهلكون ويشترون الطعام والآيس كريم ويستأجرون الشماسى " .

وأشار أحد الأشخاص المحليين من أبناء وادى النيل ، عمل فى السياحة كمشرف غير دائم على أحد الأبنية السكنية التى كان يستخدمها موظفو إحدى الشركات الكبرى ، إلى أن الأعداد المتزايدة من المنشآت السياحية توفر فرص عمل للأشخاص المحليين ، لكنه قال إنهم يواجهون منافسة شديدة من أبناء وادى النيل الذين يعتقدون أن لديهم خبرة أكثر فى أعمال بالسياحة ، وقال أيضًا :

> " الصبى الذى يقود الكارتة والرجل الذى يبيع الخضراوات والبقالون هم الذين يكسبون أكثر فى فصل الصيف ، ويستفيدون من الزائر الذى يأتى للمدينة ، وكما يستفيد الفلاح الذى يبيع البطيخ والنعناع والخضراوات واللوز . وبالطبع يستفيد أبناء مطروح ، لكن تجارًا من وادى النيل يأتون هنا أيضًا لبيع بضاعتهم لمن يجيئون لقضاء إجازاتهم .
>
> ومن وجهة نظرى فإن أبناء مطروح لا يعتمدون على السياحة كما كنا نفعل فى الستينيات من القرن الماضى ، فاليوم ابن البلد يتعلم ويذهب للجامعة وهدفه العمل فى وظيفة حكومية ، وتعطى الأولوية فى التعيين فى الوظائف الحكومية لابن مطروح سواء كان من العرب أو من أبناء وادى النيل ، ولذلك تم تعيين أعداد كبيرة من الشباب فى وظائف ثابتة منتظمة " .

وذكر لنا مدير أحد الفنادق الكبرى إن كثيرين من أبناء مطروح الذين تم تعيينهم فى وظائف محلية يزيد دخولهم فى فصل الصيف من خلال العمل فى فندق أو قيادة الكارتة أو أداء بعض الأعمال المتعلقة بالسياحة ، وبالنظر إلى التغيرات التى حدثت فى السياحة فى مرسى مطروح منذ عام ١٩٨٠ قال :

" كان لدينا أعمال صغيرة فى الماضى ، وكانت مرسى مطروح صغيرة ، كانت جميلة من قبل ، لكنها الآن أجمل بكثير ، وهنا مثل أى مكان آخر يمكن أن تفسد الأعمال الضخمة المنطقة . لدينا الآن توسعات كبيرة ، والمشكلة هى أن كل هذه التوسعات حدثت دون تخطيط ، وكل من كان يريد شيئًا نجح فى الحصول عليه ، هذا التوسع غير المخطط جعل مرسى مطروح مكانًا شعبيا ، وهذا لا يعنى أن العمل فى المشروعات بمطروح أمر سئ ، فاليوم هناك أعمال كثيرة ، ولكنها ليست جيدة ، وهناك نوع معين من السواح ترك مرسى مطروح واتجه إلى شرم الشيخ (فى سيناء) وإلى أماكن أخرى ، لكن الزيادة أدت إلى زيادة عمل الفنادق ، والمشكلة هى أن تتعلم كيف تحصل على هذا العمل .

والمشكلة ليست فى الكميات ولكنها فى الحد من النموذج الشعبى . ليس عارًا بالطبع أن تكون شعبيا ، لكن ما أقصد قوله هو ألا نختار دائمًا البدائل الرخيصة ؛ فهذا سيؤثر على السياحة الأجنبية ، هناك مشاكل أخرى فى المدينة منها عدم النظافة والكارتة والحاجة إلى إنشاء مطاعم أكثر وصالات سينما وغيرها من عوامل الجذب الأخرى للأشخاص لكى يستمتعوا (ولكى ينفقوا) ".

ينزل على المدينة الصغيرة التى يبلغ عدد سكانها حوالى ٤٠ ألف نسمة ، مئات الألوف من الزائرين خلال فترة لا تتجاوز ثمانية أسابيع ، ويصبح المكان مزدحمًا للغاية

خلال شهرى يوليو وأغسطس ، ويزدحم المصطافون على الكورنيش وشارع الإسكندرية والشوارع الرئيسية الأخرى ، وتحدث اختناقات مرورية أحيانًا بسبب الكارتات التى تجرها الحمير (تم حظر استخدامها من الشوارع الرئيسية بالمدينة منذ عام ١٩٩٦) ، وتكون محلات الفطائر والمقاهى مزدحمة عن آخرها . وينادى التجار على أنواع مختلفة من البضائع على الشواطئ وفى الشوارع .

تحديد مدى استفادة الاقتصاد المحلى من كل هذه الأعمال ينتظر قياسًا منهجيًا سيكون من الصعب تحقيقه ، مع وجود الكثير من الأبعاد غير الرسمية لمشهد قضاء الإجازة فى مرسى مطروح ، بالتأكيد تستفيد المدينة ، لكن هناك تكاليف أيضًا ؛ فعلى سبيل المثال ما قيمة مياه نهر النيل التى تضخ لمسافة تصل إلى ٣٠٠ كم عبر الصحراء لتطفئ عطش من يجيئون لقضاء الإجازة وتوفر لهم حمامات بعد يوم طويل على الشاطئ ؟ علاوة على ذلك فإنه عندما ينتهى فصل الصيف ، تعود مرسى مطروح هادئة ساكنة ، غير مزدحمة ، تعود عاصمة إقليمية صغيرة فى واسع جاف .

الفصل الثامن

تنمية الشواطئ الصحراوية

القرى الجديدة

إقامة القرى السياحية لقضاء العطلات الصيفية على الشاطئ الصحراوى للبحر المتوسط هو من أهم التغيرات التى حدثت فى محافظة مطروح منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين ، وقد أقيم بشرق المحافظة نحو ٦٠ قرية سياحية فضلاً عن ٣٠ قرية أخرى فى مناطق بالقرب من مرسى مطروح . وترتبط هذه التنمية بمصالح صفوة المجتمع فى مناطق وادى النيل بمصر الذين يفرون من الطبقة الفقيرة أو الشعبية لقضاء العطلات الصيفية .

وبينما يلجأ جموع الشعب فى مصر للمنتجعات الصيفية القديمة فإن صفوة المجتمع يتنقلون من مكان إلى آخر .

ووصف لنا أستاذ متقاعد هو مسئول كبير سابق بصندوق الأمم المتحدة للطفولة (إليونسيف) بالقاهرة ، كيف كان يتنقل هو وعائلته على مدى العقود الماضية :

> **" فى عام ١٩٣٥ عندما كنت طفلاً كان لدينا منزل فى الأنفوشى بمدينة الإسكندرية ، هى منطقة مزدحمة ، وتنتهى بطريق ممهد بجوار الشاطئ ، وعندما بنى صدقى باشا الكورنيش على امتداد البحر فى عام ١٩٤٠ بدأنا كما بدأ غيرنا فى الذهاب إلى هذه المناطق التى نشأت أمام الشاطئ شرق محطة الرمل (مركز المدينة) ، فى هذا الوقت كنا نرغب فى الفرار من المناطق المزدحمة مثل الأنفوشى .**

وبدأنا أنا وأخى فى استئجار أماكن ، فى البداية استأجرنا فى الإبراهيمية ، وبعد ذلك كنا نقضى العطلات الصيفية فى كامب شيزار وكليوباترا وستانلى ورشدى وهكذا ... ونشأت حوالى ٢٠ منطقة جديدة عقب بناء صدقى باشا للكورنيش ، وقضينا عطلة الصيف الماضى بالإسكندرية فى منطقة المعمورة ، أتذكر ذلك بسبب النكسة التى وقعت فى أثناء وجودى هناك عام ١٩٦٧ ، وكان ذلك آخر منتجع ذهبنا إليه قبل انتقالنا للغرب ؛ حيث ذهبنا للعجمى فى ١٩٦٨ . واستمر ترددنا على العجمى لمدة سبع سنوات متواصلة قبل أن تزدحم وتنتشر حولنا القانورات والناموس ، ثم انتقلنا بعد ذلك إلى مرسى مطروح .

وعين ابنى فى المطار العسكرى هناك ووصف لى المنطقة فأحببتها . فهناك شاطئ جميل وتكوينات جميلة وطبيعية . وقضينا هناك عطلتين صيفيتين قبل أن ننتقل إلى منطقة عجيبة التى تقع على بعد ٢٥ كيلو متراً غرب مرسى مطروح ، ولكن هذا العام ولأول مرة انتشر الناموس فى عجيبة ، ولذا أفكر فى الذهاب غرباً إلى منطقة أبعد هى أبولهو حيث اشتريت قطعة أرض هناك ، وهذه المنطقة ممتلئة بالثعابين البرية كما انها مازالت مهجورة ، حتى الكهرباء لم تصلها بعد ، لكن هناك مبنى يرغب ابنى فى تحديثه . وربما يستغرق ذلك وقتًا طويلاً لكن أبنائى سيستفيدون منه ، وأشك أننى سأذهب إلى هناك طيلة حياتى " .

أصبح هذا النمط من التنقل أولاً داخل الإسكندرية ثم لأماكن أخرى شائعًا بالنسبة لصفوه المجتمع الذين يتنقلون من مكان لآخر لقضاء عطلاتهم . ومع ذلك فهم لا يتركون المنتجعات القديمة ، لكن العديد منهم يذهب الآن لمنتجعات سيناء والبحر الأحمر التى تعد منتجعات شتوية مثالية ، وهناك أيضًا منطقة فايد الواقعة على قناة السويس ، ويتردد عليها الآن عائلات من طبقات عالية ومتوسطة خاصة فى أوقات

أعياد المسلمين وفى عطلة منتصف العام فى الشتاء . وعلى الرغم من المناخ الصيفى الدفئ الرطب الذى تتمتع به هذه الأماكن ، فإن المحليين الذين يقضون العطلات يزورونها فى فصل الصيف ، وخاصة مدينة شرم الشيخ التى يكثر قدوم الشباب إليها .

والساحل الشمالى من المناطق الأخرى التى يفد إليها المصريون الآن . وهو عبارة عن القرى الجديدة الممتدة من غرب الإسكندرية إلى ما وراء مرسى مطروح.

تطوير شاطئ البحر

يقول أويرمير (Personal Communication: 1994) إنه فى أثناء إجراء دراسة ميدانية فى الفترة بين عامى ١٩٦٤ و ١٩٦٥ فى منطقة قصر كان أحيانًا يشق طريقه عبر كثيب رملى على الساحل ليسبح بمفرده فى البحر بمعزل عن الناس ، ويقول إن الشاطئ الذى كان ينزل به لم يعرف التطوير البشرى ، ولو عاد أويرمير لمنطقة قصر إليوم سيصدم دون شك ، ومن المحتمل أن يصيبه الحزن بسبب التغيرات التى جرت على الشاطئ القديم الذى كان يستمتع به فى شبابه .

وفى عام ١٩٩٤ كنا نجلس غالبًا فى حجرة الاستقبال بمنزل شاب صغير فى قصر كان أويرمير قد سجله فى دراسته باسم "بيت عمر" (1968:78) على الرغم من إنه كان طفلاً صغيرًا" . ونحن قابلنا هناك شبابًا آخرين من قبيلة أولاد علىّ من بينهم مقاول من القاهرة ، كانوا يعملون فى تسوية قمة التل الرملى باستخدام جرافات آلية .

ومع ذلك فإن الشاب الصغير الذى قمنا بزيارة منزله قرر بنفسه أن يصبح مقاولاً من الباطن بتطوير جزء من الكثيب الرملى الذى باعه عمه مؤخرًا لمجموعة تعمل فى المملكة العربية السعودية ومصر .

وقيل لنا إن هؤلاء كانوا يخططون لإنشاء ڤيلات ووحدات سكنية على رمال الكثيب المستوية لبيعها بعد ذلك لأفراد يستخدمونها لقضاء عطلاتهم الخاصة .

من الناحية القانونية فإن عم صديقى – وهو من علية القوم بقبيلة أولاد على ومزارع كبير بقصر – لم يبع الكثيب الرملى فى حقيقة الأمر ، لكنه حصل على أموال لكى يرفع يده عن الأرض ، وعلى الرغم من أنه يعد جزءاً من إرثه ، فإن عمه ليس لديه سند ملكية قانونى يثبت ملكيته للأرض ، إلا أنه استولى عليها بوضع إليد ، وكان يترك أغنامه وماعزه وقطعان أبناء عشيرته ترعى لفترة طويلة وتأكل من النباتات الطبيعية التى تنمو فى الكثيب الرملى الذى يمتص ويحتجز مياه الأمطار كمياه جوفية تتجمع فى آبار للشرب والرى .

وبعد دفع الأموال للعم وعمل مسح للأرض ، اتفق المطورون على شراء الأرض رسميا من الدولة ، وهى المالك القانونى لكل الأراضى الصحراوية بمصر ، وبذلك أصبحت الأرض ملكاً لهم ، وأصبحوا أصحابها بشكل رسمى كما أصبح من حقهم بيعها للآخرين ، وأحيانا يشكو المطورون ، حسبما سمعنا فى حالات مشابهة ، من اضطرارهم لشراء الأرض مرتين مرة من البدو ومرة أخرى من الدولة ، ومع ذلك فإنهم يحققون أرباحاً كبيرة بعد إعادة بيعها سواء قاموا بالبناء عليها أم لا .

وارتفعت قيمة العقارات على الشاطئ فى الساحل الشمالى الغربى منذ منتصف الستينيات باعتبارها ملكية حقيقية لا يعوقها وضع إليد ، وحتى الآن لا نجد إجابة سهلة عن سبب قيام سوق مزدهرة لبيع الأراضى على الشواطئ الصحراوية البعيدة نسبياً عن وادى النيل بالرغم من عدم وجود مورد للمياه فى المنطقة ، وما زال الأمر فى حاجة إلى مزيد من البحث .

وفى هذا الفصل سوف نحدد الملامح الرئيسية لهذه التغيرات . وكما كان الحال فى التنمية السياحية المبكرة فى مرسى مطروح فإن انتشار نحو ٩٠ قرية أو أكثر على طول الساحل الشمالى الغربى ليس نتيجة للمبادرات المحلية من داخل المنطقة ؛ فتنمية هذه القرى نبعت من دوافع فى وادى النيل ، كما أن لها علاقة قوية بالعائد الاقتصادى المعتمد على البترول فى المنطقة العربية وليبيا .

والدليل على علاقة ليبيا بهذه التنمية ، هو تمويلها شق طريق دولى عبر المنطقة ، وهو ما سهل الدخول إليها دون عناء ، وهناك أيضاً طرق فرعية قليلة بهدف تسهيل الوصول لمعظم وليس كل الشواطئ الموجودة بالمنطقة .

وتتضمن علاقة ذلك بالدول العربية وجود استثمارات مهمة سواء من قبل الأفراد العرب الأثرياء أو الشركات العربية ، أما العلاقة غير المباشرة باقتصادات بترول العرب فتشمل مدخرات الطبقتين المتوسطة والعليا من الدخول التى حصلوا عليها فى تلك الدول سواء فى صورة مرتبات عالية للمصريين أو صفقات عمل أو أجور سخية تدفع للخبراء إلى غير ذلك .

وتعتبر أسواق رءوس الأموال فى مصر صغيرة ، وهى مرتبطة بشكل أساسى بالقطاع المصرفى على الرغم من ازدهار عدد من شركات الاستثمار الإسلامية لفترة قصيرة فى الثمانينيات وإعادة مصر مؤخراً فتح البورصة ؛ الأمر الذى أدى بدوره إلى جذب استثمارات مهمة فى منتصف التسعينيات .

وقد اختار العديد من المصريين الذين ارتبطوا باقتصادات البترول أن يستثمروا أموالهم فى شراء مساكن لاستغلالها فى قضاء العطلات مع وجود عنصر فريد إضافى يتمثل فى أنه عند بيع هذه المساكن فى المستقبل سيكون عائد استثمارها مرتفعًا ، وبالطبع لا يقتصر الأفراد المستثمرين لهذه الوحدات السكنية على الأشخاص الذين تربطهم صلة بالدول المصدرة للبترول ، ولكن الأمر يشمل أيضًا المصريين الذين نجحوا فى تحقيق مدخرات فى إطار الاقتصاد المصرى نفسه ، وذلك نتيجة للتغيرات التى أحدثتها سياسة الانفتاح الاقتصادى التى أدخلها الرئيس الراحل أنور السادات فى منتصف السبعينيات .

وتجاوز الاستثمار الكلى لتنمية الشاطئ فى الساحل الشمالى الغربى ٥٠ مليار جنيه بخلاف تكلفة الطريق السريع حسبما ذكر لنا خبير إسكان مصرى من أبناء وادى النيل ، وهو أستاذ جامعى متفرغ وعضو سابق بمجلس الشعب وصحفى .

ويمتلك هذا الرجل أحد الشاليهات فى مارينا ، وهى من أكثر القرى فخامة ورفاهية على الساحل ، وتبعد كيلو مترات قليلة عن العلمين ، وهو رئيس مجلس إدارة قرية مارينا ، ويُقيِّم تنمية المنتجع (مارينا) بأنها كلفت "الحكومة والأفراد" على الأقل مليار جنيه مصرى ، هذا المبلغ لا يشمل النفقات الخاصة التى تم انفاقها على التأسيس والديكور الداخلى لقصور مارينا والفيلات والشاليهات والوحدات السكنية بها ، ويرى أن كبارالأثرياء يغسلون أموالهم من خلال مارينا .

ومهما يكن مصدر وحجم استثمارات الدولة والقطاع الخاص فى تنمية الشاطئ الجديدة ، فإن الواقع يؤكد أنها مرتفعة نسبيًا على بلد مثل مصر حيث الأغلبية العريضة من المواطنين من ذوى الدخول المنخفضة الذين يصارعون للحصول ، فى أحسن الأحوال ، على احتياجاتهم الأساسية ، وليس لدينا أدنى شك فى أن الموارد المالية العامة والخاصة بمصر يمكن إخضاعها للأغراض الإنتاجية لصالح تنمية الاقتصاد القومى بحيث تستفيد منها أكبر فئة من المواطنين ، بخلاف الحال فى استثمارات تنمية الشاطئ فى الساحل الشمالى الغربى .

ويلاحظ أن ما يشير إليه المصريون بأنه "فلوس الحكومة" ، هو عائد مأخوذ من الضرائب المباشرة وغير المباشرة التى يدفعها المواطنون أنفسهم أو من مصادر أخرى مثل رسوم عبور قناة السويس ، التى لا تعد فقط ملكية للدولة ، ولكنها كذلك مورد يخص الوطن بأكمله . وبالتالى إذا استثمرت الدولة مباشرة فى تنمية منتجعات العطلات فى الساحل الشمالى الغربى ، وشجعت بطريقة غير مباشرة مستثمرى القطاع الخاص من خلال بيع الأراضى الصحراوية بأثمان زهيدة ، يكون معنى ذلك أن كل المصريين بمن فى ذلك عامة الشعب يقومون بدعم الصفوة باعتبارهم المستفيدين المباشرين من تنمية الشاطىء .

وكما قال لنا أحد أبناء وادى النيل ، وهو صاحب إحدى الفيلات الجديدة على الساحل :

> **"إن المشكلة العظمى التى تواجه القرى الساحلية الجديدة هى مدى الإفادة من استثمار مدخرات الناس وأموال الحكومة فى إقامة مساكن تستخدم لمدة شهرين فقط فى السنة على الأكثر أو ربما لاتستخدم على الإطلاق ، كذلك ، لماذا دائمًا نحجب الشاطئ ببناء حوائط أو أسوار لمنع الأشخاص العاديين من الاستمتاع بالمنظر ؟ ".**

وادعى هذا الرجل وآخرون ممن تحدثنا إليهم أن الصداقة تلعب دورًا فى الحصول على وحدات للإقامة فى القرى الجديدة من خلال الوزراء وكبار المسئولين بالدولة

وأصدقائهم ، وطبقًا لما ذكره أستاذ جامعى متقاعد من القاهرة صاحب خبرة طويلة فى الساحل الشمالى الغربى ، فإن " بعض المناطق المخصصة لإقامة الڤيلات يتم حجزها للأشخاص المهمين ، وقد حصل معظم الوزراء وكبار المسئولين على ڤيلات فى معظم المناطق الجديدة ، لكنهم نادراً ما يستخدمونها " . وذكر الرجل حالتين لاثنين من الوزراء يعرفهم شخصيا حصلوا أولاً على ڤيلات بأسعار رخيصة فى منطقة أبى سلطان بالقرب من الإسماعيلية على قناة السويس وهم لا يستخدمون هذه الڤيلات مطلقًا ، إلا أنهم حصلوا على ڤيلات أخرى فى "قرية" مراقية ، وهى واحدة من القرى الرئيسية التى أنشئت منذ البداية على الساحل الشمالى الغربى ،" وبعد ذلك انتقلوا لقرية ماربيلا بعد تشييدها لان مراقيا أصبحت أكثر شعبية ، ثم انتقلوا مؤخراً إلى مارينا " ، وأشار إلى ان الوزراء كان بإمكانهم بيع هذه الڤيلات التى يتركونها فى القرى المتعددة مقابل أرباح كبيرة .

ويقال إن رعاية الدولة تعد أحد عوامل تنمية الشاطئ الجديد ، ويحصل الصحفيون وأساتذة الجامعات وغيرهم على إقامة رخيصة بالشاطئ ؛ حيث تشترى الدولة ولاءهم السياسى وتكبح نقدهم وخاصة بالنسبة لفئة الصحفيين ، إن التخمين والادعاءات بوجود صداقة ومحسوبية وغسيل الأموال كلها تلطخ المنتجعات الصيفية الجديدة ، لكن معظم المواطنين الذين يشترون وحدات سكنية فى هذه القرى هم أشخاص عاديون من صفوة المجتمع الذين لديهم أصول مالية كبيرة ، استثمارهم الشخصى فى شراء هذه المساكن يعتبر قانونيا وشرعيا . وقد أنشئت بعض القرى كمشروعات للدولة من جانب القوات المسلحة ووزارات السياحة والتنمية وأجهزة الدولة الأخرى ، وهناك قرى أخرى أنشأتها الجمعيات والاتحادات المدنية . ومازال هناك جزء آخر تقوم بإنشائه شركات التنمية الخاصة ، وفى كل الحالات يتطلب البناء فى الصحراء سلسلة من الموافقات والتصاريح سواء من الجيش أو الحكومة أو وزارات التنمية والسياحة والمجلس الأعلى للآثار ، وذلك قبل البدء فى عملية البناء .

وعلى الرغم من أن تنمية الشاطئ فى الساحل الشمالى الغربى قد بدأت بشكل غير رسمى فى الخمسينيات ، فإن كل القرى التى جرى تشييدها بعد عام ١٩٨٠

هى مشروعات رسمية ، وفى معظم الحالات تدل فخامة وضخامة المبانى على الرفاهية والبذخ ، هذا على الرغم من أن القرى الجديدة كلها مبنية على أساس قانونى رسمى . وعلاوة على ذلك فإن الأشخاص الذين يملكون وحدات سكنية على الشواطئ الصحراوية اشتروها بالأساس ليهربوا من عامة الشعب أو من "النموذج الشعبى" والأماكن المزدحمة ليستمتعوا بعطلة صيفية على أجمل شواطئ البحر المتوسط بمصر فى هدوء ومع أشخاص من نفس مستواهم الاجتماعى .

وأكثر القرى التى تتوفر بها وسائل الترف موجودة فى شرق العلمين ، وتقع مباشرة شمال الطريق الدولى السريع الذى يشكل - فى معظم الأحوال - حدودها الجنوبية ، وهناك أسوار عالية تحيط بحدودها الخارجية الجنوبية والشرقية والغربية ، ولهذه القرى مداخل محكمة عبر بوابات ضخمة يقف عليها رجال الأمن بزيهم الرسمى لإيقاف كل من يحاول الدخول ، ولكل قرية شروطها الخاصة بها ، إلا أن الأشخاص الذين ليس لديهم إقامة فى القرى عادة ما يمنع دخولهم ، إلا إذا كانوا مدعوين رسميا من قبل أحد الأعضاء بالقرية أو يدفعون رسم الدخول الذى يكون مرتفعًا نسبيًا فى العادة ، أما دخول القرى المخصصة لضباط القوات المسلحة وعائلاتهم فهو مشدد بدرجة عالية ، وهذا لا يثير الدهشة .

ونجد بداخل بعض القرى مظاهر الخضرة التى تم ريها بمياه النيل ، والشوارع الممهدة جيدًا لتصنع شبكة مواصلات داخلية لا تقارن بما هو موجود فى مصر ، والقرى مطوقة بحزام أمنى وبداخلها ڤيلات كبيرة أو قصور تواجه البحر والشاليهات الصغيرة والوحدات السكنية خلفها ، وبعض القرى بها مسجد ومنطقة تجارية تضم محلات ومطاعم قليلة وبار وملهى ليلى ، ومع ذلك فإن الخدمات التجارية ومنشآت الترفيه العامة داخل القرى لم تجهز بعد بشكلٍ كافٍ .

وبرنامج قضاء العطلات عند المصرين هو شأن عائلى بصفة أساسية ، ومعظم برامج الترفية لدى الصفوة تنفذ فى إطار مجموعات خاصة كبيرة العدد ، وعلى الرغم من ذهاب البعض منهم للشاطئ فى الصباح الباكر ، فإن معظم أبناء هذه الطبقة يستيقظون فى العطلات فى وقت متأخر ثم يقضون معظم وقت الظهيرة على الشاطئ

أو حول حمامات السباحة الخاصة . ويتجمعون فى مجموعات ذات مراحل عمرية متقاربة على الشاطئ ، وأحياناً فى شكل مجموعات من صبيان أو فتيات ، وتعد الحفلات غير الرسمية التى تقدم فيها كل ضروب التسلية وأحياناً المشروبات الكحولية ، جزءاً من الطقوس المعتادة على الشاطئ . يتناول الذين يقضون العطلات وجبة الغداء فى آخر الظهيرة فى أماكن إقامتهم أو ينزلون كضيوف للغداء لدى آخرين ، ويتبع الغداء قسط قليل من النوم ثم تناول الشاى ، ويبدأون بعد ذلك الاستعداد لقضاء المساء فى التسلية واللهو . يبدأ المساء عند البعض بتناول عصير مع الضيوف فى المنزل أو فى أى مكان آخر . وعند اقتراب منتصف الليل يذهب العديد للحفلات الخاصة لتناول الشراب والعشاء فى بوفيه زاخر بمجموعة كبيرة من الأطعمة الشهية الغالية ، وربما تنتهى بعد ذلك السهرة قرب الفجر فى ملهى ليلى .

وتتنوع هذه الطقوس حسب كل شخص ؛ فليس كل شخص يشرب الكحوليات ، كما أن البعض يقضى كثيراً من وقته فى زيارة هادئة مع عائلته أو أصدقائه ، الحفلات الخاصة لا تقام كل ليلة . ومع ذلك فإن قضاء أوقات الترفية فى العطلة لدى مجتمع الصفوة هو شىء خاص بهم حيث يعتمدون إلى حد ما على الظهور فى الأماكن العامة . هذه الظاهرة نفسها موجودة أيضاً بين الذين يقضون العطلات من أبناء العامة ، ويتضمن ، عادة ، قضاء أوقات الترفيه الخاصة بين الصفوة نفقات كثيرة للطعام والشراب ، كما يتطلب وجود خدم وتوفر وظيفة ودخل لمتعهدى تقديم الطعام فى الحفلات والسهرات وأحياناً للمؤدين مثل الراقصة والموسيقيين ويجلب الطعام والشراب وغيرهما من المتطلبات الشخصية لهذا النمط من قضاء أوقات الترفيه من القاهرة أو الإسكندرية ، وتوفر القرى فرص عمل قليلة بداخلها للعمال ولا تجد ضرورة كبيرة لانشاء أسواق تجارية بداخلها.

والأسوار التى تحيط بالمنتجعات الصيفية تحمى الصفوة من المتطفلين أو الأشخاص "العاديين" الذين قد يفسدون المشهد بالزحام الذى ربما يسببونه أو "أسلوبهم الشعبى" . وتبذل القرى جهداً كبيراً فى حماية شواطئها مما حدث لشواطئ مرسى مطروح ؛ حيث ذكر أحد أبناء وادى النيل "شواطئنا قذرة بها زجاج

مكسور وعلب ، وهى مزدحمة بالناس الذين يطبخون ويأكلون ويدخنون الشيشة" ، وأضاف أن "العائلات ذات المستوى الجيد" ذهبت بعيداً عن مرسى مطروح لأماكن أخرى "تتمكن فيها السيدات من ارتداء ملابس للبحر" .

ولا يرجع التأثير القوى الذى يتركه العامة على منتجعات الصفوة إلى حالة جنون عظمة لدى هذا المجتمع ولا يوجد ما يبررها ، ولكنه يعود للخبرة السابقة التى شهدتها الصفوة فى المنتجعات القديمة من سلوك سئ ربما يصدر من هؤلاء العامة .

وعلاوة على ذلك نجد أن الظهور المتزايد للعادات المحافظة المذكورة فى النصوص الدينية فى نطاق واسع من المجتمع أصبح يهدد مظاهر السلوك العام بين الصفوة . كما أننا نجد تصرفًا بذيئًا ربما يصدر عن الشباب "الشعبيين" وتحرش الرجال بالنساء على الشواطئ ، وخاصة فى البحر مما يعد مشكلة كبيرة تظهر بوضوح فى الأماكن المزدحمة والمنتجعات القديمة ، ونجد بالطبع أن مجتمعات الصفوة ليست منعزلة كليا عن عادات المجتمع . وكما هو الحال فى الشواطئ المصرية التى يسيطر عليها النمط الشعبى فإننا نجد سيدات محجبات بملابسهم الكاملة المحتشمة ينزلون البحر فى منتجعات الصفوة ، ونرى رجالاً يرتدون زيًّ بحر ملائمًا وواسعًا وطويلاً يغطى أرجلهم ومصممًا ليتماشى مع تعاليم القرآن الكريم عن الزى المحتشم للجنسين ، ومازال الرجال والنساء يرتدون ملابس البحر غير المحتشمة (العارية) فى منتجعات الصفوة على الرغم من أنها اختفت تماماً بالنسبة للسيدات فى الشواطئ الشعبية .

ولا تسمح الأسوار التى تحد القرى السياحية الجديدة على الساحل الشمالى الغربى للأشخاص العاديين الدخول إلى هذه المناطق التى فقدها البدو بعد تنميتها ، وكانت جزءًا من ميراثهم . وفى الفصل القادم سنتعرض للقرارات التى صدرت بشأن امتلاك الأراضى أو بيعها أو مصادرتها ، ونلاحظ هنا أن البدو قد أخرجوا بالقوة بواسطة الجيش من إحدى هذه المناطق ، وهى منطقة سيدى كرير ؛ حيث بنيت واحدة من أكبر القرى وأحسنها تخطيطاً لحساب الجيش والمسئولين الكبار فى الدولة ، على الرغم من أن الجيش كان قد أعلن فى البداية عن بنائه قاعدة جوية إستراتيجية فى هذا

المكان . وقال رئيس مجلس إدارة قرية مارينا إن الأرض هى مصدر الثروة وبعض (أبناء وادى النيل) أرادوا اغتصاب الأرض من العرب ، وأصبحوا أغنياء من بيعها مرة ثانية" .

حالة إحدى القرى

قبل ختام هذه المقدمة نلقى نظرة سريعة على قرية عجيبة السياحية ، وهى من أفضل القرى التى جرى تنميتها فى محافظة مطروح . تقع القرية على مساحة يبلغ طولها ٢ كيلو متر وعرضها ٢٠٠ متر على شاطئ يتميز برماله البيضاء الجميلة يبعد ٣٥ كيلو متراً غرب مرسى مطروح بالقرب من زاوية السنوسية وقرية أم الرخم . وتضم قرية عجيبة ٣٢٨ شاليهاً صغيراً تبلغ مساحة كل منها ٩٠ متراً مربعًا ، ويتكون من حجرتين للنوم وحجرة معيشة ومطبخ وحمام وشرفة ، ويوجد بالقرية ١٦ شاليهاً أكبر حجمًا بنيت لصالح الوزراء وفندق متوسط الحجم بحمام سباحة وغرف صغيرة بجانب بعضها . وعجيبة هى مشروع لمحافظة مطروح ، ولذلك تختلف عن القرى الجديدة الأخرى التى تعد مشروعات أنشأها الجيش أو وزارة التنمية أو السياحة أو الجمعيات المدنية أو القطاع الخاص ، وعجيبة غير مزودة بوسائل الترف التى تتمتع بها القرى الأخرى ، وفى الوقت نفسه ليست مزدحمة بالمساكن كما هو الحال فى المشروعات القليلة التى أنشئت مؤخراً وتستهدف الأشخاص الذين يقضون العطلات من أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة .

بدأت محافظة مطروح مشروع عجيبة فى بداية الثمانينيات من القرن الماضى ، وطبقًا لما ذكره المحافظ فى ذلك الوقت ، وهو أحد المشاركين الأوائل فى قرية عجيبة . " المحافظة أرادت أن تقصر القرية على مجموعة متجانسة من الطبقات سواء من الطبقة المتوسطة أو الأعلى من المتوسطة ولا تشمل الأغنياء المحدثين" ، ولذلك لم يعلن رسميا عن المشروع كما هو معتاد بالنسبة للقرى الأخرى ، لكن المحافظ شخصيا اتصل بأشخاص يعرفهم ، وهم بدورهم نشروا الأخبار بطريقة غير رسمية بين أقاربهم.

وبلغ ثمن الشاليه الذى تبلغ مساحته ٩٠ مترًا مربعًا حوالى ١٥ ألف جنيه عام ١٩٨١ ، وكان الأشخاص الذين يريدون شاليهات يسددون دفعة مقدمة ، وبدأ بناء ٢٠٠ شاليه كجزء من المرحلة الأولى للمشروع ، كان المقاول الذى تولى إنشاء القرية من الإسكندرية ، وكانت شركته قد تولت من قبل إنشاء عدة مبانٍ عامة فى مرسى مطروح . ويقال إن أجر المقاول فى بناء الشاليه الواحد يبلغ ٧ آلاف جنيه . وعندما تم الانتهاء من هذه المرحلة بعد خمس سنوات رفع المحافظ ثمن الشاليه إلى ٢٥ ألف جنيه ، وهو مبلغ ، كما يدعى المحافظ ، لا يغطى كل التكاليف غير المباشرة للبنية الأساسية للمشروع مثل مد شبكة كهربائية للقرية وتمهيد الطريق الموصل إليها . وعلى الرغم من الزيادة فى سعر الشاليهات فقد بيعت مائتى شاليه كلها ، قال لنا أحد أصحاب هذه الشاليهات :

" كنت جالسًا هنا ، وجاء المحافظ ومعه رئيس الوزراء ، وقالوا إنهم كانوا يلقون نظرة على المكان ، وقال رئيس الوزراء إنه يريد شاليهًا أو اثنين فقد أعجبه المكان ، ولذلك قاموا ببناء ستة شاليهات لم يكن من المخطط بناؤها . وكان القانون فى هذا الوقت يحظر البناء على بعد أقل من ٥٠٠ متر من البحر ، والآن أصبح ٢٠٠ متر فقط ، وتم بناء الشاليهات الستة لرئيس الوزراء على البحر مباشرة ولا تبعد مترًا واحدًا عن البحر ، وأصبحت ست شاليهات بعد ذلك ستة عشر ، كل وزير يريد شاليهًا لنفسه ، لكنه لم يستخدمه أبدًا ، واعتقد أنهم دفعوا ٣٢ ألف جنيه لكل شالية ثم باعوا الواحد بسعر تراوح بين مائة و١٥٠ ألف جنيه .

وفى نهاية الأمر بنى ١٢٨ شاليهًا إضافيًا ، وتم بيعهم بمعرفة المحافظ ، وهؤلاء الذين اشتروا الشاليهات توقعوا أن يسمح لهم بشراء الأراضى التى بنيت عليها الشاليهات ، وبعد فترة طويلة وافق مجلس المدينة فى مرسى مطروح على بيع الأراضى وحدد ثمن ٣٢ جنيهًا للمتر المربع للأراضى المواجهة للبحر بحيث يتم دفع ربع المبلغ

كمقدمة والباقى على أقساط ، ومع ذلك اعترض المجلس الأعلى للآثار ، وبدأ فى رفع قضية فى المحكمة ضد المحافظ ، واتهمه بأنه بنى القرية على موقع أثرى ، وكما قيل لنا فقد تم الاتفاق على تسوية ، ويتمنى أصحاب الشاليهات الآن أن يحصلوا على ملكية خاصة للأراضى .

وهناك ما يقرب من ٢٥ من أصحاب الشاليهات الأصلية (غير الوزراء) قيل إنهم باعوا شاليهاتهم مقابل أرباح كبيرة . وهناك ١٠٧ شاليهًا لم يستخدمها أصحابها قبل أن بعضهم لم يزر عجيبة أبدًا ، وجرى إشغال ٦٥ شاليه فقط فى صيف عام ١٩٩٤ ، وتبدو معدلات الإشغال الضعيفة شيئًا عاديًا فى معظم القرى الجديدة كما هو الحال فى مارينا ؛ حيث قال أحد المراقبين الجيدين إن نسبة الإشغال العالية تصل إلى ٢٠ ٪ ، وأن متوسط عدد أيام إقامة هؤلاء الأشخاص لا تتعدى ٢٠ يومًا .

وتواجه عجيبة مشكلة واحدة وهى بعدها عن القاهرة التى تعد رحلة طويلة للغاية ، خاصة بالنسبة لأفراد أو عائلة من المحتمل أن يكون لزامًا على بعض أفرادها أن يسافروا لقضاء أعمالهم ، بينما تظل بقية أفراد العائلة فى الإجازة ، ويزيد من عزلة عجيبة عدم وجود تليفونات ، وذلك على الرغم من مد عدد قليل من خطوط التليفونات عام ١٩٩٣ . ويشكو البعض وخاصة الشباب من أن عجيبة لا توجد بها حياة اجتماعية سوى التجمعات العائلية فى الشاليهات الصغيرة ، وعلاوة على ذلك تبدو الشاليهات حارة فى فصل الصيف ؛ فهى مصممة بدون نوافذ مطلة على الشمال الغربى ، وهو الاتجاه الذى يهب منه الجزء الأكبر من نسيم الصيف ، كذلك هناك مشكلة فى خدمات المياه والكهرباء ؛ فهى غير منتظمة ، كما أصبح التخلص من القمامة مشكلة كبيرة ؛ حيث ذكر أحد أصحاب الشاليهات هناك . . .

" تعد القمامة الآن مشكلة كبيرة ، فكيف يمكن أن نتخلص منها ؟ اعتدنا على وجود منطقة تستخدم كمقلب للقمامة على بعد ١٠ كيلومترات ، لكن الشركة اشترت الموقع وتخطط لبناء مشروع ضخم عليه يشمل فندقًا كبيرًا ، ولذلك فهم يمنعوننا من إلقاء القمامة ، وجدنا موقعًا صغيرًا على بعد ٣ كيلومترات ، ونقوم

بحرق القمامة هناك ، لكن لا يمكنك أن تحرق كل شئ ؛ فالمواد العضوية تتحلل . والمنطقة الآن أصبحت ممتلئة بالناموس والذباب ، وعندما تحرق القمامة ينتشر الدخان فى المنطقة ويلوثها ، فما هو الحل ؟ المحافظة لا تفعل شيئًا حيال ذلك ، وشكوت للمحافظ فأرسل شخصين أو ثلاثة ليرشوا المنطقة بمبيد "دى دى تى" وهذا المبيد محظور استخدامه فى أى مكان فى العالم ، وإذا امتلأت كل الشاليهات بأصحابها فسنواجه مشكلة كبيرة" .

لقد كون أصحاب الشاليهات فى عجيبة رابطة وهو شئ شائع فى القرى الأخرى ، وأصبح لديهم مجلس إدارة ورئيس ، وكلهم متطوعون ويدفع أعضاء الرابطة اشتراكًا سنويا يقدر بـ ٢٥٠ جنيهاً ، وتستعمل هذه الأموال فى تنظيف الشاطئ وإزالة الرمال من الطرق واستبدال المصابيح الكهربائية المخصصة للإنارة فى الشوارع وإنشاء محطة تحلية صغيرة ، كما يدفعون للحراس البدو الموجودين فى المنطقة وكذلك لحراس الأمن القادمين من القاهرة ، كما يتم دفع إكراميات لموظفى المحافظة والمجلس المحلى الذين يؤدون خدمات للقرية ، كما تتولى الرابطة مسئولية تشغيل وصيانة القرية .

مما لا شك فيه أن موقع عجيبة البعيد عن القاهرة قد ساهم فى خفض معدلات الإشغال بها ، إلا أن هذا الموقع البعيد يعد مصدر جذب للأشخاص الذين يتمنون قضاء عطلة هادئة على الشاطئ . وعلى الرغم من قلة وسائل الراحة المتاحة فى القرية ، فإن بعض أصحاب المحلات البدو فى قرية أم الرخم يمدون الزائرين المصيفين بالخضراوات والفاكهة وضرورات الحياة الأخرى فى مرسى مطروح ، بينما يقوم بعض البدو الآخرين من المنطقة بتوفير خدمات أخرى مثل توصيل المياه بواسطة شاحنات معدة لذلك والتعاقد على عمل بعض الإصلاحات والتعديلات فى الشاليهات وهكذا ، وبذلك يستفيد هؤلاء البدو المشروع عن طريق إمدادهم للزائرين بالخدمات التى يحتاجونها ، وعلى الرغم من أن عجيبة تعد منطقة عزلة هادئه ، فإن ملامحها البدائية تتغير .

افتتح الفندق الذى بنى على مساحة عشرة أفدنة داخل القرية عام ١٩٩٤ ويمتلكه أحد القاهريين ، وهو يمتلك عدداً من المطاعم فى القاهرة ، وكان قد هاجر من قبل إلى كندا ، وتكلفة الإقامة فى الفندق منخفضة ؛ حيث تصل إلى ٧٠ جنيهاً فى إليوم شاملة الإقامة كاملة ، ويبدو للبعض بأنهم فى عجيبة يقدمون الكثير من الخدمات ولكن بلا جودة ، وصاحب الفندق كما قلنا سابقًا " لا يعرف ماذا يفعل بمياه حمام السباحة الموجودة بالفندق ، ولذلك فهو يصرفها فى الصحراء خلف الفندق مما أدى إلى تكون مستنقع راكد يؤدى إلى توالد الناموس ، وفى الوقت نفسه جرى تطوير المناطق الموجودة حول القرية بشكل سريع ، وتتضمن ثلاث قرى جديدة مزدحمة بالوحدات السكنية التى مازال معظمها تحت الإنشاء ، ومنطقة بها ٦٠٠ ڤيلا أنشأها اثنان من المستثمرين البدو ، وهناك مشروع آخر يتضمن ٧٠ ڤيلا تستخدم للنقاهة فى إطار مسعى لتطبيق السياحة العلاجية على يد فريق من السعوديين والمصريين الذين يعملون فى المملكة العربية السعودية .

ملاحظات ختامية

ويخبرنا أحد أصحاب الشاليهات فى عجيبة بأنه اعتاد أن يستمتع بصفة خاصة بالجلوس فى شرفة الشاليه الخاص به لمشاهدة تدفق الطيور المهاجرة ، والتى تصل عبر البحر المتوسط من أوروبا خلال شهر سبتمبر ، ويقول إنها كانت تطير فوق رأسه مباشرة ، والآن يبدو أنها رأت كل المبانى التى أنشئت ، واتجهت نحو الغرب لدخول شمال أفريقيا عبر الحدود القديمة المفتوحة ، مع وجود مستوطنات ومساكن للبدو منتشرة فى هذه الأماكن .

وهناك توجه لتنمية الشاطئ فى مناطق الغرب من مطروح خاصة فى منطقة رأس أبو لهو ، لكن هذا التوجه مازال فى مرحلة التخطيط .

ويذكرنا تعليقه عن الطيور بالتقرير الذى كان أميانوس مارسيلينوس قد كتبه فى القرن الرابع بشأن فرس النهر ، والذى كان موجوداً بوفرة فى وادى النيل خاصة فى منطقة الدلتا قال فيه :

" الآن لم يعد فرس النهر موجوداً فى أى مكان ، وذلك لأنه ، كما يظن سكان هذه المناطق ، هرب من الزحام ، وكان مجبراً على اللجوء لأرض بليميز " (Bowman 1986: 14-15) .

ونؤكد أن تنمية السياحة فى مرسى مطروح والقرى الجديدة على شواطئ الصحراء هو تحول نبع من التغيرات داخل وادى نيل مصر ، وارتبط بقطاعات السياحة الرسمية وشبة الرسمية وغير الرسمية ، وتشكل السياحة الجديدة جزءًا من تنمية الصحراء التى جرى التعرض إليها فى الفصل الأول ؛ حيث تسهم فى انفتاح البناء فى الصحراء وتوفر فرص الاستثمار والتوظيف ، وتمثل توسعًا فى أنشطة الصحراء التى اقتصرت بشكل رسمى على مناطق معينة فى وادى النيل ، واعتمدت على استخدام مياه النيل .

وتظهر التحليلات التى قمنا بها أن السياحة الجديدة فى المنطقة يغلب عليها قضاء العطلات من قبل المصريين ، كما أنها تجذب عدداً غير كبير من السياح العرب ، وخاصة من ليبيا وبعض الزائرين من شبة الجزيرة العربية .

ويذهب إلى المنطقة عدد قليل للغاية من السائحين الأجانب ، ونتيجة لذلك فإن أهالى مطروح لا تواجههم مؤثرات ثقافية كبيرة ، ونحن نشارك بدو مطروح وأبناء وادى النيل فى تساؤلهم عن مدى الفائدة التى عادت على المنطقة من جراء استثمار رءوس أموال ضخمة ، لبناء ما وصفه أحد أبناء وادى النيل بالهياكل الخرسانية الصامتة ، والمقصود بها مجموعة المبانى الجديدة كثيرة العدد التى بنيت لصالح الذين يرغبون فى قضاء العطلات وتظل خاوية خلال معظم شهور السنة بعد إن كانت المنطقة عامرة بأشجار الزيتون أو كانت مراعى جيدة للماشية .

الفصل التاسع

الأرض والقانون والزعامات والهويات

فاجأنا أن كثيراً من القضايا التى طرحها معنا السكان المحليون فى مرسى مطروح الحديث مع السكان المحليين لمطروح عن موضوعات عديدة يشوبها كثير من التناقض والغموض ، وقد تحدث البدو كثيراً عن ملكية الأراضى والمشكلات الجديدة المرتبطة بها ، وكما تحدث كل من قابلناهم تقريبًا عن "عرف" أولاد علىّ كنظام لحل المنازعات ، أكثر فاعلية من النظام الذى تطبقه الحكومة المصرية . وأشار البعض إلى كيفية مواءمة العرف للتعامل مع موضوعات جديدة أو أبعاد متغيرة لموضوعات قديمة ، وتناولنا فى مناقشاتنا مسائل الزعامة أو القيادة واختيار ممثلين فى مجالس الإدارات ، ولاحظنا وجود تقسيمات طبقية وسعيًا متوازيًا ، ربما بدون قصد لتقوية وجود المجموعات القائمة على القرابة أو النسب ، وذلك من خلال تطبيق برامج التنمية التابعة للدولة ، وظهرت فى النهاية تغيرات فى أبعاد الهوية حسبما فهمنا من كلام مع البدو سواء فى القرى أو البلدان الصغيرة أو المراعى أو مع المقيمين من أبناء وادى النيل ، بشأن تصورهم للتغيير ، أو التنمية التى أدخلت فى المنطقة التى يعيشون بها .

تطرق الحديث فى الفصول السابقة من هذا الكتاب إلى الأرض والقانون العرفى والزعامة والهويات المتغيرة ، غير أننا فى هذا الفصل نركز بدرجة أكبر على تلك المسائل ، لأننا توصلنا إلى أن كل منها يمثل عاملاً رئيسيا فى التحول الكبير الذى حدث بإقليم الساحل الشمالى الغربى ، وكما فعلنا فى الفصول السابقة سوف نمزج تقديمنا لهذا الفصل بكلام أهل مطروح وتفسيرنا له ، إلا أن كلامنا هنا فى هذا الفصل قبل الأخير من الدراسة ربما يكون أكثر توكيداً وتحديداً .

مسألة الأرض

" تمثل ملكية الأرض مشكلة شائكة فى كل أنحاء محافظة مطروح " على حد قول أحد المزارعين من أولاد علىّ الحاصلين على قسط وافر من التعليم ، وقد أضاف هذا الرجل فى حديثه " لا يوجد بدوى واحد معه وثيقة قانونية تثبت ملكيته للأرض" . وادعاءات ملكية الأراضى التى يؤكد عليها أولاد علىّ والجميعات وغيرهم من البدو ، كلها بسبب عيش آبائهم وأجدادهم على تلك الأراضى ، وهذه الملكية لا تجد مشروعية لها سوى فى " العرف " الذى يقر حق الذكور فى وراثة الملكية الثابتة سواء كانت أرضاً أو بئراً أو صهريجاً ، وذلك على أساس امتلاك الأسلاف من ناحية الأب لها ، كما يجوز ان تكون تلك الملكية بنظام " الجملة " الذى يعنى امتلاك أكثر من حفيد للموروث ، كما يجوز أن تكون الملكية مقسمة بين أفراد . وعلى الرغم من الاعتراف بملكية الأفراد ، فإن المجموعات النسبية أو القبائل والعشائر مازالت تتمسك بالمصالح الجماعية بشأن الممتلكات ، وقال لنا أحد كبار أولاد علىّ :

> **" كل الصحراء التى ترونها أمامكم مقسمة بين القبائل والعشائر والعائلات المختلفة ، وهذه التقسيمات مسجلة على أوراق يحتفظ بها العقيلة أو الشيخ فى كل قبيلة ، وقد رسمنا حدوداً بينها بأكوام من الحجارة ، ومازالت هناك خلافات بشأن الحدود ، وربما صراعات ، غير أن العشائر تسويها" .**

وتنشأ الخلافات الداخلية بين البدو بشأن حقوق ملكية الأراضى أحياناً بسبب التغيرات الديموغرافية ، كما أوضح لنا أحد أولاد علىّ حينما تحدث عن حالة عائلته بمنطقة قصر ، وقال :

> **" منذ عام ١٩٠٠ تقريباً إلى الآن زاد عدد أبناء عائلتنا من رجل واحد هو "عمر" إلى مائتى رجل تقريباً . وكان بين عمر وأول جار له نحو خمسة كيلو مترات ، وكان لعمر تسعة أبناء ، وكانت تقسيمات الأراضى كبيرة ، وأصبح للأبناء التسعة ٥٦ ولداً**

فجرى تقسيم الأراضى إلى قطع أصغر ، كان ينبغى توضيح الحدود بدرجة أكبر . واليوم نرى البيوت قريبة جدا من بعضها ، ومازال هناك جدل بشأن الحدود " .

وللأرض معنى اجتماعى بين بدو الساحل الشمالى الغربى ، وعلى الرغم من ذلك حدث تغير كبير فى الإقليم بعد أن أصبحت الأراضى تطرح للبيع . ويرى كثير من البدو أن بيع الأراضى لأغراب يعد بيعًا لجزء من الهوية ، فيما يتحدث البعض عن هذا الأمر وكأنه "إبادة جماعية" . ومع ذلك مازال بين البدو من يبيعون أراضيهم مقابل مبالغ ضئيلة أو كبيرة ، بينما يقوم كثيرون منهم بدور الوسيط فى عمليات البيع ، وقال ممثل "منتخب" بمجلس مدينة مرسى مطروح :

" أولاد علىّ يقولون إن الغريب ينبغى ألا يدخل بين أبناء القبيلة ، لكن الأرض تباع حاليًا لغرباء ، وأنا لدى الحرية فى بيع أرضى لكن علَىّ إن أبلغ أقاربى أولاً ، وإذا لم يقدروا على شرائها يمكننى أن أبيع الأرض لأى غريب ، غير أن عائلتى ربما تسعى لشرائها من الغريب مرة أخرى .

وما نبيعه الآن هى الأراضى الموجودة على الشاطئ ؛ فقد بدأت تلك الأراضى تُؤخذ منا وتُباع . ويقول البعض إنه من الأفضل أن يحصلوا على تعويض مناسب لأراضيهم بدلا من أن تضيع منهم ويخسروا كل شئ ؛ فأحيانًا تصادر الأرض للمصلحة العامة ، ومازالت لدينا أراضٍ زراعية ومراعٍ ، فلم نخسر كل الأرض (أو نبيعها) ".

وتعترف الحكومة المصرية بثلاثة أنواع من الملكية القانونية للأراضى هى الملكية الخاصة والملكية التعاونية وملكية الدولة ، ولا يعترف القانون المصرى بالملكية القبلية للأراضى . وتصنف الأراضى الصحراوية إلى " أراضى بور " و "أراضى مملوكة للدولة" ، وهى الأراضى التى يحق للدولة استغلالها أو تأجيرها أو بيعها . وتُعرَّف ملكية الدولة بالمحافظات الصحراوية فى القانون رقم ١٤٣ لعام ١٩٨١ بأنها كل الأراضى

الموجودة خارج زمام المدن والقرى الموجودة فعلاً أو المخطط لبنائها مستقبلاً . وينص القانون على أن وزارة الدفاع لها الحق فى استغلال تلك الأراضى لأغراض إستراتيچية ، غير أن تلك الأراضى ، وبشرط الحصول على موافقة من وزارة الدفاع يمكن أن تقوم وزارة استصلاح الأراضى تنميتها ، كما يمكن لوزارة التنمية والمجتمعات الجديدة استغلالها أو التصرف فيها . وعلاوة على ذلك يكون لمجلس الوزراء سلطة التصرف فى الأراضى والمبانى فى الصحراء إذا أوصت وزارة الدفاع بذلك (Arab Republic of Egypt: 1989) .

ويتحدث سكان الساحل الشمالى الغربى عن مصادرة الدولة ، وخاصة الجيش ، للأراضى ، وذلك للمصلحة العامة . ويشير السكان إلى حالة مصادرة فريدة بمنطقة سيدى كرير ، وهى التى أشرنا إليها فى الفصل الثامن ، قال البدو إن مندوبين عن الجيش جاءوا إليهم ، وطلبوا منهم الرحيل لبناء مطار إستراتيچى جديد على الأرض التى كانوا يعيشون عليها ، إن ضباط الجيش قالوا لهم إن الصحراء أمامكم واسعة ويمكنكم الانتقال لموقع آخر . ورد البدو على الضباط بأن الأراضى التى يعيشون عليها هى أراضى آبائهم وأجدادهم ، وأنها المنطقة الرئيسية لإنتاج التين ، وأن أى منطقة أخرى لن تعوض ما قد يخسروه من بساتين التين . وعلاوة على ذلك فإن المناطق الأخرى يعيش عليها بدو آخرون ورثوها عن أجدادهم ، وأوضح البدو أن ما حدث بعد ذلك هو أن المنطقة التى كانوا يعيشون عليها (سيدى كرير) حوصرت بالدبابات وصدرت إليهم أوامر بمغادرتها . وبدأت أزمة حينما أرسل أصحاب الأرض من البدو وفداً إلى القاهرة لعرض مشكلتهم على أعضاء بمجلس الشعب ممن تعاطفوا معهم . كما تحدث بالنيابة عنهم مسئولون كبار بالحكومة ، وقال البدو إنه على الرغم من المساندة التى وجدوها عند عرض قضيتهم ، فإن القرار لم يُلْغَ فكان عليهم مغادرة الأرض ، ولم ينشئ الجيش المطار الإستراتيچى فى سيدى كرير وإنما أنشأ بدلاً منه منتجعاً صيفياً .

وهناك حالة أخرى من حالات مصادرة الملكية التى تحدث عنها البدو ، وهى مشروع كبير لاستصلاح الأراضى بدأه الجيش بالقرب من سيدى برانى ، وقالوا إنه

أقيم على "آلاف الأفدنة" ، وإنه "دمر كثيراً من العائلات التى اضطرت للذهاب إلى ليبيا بحثًا عن حياة جديدة . وأوضح البدو لنا أن الأراضى التى أقيم عليها المشروع الضخم كانت عبارة عن مراعٍ خضراء واسعة تعيش عليها أعداد كبيرة من الماشية . وأكد البدو أن تلك الأراضى كان ينبغى تركها لصالح الإنتاج الحيوانى ؛ وشكوا من أن محاولات الجيش لزراعة القمح على تلك الأرض لم تكن ملائمة ، فقد كان من الأفضل زراعتها بالشعير الذى يحتاج لكميات أقل من المياه ، وقال البدو إنهم أرسلوا وفداً إلى القاهرة ، وحشدوا الآراء لصالحهم ، غير أن كل تلك الجهود باءت بالفشل . وقال أحد أبناء قبيلة الجميعات ممن حصلوا على قسط وافر من التعليم ، وهو أيضًا أحد أوائل المقاولين . إن النتيجة كانت "التصحر" ، ومعناه أن "كثرة الحرث فى الأراضى دمرت المراعى الطبيعية وسطح التربة" .

وما يراه البدو مصادرة للملكية لا يراه القانون المصرى كذلك ؛ فالجيش أو غيره من مؤسسات الحكومة لا يصادر أراضى الصحراء ، وإنما يستغل الملكية الخاصة للدولة بشكل قانونى ، والبدو أنفسهم يعرفون جيداً أن حقوقهم فى ملكية الأراضى هى حقوق افتراضية أو معنوية وليست قانونية ، وقال لنا أحد البدو " لدينا أوراق ، لكنها ليست أوراق تمليك ، وكل ما لدينا هو حالة وضع يد" ، يأتى الشخص ويحتل أرضًا ما وفى نيته امتلاكها بوضع اليد ، وهذا الحق غير معترف به قانونيًا ، لكن واضع اليد عاش على هذه الأرض قبل نحو مائتى عام ، وقبل أن تعلن الدولة فى العصر الحاضر عن قوانين ملكية الأراضى ، غير أن الدولة تعترف بصورة غير رسمية بمسألة وضع اليد ، والدليل على ذلك هو إجراء اتخذ فى عهد الرئيس الراحل أنور السادات بتعويض فى حالة موافقة الدولة على بيع "أراضى وضع اليد" سواء لأشخاص أو لتعاونيات .

وتدخل معظم الأراضى المطلة على الشواطئ فى الساحل الشمالى الغربى فى زمام المدن والقرى ؛ حيث يمكن تمليكها قانونيا شأنها شأن الأراضى الصحراوية الموجودة بالمحافظات . وإذا رغب شخص أو جمعية تعاونية فى تملك أى قطعة أرض صحراوية فإنه يتقدم بالتماس أو طلب للسلطة الحكومية المحلية المختصة ، وتشكل لجنة

لبحث وضع الأرض وتقييم ثمنها ، وإذا ثبت أن لأى شخص أو جماعة حق "واضع اليد" فى هذه الأرض لمدة لا تقل عن ١٥ سنة يكون على المشترى أن يعوض هذا الشخص أو تلك الجماعة "لرفع يدها" عن الأرض ، كما يدفع المشترى مبلغًا للدولة قبل أن يتملك الأرض .

وقام أشخاص من وادى النيل فى مصر معظم عمليات شراء الأراضى المطلة على الشاطئ ، ويعتقد أبناء وادى النيل أنهم كمصريين ، لديهم الحق الشرعى فى شراء أراضى بالساحل الشمالى الغربى وأى إقليم يقع فى إطار السيادة المصرية . وعلى الرغم من احترام بعض أبناء وادى النيل لادعاءات البدو بشأن ملكية الأراضى ، فإن كثيرين لا يتفهمون معنى تلك الادعاءات ، وعلى العكس من ذلك يرى الكثيرون منهم أن البدو ، بصورة غير شرعية ، يبتزون الدولة بشأن الأراضى الصحراوية التى تملكها ، وأنهم استفادوا بدرجة كبيرة وبدون وجه حق من عمليات بيع الأراضى التى تمت فى الآونة الأخيرة .

حصل بعض البدو على الملكية الخاصة لبعض الأراضى المطلة على البحر مباشرة عن طريق دفع أموال لبدو آخرين لرفع أياديهم عن تلك الأراضى ، ثم عن طريق عملية شراء رسمية من الدولة . وهناك حالة حيث يملك اثنان من البدو نحو ٧٠ فدانًا من أراضى الشاطئ بطول ثلاثة كيلومترات بالقرب من زاوية السنوسية القديمة بأم الرخم. قسم البدويان هذه الأرض الكبيرة إلى نحو ٦٠٠ قطعة ، ثم أعادوا بيعها لأفراد بنوا ڤيلات وشاليهات عليها ، وعلى الرغم من أنهما من البدو ، فإنهم من المستثمرين كذلك ويشبهان بصفة عامة رجال الأعمال الذين تقودهم دوافع الربح . أما الذين باعوا أراضيهم فى البداية لهذين الرجلين فهم من فقراء البدو المزارعين أو الرعاة ، وقد حصلوا على جزء صغير من الأرباح التى حققها المستثمران البدويان . وهكذا يبدو واضحًا أن بعض البدو يشاركون كرجال أعمال فى تنمية الشواطئ . وعلى الرغم من ذلك فإن المستفيدين الرئيسيين فى عملية التحول التى جرت بالساحل الشمالى الغربى هم أشخاص من خارج الإقليم .

وقد وفرت الدولة والوكالات الدولية ، بصورة غامضة ، لبدو الساحل الشمالى الغربى المعونات المالية وغيرها من المساعدات لبناء منازل وصهاريج وسدود ، كما

وفرت أيضًا البذور بأسعار مدعمة ، وشجعت البدو على زراعة الزيتون والتين وغيرها من المحاصيل المعمرة أو ذات الدورة الحياتية التى تدوم أكثر من سنتين ، بتقديمها لهم الدعم ، شجعت البدو أيضًا على تربية الماشية والتوسع فى الإنتاج الحيوانى . وفى عام ١٩٦٤ وعدت الحكومة المصرية ، طبقًا للقانون رقم مائة ، بتمليك الأراضى التى يزرع عليها أشجار الفاكهة . كما صدر قانون آخر برقم ٦٣٢ ، وهو ينص على أن أى شخص استصلح أو زرع أرضًا أو بنى عليها قبل شهر سبتمبر من عام ١٩٨٠ ، له حق تملكها (Arab Republic of Egypt 1990; 1991) ، غير أن أحد المزارعين من أولاد علىّ قال لنا :

> **" القول شىء والفعل شىء آخر ، فقد أعلنا عن أرضنا وما زرعناه عليها فى عام ١٩٦٧ كما طلب منا ، ومنزلى بنى فى ١٩٦٩ ، غير أن الحكومة نظريًا يمكنها أن تأخذ الأرض أو أى جزء منها ، أنا ليس لى لدى صفة ، كما أننى لا أستطيع بضمان الأرض أن أحصل على قرض من أى بنك لتنميتها .**
>
> **الشريعة والقانون والقرارات الوزارية فى صفنا ، وقد أنشئت هيئة خاصة للإشراف على ملكية الأراضى ، ولهذه الهيئة موظفون ومبنى ، غير أنه منذ عام ١٩٦٤ وحتى ١٩٩٤ لم تعزز القوانين المختصة بذلك . ولا نعرف السبب ، هل يريدون إرهابنا ؟ هل يرغبون فى تركنا للعيش دون أمان ؟ لدى مزرعة صغيرة وليس لدى أى وثيقة قانونية تثبت ملكيتى لها ، وربما أصحو من نومى يومًا ما لأجد مدرسة تبنى على أرضى بعد أن استثمرت وقتى ومالى فيها " .**

ويمكن للمرء أن يلوم الدولة بسبب وضعها لنظام قانونى غير مناسب بشأن ملكية الأراضى الصحراوية التى كانت تستخدم للإنتاج الرعوى والزراعى . والحق أن الحالة الانتقالية التى يعيشها مربو الماشية فى الساحل الشمالى الغربى تمثل انتهاكًا للحقوق التى ورثوها عن أجدادهم ، غير أن ملكية الأرض هى بحق مسألة معقدة لا ترتبط بأبعاد اجتماعية واقتصادية فحسب ، وإنما بعوامل بيئية كذلك .

اختلاف المواسم وتقلب سقوط الأمطار ومرونة الدخول إلى مناطق مختلفة لاستغلال أراضيها بصور مختلفة ، كل ذلك يعد من الأمور المستحبة فى الساحل الشمالى الغربى ، وعلى الرغم من وقوع الظلم ، فإن نظام الرعى القديم القائم على النسب نجح فى إدارة مسألة المرونة فى استخدام الأراضى . واتحدت مشاريع التوطين والنمو السكانى وعمليات بيع الأراضى مع غيرها من العوامل لتضع نهاية للنظام القديم باستثناء بعض الاعتبارات الاجتماعية والسياسية المحلية . ومع ذلك فإن ملكية الأفراد للأراضى المنتجة الواقعة فى السهل الواسع بالساحل الشمالى الغربى ليست مناسبة للإقليم ؛ حيث إن هؤلاء الأفراد يعتمدون فى زراعتهم على النموذج الثابت للأراضى المقسمة والمزروعة على ضفاف وادى النيل ، وهو ما لا يناسب طبيعة الإقليم الصحراوى باستثناء حالة محاصيل الأشجار . وماذا عن استغلال الأراضى لزراعتها بالشعير مع الوضع فى الاعتبار تقلب معدل سقوط الأمطار سنويا وما يتبعه من حاجة لتغيير مواقع زراعتة ؟ وكيف يمكن إدارة مسألة استغلال كثيرين من صغار مربى الماشية للمراعى التى جرى خصخصتها بالكامل ، وربما إحاطتها بأسوار ؟

ان وضع نظام عادل لتمليك الأراضى أمر يفوق الخيال ؛ فهذا النظام ينبغى إن يضمن المساواة بين المحليين ، ويعترف بجهود من استثمروا أموالهم وعملوا على تنمية مزارعهم ، ويقدم إستراتيجية ملائمة ولا ينتهك حقوق أبناء واى النيل الذين جاءوا للاستثمار فى الساحل الشمالى الغربى ، إن وضع نظام كهذا وتنفيذه واستمراريته يتطلب إرادة سياسية ومعرفة خبيرة بالأسلوب الأمثل لاستغلال الأراضى والمناطق الطبيعية وخبرة سياسية ومعرفة وفهم طبيعة النظام الاجتماعى والسياسى المحلى ، ويتطلب الاختيار الناجح لنظام تمليك أراض عادل وملائم بيئيا ، مشاركة المحليين وتفاعلهم مع المشرعين ومسئولى الدولة والخبراء فى مختلف المجالات الاجتماعية والبيئية .

ويأخذ نظام تمليك الأراضى المعمول به حاليًا توجهًا شديدًا نحو الملكية الخاصة ، ولا يقف حاليًا أمام الخصخصة الكاملة سوى قرار حكومى يعترف بالنظام غير الرسمى لملكية الأراضى أو " وضع اليد " هكذا ، ويمكن للبدو أن يحصلوا على حقوقهم

القانونية فى ملكية الأراضى التى ورثوها عن أجدادهم ، وستكون لهم الحرية وقتها فى بيع تلك الأراضى ، وهو ما يعنى أنهم سيضيعون ما يدعون بأنه حق ورثوه عن أجدادهم ، وحينئذ سيكون بدو مطروح قد أوقعوا أنفسهم فى مشكلة كبيرة لم يفكروا أبدًا فى عواقبها .

العرف فى المواقف الجديدة

لم تتطلب مشكلة تمليك الأراضى حاجة لتكييف العرف لكى يصبح موائمًا للظروف المتغيرة فى الساحل الشمالى الغربى ؛ ففى جميع الأحوال يشيد أهل مطروح بعرف أولاد علىّ الذى يوفر نظامًا شديد الفاعلية لحل وتسوية النزاعات . المراعى ، ويشمل ذلك أولاد علىّ والجميعات وغيرهم من البدو ، ولقد فاجأنا بشدة مدى اعتزاز البدو وفخرهم بالعرف ، كما بهرتنا تعليقاتهم الحماسية التى تؤكد أن "نظام" العرف قادر على حل كل الصراعات ، وعندما كنا نتساءل عن وجود أى خلافات بين البدو كان يرد علينا أحدهم بحماس قائلا "لا ، اننا نحلها" .

كما يشيد أيضًا بالعرف أبناء وادى النيل ممن استقروا بمرسى مطروح ، وقد قال لنا أحدهم ، وهو جامعى يعمل بالمحافظة وله نشاط تجارى محدود ، "كلما أصبحت المدينة أكثر تعقيداً زادت احتمالات وصول النزاعات إلى مركز الشرطة ، لكنه أوضح أنه فى حالة حدوث مشكلة له مع أحد الأشخاص فإنه لا يتشاجر معه ، وإنما يذهب إلى العقلية ، وقال إن فرص حل المشكلة على يد العقيلة نسبتها ٩٥٪ ، الرجل عن وجهة نظر اعتدنا على سماعها ألا وهى "أن الطريقة الاجتماعية لتسوية المشكلات أفضل وأكثر فاعلية وأسرع من اللجوء إلى الشرطة ، والدخول فى قضايا بالمحاكم يترافع فيها محامون".

ولا تعترف الدولة رسميا بالعرف ، ويخضع كل المواطنين وغيرهم من سكان الساحل الشمالى الغربى للقانون المصرى ، غير أن الحكومة المصرية تسمح أحيانًا ، بشكل غير رسمى، للسكان المحليين بحل مشكلاتهم بأنفسم وبدون تدخل من السلطات .

إلا أن القانون يطبق على المجرمين والمعتدين ، وفى هذه الحالة تجرى معاقبتهم طبقًا للنظامين أى العرف والقانون المصرى . وربما يكون احترام مسئولى الحكومة للعرف اليوم أقل مما كان عليه الحال فى الماضى ، وهو الأمر الذى يؤكده أحد أولاد علىّ ، وهو جامعى فى أوائل الثلاثينيات من عمره ويعمل محاسباً ، وقال لنا :

"لا يعرف موظفو الحكومة أو رجال الشرطة كثيرا عن العرف أو الطريقة التى نحل بها مشكلاتنا ، وربما لا يعرفون من هو العقيلة أو ما هو دوره ؛ فمعرفتهم بنظامنا تتطلب بقاءهم بيننا لمدة تتراوح بين عامين وخمسة أعوام ، ويعرف بعضهم هذا النظام بحكم عملهم هنا لفترة طويلة ، غير أنه اليوم يجرى نقل رجال الشرطة ومعظم مسئولى الحكومة من مكان لآخر فى كل أرجاء مصر ؛ فهم يتبعون التعليمات التى تأتى إليهم من وزاراتهم بالقاهرة " .

ويقول أولاد علىّ إن أجدادهم اجتمعوا منذ مئات السنين واتفقوا على مجموعة من القواعد والإجراءات الخاصة بحل المنازعات والتعامل مع المجرمين ، وكانت تلك الاتفاقات مكتوبة ، والقول بأن العرف يشكل دستوراً قانونيًا رسميًا هو قول يشوبه المبالغة على الرغم من الاتفاق الواسع بين العامة على الملامح الرئيسية للعرف الذى جرى تطويره خلال جلسة قبلية عقدت فى الماضى للبحث فى الأمور المهمة ، لكن العرف أكبر من مجرد نتاج إنسانى من الموروث الشعبى ؛ فأهل الساحل الشمالى الغربى عملوا على تكييف العرف ليصبح مؤهلاٍ للتعامل مع المسائل المعاصرة ، ويقولون إن العرف يتفق مع الشريعة فى أمور كثيرة على الرغم من اعترافهم باختلافه معها بدرجة كبيرة فى أمور مهمة ، ويعقد البدو مقارنات دائمة بين العرف والنظام القانونى للدولة ، غير أنهم لا يذكرون أبداً شرعية قوانين الدولة وإجراءاتها ، ويشكو البدو من أن تلك القوانين لا تطبق بفاعلية فى الساحل الشمالى الغربى ، وأن الإجراءات مرهقة وبطيئة ولا تساعد فى تسوية النزاعات بسرعة وفاعلية .

ويشمل العرف الأسر أو العشائر ، ويعترف بدور الرجل الحكيم أو من يسمى بالعقيلة ، ويوجد بالعرف إجراء لتوفير الملاذ أو الحماية يسمى " النزالة " ، وتعقد بموجب العرف جلسات خاصة يسمى كل منها " ميعاد " لمناقشة القضايا ، وإعلان الاتفاقات أو ما تم بشأن تسوية النزاعات ، ويعترف هذا العرف بالقسم كما يأخذ برأى الخبراء فى المسائل المتخصصة ، وتهدد التغيرات التى حدثت بالإقليم كل تلك الملامح المتعددة للعرف ، كما هددت العلاقات التجارية الجديدة وعمليات بيع الأراضى معنى التضامن بين رجال العائلة الواحدة ، وهو الذى يمثل أحد الملامح الأساسية للعرف ، وربما شارك فى هذا التهديد ظهور جيل جديد من الشباب المتعلم الذى قد يتحدى الكبار فى نهاية الأمر ، ويسعى كل فرد منه للانفصال عن جماعته غير المتعلمة ، ومع ذلك مازال ارتباط معظم أبناء البدو فى الإقليم بعائلاتهم قويا .

ويحترم أولاد على وغيرهم من البدو العقيلة بدرجة كبيرة ، ويعرف أبناء وادى النيل الذين استقروا فى مرسى مطروح منذ فترة طويلة بعض العواقل ، ويتحدثون عنهم باحترام شديد ، ويؤكدون أنهم يلجأون إليهم لحل أى صراعات . غير أن القيام بدور العقيلة يتطلب إنفاق الوقت والمال ؛ فمنذ تطور وسائل المواصلات الحديثة أصبح الكثيرون يتوقفون بأبواب العواقل لمناقشة مشكلات قد تكون كبيرة وقد تكون تافهة ، وبما أن من يتوقف بالباب يصبح ضيفًا فإن على العقيلة إكرامه . فيحضر له الشاى ، وعادة وجبة طعام ، وهو ما يتطلب ذبح رأس أو أكثر من حيواناته ، وتستمر الزيارة لعدة ساعات ، وربما يضطر العقيلة بعدها للسفر إلى مرسى مطروح أو أى مكان آخر من أجل التفاوض بشأن مشكلة الضيف الذى حل عليه . ترى هل إذا كان للعقيلة مصالح تجارية أو يدير مزرعة جديدة أو نشاطا متصلا بالرعى ؟ ترى هل يصير قادراً على منح جزء كبير من وقته لحل المنازعات ؟ كما أن ثمن الحيوانات باهظ ؛ فهل يصبح قادرا على تحمل نفقات الذبح باستمرار ؟ وقد أثار ابن شقيق أحد العواقل هذه المسألة فقال :

" الناس قلقون بشأن العرف ، ولا أعتقد أن العمل به سينتهى بصورة كاملة ، لكن مع ضغوط الحياة لم يعد للناس وقت فراغ

طويل . فتطبيق العرف يتطلب تفرغًا كاملاً ، وهو مالا يقدر عليه أحد الآن إلا فى حالة اتفاق القبائل على استحداث وظيفة لشاغلها مرتبًا ، فغالبية العواقل أصبحوا من كبار السن ، ولست متأكدًا من أن الجيل الأصغر سوف يختار تحمل مسئوليات هذا الموقع ، وعلى الرغم من ذلك فإن بعض الناس لديهم ولعًا غريبًا بمسألة حل المنازعات" .

وتؤثر تغيرات المنطقة أيضًا على النزالة التى بموجبها تخضع أسرة أو عشيرة كاملة لعقوبة عنيفة بسبب تصرف لأحد أبنائها أو مجموعة منهم . وتنتقل الأسرة التى وقعت عليها العقوبة من موطنها لتنزل عند أسرة أخرى طلبًا للجوء لمدة عام تهدأ خلاله الانفعالات ، ويجرى التفاوض بشأن تسوية المشكلة القائمة . وبالطبع ، أصبحت النزالة اليوم أكثر صعوبة مما كانت عليه فى الماضى ؛ فاليوم أصبح البدو مستقرين وتركوا حياة الترحل ، كما أن لكثير منهم مزارع تتطلب العمل وتحتاج إلى الرى ومصالح تجارية أخرى ينبغى عليهم رعايتها ، ومع ذلك يصر كثيرون من البدو على خوض تلك المحنة إذا تطلب الأمر ذلك . وتفخر الجميعات وبعض المرابطين بالإعلان حاليًا عن منحهم لحق النزالة ، وهى الميزة التى كانت تختص بها عائلات أولاد علىّ المنحدرة من سعدة .

بقى القسم كأحد الملامح الرئيسية للعرف ، وسيبقى طالما تمسكت الأسر البدوية بتضامنها . ويمكن بالقسم حل نزاع به أطراف عديدة ؛ حيث تجتمع تلك الأطراف فى جلسة دينية بأحد المساجد مثلا ، كأن يدعى رجل من أحد الأسر أنه يمتلك بئرًا ما ، لأن جده حفر هذه البئر فى الماضى بينما يدعى رجل آخر من أسرة أخرى الادعاء نفسه ، وفى هذه الحالة توجه الدعوة لأشخاص ينتمون لإحدى الأسرتين للقسم بأن رجلهم على حق ، فإذا أقسم الجميع على ذلك دون أى خطأ يصير قسمهم دليلاً على صحة ادعاء رجلهم والعكس بالعكس .

وتمثل الاستعانة بالمتخصصين فى المسائل ذات الطبيعة "الفنية" ملمحًا رئيسيًا أخيرًا فى العرف ، وعندما تحدث مشكلة تتعلق بالزراعة أو الرعى يُجمَعُ العواقل

ذوو الخبرة للمشاركة فى حل هذه المشكلة ، وترضى أطراف النزاع بحكم "المختص" الذى دعى لأخذ رأيه . وتقتصر خبرة هؤلاء على الأصول القديمة للرعى والزراعة . وللاقتصاد الجديد نظام زراعة وتربية ماشية مختلف عنه فى الماضى ؛ حيث يتضمن إنشاء شركات والاستعانة بمقاولين إلى غير ذلك ، وأكد لنا أحد المحامين من شباب أولاد على أن القضايا التى ترتبط بالعلاقات التجارية الجديدة ينبغى التعامل معها فى إطار القانون المدنى ، بينما قال ابن عمه الذى يعمل محاسبًا إن القضايا الجديدة ينبغى التعامل معها فى إطار العرف ، إذا جرى إنشاء هيئة خبراء جديدة مختصة بهذا الشأن ، وأضاف :

" لو لم يكن هناك عرف لكان الناس انشغلوا بمسألة تفشى عملية الثأر انتقامًا لقتل أحد أفراد أسرتهم ، لكن العرف جاء لينظم مسألة حل النزاعات والتعامل مع الجرائم فى إطار الجماعات وليس الأفراد .

ويواجه العرب اليوم ظروفًا جديدة أصبحت تتطلب وجود بعض التعديلات فى العرف حتى يستمر دوره بصورة فعالة ، وعلى سبيل المثال كيف يمكن للعرف أن يتحقق من المتسبب فى حادث سيارة ؟ وكما أثيرت موضوعات جديدة بعد إنشاء شركات وكتابة عقود ، وينبغى مناقشة كل تلك الأمور والاتفاق بشأنها" .

وشرح لنا هذا المحاسب ، وهو نائب مدير أحد البنوك ، عدة حالات جرى فيها تطبيق مبادئ العرف فى مواقف جديدة ، وقال إن خمسة من أولاد علىّ اشتركوا فى رأس المال لشراء أغنام بهدف تصديرها للسعودية ، ولم تكتب أية أوراق تثبت ذلك ، واتفقوا على أن يضطلع أحدهم بالإشراف على هذا النشاط ، وبعد فترة سألوه على حال الأغنام فرد بأنهم تقريبًا خسروا كل شىء ، طلب منه شركاؤه القسم على هذا الكلام ومعه جماعة من ذويه ، ولم يكن أقاربه يعلمون شيئًا عن الأمر ، ورفضوا إلقاء القسم ، وعرضوا عليه دفع نصف المبلغ المعلق إذا وافق هو على دفع الباقى ، وعلق

الشاب على ذلك بأن "المرء ربما يتضرر من أفعال شخص آخر في قبيلته ، لكن هذا هو القدر".

وحكى لنا هذا الشاب عن حالة أخرى لرئيس إحدى الجمعيات التعاونية المحلية فقال :

" تسلمت إحدى التعاونيات المحلية علفًا من الجمعية المركزية لبيعه إلى البدو ، والإجراء المتبع فى هذه الحالات هو أن يقوم رئيس الجمعية المحلية بإيداع إيرادات البيع فى حساب الجمعية المركزية ، وكان مراقب الحسابات من المهاجرين ، بينما كان رئيس الجمعية المحلية من العرب ، وفى إحدى الأيام تبين وجود عجز فى الحساب قيمته ٣٧ ألف جنيه .

واستدعى رئيس الجمعية المحلية لسؤاله عن العجز فرد بأنه لا يعلم ، وبأنه سلم كل الإيراد إلى مراقب الحسابات ، وبالطبع لم يأخذ أى إيصالات تثبت كلامه ، لكنه اعتمد على الطريقة التقليدية التى تسير بها الأمور ، كما اعترف بأنه لم يكن يحسب المبالغ التى يتسلمها .

فماذا كان موقفه ؟ ربما يكون هذا قد اختلس المراقب هذا المبلغ ، وطلب رئيس الجمعية المحلية وقتًا ليدبر قيمة العجز ، وذهب إلى قبيلته لطلب المساعدة ، ولا أعرف ما حدث بالضبط ، لكن مبلغ العجز كله جرى تدبيره وإيداعه لحساب الجمعية المركزية ، ربما يكون قد باع جزءًا من أرضه . وربما يكون بعض أقاربه قد دفعوا المبلغ ، وكان ذلك درسًا له ولغيره بحتمية التعامل رسميا ومن خلال ورق مكتوب ، إذا كان الأمر يتعلق بالأموال".

أظهرت الحالتان أهمية تسجيل الأعمال والاتفاقات كتابة فى إطار الاقتصاد الجديد بالساحل الشمالى الغربى ، وكما أكدت الحالتان أيضًا استمرار وجود

التضامن بين الأقارب خاصة بعد اتفاق أبناء القبيلة من الرجال على المشاركة فى تحمل مسئولية أفعال أحد أقربائهم ، ويبدو أن وجود العرف سيستمر ويظهر فى اتجاهات جديدة ، لكن هناك أيضًا حدود يحرص العرف على عدم تعديها ، ومثال على ذلك أن مجموعة رجال ذهبوا إلى عقيلتهم يشكون إليه من أن آخرين استولوا على مخدرات هربوها إلى داخل الدولة ، فقال لهم العقيلة إن الاتجار فى المخدرات "حرام" ، وإن العرف لا يمكن له أن يتدخل فى حل مشكلتهم ، وطردهم العقيلة إلا أنه لم يبلغ الشرطة لأنهم من أقاربه .

وهكذا فإن العرف واستخدامه اليوم يجسد التغير فى الاقتصاد ونظام إدارة الدولة للإقليم ، ومع تطور العرف ليصبح وسيلة لتحقيق النظام الاجتماعى وحل المنازعات خلال الفترات الطويلة من غياب إدارة فاعلة للدولة ، لم تحل السنوسية أبداً محل العرف ، فقد أسهمت حركة السنوسية الدينية فى تسوية المنازعات خلال عقود وجودها فى الإقليم ، كما نجا العرف من بطش حكام الاستعمار البريطانى الذين اعتقلوا الأشخاص وحاكموهم ثم سجنوهم ، وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية التى تواجدت بفاعلية فى الإقليم منذ عام ١٩٦٠ تجاهلت العرف رسميا ، فإنها خصصت مكانًا بمبنى مجلس مدينة مرسى مطروح يلتقى فيه العواقل مع أطراف النزاعات لإيجاد حل لمشكلاتهم. هذا على الرغم من أن حل تلك المشكلات يوجد نظريا فى إطار قانون الدولة المدنى .

ربما نكون كأنثروبولوچيين قد انحزنا لصالح العرف وما يجسده من استمرار للتضامن الاجتماعى . غير أننا أيضًا ندرك أن تغير الظروف بالساحل الشمالى الغربى يتطلب وجود نظام قانونى واضح ، يضمن حقوق الجميع فى ظل زيادة النمو الاجتماعى والاقتصادى . ولا يؤيد التطبيق الكامل للشريعة سوى عدد قليل من سكان الإقليم على الرغم من احترام معظمهم وتقديرهم الشديد لها ، والحقيقة أن النظام القانونى الذى أشرنا إليه مهم بالنسبة للتنمية فى الإقليم شأنه شأن المحاصيل الجديدة والنظام الأفضل للتسويق والتوزيع ، وقد بدأ أحد أولاد علىّ ممن يعملون فى مجال المحاماة فى عقد دراسة مقارنة بين العرف والنظام القانونى للدولة ، ونأمل ألا ينظر

هذا البحث إلى العرف على أنه جزء من الماضى ، وإنما يضع لنا الخطوة الأولى لخلق نظام يستمد قوته من هذا الماضى لحل مشكلات الحاضر .

الزعامة والتمثيل

إن الحديث عن الزعماء والممثلين لا يمكن فصله عن المجموعات التى تقاد والأشخاص الذين يجرى تمثيلهم ، وتشمل الزعامة والتمثيل فى الساحل الشمالى الغربى ، حتمًا ، التفاعل بين الدولة من جانب والقبائل أو العشائر من جانب آخر ، وقد أشرنا من قبل إلى أن نظام تعيين الدولة للعمد والشيوخ معمول به منذ القرن التاسع عشر ، وأصبحت تلك المناصب فى أغلب الأحيان تورث ، وأصبح العمد والشيوخ يحصلون على مبالغ رمزية من الحكومة . صحيح أن بعضهم يجرى تجاهله ، لكن هناك آخرون ممن وطدوا علاقاتهم مع السلطات فى الدولة ، وأصبحوا يستفيدون من ذلك بصورة أو بأخرى . والسؤال الذى يطرح نفسه هو من المستفيد بدرجة أكبر الفرد وعائلته أم المجتمع بمفهومه الأشمل ؟ قال لنا البعض إن العمد والشيوخ يحظون بالاحترام والتقدير وهم يستخدمون نفوذهم للمصلحة العامة ، ومع ذلك تحدث كثيرون عنهم بمزيج من السخرية والازدراء ، وعلى النقيض نجد أن العقيلة الذى لا يعين من قبل الحكومة يحظى بدرجة أكبر من الاحترام والتقدير سواء بين البدو أو بين أبناء وادى النيل الذين استقروا فى الإقليم منذ فترة طويلة .

استحدثت مناصب قيادية جديدة فى إطار الجمعيات التعاونية والحكم المحلى فى عام ١٩٦٠ تقريبًا ، وقد تعرضنا للمجالس الشعبية والتنفيذية فى القرى والمدن والأحياء والمحافظات فى الفصل الرابع من هذه الدراسة ؛ حيث أشرنا أيضًا إلى التعاونيات التى أدخلتها هيئة تعمير الصحارى ، وأشاد بها بوچرا (1973) كثيرًا ، لكننا أشرنا أيضًا إلى الانتقاد الذى وجهه أبو زيد قبل ٣٠ عامًا لفشل الدولة فى شرح فكر وأهداف حركة التعاونيات بصورة ملائمة ، كما أوضحنا اتهامه للدولة بمحاولتها كسب ود العشائر والعائلات الكبرى ، مما أسفر عن تشجيعهم على إنشاء تعاونيات محلية

كان أعضاؤها من أقاربهم ، وهو ما أسهم بالتالى دون عَمْدٍ فى تعزيز النظام القبلى القديم وإفادة ذوى النفوذ داخل العائلات من المميزات الخاصة التى منحت من خلال النظام التعاونى ، وانتقد أبو زيد بشدة هذه الظاهرة مشيرًا إلى أن مضمون الحركة التعاونية يمكن تحقيقه فقط فى حالة " تقليص سلطات مديرى الجمعيات المنتخبين عادة وإعطائها لأشخاص أكثر قدرة على الترويج لأنشطة تلك التعاونيات" . (Abou-Zeid nd: 29)

ولا نريد هنا أن نبحث فى دوافع ومؤهلات وأفعال القادة ، لكننا سوف نركز على وجود هيئات لمدة زادت على ٣٠ عامًا شكلت منابر عديدة ، أمكن من خلالها ممارسة الزعامة . ومن المفترض أيضًا أن تكون تلك المنابر قد مثلت ضمانة حقيقة للتمثيل الشعبى . ونريد أيضًا أن نشير إلى برنامج تنمية تابع للبنك الدولى جرى طرحه فى الإقليم بهدف خلق هيئة تضمن مشاركة المجتمع فى مشروعات التخطيط وتنفيذها . واستمرار وجود المجالس الشعبية ومجالس إدارات الجمعيات التعاونية ، وربما الجماعات التى تهدف لمشاركة المجتمع ، هو بالفعل أمر محير ، خاصة وأن تلك المجالس على مدى ٣٠ عامًا لم تثبت فاعليتها سوى فى إطار محدود للغاية ؛ فلماذا لا يجرى تركيز الجهود على هيئة واحدة فقط يمكن تحليل نقاط ضعفها وقوتها ، بما يسهل إدخال تغييرات عليها تجعلها أكثر فاعلية ؟

يبدو أن السبب فى وجود تلك المجالس سياسى ، أو أن تكون المحسوبية قد لعبت دورًا فى إطار التغيير الذى حدث فى الإقليم ، ويدعم كلامنا تعليق يزعم بوجود صراع بين بعض الأشخاص فى إطار نظام الجمعيات التعاونية ، وهو تعليق من جامعى من أولاد علىّ لم تكن له أى صلة بهذا الصراع ...

" الجمعية التعاونية مؤسسة حكومية ، لكن للسياسة أيضًا دور ؛ لأن الجمعيات تضع القبائل فى اعتبارها ، وترسل الجمعيات المحلية المختلفة ممثلين لها فى مجلس إدارة الجمعية التعاونية المركزية ، والحديث الأخير عن التغيير فى مجلس الإدارة لا يعنى سوى تغير القوى داخل المجلس ، وهى أمور غير معلنة ، والزعيم

فى إطار التعاونيات مصالح رسمية ومعروفة ، كما أن له اهتمامات خاصة .

وهناك صراع قبلى يدور فى إطار هذه التعاونيات وأولاد علىّ وغيرهم يعرفون ثقلهم . وقد توصلوا لاتفاق سرى معروف بيننا ، لكنه غير معلن على الملأ بشأن تقسيم السلطة بين القبائل . وهذا الاتفاق ممهور بتوقيع السادات ، سيقولون إنهم لا يرغبون فى الدخول فى خلافات دائمة بشأن الانتخابات والتصويت ، وأننا نعرف ثقلنا ، لكن الحقيقة هى أن الصراعات تدور فى الكواليس " .

إن الغموض والتناقضات التى تحيط بمسائل القيادة والتمثيل أسفرت عنها أساسًا العلاقات غير الواضحة بين الدولة أو مؤسساتها من جانب ، والنظام القبلى الموجود فى الساحل الشمالى الغربى من جانب آخر ؛ فالحكومة المصرية لا تعترف بالقبائل ككيانات يمكن التفاعل معها ، وللدولة مجالس شعبية محلية لا قبلية ، ولها هيئة مسئولة عن تنمية الصحراء ، لكن ليس لها وكالة واحدة تروج للعلاقات القبلية . والمفترض أن التعاونيات التى أدخلتها الدولة تضم فى أعضائها بالجمعيات المحلية منتجى المحاصيل ومربى الماشية ، وهو الأمر الذى قد يعود عليهم بالفائدة كمنتجين وليس كبدو ينتمون لقبيلة معينة ، وبلغة الدولة ، يجرى اختيار الممثلين أو المندوبين على أساس انتخابات يدلى فيها الرجل أو المرأة كل بصوته ، ولا يتوقع أحد أن يجرى اختيار الممثلين فى هيئات الدولة على أساس إجماع الكبار فى العائلات أو العشائر أو القبائل على اختيارهم .

إن لغة القبائل لم يعد لها استخدام ، لكن الدولة ربطت جوانب مهمة من نظامها بالنظام القبلى ، ولم يكن ذلك عادة بسبب إهمال الدولة للإقليم أو ضعف جهودها بشأن تنميته طبقًا للنظام المعمول به فى كل أنحاء مصر ؛ ففى أحوال كثيرة كان هناك مسئولون حكوميون على وعى كبير وإحساس باهتمامات السكان المحليين ، وقد أعرب هؤلاء عن احترامهم وتقديرهم للهويات القبلية ، وكان هذا أيضًا موقف أحد الأشخاص الذين عملوا لفترة طويلة فى مجال التنمية بالإقليم .

إن هذا الإحساس والتقدير للنظام القبلى أمر محمود إلا أن بعض أفراد النظام القبلى يستخدمون لغة القبائل لخداع سلطات الدولة وكسب مزايا شخصية ، والذين يطلق عليهم "الزعماء التقليديون" لا يسعون دائماً وراء مصالح "ذويهم" ، وهم علاوة على ذلك يحتكرون الحوار مع الدولة ووكالات التنمية ، وبهذا لا يكون لأقاربهم أى صوت مسموع عند اتخاذ القرارات ، ومن جانبنا نحن لا نعتقد أن يكون هذا هو الحال دائماً فى الساحل الشمالى الغربى ، لكن اقرأ الكلام التالى على لسان بدوى من عامة أهل مطروح :

" نحن لا نختار قادتنا للمناصب التى يشغلونها ، بل يجرى اختيارهم دوريا ، فهذه المرة هناك زعيم من قنيشات والمرة التالية سيكون من عشيبات أو جميعات ، وعندما يكون الزعيم فى منصبه لا يفكر سوى فى مصلحته الشخصية ولا يهتم بما يحتاجه ذو مره " .

وإقرأ أيضًا كلام بدوى آخر وهو من العمال الذين يشتغلون فى سهل مطروح . فهو يقول "إن صراعات جديدة نشبت بين البدو لأن القطط السمان وعددهم صغير أصبحت لهم علاقات قوية مع السلطات تمكنهم من الإفادة من مشروعات عديدة فيما نبقى نحن فقراء " (Sherbiny, Cole and Girgis 1992: 26) .

إن مثل التعليقات السابقة يشير إلى ظهور انقسامات طبقية ، كما يشير إلى أن مجموعة من الزعماء الكبار سنا قد احتكروا المناصب الرسمية المتاحة للبدو على المستوى المحلى ، وأصبح أبناء هؤلاء الزعماء حاصلين على قسط أوفر من التعليم مقارنة بأبناء ذويهم ، وبدأ بعض أبناء هؤلاء الزعماء يحلون محل آبائهم فى المناصب المشار إليها ليصبحوا قادة حاصلين على درجة أعلى من التعليم ، ويستطيعون المحافظة على المزايا والمكانة الاجتماعية المتميزة لعائلاتهم ، وقد جمع بعضهم ثروة جيدة من خلال عمليات بيع الأراضى وإقامة المزارع ومرابى الماشية المُربحة فضلاً عن غيرها من أعمال التجارة والمقاولات . وشاركهم أيضًا عدد قليل من البدو نجحوا فى

جمع ثروات فى إطار الاقتصاد المتغير ، وكل هؤلاء يؤكدون التزامهم بفكر "التضامن الاجتماعى" مع ذويهم ، لكن مازالت أصوات ذويهم من الفقراء منخفضة ؛ حيث يتحدثون بهدوء واحترام عن إدراكهم للتغيير الذى أحدثته العوامل الاقتصادية التى أصبح لها تأثير يفوق العوامل القبلية التى كانت فعالة فى الماضى .

تغير الهوية ومفهوم التنمية لدى المحليين

مازالت الهويات الذاتية القديمة التى يشترك فيها سكان الساحل الشمالى الغربى باقية ، لكن طرأت بعض التغيرات على المضمون أو المعنى الذى يطبقه هؤلاء السكان فيما يختص بتلك الهويات ، كما أن الأبعاد الجديدة لتلك الهويات جسدت إدراك السكان للواقع الذى تغير من حولهم ، وليس من قبيل المفاجأة أن تكون أحاديث أهالى مطروح مليئة بالتناقضات عندما يتحدثون عن أنفسهم ، ربما تجد فيها أحياناً شعوراً بالضياع والفخر معاً ، عندما يتحدثون عن الماضى ، أو شعوراً بالتصميم القوى على العيش بكرامة فى عالم ملىء بالغموض .

وقديماً كانت كلمة "البدوى" أو "العربى" فى الإقليم تعنى أبناء القبائل الذين لهم أصول بشبه الجزيرة العربية ويتبعون العرف ، ويعملون بمجال الإنتاج الرعوى ، ويعيشون فى خيام ، أما اليوم فلم يعد هناك وجود للخيام ، وتحول العاملون بالنظام الرعوى القديم إلى أصحاب مزارع تجارية ، ومازال هؤلاء يؤكدون أصولهم العربية وتمسكهم بالعرف وبعض الفروق التى تتعلق باللهجة أو قواعد الملبس ، لكن ما الذى يميز بدو الساحل الشمالى الغربى اليوم ، إذا ما وضعنا فى الاعتبار تغيرات التعليم والعمل ؟

يمكننا على سبيل المثال أن نعرض لحالة جيلين مختلفين من الذكور البالغين فى عائلة واحدة ، يتكون الجيل الأكبر من أربعة أشقاء ولد أكبرهم عام ١٩١٤ ، ويعرف الأربعة القراءة والكتابة دون أن يحصل أحدهم على شهادة تعليمية رسمية . ويربى الأربعة الماشية فى مزارع ، وكان أحدهم بجانب المزرعة يعمل تاجراً وله متجر فى

مرسى مطروح بينما كان آخر يعمل بمجال النقل . وكان للأربعة ٢٤ من الأبناء البالغين سبعة منهم دخلوا الجامعة . وحصل ستة منهم على شهادات جامعية ؛ حيث تخرج خمسة فى جامعة الإسكندرية والسادس فى جامعة الأزهر . وتخرج اثنان منهم فى كلية التجارة فيما تخرج الباقون فى الطب والحقوق وأقسام علم الاجتماع والتاريخ ، وأكمل أربعة من الأبناء البالغ عددهم ٢٤ فرداً تعليمهم الثانوى ، وحصل أحدهم على تعليم متوسط ، بينما حصل الباقون وعددهم ١٢ فردا على الشهادة الابتدائية . وعمل ١٢ من الأبناء فى مجال الزراعة والرعى ، لكن هذا المجال كان أولوية لأربعة أو خمسة منهم فقط حيث عمل سبعة بالأساس فى بالنقل وأربعة بالتجارة ، وكان الباقون عبارة عن طبيب ونائب مدير أحد البنوك ومحام ومدرس وبعض موظفى الحكومة .

وتقع منازل ومعظم أراضى أبناء هذه العائلة فى قرية قصر التى تبعد بضعة كيلومترات عن مرسى مطروح ، وفى الستينيات من القرن الماضى كانت قصر جزءاً من " البادية " أو الصحراء على الرغم من وصف أوبيرمير لها بأنها تجمع بين الحياة القبلية والزراعية (1968:18) . وقال لنا أحد شباب هذه العائلة إن قصر لم تعد صحراء ، وإنما أصبحت تجمع بين " الريف والحضر " ، وقال لنا شاب آخر من العائلة نفسها ان منطقة قصر كان يشغلها على مر السنين أفراد عشيرة واحدة ، غير أن ٢٥ ٪ من سكانها الحاليين هم من أبناء قبائل أخرى انتقلت واستقرت بها .

وعلى الرغم من التغير التعليمى والوظيفى والريفى والحضرى فى قصر ، فإن كل أبناء هذه العائلة صغاراً وكباراً كانوا يصفون أنفسهم بأنهم عرب وبدو ، وكما أكد لنا هويته البدوية بكل فخر واعتزاز أحد كبار رجال الأعمال فى قصر ، وهو صيدلانى اعتاد أن يلبس على الموضة الغربية ، ولدينا العديد من الأمثلة المشابهة ، إلا أننا على النقيض من ذلك لم نقابل بدوياً واحداً يتنكر لصلته بالبدو أو لهويته البدوية .

ويضبط الأشخاص معنى الهوية البدوية فى إطار الساحل الشمالى الغربى ، وحلت الملامح الثقافية والإحساس بالتضامن الاجتماعى والالتزام بالعرف أو على الأقل احترامه ، محل أسلوب حياة مرتبط بالرعى على حد تعريف البدو أنفسهم ، ومازال هؤلاء الأشخاص الذين يشتركون فى الهوية يعربون عن قلقهم بشأن ما يرونه تهديداً لكل ما له قيمة فى حياتهم ، ويؤكدون أن أناساً من بينهم ضلوا الطريق . فالكثيرون

منهم يشعرون بما طرأ من تحسينات ، لكنهم أيضاً يشيرون إلى ما يرونه أبعادا سلبية للتغيير . وعلى سبيل المثال أشاد أحد كبار السن من أولاد عليّ بالخديو عباس حلمى الثانى لأنه على حد قوله كان أول من أدخل " العمـار " إلى الإقليم ، ويمتلك هذا الرجل إحدى أقدم وأنجح المزارع التى أنشئت على الطراز الحديث ، كما أن له أبناء حاصلين على قسط وافر من التعليم حققوا نجاحاً فى وظائفهم الحديثة ، ويقول هذا الرجل إن التنمية "جلبت لنا "الخراب" ، وأشار إلى عدم إقبال العمال على مواقع البناء ، كما أشار فى الوقت نفسه إلى البنايات الشاغرة بدرجة كبيرة والاعتماد الكبير على السلع والمياه القادمة من وادى النيل . وقال :

" أحياناً تدفع الأشياء القادمة من الخارج الإنسان إلى التمرد على التقاليد والعرف ، مثل الأطباق (التى تستقبل الفضائيات) والتليفزيون . ومنذ أن خلق الله العالم لم تتغير تلك العملية ! فالحضارة تأتى ثم تدفع نفسها إلى البربرية ، والتليفزيون يجلب الكسل ، فالناس يجلسون لمشاهدته ويرون اللصوص فيفكرون بأن من يصبح لصاً يكون ماهراً ، ويبقى الفلاحون ساهرين حتى الثانية أو الثالثة صباحاً أمام التليفزيون ، ويستيقظون فى العاشرة أو الحادية عشرة ، فمتى يذهبون إلى أعمالهم ؟ واليوم ينام العرب النهار بطوله حتى يستطيعوا مشاهدة مباريات كأس العالم طول الليل ".

ويشكو البعض من أضرار التليفزيون ، لكنهم يشاهدونه بانتظام . وعن هذا الموضوع تحدثت إلينا سيدة جامعية فقالت :

" بعض الناس يندمجون لدرجة كبيرة مع المسلسلات ، وتأتى معلومات كثيرة من تلك المسلسلات إلى العقول الفارغة ، فالفتاة تشاهد المسلسل ، وتظن أنها وقعت فى الحب فجأة ، ويبدأ الصبية فى التحرش بالفتيات ، ومعظم هؤلاء الصبية من العرب . وهكذا أصبح لدينا المخدرات والحشيش والخمور و "البودرة" والحقن ، ولا طاقة لتقاليدنا وأعرافنا بالوقوف أمام تلك المخدرات والأشياء الأخرى" .

كما أشار كثيرون إلى أن المال غَيَّرَ أسلوب حياة البدو وأفسدها ، لم يكن مفاجئًا لنا أن يقول أصحاب هذه الآراء أن من خرجوا على حياة البدو قد حققوا مكاسب كثيرة لأنفسهم. وينظر بصفة خاصة إلى عملية بيع الأراضى بمبالغ باهظة على أنها تمثل تهديدًا للبدو كفئة ، وقال لنا أحد شباب البدو "لنفترض أن شخصًا باع قطعة أرض بمبلغ كبير ، هذا الشخص ربما يقرر ألا يستشير أحدًا أو يحترم الكبار" . ويرى كثيرون أيضًا أن مبالغ كبيرة قد أنفقت فى الإقليم بطريقة طائشة .

ولا يوجه كل النقد بسبب التغير الذى حدث فى الإقليم إلى القادمين من خارجه ؛ فالبعض ينتقد نفسه لأنه سارع بتقليد ما بدا أن آخرين نجحوا فيه دون أن تكون لديه الخبرة اللازمة وبدون التخطيط الملائم أو عمل دراسات جدوى . وقابلنا بدويًا متعلمًا ومتمدن يفخر بأنه ينتمى للبدو ، وهو يعمل فى وظيفة جيدة بالقطاع الحكومى ، ويشكو من التمييز ضد البدو وعدم السماح لهم بالحصول على وظائف حكومية مرموقة ، وأشار الرجل إلى أن الرئيس الحالى لمجلس المدينة بدوى ، لكنه لم يفعل شيئًا لصالح مرسى مطروح سوى بناء سور بتمويل من القذافى حجب منظر البحر .

وأشاروا أيضًا إلى زواج رجال البدو من نساء غير بدويات يهدد الحياة البدوية ، وكذلك إلى حالة النمو الديموغرافى السريع وزيادة التعقيدات بالنسبة للبدو الذين يعيشون فى مرسى مطروح . استمر النمو فى المدينة منذ الستينيات من القرن الماضى ؛ حيث نزح إليها كثير من البدو ، فضلاً عن موجات من أبناء وادى النيل الذين استقروا فيها . ويقول الغالبية إن البدو الذين عاشوا فى المدينة استمروا فى احترام العرف والالتزام به ، على الرغم من أنهم غيروا ملبسهم ، بينما أشار البعض إلى حدوث انهيار اجتماعى . وقالت سيدة بدوية متعلمة :

> **"ظهر النمو فى المدينة خلال السبعينيات من القرن المنصرم ، وعندما بدأ الناس فى التغير سمعنا عن وقوع حوادث سرقة بصفة متكررة ، ولم يعد الناس ملتزمين بكلمتهم ، وهذا أمر مخز . وأصبح على كل شخص يرغب فى الاتفاق على أى شئ أن يكتب هذا الاتفاق ، وأصبح بعض العرب يلجأون للشرطة بعد أن غاب**

الشيخ والعقيلة ، وربما يكون الشيخ أو العقيلة موجوداً فيسعى لتسوية سلمية ، غير أن بعض أطراف النزاع قد لايرغبون في تلك التسوية ويذهبون إلى الشرطة لتصعيده ، وبعض الأشخاص لم يعودوا يطيعيون العقيلة ، وربما يكون مثل هذا الشخص قد مات أبوه أو أن أباه تزوج من خارج البدو . وبهذا يكون ليس له ماض أو حاضر أو مستقبل (بيننا)" .

ان أشكال التغير تلك تمثل أمراً معتاداً في معظم المجتمعات التي تتعرض لتغير سريع ، ولا تقتصر الشكوى من الآثار السلبية للتليفزيون على بدو الساحل الشمالي الغربي فقط ، فنحن نسمعها في باقي أنحاء مصر بل والعالم العربي ، وتلك هي الحالة بعينها منذ دخول الأطباق التي تستقبل الفضائيات حديثًا ، وما يعرض عليها من برامج أجنبية لا تتماشى مع التقاليد المحلية . وانحراف البعض سلوكيًا عن التقاليد القديمة ليس قاصراً على البدو فحسب ، وإنما على أبناء وادي النيل وكثيرين غيرهم في الدول العربية كذلك ، إلا أن هذا الانحراف لايلغي وجود الهوية ، وبدوي مرسى مطروح الذي يضل في نظرهم ، لا يصبح من أبناء وادي النيل ، وقال لنا أحد البدو إن البدوي الذي يخرج على تقاليدنا "هو واحد منا ، لكنه مختلف" .

وكون المرء بدويًا لا يعني أنه ليس مصريًا ؛ فالبعد والتهميش الذي كان في الماضي لم يعد له وجود ، وقد ربط الاقتصاد الإقليم بوادي النيل في الماضي ، إلا أن المنطقتين أصبحتا اليوم أكثر ترابطًا ، وأصبح إنتاج التين بالساحل الشمالي الغربي يُسَوَّقُ في القاهرة ، بينما ينتج العلف الذي تستهلكه رءوس الماشية في أراض على ضفاف النيل ، والذين يقضون العطلات الصيفية في مطروح ليسوا أجانب لكنهم مصريون ، وربما يكونون مختلفين بالنسبة للبدو ، وخاصة بعض أبناء الطبقة العليا القادمين من القاهرة ، لكن البدوي والقروي وابن المدينة يخدمون جميعًا في جيش مصر وهم جزء من النظام السياسي نفسه .

ويشعر بعض بدو الإقليم بحساسية بسبب جهل أقرانهم من أبناء وادي النيل بهم ، كما يضايقهم اعتقاد البعض بأنهم يعيشون في خيام أو أنهم غير مصريين

بسبب لهجتهم المختلفة عن لهجة القاهريين ، إلا أن الإحساس نفسه يشعر به أبناء وادى النيل الذين جاءوا إلى الإقليم فى الماضى ، وأصبحوا اليوم جزءًا من أهل مطروح ، وقال لنا أحد المستوطنين :

" لقد كبرنا وتغيرنا كثيراً منذ الستينيات ، وزاد نسبة المتعلمين بين البدو والوفدين ، وكلاهما من أهل مطروح ومن بيننا الطبيب والمهندس والمحامى والضابط ، وكلنا يسعى لأن تصبح مطروح فى دائرة اهتمامات الآخرين ، فلم نكن على خريطة مصر فى الماضى ، وكل الأغانى الوطنية تغنت بأهل مصر من أسوان إلى الإسكندرية ، لكنها لم تشر أبداً إلى الصحراء الغربية ، ولم أسمع عن أغنية واحدة أشارت إلى أهل مصر من مطروح إلى سيناء ، وهذا فى حاجة إلى تغيير" .

ويرتبط الساحل الشمالى الغربى بليبيا تاريخيا وجغرافيا ؛ فالليبيون مماثلون لعرب الإقليم ورفقاء لهم . وعندما تكون الحدود مفتوحة بين مصر وليبيا يذهب بعض البدو وأبناء وادى النيل إلى هناك لمصالح اقتصادية وتجارية ، وقد اعتاد البدو وأبناء وادى النيل على التعامل مع الليبيين ، والفئتان تصنفان سياسيا على أنهما جزء من النظام المصرى . وفى إطار هذا يوجد بينهما توتر بسبب التمثيل فى المجالس الشعبية المحلية وفى مجلس الشعب . وعندما سألنا أشخاصًا من الفئتين عن آرائهما بشأن مزايا وعيوب التنمية كانت آراؤهم متشابهة ، وعلاوة على ذلك فإن البدو أو أبناء وادى النيل فى مطروح تحدثوا عن التنمية فى إطارها الأوسع ، أى فى مصر كلها .

وأعرب لنا البدو وأبناء وادى النيل عن شعورهم بالصدمة بسبب المبانى الكثيرة التى بنيت على امتداد الساحل ، لا يصدقون أن أموالاً طائلة وجهوداً ضخمة قد بذلت بهدف الاستثمار فى مبانٍ لا يسكنها أحد سوى لأسابيع قليلة كل عام . وقال أحد البدو :

"المصريون يتصرفون وكأنهم فى مجتمع غنى، وهو أمر مازلنا بعيدين عنه ، لماذا كل هذه الفيلات ؟ أعتقد أننا لسنا بهذا الثراء حتى نملأ الشاطىء بطوله بمبانٍ ليست للإقامة الدائمة " .

وقال أحد أبناء وادى النيل .

"لا أعرف ما الذى يحدث فى مطروح الآن ، فقد جاء الناس مصريون وعرب من الخليج إلى هنا ، وبنوا شاليهات كثيرة ربما للإقامة لمدة شهر أو أسبوع أو خمسة أيام فى السنة ، ويقولون إن هذه تنمية ، من يقول ذلك يخدعنا ، فالبعض لديه مال كثير ولا يعرف كيف ينفقه" .

وقال بعض البدو وأبناء وادى النيل إن تنمية الشواطئ ربما كانت فائدتها أكبر إذا تم إنشاء عدد كبير من الفنادق وعدد أقل من الشاليهات والفيلات والشقق ، ويرون أن الفنادق ستوظف عدداً أكبر من العاملين وتوفر طعاماً لعدد أكبر من الأشخاص دون أن تأتى على الشاطئ بأكمله . ويقول البدو وأبناء وادى النيل إنهم يستفيدون بطريقة أو بأخرى من الذين يقضون العطلات ، لكنهم يقولون أيضاً أن السياحة تفيد قطاع الخدمات فقط ، ويؤكد أبناء الفئتين الحاجة إلى مزيد من الإنتاج ، وربما يتذكر القارئ كلام أحد شباب البدو عن الحاجة لوجود مصانع لتصنيع الإنتاج الزراعى للإقليم . وقال شاب آخر من أبناء وادى النيل :

" تضمنت التنمية فى الإقليم بناء مبان وشق طرق حجماً ضخماً من الإنشاءات ، نحن فى حاجة إلى الطرق ، لكن التنمية هنا لم تكن إنتاجية . وإذا كان البنك الدولى يعطى قروضاً فلماذا لا يعطى قرضاً لإنشاء مصنع نريد أن ننتج ، ينبغى أن يكون هنا صناعة سمكية ، ويمكننا أن نصبح مركزاً كبيراً للأسماك المعلبة " .

وتقتصر القطاعات الإنتاجية على إنتاج المحاصيل والماشية ، وهى قطاعات يستحوذ عليها البدو فى أغلب الأحوال ، غير أن أحد البدو قال لنا :

" مطروح ليست مجتمعاً زراعيا ، والإنتاج الزراعى ليس كبيراً لأنه يعتمد على الأمطار ، وربما يكون الإنتاج الرعوى أفضل على الرغم من أنه يواجه مشكلات ، وعندما يحل الجفاف نجلب العلف من وادى النيل " .

وعلى الرغم من عدم ارتباطهم بإنتاج المحاصيل أو الماشية ، فإن وجهة نظر أبناء وادى النيل تتطابق مع وجهة نظر أصدقائهم البدو ، ويعتقدون أن إنتاج الماشية هو الأفضل فى إطار الإستراتيجية الاقتصادية للإقليم ، وتختلف وجهة نظر أبناء

وادى للنيل الذين استقروا بمطروح عن وجهة أقرانهم الذين يعيشون فى وادى النيل ، وقال أحد أبناء وادى النيل:

"الماشية أفضل لكن أين هى المراعى ؟ ، وقال آخر " الأمر يعتمد على الأمطار التى ربما تسقط أو لا تسقط" . ويحلم البدو وأبناء وادى النيل باكتشاف بترولى كبير فى الإقليم يدر أرباحًا تجارية ، وقال شاب بدوى آخر ، ربما كان أكثر واقعية ، " إن المياه مكلفة ، وربما تكون تكلفتها المستقبلية أعلى من البترول ".

والساحل الشمالى الغربى جزء من صحراء مصر به بحر جميل ورمال رائعة ، وقال أحد العواقل " إننا لم نصنع ذلك " ، وأعرب عن شعوره بأن الإقليم لم يتم استغلاله بصورة ملائمة ، وانتقد عدم استغلال الموارد السمكية ، بينما أشاد بإنتاج التين والزيتون من برج العرب إلى السلوم ، على الرغم من عدم توفر نظام جيد للمعالجة وللتصنيع والتسويق . وأشار هذا العقيلة إلى إسهامات هيئة تعمير الصحارى ، لكنه قال إن الحكومة لم تهتم كثيراً بتنمية ثروة الإقليم ، كما تذكر أيضًا اليونانيين الذين كانوا يجلبون السلع من الإسكندرية فى قوارب قبل استكمال إنشاء خط السكة الحديدية عام ١٩٢٨ ، ولم ينس الأغنام والإبل . وقال " نحن متفائلون " . وأضاف أن التنمية بدأت فى الستينيات من القرن الماضى أى منذ عهد قريب ، " وقبل ذلك كان هناك استعمار وحكم عسكرى قبل إنشاء الحكم المحلى عام ١٩٥٩" .

الفصل العاشر

استنتاجات

قدمنا فى الفصل السابق بعض الاستنتاجات بشأن عدد من المسائل المهمة التى أثرناها فى هذا الكتاب مثل الأرض وملكيتها ، والقانون العرفى واستخداماته التى شملت طرقًا لم تكن جزءًا من العرف ، كما تحدثنا عن الزعماء التقليديين الذين لم تكن مناصبهم نابعة من التقاليد ، وإنما من النظام العصرى للدولة الذى شمل برامج تنمية وجمعيات تعاونية ، كما تعرضنا لمسألة التغيير فى الهوية وغيرها من البنى الاجتماعية مثل الطبقات ، وقد شكلت تلك الموضوعات ، منفصلة أو مجتمعة ، الجوهر أو الأساس لأحد الاستنتاجات الرئيسية التى توصلنا إليها بناء على ما سمعناه وشاهدناه فى الساحل الشمالى الغربى ، وتمثل هذا الاستنتاج فى أن تغيراً ما قد حدث ، ربما كان هذا التغير راديكاليا يمثل تهديداً للبقاء ، إلا أن عناصر من الماضى بقيت وأصبحت تستخدم فى صور جديدة لتواكب العصر وتنظم أوجه الحياة الاجتماعية فى عالم سريع التغير ومعقد بدرجة كبيرة بالنسبة لأهل مطروح .

وعرفنا ممن تحدثنا إليهم أن حجم التغيير فى الإقليم كان كبيراً ، لكننا أوضحنا أن هذا التغيير لم يكن فريداً من نوعه ، وإنما حدث ومازال يحدث فى أى منطقة مشابهة تتعرض للتغيير فى العالم العربى . ولقد شهدت مراعى الساحل الشمالى الغربى على المدى الطويل حركات سكانية داخل وخارج المنطقة ذكرتنا بحركات مشابهة ، حدثت قبل قرون بمناطق رعوية قاحلة وواحات فى صحراء شبة الجزيرة العربية وسوريا الكبرى والعراق ، وارتبطت إحدى الحركات السكانية التى ظهرت فى شرق ليبيا فى القرن الثامن عشر ارتباطًا وثيقًا بالحركة السكانية المعاصرة فى مطروح ،

واستطاعت تلك الحركة ، وهى الأولى من نوعها تشريد أبناء قبيلة هنادى إلى مناطق أخرى فى أنحاء مصر والمجىء بأولاد علىّ مرة أخرى إلى إقليم يشاركون فيه حاليًا أبناء قبيلة الجميعات وغيرهم من البدو .

ووصل إلى مصر قبل أكثر من مائة عام يونانيون وسودانيون وغيرهم من مواطنى الدول العربية المجاورة ، فى صورة تجار وهجانة "وإخوان" حركة السنوسية الإسلامية ، وجاءت الحرب العالمية الأولى بأعداد كبيرة من الجنود البريطانيين لمحاربة عدد قليل من رجال المقاومة العربية الإسلامية ، وتبع ذلك إدارة استعمارية على أيدى رجال خفر السواحل وحرس الحدود الذين كانوا تحت القيادة البريطانية. وفى العشرينيات من القرن الماضى وصل إلى الإقليم عدد قليل من أبناء وادى النيل كعمال أو موظفين . واستقر بعض هؤلاء فى مرسى مطروح ، التى كانت وقتها بلدة جديدة ، أو فى مراكز أخرى . والتغيرات التى حدثت فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لم تكن مقصورة على الساحل الشمالى الغربى ، وإنما حدثت أيضًا فى مناطق صحراوية أخرى امتدت من موريتانيا إلى سوريا . وتعرضت كل تلك المناطق إلى الحكم الاستعمارى العسكرى ، ودخلت فى أنشطة تجارية موسعة ووصلت إليها ، بدرجة أو بأخرى ، الحركات الإسلامية مثل الوهابية والمهدية والتيجانية والسنوسية وغيرها .

وشكلت الحرب العالمية الثانية كارثة حديثة بالنسبة لمراعى الساحل الشمالى الغربى وسكانه ؛ فقد حاربت الجيوش الإيطالية والألمانية والبريطانية بعدد كبير من الدبابات فى معركة العلمين ، وقطعت الأشجار ، وسممت الآبار والصهاريج ، وزرعت الألغام الأرضية وحطمت المبانى والخيام وصادرت الحيوانات أو قتلتها ، وشردت أهل الإقليم ودفعتهم للعيش فى معسكرات مؤقتة على ضفاف وادى النيل . وجلبت الحرب العالمية الثانية أعمال الحرب الحديثة إلى الجزء الأكبر من شمال أفريقيا ، كما تسببت فى حدوث تصحر فى سوريا ؛ حيث دُمرت المراعى نتيجة للمحاولات غير المجدية لزراعة السهل العربى بالقمح من أجل صناعة الخبز للجيوش الأجنبية التى جاءت لتقاتل فى حرب لم يكن للعرب اهتمام مباشر بها (Masri 1991) .

ومازال لإنشاء الدولة اليهودية فى فلسطين ، كإحدى نتائج الحرب العالمية الثانية بصورة أو بأخرى ، تأثير على مستوى السياسات العربية الرسمية ، وكذلك مستوى "العامة" من الناس الذين يعيشون فى مناطق بعيدة مثل الساحل الشمالى الغربى . وفقد بعض أهالى مطروح أبناء لهم فى الحروب الإسرائيلية العربية ، كما استقبلوا لاجئين من أقاليم سيناء وقناة السويس استقروا بينهم . وتوفر أراضى الساحل الشمالى الغربى مجالاً لتمركز القواعد العسكرية مناطق للقيام بتدريبات ومناورات عسكرية ترتبط جزئيا بحالة الاشتراك الفعلى فى الحرب نتيجة لإنشاء دولة إسرائيل .

غير أن البدو ومستوطنى وادى النيل فى مطروح بدأوا عملية لإعادة إحياء الثقافة بعد انتهاء الحرب بنحو ٥٠ عاماً ، وبنى هؤلاء عمليتهم على أسس وضعت فى الماضى مثل التاريخ الطويل للعلاقة بين الدولة والنظام القبلى ، وخط السكة الحديدية ، والأسواق المتمركزة فى الإسكندرية والبحيرة بمصر وطبرق وغيرها من البلدان الليبية ، وواجه البدو ، بشجاعة ، الألغام الأرضية التى زرعتها القوات الأجنبية فى سبيلهم للتخلص من أطلال الحرب ، واستفادوا من بعض المواد التى جمعوها ، لكنهم باعوا معظم حطام الحرب إلى تجار واشتروا بثمنها عدداً من رءوس الخراف والماعز التى كانوا يعتبرونها رأس المال ، وبدأت القطعان فى النمو الطبيعى وعادت مسألة تربية الماشية إلى ما كانت عليه فى سابق عهدها فى غضون أعوام قليلة ، وربما بدا أن النظام الرعوى القديم الذى ارتبط بالبدو قد أعيد إحياؤه .

غير أن الكارثة التى جلبتها الحرب العالمية الثانية وما تبعها من إعادة بناء قد أسفرا عن تغيرات أخرى ، فقد فتحت خبرات الترحيل الجبرى من الإقليم وبيع حطام الحرب آفاقا جديدة أمام الشباب الذين لم يعودوا إلى إطار الحياة البدوية القديمة . وتسببت البيوت التى امتلأت بأفراد كثيرين فى عمل بعض الأبناء والأحفاد كتجار أو عمال ، فى مقابل أجر ، وهو ما أعان العائلات ماديا عن طريق الحوالات النقدية التى كانت ترسل إليها . وجرى الإسراع بعملية تحول الاقتصاد نحو استخدام العملة النقدية . واعتمدت معظم بيوت البدو على مصادر متعددة للدخول كاستراتيچية لها . وفى خمسينيات القرن الماضى استمر بعض البدو فى زراعة الشعير الذى يُستهلك

معظمه فى الطعام ، كما استهلكوا ألبان حيواناتهم وبعض صوفها ، ولكن تربية الحيوانات وبيعها أصبحت أحد الملامح الرئيسية المرتبطة باقتصاد الإقليم بعد فترة ليست طويلة من نهاية الحرب .

الواقع أن كارثة الحرب العالمية الثانية التى شهدها الساحل الشمالى الغربى تعتبر واحدة من الخصوصيات التى تميز الإقليم ، وتمثل الحرب وتداعياتها جزءاً من التاريخ الذى يحكيه أهل مطروح دائمًا . ويتذكر البدو والمستوطنون دائمًا أنهم مشتركون فى التجربة : "الأشخاص الذين جاءوا من وادىَ النيل ماتوا هنا على هذه الأرض بجانب البدو ، وكلاهما قتلته قنبلة الألمانى أو الإنجليزى ، وكلاهما أجبر على الرحيل ، ثم عادا معًا". وهذا الكلام يعبر عن هوية مشتركة بين البدو والذين استقروا فى أراضيهم من أبناء وادى النيل ، هذه الهوية تغلبت على الحدود الثقافية بين الفئتين ، ولكن كم كانت حرب القوى الأجنبية على أراضى أولاد علىّ وغيرهم فى مطروح فريدة من نوعها ؟ ألم تكن مثالا مأساويا للاستخدام المفرط للعنف على أيدى الأوروبيين "المتحضرين والعصريين" ؟ ألم يأت هذا المثال السئ إلى العالم العربى من خلال أشكال اخترعها الأوروبيون للحكم الاستعمارى والاستغلال الاقتصادى والهيمنة الثقافية ؟ ألا يمثل هذا بعدا من أبعاد النظام العالمى المعاصر أو العولمة التى ترعاها وتحميها الولايات المتحدة على حد قول فيرنيس (1997:538) ؟

جرى الإسراع بالتغيير والتحول فى الساحل الشمالى الغربى خلال عقد الستينيات من القرن الماضى ، الذى شهد نموا كبيرا بشأن بناء المؤسسات ، ومثال ذلك حكم محلى مدنى وهيئة عامة لتنمية الصحراء وجمعيات تعاونية زراعية محلية وجمعية تعاونية مركزية ووحدات للحزب السياسى الرسمى . واستمرت أهمية تلك المؤسسات بالإقليم حتى التسعينيات ، على الرغم من أن إدخال برامج توفيق الأوضاع الهيكلية والخصخصة قد أسهم فى إحداث تغييرات كانت سبباً فى إضعاف قوة بعض هذه المؤسسات ، بالرغم من ذلك فإن هذه المؤسسات قادت عمليات التغيير الهادفة ، والتى أسهمت فى "تنمية" الإقليم .

وتضمنت التغييرات التى استهدفت التنمية خلال عقد الستينيات من القرن الماضى إنشاء عدد كبير من المدارس ومراكز الرعاية الصحية العامة ، وإدخال عملية التوطين ، وبرامج إسكان جديدة ، وتنمية سياحية متوسطة المدى ، ومساعدات عامة لصالح إنتاج محاصيل جديدة ، وتوفير علف مدعم ومنتج خارج الإقليم وتوزيعه بداخله . وظهرت فرص عمل جديدة فى الإقليم حيث حدثت تغيرات ملموسة بالنسبة لمسألة الوظائف ، وحدث نمو سريع فى الهجرة إلى مرسى مطروح وغيرها من المراكز العمرانية من جانب مستوطنين جاءوا من وادى النيل للاستقرار بها ، بينما بدأ شباب البدو فى الخروج من الإقليم بأعداد كبيرة للعمل مقابل أجر أو بحثًا عن فرص أخرى لزيادة دخولهم (من بينها التهريب) فى ليبيا والإسكندرية وغيرها من المجتمعات القائمة على ضفاف وادى النيل .

وأشرنا فى الفصل الرابع إلى نظرة مقارنة فى إطار العالم العربى الأشمل ، لعملية توطين البدو التى جرى تطبيقها فى مناطق أخرى تشبة ظروف إقليم الساحل الشمالى الغربى ، ووجدنا أن معظم التغييرات التى بدأت فى الإقليم حدثت فى المناطق العربية الأخرى . وأكد أبو زيد (1979) وجود تشابه فى ظروف التنمية الحضرية بين مرسى مطروح وأسوان خلال الفترة نفسها ، وهناك مثال أخير عن بحث أجريناه فى منطقة عنيزة بالسعودية ، أكد وجود تطابق فى ظروف التنمية التى حدثت فى الفترة بين الخمسينيات والسبعينيات من القرن الماضى بشأن المؤسسات والخدمات الجديدة والهجرة والتغيير فى فرص العمل والوظائف وبدايات الزراعة الجديدة (Altorki and Cole 1989: 85-116; 1997) ، واستنتجنا أن التغيرات التى حدثت فى تلك الفترة فى عنيزة كانت جزءًا أساسيا من التنمية فى إطار التحسينات واسعة المدى والمستدامة التى طرأت على نوعية الحياة .

واستمر البناء فى السبعينيات والثمانينيات على ما جرى من تغييرات خلال الستينيات ؛ حيث تأثرت التغييرات بالتحول الذى واكب ارتفاع أسعار النفط فى السعودية وليبيا فى الفترة بين ١٩٧٤ و ١٩٨٢ . وتأثر الساحل الشمالى الغربى أيضاً بالتغير الذى طرأ على العلاقات السياسية بين مصر وهاتين الدولتين . ويلاحظ تأثير

ذلك على صادرات الإقليم من الماشية فى ضوء إغلاق الحدود المصرية الليبية وإعادة تأسيس العلاقات بين مصر والسعودية فى فترة قريبة من السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ ؛ حيث جرى فى تلك الفترة أيضًا استكمال التحول من النظام الرعوى القديم إلى النظام الجديد. وتطرقنا فى الفصل الخامس إلى نظرة مقارنة للأحوال فى ليبيا وسوريا والسعودية لنوضح أن التغيير فى مطروح كان جزءًا من تحول حدث فى مناطق أخرى من العالم العربى . وربما بدا أن النظام الرعوى القديم تكرر مرة أخرى بعد الحرب أو أنه استمر على الرغم من عمليات توطين البدو . ودخلت عناصر جديدة على مسألة تربية الماشية فى الساحل الشمالى الغربى ، جاءت موازية للتحول الذى حدث بين منتجى المحاصيل التقليديين ، الذين رأى البعض تغيرهم من فلاحين إلى مزارعين وعمال بالمزارع يعتمدون فى أغلب الأحوال على مصادر أخرى للدخل . (للوقوف على أمثلة سودانية ومصرية ، انظر بيرنال 1991 وهوپكنز 1993 على التوالى) .

وتزامن التحول فى تربية الماشية بالساحل الشمالى الغربى مع التغيرات التى أدخلتها برامج التنمية ، وخاصة جلب العلف من خارج الإقليم والمساعدة العامة لتنمية الصهاريج وغيرها من مصادر المياه . ووضع البدو بأنفسهم الجزء الأكبر من النظام الجديد دون مساعدة مالية أو فنية خارجية . وعلى الرغم من بقاء فكر التعامل بالنظام القائم على القرابة أو النسب ، فإن غالبية عناصر الإنتاج المرتبطة بالماشية جرى إخضاعها للإطار التجارى وما يتضمنه من جعل العلاقات بين الأطراف مرتبطة بالأفراد لا القبائل ، وهكذا أصبح توفير العلف مسألة تجارية مثل عملية تسمين الماشية لبيعها فى الأسواق سواء للتصدير أو الاستهلاك المحلى .

وتحولت العمالة بدرجة كبيرة أيضًا إلى تجارة ؛ حيث يجرى الآن استئجار الرعاة بمبالغ كبيرة ، غير أن بعض أبناء الأسرة يقومون بأعمال تتعلق بالرعى دون مقابل مادى ، وأصبح دخول المراعى يستلزم دفع مال لأشخاص يؤكدون ملكيتهم (غير الرسمية) للمراعى ؛ حيث إن أمور الملكية أو ترسيم حدود الأراضى لم يجر بعد تحديدها رسميا.

ولأن العمالة وعناصر الإنتاج المرتبطة بالأراضى لم تتحول بعد إلى سلعة ، فإننا نسمى النظام الجديد تحولاً نحو إقامة مزارع ، والبدوى الذى يربى الماشية فى المراعى هو بصورة أو بأخرى صاحب رأس مال . غير أن البدوى الرأسمالى الذى أصبح فى القرن العشرين يمتلك مزرعة صغيرة أو متوسطة ، مازالت العائلة التى ينتمى إليها تقيده ، وفى الوقت نفسه تدعمه كما أنه يعتمد أيضاً على كمية سقوط الأمطار . هذا البدوى يربى الماشية لبيعها ولشراء معظم الاحتياجات الغذائية لأسرته ، إنه يذبح بعض حيواناته فى إطار عادات اجتماعية ترتبط بحل المنازعات والولادة والختان والزفاف والعودة من الحج والموت ، هذا البدوى الذى أصبح اليوم صاحب مزرعة لتربية الماشية وبيعها هو نفسه الذى يعتبر الماشية جزءاً من تراث أجداده وليست مجرد سلعة للبيع ، إنها تراث ماض قاس ولكنه نبيل ، وبالتالى فهى عنصر من عناصر هويته ، ولهذا أيضًا فهو بدوى .

كما أوضحنا أن زراعة المحاصيل كانت دائمًا جزءًا مكملاً لنظام الإنتاج فى الساحل الشمالى الغربى . وتوثق هذه الدراسة وجود نظام معقد للمقايضة غير التجارية فى الماضى كان مقصوراً على تبادل المواد الغذائية بين أهل السهل الساحلى وسكان واحة سيوة الزراعية القديمة . وبدأت زراعة محاصيل جديدة بالإقليم خلال القرن العشرين بداية من الستينيات ، وأُدخلت تلك الزراعات الجديدة بواسطة وكالات خارجية تابعة للدولة أو الأمم المتحدة أو برامج تنمية بمعونة أجنبية ، ولم تكن الزراعات الجديدة مكملة لعملية تربية الماشية ، إلا أن عدداً كبيراً من الأفراد استفادوا من أنشطتها باستخدام مصدر الدخل الذى تجلبه فى تمويل التوسع فى أنشطتهم الأخرى .

وارتبطت الزراعة الجديدة بإنشاء بنية تحتية أساسية للرى فى الأودية سعت لتكرار نظام قديم ، يمكن رؤية أطلاله فى الإقليم ، على الرغم من عدم معرفة أى شئ عنه أو عن أسباب انهياره ، وتحققت إنجازات بشأن إنتاج محاصيل جديدة مثل التين والزيتون ، وهو ما وازن الفشل فى إنشاء مرافق ملائمة لمعالجة المنتجات أو تسويقها أو توفير خدمات مناسبة للتوسع الزراعى ، حالة هذا النجاح الذى تحقق بشأن المنتجات الجديدة والفشل فى معرفة مصير المنتج بعد خروجه من المزرعة ، كانت هى الحالة نفسها التى سجلناها فى عنيزة (Cole and Altorki 1993) .

شهد الساحل الشمالى الغربى آخر موجة جفاف شديدة فى أوائل الخمسينيات من القرن الماضى وواجهت أشجار التين والزيتون نحو ثلاث أو أربع سنوات لم تسقط خلالها الأمطار ، ولم يكن هناك تخطيط لمواجهة هذه الحالة التى ربما تسفر عن دمار تلك الأشجار ، إلا أن البعض يرى أن قطرات الندى كافية لاستمرار حياة تلك الأشجار . ويمكن للمرء أن يستنتج أنه على الرغم من قدرة التين والزيتون على الحياة فى الأقاليم شديدة الجفاف ، فإن إدخالها إلى الإقليم شكل نوعا من الضرر الذى جاء على يد أبناء وادى النيل والأجانب من الأوروبيين ، والأمريكيين الذين فضلوا إنتاج محاصيل جديدة كدليل على التنمية الزراعية دون إجراء بحث بيئى منظم بشأن الإقليم الذى كان من الواضح تاريخيا ، إنه يفضل الإنتاج الرعوى .

لم يتحدث الكتاب بالتفصيل عن المصفين أو الذين يقضون الرحلات ، وأوضح أن الذين جاءوا إلى الساحل الشمالى الغربى ، كانوا بصفة رئيسية مصريين جاءوا من مراكز حضرية بوادى النيل ، وبعض العرب وعدداً قليلاً من الأجانب . وكان من بين المصريين الصفوة وأبناء الطبقات المتوسطة والشرائح العليا منها ومجموعات كبيرة من ذوى الدخول المنخفضة ، ولم يكن هناك مجال لبحث تأثر ثقافة "المضيف" عند اتصاله "بالضيف" ؛ لأن السواح الأجانب الذين جاءوا إلى الإقليم بثقافات مختلفة كان عددهم قليلاً للغاية على عكس عددهم فى مناطق أخرى بمصر . إن الاختلافات الاجتماعية والثقافية التى تشكل أهمية بالنسبة لمسألة قضاء العطلات فى الساحل الشمالى الغربى ، هى تلك التى ترتبط بالتقسيمات الطبقية وغيرها من التقسيمات الداخلية ، أى أن التوتر الاجتماعى الثقافى فى ذلك الإطار ينبع من الذين يقضون العطلات أنفسهم . هو اختلاف بين النمط الشعبى والصفوة ممن يقضون العطلات ، وليس اختلافًا بين الذين يقضون العطلات والبدو المحليين أو غيرهم من المقيمين بالساحل .

وينصب الاهتمام الأكبر لأهل مطروح على مدى استفادة إقليمهم اقتصاديا من مسألة قضاء العطلات . وتُظهر نتائج الدراسة أن بعض السكان المحليين استفادوا على الرغم من أن تلك الاستفادة لم تعم على مجتمعاتهم المحلية . إن أهل مطروح يعملون فى هذا القطاع ، ويستثمرون أموالهم فيه غير أن العدد الأكبر من العمالة والحجم

الأكبر من الاستثمار يأتى من خارج الإقليم . وأسفرت عمليات بيع الأراضى وما صاحبها من تنمية سياحية جديدة ، عن خلق فروق طبقية على المستوى المحلى ، كما أسفرت عن بعض النزاعات . ونما شعور بعدم الأمان بين السكان المحليين بسبب مصادرة الأراضى فى إطار تضمينات مرتبطة بالسياسات الوطنية .

وضياع الأرض سواء ببيعها أو مصادرتها يعنى ضياع أحد مكونات الهوية بالنسبة للذين يعتبرون الأرض موروثًا عن الأجداد ، وهو الأمر الذى يهدد بضياع الوجود الاجتماعى الثقافى لفئة من الشعب . ومن هذا المنظور يمكن القول بأن ثقافة السكان المحليين قد تأثرت بتنمية السياحة وإن كان بصورة غير مباشرة ؛ لأنها جاءت فى إطار عملية تغير اقتصادى خارجية المنشأ ، وليس نتيجة لثقافة أجنبية جاء بها السائحون إلى الإقليم . وتسبب تحويل الشواطئ إلى منتجعات محاطة عادة بأسوار ، فى ضياع حق دخول المحليين إليها باستثناء عدد قليل منهم ، كما تسببت تلك المنتجعات فى ضياع أراض كانت موطنًا لإنتاج المحاصيل للرعى .

وهكذا فإن مسألة الذين يقضون العطلات فى الساحل الشمالى الغربى تشكل أهمية فى إطار هذه الدراسة ؛ حيث إنها تكشف بعداً رئيسيا للتحول الذى حدث فى الإقليم. ونخلص من ذلك إلى أن تنمية السياحة فى الإقليم خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى كانت متوسطة المدى وشكلت إسهاما إيجابيا ، وربما كان مستداماً للتنمية الحضرية فى الإقليم ، إلا أن الامتداد السريع للمبانى التى أقيمت على الشاطئ منذ منتصف الثمانينيات كان بالأساس ، فى تقديرنا ، نتيجة للتنمية التى ركزت بصفة عامة على الصحراء فى مصر ، وليس جزءاً من عملية التنمية الأساسية التى شملت الشاطئ سواء لمصلحة الإقليم المحلى أو فى إطار التنمية التى استهدفت القطاع السياحى فى مصر كلها .

وبنظرة عامة إلى إقليم الساحل الشمالى الغربى منذ سبعينيات وثمانينيات القرن الماضى نلاحظ حدوث تحسن فى المستويات الطبيعية للمعيشة وما يرتبط بها من بنية أساسية . وهناك نمو سكانى سريع سواء من خلال الزيادة الطبيعية أو الهجرة . باتت الحياة الاجتماعية أكثر تعقيداً ، وارتبط الاقتصاد بأسواق أكثر بعداً ، وأصبح وجود

الدولة أكثر وضوحاً ، ولعب الإسلام أدواراً متعددة فى حياة السكان . والدليل على ذلك زيادة أعداد الحجاج إلى مكة ، وهو ما يؤكد بصورة غير مباشرة قدرة كثيرين من أهل مطروح على استقطاب الموارد المالية ، كما يؤكد التحسن الكبير الذى طرأ على شبكة النقل التى ربطت الإقليم بمناطق أخرى خارج حدود مصر .

وهناك تفاوت فى مستويات المعيشة وتوزيع البنية الأساسية المادية والاجتماعية، كما هدد النمو السكانى بظهور الزحام وما يتبعه من فقر فى هامش المرعى القاحل ، وجرى تقييد التوسع فى العلاقات الاقتصادية بسبب انتشار المزارع الصغيرة والتجارة المحدودة وغيرها من المشروعات التى تعتمد على امتصاص العمالة العائلية ، ولها قيمة كبيرة مرتبطة بالبقاء ، لكن معظم تلك المشروعات كانت غير منظمة ، وربما تهدد المشروعات الكبيرة التى تشهد نمواً فى الإقليم بقاء المشروعات الصغيرة ، كما هددت مسائل نقص المياه والجفاف وتآكل التربة بحدوث تصحر .

وحصل كثيرون من أبناء أهل مطروح وبعض بناتهم على تعليم حديث . وتخرج بعضهم فى جامعة الإسكندرية وغيرها من المعاهد العليا ، إلا أنه مع نهاية القرن العشرين مازال عدد المدارس قليلاً للغاية ، بينما يشهد قطاع الرعاية الصحية قصوراً خطيراً ، ومازال إنفاق رءوس الأموال كبيراً على بناء قرى على الشاطئ ليقضى بها الصفوة عطلاتهم الصيفية ، بينما استمرت مرسى مطروح موطنا للفنادق والشقق والمعسكرات التى ينزل بها عدد قليل من الصفوة وعدد كبير من ذوى الدخول المنخفضة الذين يجيئون إليها هرباً من زحام بلدانهم الواقعة على ضفاف وادى النيل ، لقضاء فترة راحة قصيرة على شواطئ المدينة الصحراوية الصغيرة التى أصبحت مزدحمة أيضاً .

هل يمكننا الآن استنتاج أن التغيرات المتعددة التى سجلتها هذه الدراسة قد أدت إلى تنمية ؟ وعلى الرغم من وجود أوجه عديدة للتباين ، فإننا نؤكد ملاحظتنا للعديد من النقاط شديدة الإيجابية ، ومع ذلك فإنه إذا تم تعريف التنمية بأنها عملية متكاملة ومستدامة من التغيير المستمر الذى يؤدى إلى ارتفاع مستويات المعيشة والثقافة والحياة الاجتماعية لمعظم السكان المحليين ، وهو الأمر الذى يشمل المشاركة الفعالة فى اتخاذ القرار السياسى ... إذا وضعنا كل ما سبق فى الاعتبار فإن ما يحدث من تحول منذ فترة طويلة بالساحل الشمالى الغربى لا يمكن اعتباره تنمية .

لقد شهد الساحل الشمالى الغربى ، بحق ، برامج ومشروعات تنمية رسمية أو تحت رعاية الدولة ، لكن الإقليم اليوم متخم بمشروعات القطاع الخاص التى تستهدف "التنمية" فى مجال السياحة وقضاء العطلات . كما يشهد الإقليم حاليًا زيادة فى معدلات تربية الماشية الموجهة للتصدير ، وعلاوة على ذلك يمكننا أن نقول ، ولدينا ما يبرر ذلك ، إن أبعاد التكامل والاستدامة التى عرفت فى إطارها عملية التنمية ليست سوى شعارات أو أكثر من ذلك قليلاً ، وتلك الأبعاد تشكل عناصر مفهوم التغيير المأخوذ عن نظريات القرن التاسع عشر الأوروبية الأمريكية بشأن التطور الأحادى وفكرة التقدم أكثر مما هو مأخوذ عن الواقع العملى الذى يعيشه الناس على الأرض .

وربما لم تكن الأبعاد المتفاوتة وغير المتوازنة للتغير الفعلى بالساحل الشمالى الغربى سوى "مضخات" حتمية على طريق طويل بين "التقاليد والحداثة" . ويرى بعض العلماء أن العالم العربى يمر حاليًا بمرحلة انتقالية بين "حالة مستقرة " من الماضى (التقليد) وحالة مستقرة من المستقبل (الحداثة) ، غير أننا لا نرى أن الماضى كان يشكل حالة مستقرة هيمنت فيها التقاليد ، كما لا نتوقع أن يمثل المستقبل نموذجًا محليًا منظما من "الحداثة العلمانية" ، فالمرحلة الانتقالية لا يمكننا تشبيهها بحالة المراهقة ؛ لأن حاضر الساحل الشمالى الغربى يعيش على أصداء الماضى .

وتحدث بعض العلماء عن "محاكاة المهمشين" لثقافة (تحتية) مهيمنة أو تشكل مركزا للقوة ، وفى مصر يرى كثيرون أن الفلاح الناجح يتمدين ، وأن النوبى الناجح هو الذى استطاع العيش فى مصر الحضرية ، ولم يلتفت إلى الفرق بينه وبين المصريين الذين يعيشون فى وادى النيل ، ولا يرى الكبار فى أولاد علىّ أنفسهم مهمشين ولا يرغبون فى محاكاة أحد أو أن يكونوا أشخاصًا آخرين ، وتؤكد المعلومات المتاحة لدينا العكس تمامًا . فالبدو أو غيرهم ممن استقروا فى مطروح مثلاً يبذلون جهودًا لتكييف الجوانب "القيمية" الخاصة بأسلوب حياتهم القديمة مع ما استجد من ظروف ، وذلك دون أن يضيعوا ملامح هوياتهم القديمة . ويصر هؤلاء على خلق مستقبل يتماشى مع موروثاتهم إلا أنهم فى الوقت نفسه يسمحون بالجديد القادم من خارج الإقليم أو من داخلهم .

عندما نترك مرسى مطروح مروراً بالسهل الواسع المرتفع عبر الطريق السريع الذى مهده القذافى ، تنتابنا مشاعر مختلطة ؛ فنحن نتذكر العزة والكرامة اللتين يتمتع بهما كل من قابلناهم سواء كانوا من البدو أو من أبناء وادى النيل الذين استقروا فى الساحل الشمالى الغربى ، ونتذكر مشاعر الفخر والحماسة الشديدة التى تضىء وجوه الكثيرين منهم عندما يتكلمون عن أنفسهم وعن مجتمعهم وعن ثقافتهم ، وعندما نتقدم على الطريق السريع نلاحظ "البنايات الخرسانية الصامتة" التى امتدت بطول شاطئ البحر فنشعر بانزعاج ، لا لأنها تحجب وراءها منظر البحر الجميل ، وإنما لأنها ترمز إلى المضاربة بالأراضى والاندفاع للبناء عليها للطفرة الاقتصادية ، وهذه الملامح كانت سبباً فى الحد من التنمية الأساسية فى عنيزة ، ومصر ، بالطبع ، ليست كالسعودية ، لكننا لاحظنا ، كما لاحظ بعض أهالى مطروح – الإفراط فى الرفاهية بالنسبة لدولة فقيرة مثل مصر. وهناك تبذير ، بنايات كثيرة لم تكتمل ، بينما ظلت المبانى التى استكمل إنشاؤها شاغرة .

قلنا فى الفصل الأول من هذا الكتاب عن تنمية الصحراء فى مصر أن وادى النيل فى مصر بدأ فى الخروج من مداه الضيق القديم ليمتد بدرجة أكبر نحو الصحراء. ويبدو أن وادى النيل بدأ فى ابتلاع الساحل الشمالى الغربى ؛ حيث إننا وجدنا أن بعض سكانه يشكون من أنهم " أصبحوا أقلية فى منطقتهم " ، وهم لا يرغبون بذلك أن يمعنوا أبناء وادى النيل من حقوقهم فى زيارة الساحل الشمالى الغربى والعمل أو العيش فيه ، لكنهم يخشون من نظام يجرى من خلاله استبعادهم من المشاركة الفعالة فى اتخاذ القرار بشأن حاضر أو مستقبل مجتمعاتهم ، وهذه الحالة ليست مقصورة على أهل مطروح ، وإنما هى موجودة فى مناطق أخرى من صعيد مصر وأجزاء أخرى من الدولة . وعلى الرغم من الأمثلة الواضحة للتنمية الجديدة والامتداد العظيم إلى صحراء مصر ، فإننا نرى أن كثيرين من المصرين مازالوا يستخدمون مقولات قديمة ترى أن سكان مصر يعيشون فى مساحة ٣,٥ ٪ فقط من أراضيها (وادى النيل والدلتا) وأن الباقى عبارة عن صحراء خاوية ، إلا أن دراستنا هذه علمتنا ان تلك المقولة القديمة ما هى إلا ترجمة خاطئة للواقع ، فالصحارى مأهولة بل مزدحمة بالسكان ، إذا وضعنا فى اعتبارنا ظروفها البيئية الخاصة .

المؤلفان فى سطور:

دونالد پ . كول وثريا التركى

- أستاذا الأنتروبولوچيا بالجامعة الأمريكية بالقاهرة .

- لهما أعمال مشتركة سابقة من بينها دراسة عن منطقة عنيزة بالمملكة العربية السعودية وما شهدته من تحولات وهى بعنوان : Arabian Oasis City The Transformation of Unayyah

- ثريا التركى هى مؤلفة كتاب : "النساء فى المملكة العربية السعودية : الأيديولوچيا والسلوك بين النخبة .

- كول هو مؤلف كتاب : بدو البدو : بدو المُرّة فى الربع الخالى .

المترجم فى سطور:

- محمد على فرج

- مترجم ومحرر صحفى بوكالة أنباء الشرق الأوسط .

المراجع فى سطور:

- طلعت الشايب

كاتب ومترجم ، عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة - ورئيس تحرير سلسلة آفاق عالمية (هيئة قصور الثقافة) ، ترجم نحو ٢٥ كتابًا من أهمها : "صدام الحضارات" لصمويل هنتنجتون ، و "المثقفون" " لبول چونسون ، و "حدود حرية التعبير" لمارينا ستاج ، و "الحرب الباردة الثقافية" لفرانسيس ستونر سوندرز ، و "فكرة الاضمحلال فى التاريخ الغربى" لآرثر هيرمان ، و "الطفولة فى السيرة الذاتية العربية" .

وأشرف على ترجمة وتحرير الأعمال الكاملة لمهاتير محمد.

الصادرة باللغتين الإنجليزية والعربية .

المراجع

El-Abd, Salah

1979 "Land Reclamation and Resettlement in Egypt." In *Human Settlements on New Lands*, eds. Laila El-Hamamsy and Jeannie Garrison, 91–114. Cairo: American University in Cairo Press.

Abou-Zeid, Ahmed M.

nd "A Preliminary Report on the Western Desert." University of Alexandria. MS.

1965 "Sedentarization and Land Problems." University of Alexandria. MS.

1968 "The Changing World of the Nomads." In *Contributions to Mediterranean Sociology*, ed. J.-G. Peristiany, 279–288. Paris: Mouton.

1979 "New Towns and Rural Development in Egypt." *Africa* 49(3):283–290.

Abu Jaber, Kamel S., Fawzi A. Gharaibeh, and Allen Hill

1987 *The Badia of Jordan: The Process of Change*. Amman: University of Jordan Press.

Abu-Lughod, Janet L.

1971 *Cairo: 1001 Years of the City Victorious*. Princeton: Princeton University Press.

Abu-Lughod, Lila

1986 *Veiled Sentiments: Honor and Poetry in a Bedouin Society*. Berkeley: University of California Press.

1993 *Writing Women's Worlds: Bedouin Stories*. Berkeley: University of California Press.

Abun-Nasr, Jamil M.

1987 *A History of the Maghrib in the Islamic Period*. Cambridge: Cambridge University Press.

Abu-Zeid, Mahmoud

1994 "Egypt's Efforts to Improve Water Use Efficiencies." In *Land Reclamation and Development in Egypt*, ed. Mohammed Atif Kishk, 85–97. Minia: Minia University Press.

Ahmida, Ali Abdullatif

1994 *The Making of Modern Libya: State Formation, Colonization, and Resistance, 1830–1932*. Albany: State University of New York Press.

Altorki, Soraya

1986 *Women in Saudi Arabia: Ideology and Behavior among the Elite*. New York: Columbia University Press.

Altorki, Soraya, and Donald P. Cole

1989 *Arabian Oasis City: The Transformation of 'Unayzah*. Austin: University of Texas Press.

1997 "'Unayzah, le "Paris du Najd": le changement en Arabie saoudite." *Monde arabe: Maghreb-Machrek* 156:3–22.

Amin, Samir

1970 *The Maghreb in the Modern World: Algeria, Tunisia, Morocco.* Trans. Michael Perl. Middlesex: Penguin Books.

Arab Republic of Egypt

1989 "Law Number 143 for the Year 1981 and Law Number 198 for the Year 1982." Cairo: General Authority for State Publications. (In Arabic).

1990 "Law Number 100 for the Year 1964." Cairo: General Authority for State Publications. (In Arabic).

1991 "Some Laws Enacted during the Year 1991." Cairo: General Authority for State Publications. (In Arabic).

Ayyad, Mohamed A.

1992 "Present Conditions, Future Perspectives and Research Priorities in Dry Rangelands: Case Study of the Western Mediterranean Region (Egypt)." Cairo: International Center for Agricultural Research in the Dry Areas. Draft Report.

Baer, Gabriel

1969 *Studies in the Social History of Modern Egypt.* Chicago: University of Chicago Press.

Barfield, Thomas J.

1993 *The Nomadic Alternative.* Englewood Cliffs: Prentice Hall.

Batatu, Hanna

1987 "Class Analysis and Iraqi Society." In *Arab Society: Social Science Perspectives,* eds. Nicholas S. Hopkins and Saad Eddin Ibrahim, 379–392. Cairo: American University in Cairo Press.

Bates, Oric

1970 *The Eastern Libyans: An Essay.* London: Frank Cass and Company Limited. (First published 1914).

Behnke, Jr., Roy H.

1980 *The Herders of Cyrenaica: Ecology, Economy, and Kinship among the Bedouin of Eastern Libya.* Urbana: University of Illinois Press.

Bernal, Victoria

1991 *Cultivating Workers: Peasants and Capitalism in a Sudanese Village.* New York: Columbia University Press.

Bishay, Adli

1992 "Towards Sustainable Desert Development for Egypt." In *Environmental Challenges in Egypt and the World,* ed. Nicholas S. Hopkins, 49–64. *Cairo Papers in Social Science,* Vol. 15, Monograph 4.

1993 "The Deserts of Egypt: Desert Development Systems." In *The Agriculture of Egypt,* ed. G. M. Craig, 278–344. Oxford: Oxford University Press.

Bocco, Riccardo

1993 "De la securite politique a la autonomie alimentaire dans les steppes: experts internationaux et programmes de developpment (1950–1990." In *Steppes d'Arabie: Etats, pasteurs, agricultures et commercants: le devinir des zones seches,* eds. Riccardo Bocco, Ronald Jaubert, and Francoise Metral, 326–357. Paris: Presses Universitaires de France.

Bowman, Alan K.
1986 *Egypt after the Pharaohs: 332 BC-AD 642, from Alexander to the Arab Conquest.* Berkeley: University of California Press.
Bradburd, Daniel
1990 *Ambiguous Relations: Kin, Class, and Conflict among Komachi Pastoralists.* Washington: Smithsonian Institution Press.
1997 "Nomads and their Trade Partners: Historical Context and Trade Relations in Southwest Iran, 1840–1975." *American Ethnologist* 24 (4): 895–909.
Bujra, Abdalla Said
1967 "A Preliminary Analysis of the Bedouin Community in Marsa Matruh Town." American University in Cairo, Social Research Center. Report.
1973 "The Social Implications of Development Policies: A Case Study from Egypt." In *The Desert and the Sown: Nomads in the Wider Society*, ed. Cynthia Nelson, 143–157. Berkeley: University of California, Institute of International Studies, Research Series, no. 21.
Butler, Alfred J.
1978 *The Arab Conquest of Egypt and the Last Thirty Years of the Roman Dominion.* Ed. P. M. Fraser. Oxford: Clarendon Press. (First published 1902).
Butzer, Karl W.
1976 *Early Hydraulic Civilization in Egypt: A Study in Cultural Ecology.* Chicago: University of Chicago Press.
CAPMAS
1986 *Census of Population, Housing, and Establishments: The Arab Republic of Egypt.* Cairo: Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (In Arabic).
1994 *Statistical Yearbook: The Arab Republic of Egypt.* Cairo: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.
1997 *Statistical Yearbook: The Arab Republic of Egypt.* Cairo: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.
Chatty, Dawn
1996 *Mobile Pastoralists: Development Planning and Social Change in Oman.* New York: Columbia University Press
Cole, Donald P.
1971 "The Social and Economic Structure of the Al Murrah: A Sa'udi Arabian Bedouin Tribe." Ph.D. dissertation, University of California, Berkeley.
1973 "Bedouin of the Oil Fields." *Natural History* 82(9):94–103.
1975 *Nomads of the Nomads: The Al Murrah Bedouin of the Empty Quarter.* Chicago: Aldine.
1980 "Pastoral Nomads in a Rapidly Changing Economy: The Case of Saudi Arabia." In *Social and Economic Development in the Arab Gulf*, ed. Timothy Niblock, 106–121. London: Croom Helm.
1981 "The Bedouin and Social Change in Saudi Arabia." *Journal of Asian and African Studies* 26(1–2):128–149.
1982 "Tribal and Non-Tribal Structures among the Bedouin of Saudi Arabia." *Al-Abhath* 30:77–93.

Cole, Donald P., and Soraya Altorki

1992 "Was Arabia Tribal? A Reinterpretation of the Pre-Oil Society." *Journal of Asian and Middle Eastern Studies.* 25(4):71–87.

1993 "Commerce et production dans le nord de l'Arabie centrale: changement et developpment a 'Unayzah." In *Steppes d'Arabies: Etats, pasteurs, agricultures et commercants: le devenir des zones seches*, eds. Riccardo Bocco, Ronald Jaubert, and Francoise Metral, 247–265. Paris: Presses Universitaires de France.

Cohen, Erik

1984 "The Sociology of Tourism: Approaches, Issues, and Findings." *Annual Revue of Sociology* 10:373–392.

Dames and Moore

1985 "Sinai Development Study, Phase 1." Los Angeles. Final Report. (Seven volumes).

Dann, Graham, Dennison Nash, and Philip Pearce

1988 "Methodology in Tourism Research." *Annals of Tourism Research* 15(1):1–28.

Davis, John

1977 *People of the Mediterranean: An Essay in Comparative Social Anthropology.* London: Routledge & Kegan Paul.

1988 *Libyan Politics: Tribe and Revolution; An Account of the Zuwaya and their Government.* Berkeley: University of California Press.

DeCosson, Anthony

1935 *Mareotis: Being a Short Account of the History and Ancient Monuments of the North-Western Desert of Egypt and of Lake Mareotis.* London: Country Life Ltd.

Evans-Pritchard, Edward E.

1949 *The Sanusi of Cyrenaica.* Oxford: Clarendon Press.

Fakhry, Ahmed

1974 *The Oases of Egypt: Bahariyah and Farafra Oases.* Cairo: American University in Cairo Press.

Falls, J. C. Ewald

1913 *Three Years in the Libyan Desert: Travels, Discoveries, and Excavations of the Menas Expedition.* Trans. Elizabeth Lee. London: T. Fisher Unwin.

Fernea, Elizabeth Warnock, and Robert A. Fernea

1997 *The Arab World: Forty Years of Change.* New York: Doubleday.

Fernea, Robert A.

1987 "Technological Innovation and Class Development among the Beduwin of Hail, Saudi Arabia." In *Terroirs et societes au Maghreb et au Moyen Orient*, ed. Byron Cannon, 389–405. Paris: Maison de l'Orient.

1995 "Ethnography: *caveat emptor.*" *Anthropology Today* 11(2):1–2.

Fitch, James B.

1994 "Land Reclamation in Egypt: Current Economic and Policy Considerations." In *Land Reclamation and Development in Egypt*, ed. Mohammed Atif Kishk, 377–390. Minia: Minia University Press.

Graburn, Nelson H. H.

1983 "The Anthropology of Tourism." *Annals of Tourism Research* 10(1):9–33.

Graburn, Nelson H. H., and Jafar Jafari, eds.
1991 *Tourism Social Science. Annals of Tourism Research* 18(1):1–169.
Gritzinger, Douglas
1990 "Developing Egypt's Western Desert Oases: Anthropology and Regional Planning." In *Anthropology and Development in North Africa and the Middle East*, eds. Muneera Salem-Murdock and Michael M. Horowitz, with Monica Sella, 175–196. Boulder: Westview Press.
El-Hamamsy, Laila S.
1979 "Introduction." In *Human Settlements on New Lands*, eds. Laila El-Hamamsy and Jeannie Garrison, v-x. Cairo: American University in Cairo Press.
El-Hamamsy, Laila S., and Donald P. Cole
1986 "Surveys of District Local Government and Neighborhood Urban Services Sub-Projects." American University in Cairo, Social Research Center. Final Report.
Hassanein Bey, Ahmed M.
1925 *The Lost Oases*. New York: The Century Co.
Hefny, Kamal
1994 "Ground Water Resources Planning for Land Reclamation." In *Land Reclamation and Development in Egypt*, ed. Mohammed Atif Kishk, 189–212. Minia: Minia University Press.
Hobbs, Joseph J.
1989a *Bedouin Life in the Egyptian Wilderness*. Austin: University of Texas Press.
1989b "The Geography of Egypt." In *The Birds of Egypt*, eds. Stephen M. Goodman and Peter L. Meininger, 22–66. Oxford: Oxford University Press.
1995 *Mount Sinai*. Austin: University of Texas Press.
Hopkins, Nicholas S., et al.
1988 *Participation and Community in the Egyptian New Lands: The Case of South Tahrir*. Cairo: *Cairo Papers in Social Science*, Vol. 11, Monograph 1.
Hopkins, Nicholas S.
1993 "Small Farmer Households and Agricultural Sustainability in Egypt." In *Sustainable Agriculture in Egypt*, eds. Mohamed A. Faris and Mahmoud Hasan Khan, 185–195. Boulder: Lynne Rienner.
Hunting Technical Services, et al.
1979 "Suez Canal Region Integrated Agricultural Development Study." Report for Ministry of Development and New Communities and United Nations Development Program.
Ibn Khaldun
1925 *Histoire des Berberes et des dynasties musulmanes de l'Afrique septentrionale*. Trans. Le Baron de Slane. Paris: Librarie Orientaliste Paul Geuthner. (First volume).
Jarvis, C. S.
1936 *Three Deserts*. London: John Murray.

Johnson, Douglas L.
1973 *Jabal al-Akhdar, Cyrenaica: An Historical Geography of Settlement and Livelihood.* University of Chicago, Department of Geography, Research Paper No. 148.

Johnson, Pamela R., and Stephen F. Lintner
1985 "Centralism and Pluralism: Legal Issues in Three Near Eastern Area Development Projects." In *Property, Social Structure and Law in the Modern Middle East*, ed. Ann Elizabeth Mayer, 237–259. Albany: State University of New York Press.

Jones, Horace Leonard
1917 *The Geography of Strabo.* Loeb Classical Library. New York: G.P. Putnam's Sons.

Kassas, M.
1972 "A Brief History of Land-use in Mareotis Region, Egypt." *Minerva Biologica* 1(4):167–174.

Kennett, Austin
1968 *Bedouin Justice: Law and Custom among the Egyptian Bedouin.* London: Frank Cass and Co. (First published 1925).

Kishk, Mohammed Atif
1994 "Opening Remarks." In *Land Reclamation and Development in Egypt*, ed. Mohammed Atif Kishk, 3–7. Minia: Minia University Press.

Khouzam, Raouf F.
1994 "A Reading in Egypt's Water-Land File: Towards a Strategy for the New Century." Cairo. MS.

El-Lakany, M. Hosny
1994 "Sustainable Agroforestry Systems for Newly Reclaimed Desert Lands in Egypt." In *Land Reclamation and Development in Egypt*, ed. Mohammed Atif Kishk, 47–55. Minia: Minia University Press.

Lewis, Norman N.
1987 *Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800–1980.* Cambridge: Cambridge University Press.

Mansour, M. E. I., and S. A. M. Ismail
1993 "Agricultural Education, Research, and Extension." In *The Agriculture of Egypt*, ed. G. M. Craig, 445–468. Oxford: Oxford University Press.

Masri, Abdalla
1991 "The Tradition of Hema as a Land Tenure Institution in Arid Land Management: The Syrian Arab Republic." Rome: Food and Agricultural Organization. FAO/ESH Working Paper on Pastoral and Agropastoral Societies, No. 12.

Meyer, Gunter
1989 "Problems of Industrial Development in the New Desert Cities of Egypt." *Applied Geography and Development* 34:90–105.

Millington, A. C.
1993 "Physiography, Geology, and Soils." In *The Agriculture of Egypt*, ed. G. M. Craig, 1–15. Oxford: Oxford University Press.

Ministry of Finance, Egypt
1909 *The Census of Egypt Taken in 1907*. Cairo: National Printing Department.

Mohsen, Safia Kassem
1971 "The Quest for Order among Awlad 'Ali of the Western Desert of Egypt." Ph.D. dissertation, Michigan State University.
1975 *Conflict and Law among Awlad 'Ali of the Western Desert*. Cairo: National Center for Social and Criminological Research.

Muller-Mahn, Hans-Detlef
1989 *Die Aulad 'Ali zwischen Stamm und Staat*. Berlin: Dietrich Reimer Verlag.
1994 "Questioning Desert Development in Egypt: Decision Making, Monitoring, and Institutions." In *Land Reclamation and Development in Egypt*, ed. Mohammed Atif Kishk, 391–400. Minia: Minia University Press.

Murray, G. W.
1935 *Sons of Ishmael: A Study of the Egyptian Bedouin*. London, George Routledge & Sons, Ltd.

Nash, Dennison
1981 "Tourism as an Anthropological Subject." *Current Anthropology* 22(5):461–481.

Obermeyer, Gerald J.
1968 "Structure and Authority in a Bedouin Tribe: The 'Aishaibat of the Western Desert of Egypt." Ph.D. dissertation, Indiana University, Bloomington.
1973 "Leadership and Transition in Beduin Society: A Case Study." In *The Desert and the Sown: Nomads in the Wider Society*, ed. Cynthia Nelson, 159–173. Berkeley: University of California, Institute of International Studies, Research Series, no. 21.
1977 "The Ritual and Politics of Oath in Tribal Society." *Al-Abhath* 26:3–10.
1994 Personal communication.

O'Connor, David
1983 "New Kingdom and Third Intermediate Period, 1552–664 BC." In *Ancient Egypt: A Social History*, B. G. Trigger, B. J. Kemp, D. O'Connor and A. B. Lloyd, 183–278. Cambridge: Cambridge University Press.

Pacific Consultants
1980 "New Lands Productivity in Egypt: Technical and Economic Feasibility." Report for USAID/Cairo.

Poncet, Jean P.
1967 "Le Myth de la 'Catastrophe' Hilalienne." *Annales: economies, societes, civilisations* 22:1099–1120.

Raafat, Samir
1994 "Queen for a Day." *Al-Ahram Weekly* 189:13, 6–12 October 1994.

Radwan, Hanan Hamdy
1994 *Democratization in Rural Egypt: A Study of the Village Local Popular Council*. Cairo: *Cairo Papers in Social Science*, Vol. 17, Monograph 1.

Al Rasheed, Madawi
1991 *Politics in an Arabian Oasis: The Rashidi Tribal Dynasty.* London: I.B. Tauris & Co.
Regner, Hans-Joachim
1994 Personal communication.
Sewall, Rebecca
1992 "Women Make Trouble: Employers' Perceptions and Female Labor-Force Participation in the Tenth of Ramadan." M.A. thesis, American University in Cairo.
Sherbiny, Naiem A., Donald P. Cole, and Nadia Makary Girgis
1992 *Investors and Workers in the Western Desert of Egypt: An Exploratory Survey.* Cairo: *Cairo Papers in Social Science,* Vol. 15, Monograph 3.
Shryock, Andrew
1997 *Nationalism and the Genealogical Imagination: Oral History and Textual Authority in Tribal Jordan.* Berkeley: University of California Press.
Smith, Valene L.
1992 "*Hosts and Guests* Revisited." *American Behavioral Scientist* 36(2):187–199.
Sprińgborg, Robert
1979 "Patrimonialism and Policy Making In Egypt: Nasser and Sadat and the Tenure Policy for Reclaimed Lands." *Middle East Studies* 15(1):49–69.
Stricton, Arnold
1965 "The Euro-American Ranching Complex." In *Man, Culture, and Animals,* eds. Anthony Leeds and Andrew P. Vayda, 229–58. Washington: American Association for the Advancement of Science.
Sukkary-Stolba, Soheir
1985 "Changing Roles of Women in Egypt's Newly Reclaimed Lands." *Anthropological Quarterly* 58(4):182–189.
Tadros, Helmi R.
1978 *Rural Resettlement in Egypt.* Cairo: *Cairo Papers in Social Science,* Vol. 1, Monograph 4.
Toth, James
1994 Personal communication.
Voll, Sarah P.
1980 "Egyptian Land Reclamation Since the Revolution." *Middle East Journal* 34(2):127–148.
Waterbury, John
1978 *Egypt: Burdens of the Past/Options for the Future.* Bloomington: Indiana University Press.
Wilkinson, John C.
1983 "Traditional Concepts of Territory in South East Arabia." *The Geographical Journal* 149(3):301–315.
Williams, Allan M., and Gareth Shaw
1992 "Tourism Research: A Perspective." *American Behavioral Scientist* 36(2):133–143.
World Bank
1993 "Matruh Resource Management Project." Report no. P-6012-EGT.

المشروع القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنبًا إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومى للترجمة

١-	اللغة العليا	جون كوين	أحمد درويش
٢-	الوثنية والإسلام (ط١)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣-	التراث المسروق	جورج جيمس	شوقى جلال
٤-	كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنكوفا	أحمد الحضرى
٥-	ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
٦-	اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	سعد مصلوح ووفاء كامل فايد
٧-	العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	يوسف الأنطكى
٨-	مشعلو الحرائق	ماكس فريش	مصطفى ماهر
٩-	التغيرات البيئية	أندرو. س. جودى	محمود محمد عاشور
١٠-	خطاب الحكاية	چيرار چينيت	محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
١١-	مختارات	فيسوافا شيمبوريسكا	هناء عبد الفتاح
١٢-	طريق الحرير	ديفيد براونيستون وايرين فرانك	أحمد محمود
١٣-	ديانة الساميين	روبرتسن سميث	عبد الوهاب علوب
١٤-	التحليل النفسى للأدب	جان بيلمان نويل	حسن المودن
١٥-	الحركات الفنية	إدوارد لويس سميث	أشرف رفيق عفيفى
١٦-	أثينة السوداء (جـ١)	مارتن برنال	بإشراف: أحمد عتمان
١٧-	مختارات	فيليب لاركين	محمد مصطفى بدوى
١٨-	الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	طلعت شاهين
١٩-	الأعمال الشعرية الكاملة	چورج سفيريس	نعيم عطية
٢٠-	قصة العلم	ج. ج. كراوثر	يمنى طريف الخولى و بدوى عبد الفتاح
٢١-	خوخة وألف خوخة	صمد بهرنجى	ماجدة العنانى
٢٢-	مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	سيد أحمد على الناصرى
٢٣-	تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	سعيد توفيق
٢٤-	ظلال المستقبل	باتريك بارندر	بكر عباس
٢٥-	مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦-	دين مصر العام	محمد حسين هيكل	أحمد محمد حسين هيكل
٢٧-	التنوع البشرى الخلاق	مقالات	نخبة
٢٨-	رسالة فى التسامح	جون لوك	منى أبو سنة
٢٩-	الموت والوجود	جيمس ب. كارس	بدر الديب
٣٠-	الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣١-	مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه - كلود كاين	عبد الستار الحلوجى وعبد الوهاب علوب
٣٢-	الانقراض	ديفيد روس	مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣-	التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	أحمد فؤاد بلبع
٣٤-	الرواية العربية	روجر آلن	حصة إبراهيم المنيف
٣٥-	الأسطورة والحداثة	بول . ب . ديكسون	خليل كلفت
٣٦-	نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	حياة جاسم محمد
٣٧-	واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	جمال عبد الرحيم

٣٨-	نقد الحداثة	آلن تورين	أنور مغيث
٣٩-	الإغريق والحسد	بيتر والكوت	منيرة كروان
٤٠-	قصائد حب	آن سكستون	محمد عيد إبراهيم
٤١-	ما بعد المركزية الأوروبية	بيتر جران	عاطف أحمد وإبراهيم فتحى ومحمود ماجد
٤٢-	عالم ماك	بنجامين باربر	أحمد محمود
٤٣-	اللهب المزدوج	أوكتافيو پاث	المهدى أخريف
٤٤-	بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	مارلين تادرس
٤٥-	التراث المغدور	روبرت ج دنيا - جون ف أ فاين	أحمد محمود
٤٦-	عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	محمود السيد على
٤٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ١)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨-	حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ماهر جويجاتى
٤٩-	الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	عبد الوهاب علوب
٥٠-	ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى
٥١-	مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانويبا وخ. م بينياليستى	محمد أبو العطا
٥٢-	العلاج النفسى التدعيمى	ب. نوفاليس وس . روجسيفيتز وروجر بيل	لطفى فطيم وعادل دمرداش
٥٣-	الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	مرسى سعد الدين
٥٤-	المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	محسن مصيلحى
٥٥-	ما وراء العلم	چون بولكنجهوم	على يوسف على
٥٦-	الأعمال الشعرية الكاملة (جـ١)	فديريكو غرسية لوركا	محمود على مكى
٥٧-	الأعمال الشعرية الكاملة (جـ٢)	فديريكو غرسية لوركا	محمود السيد و ماهر البطوطى
٥٨-	مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	محمد أبو العطا
٥٩-	المحبرة (مسرحية)	كارلوس مونييث	السيد السيد سهيم
٦٠-	التصميم والشكل	جوهانز إيتين	صبرى محمد عبد الغنى
٦١-	موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور - سميث	مراجعة وإشراف : محمد الجوهرى
٦٢-	لذّة النّص	رولان بارت	محمد خير البقاعى .
٦٣-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤-	برتراند راسل (سيرة حياة)	آلان وود	رمسيس عوض .
٦٥-	فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	رمسيس عوض .
٦٦-	خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧-	مختارات	فرناندو بيسوا	المهدى أخريف
٦٨-	نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
٦٩-	العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠-	ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجث	عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١-	السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	حسين محمود
٧٢-	السياسى العجوز	ت . س . إليوت	فؤاد مجلى
٧٣-	نقد استجابة القارئ	چين . ب . توميكنز	حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤-	صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيمينوڤا	حسن بيومى
٧٥-	فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	أحمد درويش
٧٦-	چاك لاكان وإغواء التحليل النفسى	مجموعة من الكتاب	عبد المقصود عبد الكريم

٧٧-	تاريخ النقد الأدبي الحديث (جـ٣)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨-	العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	أحمد محمود ونورا أمين
٧٩-	شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكى	سعيد الغانمي وناصر حلاوى
٨٠-	بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	مكارم الغمرى
٨١-	الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	محمد طارق الشرقاوى
٨٢-	مسرح ميجيل	ميجيل دى أونامونو	محمود السيد على
٨٣-	مختارات	غوتفريد بن	خالد المعالى
٨٤-	موسوعة الأدب والنقد	مجموعة من الكتاب	عبد الحميد شيحة
٨٥-	منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	عبد الرازق بركات
٨٦-	طول الليل	جمال مير صادقى	أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧-	نون والقلم	جلال آل أحمد	ماجدة العنانى
٨٨-	الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	إبراهيم الدسوقى شتا
٨٩-	الطريق الثالث	أنتونى جيدنز	أحمد زايد ومحمد محيى الدين
٩٠-	وسم السيف	ميجل دى ثربانتس	محمد إبراهيم مبروك
٩١-	المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربر الاسوستكا	محمد هناء عبد الفتاح
٩٢-	أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكى المعاصر	كارلوس ميجيل	نادية جمال الدين
٩٣-	محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	عبد الوهاب علوب
٩٤-	الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	فوزية العشماوى
٩٥-	مختارات من المسرح الإسبانى	أنطونيو بويرو باييخو	سرى محمد عبد اللطيف
٩٦-	ثلاث زنبقات ووردة	قصص مختارة	إدوار الخراط
٩٧-	هوية فرنسا (مج١)	فرنان برودل	بشير السباعى
٩٨-	الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	نخبة	أشرف الصباغ
٩٩-	تاريخ السينما العالمية	ديفيد روبنسون	إبراهيم قنديل
١٠٠-	مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	إبراهيم فتحى
١٠١-	النص الروائى (تقنيات ومناهج)	بيرنار فاليط	رشيد بنحدو
١٠٢-	السياسة والتسامح	عبد الكريم الخطيبى	عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣-	قبر ابن عربى يليه آياء	عبد الوهاب المؤدب	محمد بنيس
١٠٤-	أوبرا ماهوجنى	برتولت بريشت	عبد الغفار مكاوى
١٠٥-	مدخل إلى النص الجامع	جيرارجينيت	عبد العزيز شبيل
١٠٦-	الأدب الأندلسى	ماريا خيسوس روبييرامتى	أشرف على دعدور
١٠٧-	صورة الفدائى فى الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة	محمد عبد الله الجعيدى
١٠٨-	ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى	مجموعة من النقاد	محمود على مكى
١٠٩-	حروب المياه	چون بولوك وعادل درويش	هاشم أحمد محمد
١١٠-	النساء فى العالم النامى	حسنة بيجوم	منى قطان
١١١-	المرأة والجريمة	فرانسيس هيندسون	ريهام حسين إبراهيم
١١٢-	الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	إكرام يوسف
١١٣-	راية التمرد	سادى پلانت	أحمد حسان
١١٤-	مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستنقع	وول شوينكا	نسيم مجلى
١١٥-	غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	سمية رمضان

١١٦-	امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	نهاد أحمد سالم
١١٧-	المرأة والجنوسة فى الإسلام	ليلى أحمد	منى إبراهيم وهالة كمال
١١٨-	النهضة النسائية فى مصر	بث بارون	لميس النقاش
١١٩-	النساء والأسرة وقوانين الطلاق	أميرة الأزهرى سنبل	بإشراف. رءوف عباس
١٢٠-	الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	نخبة من المترجمين
١٢١-	الدليل الصغيرعن الكاتبات العربيات	فاطمة موسى	محمد الجندى وإيزابيل كمال
١٢٢-	نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان	جوزيف فوجت	منيرة كروان
١٢٣-	الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	نيتل ألكسندر وفنادولينا	أنور محمد إبراهيم
١٢٤-	الفجر الكاذب	چون جراى	أحمد فؤاد بلبع
١٢٥-	التحليل الموسيقى	سيدريك ثورپ ديڤى	سمحة الخولى
١٢٦-	فعل القراءة	ڤولڤانج إيسر	عبد الوهاب علوب
١٢٧-	إرهاب	صفاء فتحى	بشير السباعى
١٢٨-	الأدب المقارن	سوزان باسنيت	أميرة حسن نويرة
١٢٩-	الرواية الإسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠-	الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	شوقى جلال
١٣١-	مصر القديمة (التاريخ الاجتماعى)	مجموعة من المؤلفين	لويس بقطر
١٣٢-	ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	عبد الوهاب علوب
١٣٣-	الخوف من المرايا	طارق على	طلعت الشايب
١٣٤-	تشريح حضارة	بارى ج. كيمب	أحمد محمود
١٣٥-	المختار من نقد ت. س. إليوت	ت. س. إليوت	ماهر شفيق فريد
١٣٦-	فلاحو الباشا	كينيث كونو	سحر توفيق
١٣٧-	مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية	چوزيف مارى مواريه	كاميليا صبحى
١٣٨-	عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	إيڤلينا تارونى	وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩-	پارسيڤال	ريشارد ڤاچنر	مصطفى ماهر
١٤٠-	حيث تلتقى الأنهار	هربرت ميسن	أمل الجبورى
١٤١-	اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	نعيم عطية
١٤٢-	الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	حسن بيومى
١٤٣-	قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى	ديريك لايدار	عدلى السمرى
١٤٤-	صاحبة اللوكاندة	كارلو جولدونى	سلامة محمد سليمان
١٤٥-	موت أرتيميو كروث	كارلوس فوينتس	أحمد حسان
١٤٦-	الورقة الحمراء	ميجيل دى ليبس	على عبدالرءوف البمبى
١٤٧-	خطبة الإدانة الطويلة	تانكريد دورست	عبدالغفار مكاوى
١٤٨-	القصة القصيرة (النظرية والتقنية)	إنريكى أندرسون إمبرت	على إبراهيم منوفى
١٤٩-	النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	أسامة إسبر
١٥٠-	التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	منيرة كروان
١٥١-	هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ١)	فرنان برودل	بشير السباعى
١٥٢-	عدالة الهنود وقصص أخرى	نخبة من الكتاب	محمد محمد الخطابى
١٥٣-	غرام الفراعنة	فيولين فانويك	فاطمة عبدالله محمود
١٥٤-	مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	خليل كلفت

١٥٥- الشعر الأمريكي المعاصر	نخبة من الشعراء	أحمد مرسى
١٥٦- المدارس الجمالية الكبرى	جى أتيال وآلان وأوديت فيرمو	مى التلمسانى
١٥٧- خسرو وشيرين	النظامى الكنوجى	عبدالعزيز بقوش
١٥٨- هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ٢)	فرنان برودل	بشير السباعى
١٥٩- الإيديولوچية	ديفيد هوكس	إبراهيم فتحى
١٦٠- آلة الطبيعة	بول إيرليش	حسين بيومى
١٦١- من المسرح الإسبانى	اليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	زيدان عبدالحليم زيدان
١٦٢- تاريخ الكنيسة	يوحنا الآسيوى	صلاح عبدالعزيز محجوب
١٦٣- موسوعة علم الاجتماع	جوردن مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
١٦٤- شامبوليون (حياة من نور)	چان لاكوتير	نبيل سعد
١٦٥- حكايات الثعلب	أ. ن أفانا سيفا	سهير المصادفة
١٦٦- العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	يشعياهو ليفمان	محمد محمود أبو غدير
١٦٧- فى عالم طاغور	رابندرانات طاغور	شكرى محمد عياد
١٦٨- دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٦٩- إبداعات أدبية	مجموعة من المبدعين	شكرى محمد عياد
١٧٠- الطريق	ميغيل دليبيس	بسام ياسين رشيد
١٧١- وضع حد	فرانك بيجو	هدى حسين
١٧٢- حجر الشمس	مختارات	محمد محمد الخطابى
١٧٣- معنى الجمال	ولتر ت. ستيس	إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤- صناعة الثقافة السوداء	ايليس كاشمور	أحمد محمود
١٧٥- التليفزيون فى الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦- نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	جلال البنا
١٧٧- أنطون تشيخوف	هنرى ترويا	حصة إبراهيم المنيف
١٧٨- مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد حمدى إبراهيم
١٧٩- حكايات أيسوب	أيسوب	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠- قصة جاويد	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
١٨١- النقد الأدبى الأمريكى	فنسنت ب. ليتش	محمد يحيى
١٨٢- العنف والنبوءة	و.ب. ييتس	ياسين طه حافظ
١٨٣- چان كوكتو على شاشة السينما	رينيه چيلسون	فتحى العشرى
١٨٤- القاهرة... حالمة لا تنام	هانز إبندورفر	دسوقى سعيد
١٨٥- أسفار العهد القديم	توماس تومسن	عبد الوهاب علوب
١٨٦- معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل إنوود	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧- الأرضة	بُزرج علوى	محمد علاء الدين منصور
١٨٨- موت الأدب	ألفين كرنان	بدر الديب
١٨٩- العمى والبصيرة	بول دى مان	سعيد الغانمى
١٩٠- محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	محسن سيد فرجانى
١٩١- الكلام رأسمال	الحاج أبو بكر إمام	مصطفى حجازى السيد
١٩٢- سياحت نامه إبراهيم بك (جـ١)	زين العابدين المراغى	محمود سلامة علاوى
١٩٣- عامل المنجم	بيتر أبراهامز	محمد عبد الواحد محمد

١٩٤-	مختارات من النقد الأنجلو-أمريكى	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
١٩٥-	شتاء ٨٤	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
١٩٦-	المهلة الأخيرة	فالتين راسبوتين	أشرف الصباغ
١٩٧-	الفاروق	شمس العلماء شبلى النعمانى	جلال السعيد الحفناوى
١٩٨-	الاتصال الجماهيرى	ادوين إمرى وآخرون	إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩-	تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية	يعقوب لانداوى	جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠-	ضحايا التنمية	جيرمى سيبروك	فخرى لبيب
٢٠١-	الجانب الدينى للفلسفة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٢٠٢-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٤)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣-	الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالى	جلال السعيد الحفناوى
٢٠٤-	تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	أحمد محمود هويدى
٢٠٥-	الجينات والشعوب واللغات	لويجى لوقا كافاللى- سفورزا	أحمد مستجير
٢٠٦-	الهيولية تصنع علماً جديداً	جيمس جلايك	على يوسف على
٢٠٧-	ليل أفريقى	رامون خوتاسندير	محمد أبو العطا
٢٠٨-	شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى	دان أوريان	محمد أحمد صالح
٢٠٩-	السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٠-	مثنويات حكيم سنائى	سنائى الغزنوى	يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١-	فردينان دوسوسير	جوناثان كلر	محمود حمدى عبد الغنى
٢١٢-	قصص الأمير مرزبان	مرزبان بن رستم بن شروين	يوسف عبدالفتاح فرج
٢١٣-	مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبدالناصر	ريمون فلاور	سيد أحمد على الناصرى
٢١٤-	قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع	أنتونى جيدنز	محمد محمود محى الدين
٢١٥-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٢)	زين العابدين المراغى	محمود سلامة علاوى
٢١٦-	جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٧-	مسرحيتان طليعيتان	ص. بيكيت	نادية البنهاوى
٢١٨-	لعبة الحجلة (رايولا)	خوليو كورتازان	على إبراهيم منوفى
٢١٩-	بقايا اليوم	كازو ايشجورو	طلعت الشايب
٢٢٠-	الهيولية فى الكون	بارى باركر	على يوسف على
٢٢١-	شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	رفعت سلام
٢٢٢-	فرانز كافكا	رونالد جراى	نسيم مجلى
٢٢٣-	العلم فى مجتمع حر	بول فيرابنر	السيد محمد نفادى
٢٢٤-	دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	منى عبدالظاهر إبراهيم
٢٢٥-	حكاية غريق	جابرييل جارثيا ماركث	السيد عبدالظاهر السيد
٢٢٦-	أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هربت لورانس	طاهر محمد على البربرى
٢٢٧-	المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر	موسى ماريا ديف بوركى	السيد عبدالظاهر عبدالله
٢٢٨-	علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	مارى تيريز عبدالمسيح وخالد حسن
٢٢٩-	مأزق البطل الوحيد	نورمان كيجان	أمير إبراهيم العمرى
٢٣٠-	عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣١-	الدرافيل	خايمى سالوم بيدال	جمال عبدالرحمن
٢٣٢-	ما بعد المعلومات	توم ستينر	مصطفى إبراهيم فهمى

٢٣٣-	فكرة الاضمحلال	آرثر هومان	طلعت الشايب
٢٣٤-	الإسلام فى السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	فؤاد محمد عكود
٢٣٥-	ديوان شمس تبريزى (جـ١)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٣٦-	الولاية	ميشيل تود	أحمد الطيب
٢٣٧-	مصر أرض الوادى	روبين فيرين	عنايات حسين طلعت
٢٣٨-	العولمة والتحرير	الانكتاد	ياسر محمد جادالله وعربى مدبولى أحمد
٢٣٩-	العربى فى الأدب الإسرائيلى	جيلارافر - رايوخ	نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠-	الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كامى حافظ	صلاح عبدالعزيز محجوب
٢٤١-	فى انتظار البرابرة	ج . م كويتز	ابتسام عبدالله سعيد
٢٤٢-	سبعة أنماط من الغموض	وليام إمبسون	صبرى محمد حسن عبدالنبى
٢٤٣-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج١)	ليفى بروفنسال	على عبدالرءوف اليمبى
٢٤٤-	الغليان	لاورا إسكيبيل	نادية جمال الدين محمد
٢٤٥-	نساء مقاتلات	إليزابيتا أديس	توفيق على منصور
٢٤٦-	مختارات قصصية	جابرييل جارثيا ماركث	على إبراهيم منوفى
٢٤٧-	الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر	والتر إرمبريست	محمد طارق الشرقاوى
٢٤٨-	حقول عدن الخضراء	أنطونيو جالا	عبداللطيف عبدالحليم
٢٤٩-	لغة التمزق	دراجو شتامبوك	رفعت سلام
٢٥٠-	علم اجتماع العلوم	دومنيك فينيك	ماجدة محسن أباظة
٢٥١-	موسوعة علم الاجتماع (جـ٢)	جوردن مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٥٢-	رائدات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	على بدران
٢٥٣-	تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوڤا	حسن بيومى
٢٥٤-	الفلسفة	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٥-	أفلاطون	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٦-	ديكارت	ديف روبنسون وكريس جرات	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٧-	تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلى رايت	محمود سيد أحمد
٢٥٨-	الغجر	سير أنجوس فريزر	عُبادة كُحيلة
٢٥٩-	مختارات من الشعر الأرمنى عبر العصور	اقلام مختلفة	فاروجان كازانجيان
٢٦٠-	موسوعة علم الاجتماع (جـ٣)	جوردن مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٦١-	رحلة فى فكر زكى نجيب محمود	زكى نجيب محمود	إمام عبد الفتاح إمام
٢٦٢-	مدينة المعجزات	إدوارد مندوثا	محمد أبو العطا
٢٦٣-	الكشف عن حافة الزمن	جون جريين	على يوسف على
٢٦٤-	إبداعات شعرية مترجمة	هوراس وشلى	لويس عوض
٢٦٥-	روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصمويئل جونسون	لويس عوض
٢٦٦-	مدير المدرسة	جلال آل أحمد	عادل عبدالمنعم سويلم
٢٦٧-	فن الرواية	ميلان كونديرا	بدر الدين عرودكى
٢٦٨-	ديوان شمس تبريزى (جـ٢)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦٩-	وسط الجزيرة العربية وشرقها (جـ١)	وليم چيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧٠-	وسط الجزير العربية وشرقها (جـ٢)	وليم چيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧١-	الحضارة الغربية	توماس سى. باترسون	شوقى جلال

٢٧٢-	الأديرة الأثرية فى مصر	س. س والترز	إبراهيم سلامة
٢٧٣-	الاستعمار والثورة فى الشرق الأوسط	جوان آر. لوك	عنان الشهاوى
٢٧٤-	السيدة باربارا	رومولو جلاجوس	محمود على مكى
٢٧٥-	ت. س إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً	أقلام مختلفة	ماهر شفيق فريد
٢٧٦-	فنون السينما	فرانك جوتيران	عبد القادر التلمسانى
٢٧٧-	الچينات: الصراع من أجل الحياة	بريان فورد	أحمد فوزى
٢٧٨-	البدايات	إسحق عظيموف	ظريف عبدالله
٢٧٩-	الحرب الباردة الثقافية	ف.س. سوندرز	طلعت الشايب
٢٨٠-	من الأدب الهندى الحديث والمعاصر	بريم شند وآخرون	سمير عبدالحميد
٢٨١-	الفردوس الأعلى	مولانا عبد الحليم شرر الكهنوى	جلال الحفناوى
٢٨٢-	طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس ولبيرت	سمير حنا صادق
٢٨٣-	السهل يحترق	خوان رولفو	على البمبى
٢٨٤-	هرقل مجنوناً	يوريبيدس	أحمد عتمان
٢٨٥-	رحلة الخواجة حسن نظامى	حسن نظامى	سمير عبد الحميد
٢٨٦-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٣)	زين العابدين المراغى	محمود سلامة علاوى
٢٨٧-	الثقافة والعولمة والنظام العالمى	انتونى كنج	محمد يحيى وآخرون
٢٨٨-	الفن الروائى	ديفيد لودج	ماهر البطوطى
٢٨٩-	ديوان منجوهرى الدامغانى	أبو نجم أحمد بن قوص	محمد نور الدين عبدالمنعم
٢٩٠-	علم اللغة والترجمة	جورج مونان	أحمد زكريا إبراهيم
٢٩١-	المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ١)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٢-	المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ٢)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٣-	مقدمة للأدب العربى	روجر آلن	نخبة من المترجمين
٢٩٤-	فن الشعر	بوالو	رجاء ياقوت صالح
٢٩٥-	سلطان الأسطورة	جوزيف كامبل	بدر الدين حب الله الديب
٢٩٦-	مكبث	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٢٩٧-	فن النحو بين اليونانية والسريانية	ديونيسيوس ثراكس ويوسف الأهوانى	ماجدة محمد أنور
٢٩٨-	مأساة العبيد	أبو بكر تفاوابليوه	مصطفى حجازى السيد
٢٩٩-	ثورة فى التكنولوجيا الحيوية	جين ل. ماركس	هاشم أحمد فؤاد
٣٠٠-	أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مج١)	لويس عوض	جمال الجزيرى وبهاء چاهين وإيزابيل كمال
٣٠١-	أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مج٢)	لويس عوض	جمال الجزيرى و محمد الجندى
٣٠٢-	فنجنشتين	جون هيتون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٣-	بوذا	جين هوب وبورن فان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٤-	ماركس	ريوس	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٥-	الجلد	كروزيو مالابارته	صلاح عبد الصبور
٣٠٦-	الحماسة: النقد الكانطى للتاريخ	چان فرانسوا ليوتار	نبيل سعد
٣٠٧-	الشعور	ديفيد بابينو	محمود محمد أحمد
٣٠٨-	علم الوراثة	ستيف جونز	ممدوح عبد المنعم أحمد
٣٠٩-	الذهن والمخ	أنجوس جيلاتى	جمال الجزيرى
٣١٠-	يونج	ناجى هيد	محيى الدين محمد حسن

٣١١-	مقال فى المنهج الفلسفى	كولنجوود	فاطمة إسماعيل
٣١٢-	روح الشعب الأسود	وليم دى بويز	أسعد حليم
٣١٣-	أمثال فلسطينية	خايير بيان	عبدالله الجعيدى
٣١٤-	الفن كعدم	جينس مينيك	هويدا السباعى
٣١٥-	جرامشى فى العالم العربى	ميشيل برونديتو	كاميليا صبحى
٣١٦-	محاكمة سقراط	آ.ف. ستون	نسيم مجلى
٣١٧-	بلا غد	شير لايموفا- زنيكين	أشرف الصباغ
٣١٨-	الأدب الروسى فى السنوات العشر الأخيرة	نخبة	أشرف الصباغ
٣١٩-	صور دريدا	جايتر باسبيفاك وكرستوفر نوريس	حسام نايل
٣٢٠-	لمعة السراج فى حضرة التاج	مؤلف مجهول	محمد علاء الدين منصور
٣٢١-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ١)	ليفى برو فنسال	نخبة من المترجمين
٣٢٢-	وجهات غربية حديثة فى تاريخ الفن	ديليو يوجين كليتباور	خالد مفلح حمزة
٣٢٣-	فن الساتورا	تراث يونانى قديم	هانم سليمان
٣٢٤-	اللعب بالنار	أشرف أسدى	محمود سلامة علاوى
٣٢٥-	عالم الآثار	فيليب بوسان	كرستين يوسف
٣٢٦-	المعرفة والمصلحة	جورجين هابرماس	حسن صقر
٣٢٧-	مختارات شعرية مترجمة (جـ١)	نخبة	توفيق على منصور
٣٢٨-	يوسف وزليخا	نور الدين عبد الرحمن بن أحمد	عبد العزيز بقوش
٣٢٩-	رسائل عيد الميلاد	تد هيوز	محمد عيد إبراهيم
٣٣٠-	كل شيء عن التمثيل الصامت	مارفن شبرد	سامى صلاح
٣٣١-	عندما جاء السردين	ستيفن جراى	سامية دياب
٣٣٢-	القصة القصيرة فى إسبانيا	نخبة	على إبراهيم منوفى
٣٣٣-	الإسلام فى بريطانيا	نبيل مطر	بكر عباس
٣٣٤-	لقطات من المستقبل	آرثر.س كلارك	مصطفى فهمى
٣٣٥-	عصر الشك	ناتالى ساروت	فتحى العشرى
٣٣٦-	متون الأهرام	نصوص قديمة	حسن صابر
٣٣٧-	فلسفة الولاء	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٣٣٨-	نظرات حائرة (وقصص أخرى من الهند)	نخبة	جلال السعيد الحفناوى
٣٣٩-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ٣)	على أصغر حكمت	محمد علاء الدين منصور
٣٤٠-	اضطراب فى الشرق الأوسط	بيرش بيربيروجلو	فخرى لبيب
٣٤١-	قصائد من رلكه	راينر ماريا رلكه	حسن حلمى
٣٤٢-	سلامان وأبسال	نور الدين عبدالرحمن بن أحمد	عبد العزيز بقوش
٣٤٣-	العالم البرجوازى الزائل	نادين جورديمر	سمير عبد ربه
٣٤٤-	الموت فى الشمس	بيتر بلانجوه	سمير عبد ربه
٣٤٥-	الركض خلف الزمن	بونه ندائى	يوسف عبد الفتاح فرج
٣٤٦-	سحر مصر	رشاد رشدى	جمال الجزيرى
٣٤٧-	الصبية الطائشون	جان كوكتو	بكر الحلو
٣٤٨-	المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ١)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٣٤٩-	دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	آرثر والدرون وآخرون	أحمد عمر شاهين

٢٥٠- بانوراما الحياة السياحية	أقلام مختلفة	عطية شحاتة
٢٥١- مبادئ المنطق	جوزايا رويس	أحمد الانصارى
٢٥٢- قصائد من كفافيس	قسطنطين كفافيس	نعيم عطية
٢٥٣- الفن الإسلامى فى الأندلس (الزخرفة الهندسية)	باسيليو بابون مالدوناند	على إبراهيم منوفى
٢٥٤- الفن الإسلامى فى الأندلس (الزخرفة النباتية)	باسيليو بابون مالدوناند	على إبراهيم منوفى
٢٥٥- التيارات السياسية فى إيران	حجت مرتضى	محمود سلامة علاوى
٢٥٦- الميراث المر	بول سالم	بدر الرفاعى
٢٥٧- متون هيرميس	نصوص قديمة	عمر الفاروق عمر
٢٥٨- أمثال الهوسا العامية	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٢٥٩- محاورات بارمنيدس	أفلاطون	حبيب الشارونى
٢٦٠- أنثروبولوجيا اللغة	أندريه جاكوب ونويلا باركان	ليلى الشربينى
٢٦١- التصحر: التهديد والمجابهة	آلان جرينجر	عاطف معتمد وآمال شاور
٢٦٢- تلميذ بابنيبرج	هاينرش شبورال	سيد أحمد فتح الله
٢٦٣- حركات التحرير الأفريقية	ريتشارد جيبسون	صبرى محمد حسن
٢٦٤- حداثة شكسبير	إسماعيل سراج الدين	نجلاء أبو عجاج
٢٦٥- سأم باريس	شارل بودلير	محمد أحمد حمد
٢٦٦- نساء يركضن مع الذئاب	كلاريسا بنكولا	مصطفى محمود محمد
٢٦٧- القلم الجرىء	نخبة	البراق عبدالهادى رضا
٢٦٨- المصطلح السردى	جيرالد برنس	عابد خزندار
٢٦٩- المرأة فى أدب نجيب محفوظ	فوزية العشماوى	فوزية العشماوى
٢٧٠- الفن والحياة فى مصر الفرعونية	كليرلا لويت	فاطمة عبدالله محمود
٢٧١- المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ٢)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٢٧٢- عاش الشباب	وانغ مينغ	وحيد السعيد عبدالحميد
٢٧٣- كيف تعد رسالة دكتوراه	أمبرتو إيكو	على إبراهيم منوفى
٢٧٤- اليوم السادس	أندريه شديد	حمادة إبراهيم
٢٧٥- الخلود	ميلان كونديرا	خالد أبو اليزيد
٢٧٦- الغضب وأحلام السنين	نخبة	إدوار الخراط
٢٧٧- تاريخ الأدب فى إيران (جـ٤)	على أصغر حكمت	محمد علاء الدين منصور
٢٧٨- المسافر	محمد إقبال	يوسف عبدالفتاح فرج
٢٧٩- ملك فى الحديقة	ستيل باث	جمال عبدالرحمن
٢٨٠- حديث عن الخسارة	جونتر جراس	شيرين عبدالسلام
٢٨١- أساسيات اللغة	ر. ل. تراسك	رانيا إبراهيم يوسف
٢٨٢- تاريخ طبرستان	بهاء الدين محمد إسفنديار	أحمد محمد نادى
٢٨٣- هدية الحجاز	محمد إقبال	سمير عبدالحميد إبراهيم
٢٨٤- القصص التى يحكيها الأطفال	سوزان إنجيل	إيزابيل كمال
٢٨٥- مشترى العشق	محمد على بهزادراد	يوسف عبدالفتاح فرج
٢٨٦- دفاعًا عن التاريخ الأدبى النسوى	جانيت تود	ريهام حسين إبراهيم
٢٨٧- أغنيات وسوناتات	چون دن	بهاء چاهين
٢٨٨- مواعظ سعدى الشيرازى	سعدى الشيرازى	محمد علاء الدين منصور

٣٨٩-	من الأدب الباكستاني المعاصر	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٣٩٠-	الأرشيفات والمدن الكبرى	نخبة	عثمان مصطفى عثمان
٣٩١-	الحافلة الليلكية	مايف بينشي	منى الدروبي
٣٩٢-	مقامات ورسائل أندلسية	نخبة	عبداللطيف عبدالحليم
٣٩٣-	فى قلب الشرق	ندوة لويس ماسينيون	زينب محمود الخضيرى
٣٩٤-	القوى الأربع الأساسية فى الكون	بول ديفيز	هاشم أحمد محمد
٣٩٥-	آلام سياوش	إسماعيل فصيح	سليم حمدان
٣٩٦-	السافاك	تقى نجارى راد	محمود سلامة علاوى
٣٩٧-	نيتشه	لورانس جين	إمام عبدالفتاح إمام
٣٩٨-	سارتر	فيليب تودى	إمام عبدالفتاح إمام
٣٩٩-	كامى	ديفيد ميروفتس	إمام عبدالفتاح إمام
٤٠٠-	مومو	مشيائيل إنده	باهر الجوهرى
٤٠١-	الرياضيات	زيادون ساردر	ممدوح عبد المنعم
٤٠٢-	هوكنج	ج. ب. ماك ايفوى	ممدوح عبدالمنعم
٤٠٣-	ربة المطر والملابس تصنع الناس	تودور شتورم	عماد حسن بكر
٤٠٤-	تعويذة الحسى	ديفيد إبرام	ظبية خميس
٤٠٥-	إيزابيل	أندريه جيد	حمادة إبراهيم
٤٠٦-	المستعربون الإسبان فى القرن ١٩	مانويلا مانتاناريس	جمال عبد الرحمن
٤٠٧-	الأدب الإسباني المعاصر بأقلام كتابه	أقلام مختلفة	طلعت شاهين
٤٠٨-	معجم تاريخ مصر	جوان فوتشركنج	عنان الشهاوى
٤٠٩-	انتصار السعادة	برتراند راسل	إلهامى عمارة
٤١٠-	خلاصة القرن	كارل بوبر	الزواوى بغورة
٤١١-	همس من الماضى	جينيفر أكرمان	أحمد مستجير
٤١٢-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ٢)	ليفى بروفنسال	نخبة
٤١٣-	أغنيات المنفى	ناظم حكمت	محمد البخارى
٤١٤-	الجمهورية العالمية للآداب	باسكال كازانوفا	أمل الصبان
٤١٥-	صورة كوكب	فريدريش دورنيمات	أحمد كامل عبدالرحيم
٤١٦-	مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر	أ. أ. رتشاردز	مصطفى بدوى
٤١٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٥)	رينيه ويليك	مجاهد عبدالمنعم مجاهد
٤١٨-	سياسات الزمر الحاكمة فى مصر العثمانية	جين هاثواى	عبد الرحمن الشيخ
٤١٩-	العصر الذهبى للإسكندرية	جون مايو	نسيم مجلى
٤٢٠-	مكرو ميجاس	فولتير	الطيب بن رجب
٤٢١-	الولاء والقيادة	روى متحدة	أشرف محمد كيلانى
٤٢٢-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ١)	نخبة	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٤٢٣-	إسراءات الرجل الطيف	نخبة	وحيد النقاش
٤٢٤-	لوائح الحق ولوامع العشق	نور الدين عبدالرحمن الجامى	محمد علاء الدين منصور
٤٢٥-	من طاووس إلى فرح	محمود طلوعى	محموبد سلامة علاوى
٤٢٦-	الخفافيش وقصص أخرى	نخبة	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٢٧-	بانديراس الطاغية	باى إنكلان	ثريا شلبى

٤٢٨-	الخزانة الخفية	محمد هوتك	محمد أمان صافى
٤٢٩-	هيجل	ليود سبنسر وأندرزجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٠-	كانط	كرستوفر وانت وأندرزجى كليموفسكى	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣١-	فوكو	كريس هوروكس وزوران جفتيك	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٢-	ماكيافللى	باتريك كيرى وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٣-	جويس	ديفيد نوريس وكارل فلنت	حمدى الجابرى
٤٣٤-	الرومانسية	دونكان هيث وجودى بورهام	عصام حجازى
٤٣٥-	توجهات ما بعد الحداثة	نيكولاس زربرج	ناجى رشوان
٤٣٦-	تاريخ الفلسفة (مج١)	فردريك كوبلستون	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٧-	رحالة هندى فى بلاد الشرق	شبلى النعمانى	جلال السعيد الحفناوى
٤٣٨-	بطلات وضحايا	إيمان ضياء الدين بيبرس	عايدة سيف الدولة
٤٣٩-	موت المرابى	صدر الدين عينى	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٤٠-	قواعد اللهجات العربية	كرستن بروستاد	محمد طارق الشرقاوى
٤٤١-	رب الأشياء الصغيرة	أروينداتى روى	فخرى لبيب
٤٤٢-	حتشبسوت (المرأة الفرعونية)	فوزية أسعد	ماهر جويجاتى
٤٤٣-	اللغة العربية	كيس فرستيغ	محمد طارق الشرقاوى
٤٤٤-	أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة	لاوريت سيجورنه	صالح علمانى
٤٤٥-	حول وزن الشعر	پرويز ناتل خانلرى	محمد محمد يونس
٤٤٦-	التحالف الأسود	ألكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير	أحمد محمود
٤٤٧-	نظرية الكم	ج. پ. ماك إيفوى	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٨-	علم نفس التطور	ديلان إيفانز وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٩-	الحركة النسائية	نخبة	جمال الجزيرى
٤٥٠-	ما بعد الحركة النسائية	صوفيا فوكا وريبيكا رايت	جمال الجزيرى
٤٥١-	الفلسفة الشرقية	ريتشارد أوزبورن وبورن ڤان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٢-	لينين والثورة الروسية	ريتشارد إيجناترى وأوسكار زاريت	محيى الدين مزيد
٤٥٣-	القاهرة: إقامة مدينة حديثة	جان لوك أرنو	حليم طوسون وفؤاد الدهان
٤٥٤-	خمسون عاماً من السينما الفرنسية	رينيه بريدال	سوزان خليل
٤٥٥-	تاريخ الفلسفة الحديثة (مج٥)	فردريك كوبلستون	محمود سيد أحمد
٤٥٦-	لا تنسنى	مريم جعفرى	هويدا عزت محمد
٤٥٧-	النساء فى الفكر السياسى الغربى	سوزان موللر أوكين	إمام عبدالفتاح إمام
٤٥٨-	الموريسكيون الأندلسيون	مرثيدس غارثيا أرينال	جمال عبد الرحمن
٤٥٩-	نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية	توم تيتنبرج	جلال البنا
٤٦٠-	الفاشية والنازية	ستوارت هود وليتزا جانستز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦١-	لكان	داريان ليدر وجودى جروفز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦٢-	طه حسين من الأزهر إلى السوربون	عبدالرشيد الصادق محمودى	عبدالرشيد الصادق محمودى
٤٦٣-	الدولة المارقة	ويليام بلوم	كمال السيد
٤٦٤-	ديمقراطية للقلة	مايكل بارنتى	حصة إبراهيم المنيف
٤٦٥-	قصص اليهود	لويس جنزبرج	جمال الرفاعى
٤٦٦-	حكايات حب وبطولات فرعونية	فيولين فانويك	فاطمة محمود

٤٦٧-	التفكير السياسى	ستيفين ديلو	ربيع وهبة
٤٦٨-	روح الفلسفة الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٤٦٩-	جلال الملوك	نصوص حبشية قديمة	مجدى عبدالرازق
٤٧٠-	الأراضى والجودة البيئية	نخبة	محمد السيد النتة
٤٧١-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ٢)	نخبة	عبد الله عبد الرازق إبراهيم
٤٧٢-	دون كيخوتى (القسم الأول)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٣-	دون كيخوتى (القسم الثانى)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٤-	الأدب والنسوية	بام موريس	سهام عبدالسلام
٤٧٥-	صوت مصر: أم كلثوم	فرجينيا دانيلسون	عادل هلال عنانى
٤٧٦-	أرض الحبايب بعيدة: بيرم التونسى	ماريلين بوث	سحر توفيق
٤٧٧-	تاريخ الصين	هيلدا هوخام	أشرف كيلانى
٤٧٨-	الصين والولايات المتحدة	ليوشيه شنج و لى شى دونج	عبد العزيز حمدى
٤٧٩-	المقهـــى (مسرحية صينية)	لاوشه	عبد العزيز حمدى
٤٨٠-	تساى ون جى (مسرحية صينية)	كو مو روا	عبد العزيز حمدى
٤٨١-	عباءة النبى	روى متحدة	رضوان السيد
٤٨٢-	موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية	روبير جاك تيبو	فاطمة محمود
٤٨٣-	النسوية وما بعد النسوية	سارة جامبل	أحمد الشامى
٤٨٤-	جمالية التلقى	هانسن روبيرت ياوس	رشيد بنحدو
٤٨٥-	التوبة (رواية)	نذير أحمد الدهلوى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٦-	الذاكرة الحضارية	يان أسمن	عبدالحليم عبدالغنى رجب
٤٨٧-	الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية	رفيع الدين المراد آبادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٨-	الحب الذى كان وقصائد أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٩-	هُسُرل: الفلسفة علمًا دقيقًا	هُسُرل	محمود رجب
٤٩٠-	أسمار الببغاء	محمد قادرى	عبد الوهاب علوب
٤٩١-	نصوص قصصية من روائع الأدب الأفريقى	نخبة	سمير عبد ربه
٤٩٢-	محمد على مؤسس مصر الحديثة	جى فارجيت	محمد رفعت عواد
٤٩٣-	خطابات إلى طالب الصوتيات	هارولد بالمر	محمد صالح الضالع
٤٩٤-	كتاب الموتى (الخروج فى النهار)	نصوص مصرية قديمة	شريف الصيفى
٤٩٥-	اللوبى	إدوارد تيفان	حسن عبد ربه المصرى
٤٩٦-	الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ١)	إكوادو بانولى	نخبة
٤٩٧-	العلمانية والنوع والدولة فى الشرق الأوسط	نادية العلىّ	مصطفى رياض
٤٩٨-	النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث	جوديث تاكر ومارجريت مريودز	أحمد على بدوى
٤٩٩-	تقاطعات: الأمة والمجتمع والجنس	نخبة	فيصل بن خضراء
٥٠٠-	فى طفولتى (دراسة فى السيرة الذاتية العربية)	تيتز رووكى	طلعت الشايب
٥٠١-	تاريخ النساء فى الغرب (جـ١)	آرثر جولد هامر	سحر فراج
٥٠٢-	أصوات بديلة	هدى الصدّة	هالة كمال
٥٠٣-	مختارات من الشعر الفارسى الحديث	نخبة	محمد نور الدين عبدالمنعم
٥٠٤-	كتابات أساسية (جـ١)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٥-	كتابات أساسية (جـ٢)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق

٥٠٦-	ربما كان قديساً	آن تيلر	عبدالحميد فهمي الجمال
٥٠٧-	سيدة الماضي الجميل	بيتر شيفر	شوقى فهيم
٥٠٨-	المولوية بعد جلال الدين الرومي	عبدالباقى جلبنارلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٥٠٩-	الفقر والإحسان في عهد سلاطين المماليك	آدم صبرة	قاسم عبده قاسم
٥١٠-	الأرملة الماكرة	كارلو جولدونى	عبدالرازق عيد
٥١١-	كوكب مرقّع	آن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥١٢-	كتابة النقد السينمائى	تيموثى كوريجان	جمال عبد الناصر
٥١٣-	العلم الجسور	تيد أنتون	مصطفى إبراهيم فهمى
٥١٤-	مدخل إلى النظرية الأدبية	جونثان كولر	مصطفى بيومى عبد السلام
٥١٥-	من التقليد إلى ما بعد الحداثة	فدوى مالطى دوجلاس	فدوى مالطى دوجلاس
٥١٦-	إرادة الإنسان فى شفاء الإدمان	أرنولد واشنطون ودونا باوندى	صبرى محمد حسن
٥١٧-	نقش على الماء وقصص أخرى	نخبة	سمير عبد الحميد إبراهيم
٥١٨-	استكشاف الأرض والكون	إسحق عظيموف	هاشم أحمد محمد
٥١٩-	محاضرات فى المثالية الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٥٢٠-	الولع بمصر من الحلم إلى المشروع	أحمد يوسف	أمل الصبان
٥٢١-	قاموس تراجم مصر الحديثة	آرثر جولد سميث	عبدالوهاب بكر
٥٢٢-	إسبانيا فى تاريخها	أميركو كاسترو	على إبراهيم منوفى
٥٢٣-	الفن الطليطلى الإسلامى والمدجن	باسيليو بابون مالدونالدو	على إبراهيم منوفى
٥٢٤-	الملك لير	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٥٢٥-	موسم صيد فى بيروت وقصص أخرى	دنيس جونسون ديفز	نادية رفعت
٥٢٦-	علم السياسة البيئية	ستيفن كرول ووليم رانكين	محيى الدين مزيد
٥٢٧-	كافكا	ديفيد زين ميروفتس وروبرت كرمب	جمال الجزيرى
٥٢٨-	تروتسكى والماركسية	طارق على وفِلْ إيفانز	جمال الجزيرى
٥٢٩-	بدائع العلامة إقبال فى شعره الأردى	محمد إقبال	حازم محفوظ وحسين نجيب المصرى
٥٣٠-	مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر
٥٣١-	ما الذى حَدَثَ فى «حَدَث» ١١ سبتمبر؟	چاك دريدا	صفاء فتحى
٥٣٢-	المغامر والمستشرق	هنرى لورنس	بشير السباعى
٥٣٣-	تعلُّم اللغة الثانية	سوزان جاس	محمد الشرقاوى
٥٣٤-	الإسلاميون الجزائريون	سيڤرين لابا	حمادة إبراهيم
٥٣٥-	مخزن الأسرار	نظامى الكنجوى	عبدالعزيز بقوش
٥٣٦-	الثقافات وقيم التقدم	صمويل هنتنجتون	شوقى جلال
٥٣٧-	للحب والحرية	نخبة	عبدالغفار مكاوى
٥٣٨-	النفس والآخر فى قصص يوسف الشارونى	كيت دانيلر	محمد الحديدى
٥٣٩-	خمس مسرحيات قصيرة	كاريل تشرشل	محسن مصيلحى
٥٤٠-	توجهات بريطانية - شرقية	السير رونالد ستورس	رءوف عباس
٥٤١-	هى تتخيل وهلاوس أخرى	خوان خوسيه مياس	مروة رزق
٥٤٢-	قصص مختارة من الأدب اليونانى الحديث	نخبة	نعيم عطية
٥٤٣-	السياسة الأمريكية	باتريك بروجان وكريس جرات	وفاء عبدالقادر
٥٤٤-	ميلانى كلاين	نخبة	حمدى الجابرى

٥٤٥- يا له من سباق محموم	فرانسيس كريك	عزت عامر
٥٤٦- ريموس	ت. ب. وايزمان	توفيق على منصور
٥٤٧- بارت	فيليب ثودى وآن كورس	جمال الجزيرى
٥٤٨- علم الاجتماع	ريتشارد أوزبرن وبورن فان لون	حمدى الجابرى
٥٤٩- علم العلامات	بول كوبلى وليتاجانز	جمال الجزيرى
٥٥٠- شكسبير	نيك جروم وبيرو	حمدى الجابرى
٥٥١- الموسيقى والعولمة	سايمون ماندى	سمحة الخولى
٥٥٢- قصص مثالية	ميجيل دى ثربانتس	على عبد الروف اليمبى
٥٥٣- مدخل للشعر الفرنسى الحديث والمعاصر	دانيال لوفرس	رجاء ياقوت
٥٥٤- مصر فى عهد محمد على	عفاف لطفى السيد مارسوه	عبدالسميع عمر زين الدين
٥٥٥- الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادى والعشرين	أناتولى أوتكين	أنور محمد إبراهيم ومحمد نصرالدين الجبالى
٥٥٦- چان بودريار	كريس هوروكس وزوران جيفتك	حمدى الجابرى
٥٥٧- الماركيز دى ساد	ستوارت هود وجراهام كرولى	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٨- الدراسات الثقافية	زيودين ساردارووبورين فان لون	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٩- الماس الزائف	تشا تشاجى	عبدالحى أحمد سالم
٥٦٠- صلصلة الجرس	نخبة	جلال السعيد الحفناوى
٥٦١- جناح جبريل	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوى
٥٦٢- بلايين وبلايين	كارل ساجان	عزت عامر
٥٦٣- ورود الخريف	خاثينتو بينابينتى	صبرى محمدى التهامى
٥٦٤- عُش الغريب	خاثينتو بينابينتى	صبرى محمدى التهامى
٥٦٥- الشرق الأوسط المعاصر	ديبورا . ج. جيرنر	أحمد عبدالحميد أحمد
٥٦٦- تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى	موريس بيشوب	على السيد على
٥٦٧- الوطن المغتصب	مايكل رايس	إبراهيم سلامة إبراهيم
٥٦٨- الأصولى فى الرواية	عبد السلام حيدر	عبد السلام حيدر
٥٦٩- موقع الثقافة	هومى. ك. بابا	ثائر ديب
٥٧٠- دول الخليج الفارسى	سير روبرت هاى	يوسف الشارونى
٥٧١- تاريخ النقد الإسبانى المعاصر	إيميليا دى ثوليتا	السيد عبد الظاهر
٥٧٢- الطب فى زمن الفراعنة	برونو أليوا	كمال السيد
٥٧٣- فرويد	ريتشارد ابيجنانس وأسكار زارتى	جمال الجزيرى
٥٧٤- مصر القديمة فى عيون الإيرانيين	حسن بيرنيا	علاء الدين عبد العزيز السباعى
٥٧٥- الاقتصاد السياسى للعولمة	نجير وودز	أحمد محمود
٥٧٦- فكر ثربانتس	أمريكو كاسترو	ناهد العشرى محمد
٥٧٧- مغامرات بينوكيو	كارلو كولودى	محمد قدرى عمارة
٥٧٨- الجماليات عند كيتس وهنت	أيومى ميزوكوشى	محمد إبراهيم وعصام عبد الروف
٥٧٩- تشومسكى	چون ماهر وچودى جروبز	محيى الدين مزيد
٥٨٠- دائرة المعارف الدولية (جـ١)	چون فيزر وبول سيترجز	محمد فتحى عبدالهادى
٥٨١- الحمقى يموتون	ماريو بوزو	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٢- مرايا الذات	هوشنك كلشيرى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٣- الجيران	أحمد محمود	سليم عبد الأمير حمدان

٥٨٤-	سفر	محمود دولت آبادى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٥-	الأمير احتجاب	هوشنك كلشيرى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٦-	السينما العربية والأفريقية	ليزبيث مالكموس وروى آرمز	سهام عبد السلام
٥٨٧-	تاريخ تطور الفكر الصينى	نخبة	عبدالعزيز حمدى
٥٨٨-	أمنحوتپ الثالث	آنييس كابرول	ماهر جويجاتى
٥٨٩-	تمبكت العجيبة	فيلكس ديبواه	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٥٩٠-	أساطير من الموروثات الشعبية الفنلندية	نخبة	محمود مهدى عبدالله
٥٩١-	الشاعر والمفكر	هوراتيوس	على عبدالتواب على وصلاح رمضان السيد
٥٩٢-	الثورة المصرية	محمد صبرى السوربونى	مجدى عبدالحافظ وعلى كورخان
٥٩٣-	قصائد ساحرة	بول فاليرى	بكر الحلو
٥٩٤-	القلب السمين	سوزانا تامارو	أمانىّ فوزى
٥٩٥-	الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ٢)	إكوانو بانولى	نخبة
٥٩٦-	الصحة العقلية فى العالم	روبرت ديجارليه وآخرون	إيهاب عبدالرحيم محمد
٥٩٧-	مسلمو غرناطة	خوليو كاروباروخا	جمال عبدالرحمن
٥٩٨-	مصر وكنعان وإسرائيل	دونالد ريدفورد	بيومى على قنديل
٥٩٩-	فلسفة الشرق	هرداد مهرين	محمود سلامة علاوى
٦٠٠-	الإسلام فى التاريخ	برنارد لويس	مدحت طه
٦٠١-	النسوية والمواطنة	ريان فوت	أيمن بكر وسمر الشيشكلى
٦٠٢-	ليوتار نحو فلسفة ما بعد حداثية	چيمس وليامز	إيمان عبدالعزيز
٦٠٣-	النقد الثقافى	آرثر أيزابرجر	وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسى
٦٠٤-	الكوارث الطبيعية (جـ١)	باتريك ل. آبوت	توفيق على منصور
٦٠٥-	مخاطر كوكبنا المضطرب	إرنست زيبروسكى الصغير	مصطفى إبراهيم فهمى
٦٠٦-	قصة البردى اليونانى فى مصر	ريتشارد هاريس	محمود إبراهيم السعدنى
٦٠٧-	قلب الجزيرة العربية (جـ١)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٨-	قلب الجزيرة العربية (جـ٢)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٩-	الانتخاب الثقافى	أجنر فوج	شوقى جلال
٦١٠-	العمارة المدجنة	رفائيل لويث جوثمان	على إبراهيم منوفى
٦١١-	النقد والأيديولوجية	تيرى إيجلتون	فخرى صالح
٦١٢-	رسالة النفسية	فضل الله بن حامد الحسينى	محمد محمد يونس
٦١٣-	السياحة والسياسة	كولن مايكل هول	محمد فريد حجاب
٦١٤-	بيت الأقصر الكبير	فوزية أسعد	منى قطان
٦١٥-	عرض الأحداث التى وقعت فى بغداد	أليس بسيرينى	محمد رفعت عواد
٦١٦-	أساطير بيضاء	روبرت يانج	أحمد محمود
٦١٧-	الفولكلور والبحر	هوراس بيك	أحمد محمود
٦١٨-	نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة	تشارلز فيليبس	جلال البنا
٦١٩-	مفاتيح أورشليم القدس	ريمون استانبولى	عايدة الباجورى
٦٢٠-	السلام الصليبى	توماش ماستناك	بشير السباعى
٦٢١-	النوبة المعبر الحضارى	وليم. ى. آدمز	فؤاد عكود
٦٢٢-	أشعار من عالم اسمه الصين	آى تشينغ	أمير نبيه وعبدالرحمن حجازى

٦٢٣-	نوادر جحا الإيرانى	سعيد قانعى	يوسف عبدالفتاح
٦٢٤-	أزمة العالم الحديث	رينيه جينو	عمر الفاروق
٦٢٥-	الجرح السرى	جان جينيه	محمد برادة
٦٢٦-	مختارات شعرية مترجمة (جـ٢)	نخبة	توفيق على منصور
٦٢٧-	حكايات إيرانية	نخبة	عبدالوهاب علوب
٦٢٨-	أصل الأنواع	تشارلس داروين	مجدى محمود المليجى
٦٢٩-	قرن آخر من الهيمنة الأمريكية	نيقولاس جويات	عزة الخميسى
٦٣٠-	سيرتى الذاتية	أحمد بللو	صبرى محمد حسن
٦٣١-	مختارات من الشعر الأفريقى المعاصر	نخبة	بإشراف: حسن طلب
٦٣٢-	المسلمون واليهود فى مملكة فالنسيا	دولورس برامون	رانيا محمد
٦٣٣-	الحب وفنونه	نخبة	حمادة إبراهيم
٦٣٤-	مكتبة الإسكندرية	روى ماكلويد وإسماعيل سراج الدين	مصطفى البهنساوى
٦٣٥-	التثبيت والتكيف فى مصر	جودة عبد الخالق	سمير كريم
٦٣٦-	حج يولندة	جناب شهاب الدين	سامية محمد جلال
٦٣٧-	مصر الخديوية	ف. روبرت هنتر	بدر الرفاعى
٦٣٨-	الديمقراطية والشعر	روبرت بن ورين	فؤاد عبد المطلب
٦٣٩-	فندق الأرق	تشارلز سيميك	أحمد شافعى
٦٤٠-	ألكسياد	الأميرة أنَّاكومنينا	حسن حبشى
٦٤١-	برتراندرسل (مختارات)	برتراند رسل	محمد قدرى عمارة
٦٤٢-	داروين والتطور	جوناثان ميلر وبورين فان لون	ممدوح عبد المنعم
٦٤٣-	سفرنامه حجاز	عبد الماجد الدريابادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٦٤٤-	العلوم عند المسلمين	هوارد د.تيرنر	فتح الله الشيخ
٦٤٥-	السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية	تشارلز كجلى ويوجين ويتكوف	عبد الوهاب علوب
٦٤٦-	قصة الثورة الإيرانية	سيهر ذبيح	عبد الوهاب علوب
٦٤٧-	رسائل من مصر	جون نينيه	فتحى العشرى
٦٤٨-	بورخيس	بياتريث سارلو	خليل كلفت
٦٤٩-	الخوف وقصص خرافية أخرى	نخبة	سحر يوسف
٦٥٠-	الدولة والسلطة والسياسة فى الشرق الأوسط	روجر أوين	عبد الوهاب علوب
٦٥١-	ديليسبس الذى لا نعرفه	وثائق قديمة	أمل الصبان
٦٥٢-	آلهة مصر القديمة	كلود ترونكر	حسن نصر الدين
٦٥٣-	مدرسة الطغاة	إيريش كستنر	سمير جريس
٦٥٤-	أساطير شعبية من أوزبكستان (جـ١)	نصوص قديمة	عبد الرحمن الخميسى
٦٥٥-	أساطير وآلهة	إيزابيل فرانكو	حليم طوسون ومحمود ماهر طه
٦٥٦-	خبز الشعب والأرض الحمراء	ألفونسو ساسترى	ممدوح البستاوى
٦٥٧-	محاكم التفتيش والموريسكيون	مرثيديس غارثيا- أرينال	خالد عباس
٦٥٨-	حوارات مع خوان رامون خيمينيث	خوان رامون خيمينيث	صبرى التهامى
٦٥٩-	قصائد من إسبانيا وأمريكا اللاتينية	نخبة	عبداللطيف عبدالحليم
٦٦٠-	نافذة على أحدث العلوم	ريتشارد فايفيلد	هاشم أحمد محمد
٦٦١-	روائع أندلسية إسلامية	نخبة	صبرى التهامى

٦٦٢-	رحلة إلى الجنور	داسو سالدييار	صبرى التهامى
٦٦٣-	امرأة عادية	ليوسيل كليفتون	أحمد شافعى
٦٦٤-	الرجل على الشاشة	ستيفن كوهان - إنا راى هارك	عصام زكريا
٦٦٥-	عوالم أخرى	بول دافيز	هاشم أحمد محمد
٦٦٦-	تطور الصورة الشعرية عند شكسبير	وولفجانج اتش كليمن	مدحت الجيار
٦٦٧-	الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربى	ألفن جولدنر	على ليلة
٦٦٨-	ثقافات العولمة	فريدريك جيمسون - ماساو ميوشى	ليلى الجبالى
٦٦٩-	ثلاث مسرحيات	وول شوينكا	نسيم مجلى
٦٧٠-	أشعار جوستاف أدولفو	جوستاف أدولفو	ماهر البطوطى
٦٧١-	قل لى كم مضى على رحيل القطار؟	جيمس بولدوين	على عبدالأمير صالح
٦٧٢-	مختارات قصائد فرنسية للأطفال	نخبة	إبتهال سالم
٦٧٣-	ضرب الكليم	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوى
٦٧٤-	ديوان الإمام الخمينى	آية الله العظمى الخمينى	محمد علاء الدين منصور
٦٧٥-	أثينا السوداء (جـ٢، مج١)	مارتن برنال	بإشراف: محمود إبراهيم السعدنى
٦٧٦-	أثينا السوداء (جـ٢، مج٢)	مارتن برنال	بإشراف: محمود إبراهيم السعدنى
٦٧٧-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ١ ، مج١)	إدوارد جرانفيل براون	أحمد كمال الدين حلمى
٦٧٨-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ٢ ، مج٢)	إدوارد جرانفيل براون	أحمد كمال الدين حلمى
٦٧٩-	مختارات شعرية مترجمة (جـ٢)	ويليام شكسبير	توفيق على منصور
٦٨٠-	سنوات الطفولة	وول سوينكا	سمير عبد ربه
٦٨١-	هل يوجد نص فى هذا الفصل؟	ستانلى فش	أحمد الشيمى
٦٨٢-	نجوم حظر التجول الجديد	بن أوكرى	صبرى محمد حسن
٦٨٣-	سكين واحد لكل رجل	تى. م. ألوكو	صبرى محمد حسن
٦٨٤-	الأعمال القصصية (جـ١)	أوراثيو كيروجا	رزق أحمد بهنسى
٦٨٥-	الأعمال القصصية (جـ٢)	أوراثيو كيروجا	رزق أحمد بهنسى
٦٨٦-	امرأة محاربة	ماكسين هونج كنجستون	سحر توفيق
٦٨٧-	محبوبة	فتانة حاج سيد جوادى	ماجدة العنانى
٦٨٨-	الانفجارات الثلاثة الكبرى	فيليب م. دوبر وريتشارد أ. موار	فتح الله الشيخ وأحمد السماحى
٦٨٩-	الملف	تاديوش روجيفيتش	هناء عبد الفتاح
٦٩٠-	محاكم التفتيش فى فرنسا	جوزيف ر. ستراير	رمسيس عوض
٦٩١-	ألبرت أينشتين: حياته وغرامياته	دنيس براين	رمسيس عوض
٦٩٢-	الوجودية	ريتشارد أبيجانسى وأوسكار زاريت	حمدى الجابرى
٦٩٣-	القتل الجماعى: المحرقة	حاثيم برشيت وآخران	جمال الجزيرى
٦٩٤-	دريدا	جيف كولينز وبيل مايبلين	حمدى الجابرى
٦٩٥-	رسل	ديف روبنسون وجودى جروف	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٦-	روسو	ديف روبنسون وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٧-	أرسطو	روبرت ودفين وجودى جروفس	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٨-	عصر التنوير	ليود سبنسر وأندرزيجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٩-	التحليل النفسى	إيفان وارد وأوسكار زاراتى	جمال الجزيرى
٧٠٠-	حقيقة كاتب	ماريو فرجاش	بسمة عبدالرحمن

-٧٠١	الذاكرة والحداثة	وليم رود فيفيان	منى البرنس
-٧٠٢	الأمثال الفارسية	أحمد وكيليان	محمود علاوى
-٧٠٣	تاريخ الأدب فى إيران (جـ٢)	إدوارد جرانفيل براون	أمين الشواربى
-٧٠٤	فيه ما فيه	مولانا جلال الدين الرومى	محمد علاء الدين منصور وآخران
-٧٠٥	فضل الأنام من رسائل حجة الإسلام	الإمام الغزالى	عبدالحميد مدكور
-٧٠٦	الشفرة الوراثية وكتاب التحولات	جونسون ف. يان	عزت عامر
-٧٠٧	ڤالتر بنيامين	نخبة	وفاء عبدالقادر
-٧٠٨	فراعنة من؟	دونالد مالكولم ريد	رءوف عباس
-٧٠٩	معنى الحياة	ألفريد أدلر	عادل نجيب بشرى
-٧١٠	الأطفال، التكنولوجيا والثقافة	يان هاتشباى وجوموران - إليس	دعاء محمد الخطيب
-٧١١	درة التاج	ميرزا محمد هادى رسوا	هناء عبد الفتاح
-٧١٢	الإلياذة (جـ١)	هوميروس	سليمان البستانى
-٧١٣	الإلياذة (جـ٢)	هوميروس	سليمان البستانى
-٧١٤	حديث القلوب	لامنيه	حنا صاوه
-٧١٥	جامعة كل المعارف (جـ١)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
-٧١٦	جامعة كل المعارف (جـ٢)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
-٧١٧	جامعة كل المعارف (جـ٣)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
-٧١٨	جامعة كل المعارف (جـ٤)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
-٧١٩	جامعة كل المعارف (جـ٥)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
-٧٢٠	جامعة كل المعارف (جـ٦)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
-٧٢١	فلسفة المتكلمين فى الإسلام (مج١)	هارى أ. ولفسون	مصطفى لبيب عبد الغنى
-٧٢٢	الصفيحة وقصص أخرى	يشار كمال	الصفصافى أحمد القطورى
-٧٢٣	تحديات ما بعد الصهيونية	إفرايم نيمنى	أحمد ثابت
-٧٢٤	اليسار الفرويدى	بول روبنسون	عبده الريس
-٧٢٥	الاضطراب النفسى	جون فيتكس	مى مقلد
-٧٢٦	الموريسكيون فى الغرب	غييرمو غوثاليبس بوستو	مروة محمد إبراهيم
-٧٢٧	حلم البحر	باچين	وحيد السعيد
-٧٢٨	العولمة: تدمير العمالة والنمو	موريس آليه	أميرة جمعة
-٧٢٩	الثورة الإسلامية فى إيران	صادق زيباكلام	هويدا عزت
-٧٣٠	حكايات من السهول الأفريقية	آن جاتى	عزت عامر
-٧٣١	النوع، الذكر والأنثى بين التمييز والاختلاف	نخبة	محمد قدرى عمارة
-٧٣٢	قصص بسيطة	إنجو شولتسه	سمير جريس
-٧٣٣	مأساة عطيل	وليم شيكسبير	محمد مصطفى بدوى
-٧٣٤	بونابرت فى الشرق الإسلامى	أحمد يوسف	أمل الصبان
-٧٣٥	فن السيرة فى العربية	مايكل كوبرسون	محمود محمد مكى
-٧٣٦	التاريخ الشعبى للولايات المتحدة (جـ١)	هوارد زن	شعبان مكاوى
-٧٣٧	الكوارث الطبيعية (جـ٢)	باتريك ل. أبوت	توفيق على منصور
-٧٣٨	دمشق من عصر ما قبل التاريخ إلى الدولة المملوكية (جـ١)	جيرار دى جورج	محمد عواد
-٧٣٩	دمشق من الإمبراطورية العثمانية حتى الوقت الحاضر (جـ٢)	جيرار دى جورج	محمد عواد

٧٤٠-	خطابات القوة	بارى هندس	مرفت ياقوت
٧٤١-	الإسلام وأزمة العصر	برنارد لويس	أحمد هيكل
٧٤٢-	أرض حارة	خوسيه لاكوادرا	رزق بهنسى
٧٤٣-	الثقافة منظور دارويني	روبرت أونجر	شوقى جلال
٧٤٤-	ديوان الأسرار والرموز	محمد إقبال	سمير عبد الحميد
٧٤٥-	المآثر السلطانية	بيك الدنبلى	محمد أبو زيد
٧٤٦-	تاريخ التحليل الاقتصادى (مج١)	جوزيف . أ. شومبيتر	حسن النعيمى
٧٤٧-	المجاز فى لغة السينما	تريفور وايتوك	إيمان عبد العزيز
٧٤٨-	تدمير النظام العالمى	فرانسيس بويل	سمير كريم
٧٤٩-	أيكولوجيا لغات العالم	ل.ج. كالفيه	باتسى جمال الدين
٧٥٠-	الإلياذة	هوميروس	أحمد عتمان
٧٥١-	الإسراء والمعراج فى تراث الشعر الفارسى	نخبة	علاء السباعى
٧٥٢-	ألمانيا بين عقدتى الذنب والخوف	جمال قارصلى	نمر عاروری
٧٥٣-	التنمية والقيم	إسماعيل سراج الدين وآخرون	محسن يوسف
٧٥٤-	الشرق والغرب	أنّا مارى شيمل	عبدالسلام حيدر
٧٥٥-	تاريخ الشعر الإسبانى خلال القرن العشرين	أندرويه دبيكى	على إبراهيم منوفى
٧٥٦-	ذات العيون الساحرة	إنريكى خاردييل بونثيلا	خالد محمد عباس
٧٥٧-	تجارة مكة	باتريشيا كرون	آمال الروبى
٧٥٨-	الإحساس بالعولمة	بروس روبنز	عاطف عبدالحميد
٧٥٩-	النثر الأردى	مولوى سيد محمد	جلال السعيد الحفناوى
٧٦٠-	الدين والتصور الشعبى للكون	السيد الأسود	السيد الأسود
٧٦١-	جيوب مثقلة بالحجارة	فيرجينيا وولف	فاطمة ناعوت
٧٦٢-	المسلم عدواً و صديقًا	ماريا سوليداد	عبدالعال صالح
٧٦٣-	الحياة فى مصر	أنريكو بيا	نجوى عمر
٧٦٤-	ديوان غالب الدهلوى (شعر غزل)	غالب الدهلوى	حازم محفوظ
٧٦٥-	ديوان خواجة الدهلوى (شعر تصوف)	خواجة الدهلوى	حازم محفوظ
٧٦٦-	الشرق المتخيل	تييرى هنتش	غازى برو وخليل أحمد خليل
٧٦٧-	الغرب المتخيل	نسيب سمير الحسينى	غازى برو
٧٦٨-	حوار الثقافات	محمود فهمى حجازى	محمود فهمى حجازى
٧٦٩-	أدباء أحياء	فريدريك هتمان	رندا النشار وضياء زاهر
٧٧٠-	السيدة بيرفيكتا	بينيتو بيريث جالدوس	صبرى التهامى
٧٧١-	السيد سيجونتو سوميرا	ريكاردو جويرالديس	صبرى التهامى
٧٧٢-	برخت ما بعد الحداثة	إليزابيث رايت	محسن مصيلحى
٧٧٣-	دائرة المعارف الدولية ج٢	جون فيزر وبول ستيرجز	محمد فتحى عبدالهادى
٧٧٤-	الديموقراطية الأمريكية.. التاريخ والمرتكزات	نخبة	حسن عبد ربه المصرى
٧٧٥-	مرآة العروس	نذير أحمد الدهلوى	جلال الحفناوى
٧٧٦-	منظومة مصيبت نامه (مج١)	فريد الدين العطار	محمد محمد يونس
٧٧٧-	الانفجار الأعظم	جيمس إ. ليدسى	عزت عامر
٧٧٨-	صفوة المديح	مولانا محمد أحمد، ورضا القادرى	حازم محفوظ
٧٧٩-	مختارات من الأدب اليابانى المعاصر	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم، وسارة تاكاهاشى

٧٨٠-	من أدب الرسائل الهندية حجاز ١٩٣٠	غلام رسول مهر	سمير عبد الحميد إبراهيم
٧٨١-	الطريق إلى بكين	هدى بدران	نبيلة بدران
٧٨٢-	المسرح المسكون	مارفن كارلسون	جلال عبد المقصود
٧٨٣-	العولمة والرعاية الإنسانية	فيك جورج وبول ويلدنج	طلعت السروجى
٧٨٤-	الإساءة للطفل	ديفيد أ. وولف	جمعة سيد يوسف
٧٨٥-	تأملات عن تطور ذكاء الإنسان	كارل سجان	سمير حنا صادق
٧٨٦-	المذنبة	مارجريت أتوود	سحر توفيق
٧٨٧-	العودة من فلسطين	جوزيه بوفيه	إيناس صادق
٧٨٨-	سر الأهرامات	ميروسلاف فرنر	خالد أبو اليزيد البلتاجى
٧٨٩-	الانتظار	هاجين	منى الدروبى
٧٩٠-	الفرانكفونية العربية	مونيك بونتو	جيهان العيسوى
٧٩١-	العطور ومعامل العطور فى مصر القديمة	محمد الشيمى	ماهر جويجاتى
٧٩٢-	دراسات حول القصص القصيرة	منى ميخائيل	منى إبراهيم
٧٩٣-	ثلاث رؤى للمستقبل	جون جريفيس	رءوف وصفى
٧٩٤-	التاريخ الشعبى للولايات المتحدة (جـ٢)	هوارد زن	شعبان مكاوى
٧٩٥-	مختارات من الشعر الإسبانى (جـ١)	نخبة	على البمبى
٧٩٦-	آفاق جديدة فى دراسة اللغة والذهن	تشومسكى	حمزة المزينى
٧٩٧-	الرؤية فى ليلة معتمة (مختارات)	نخبة	طلعت شاهين
٧٩٨-	الإرشاد النفسى للأطفال	كاترين جيلدرد ودافيد جيلدرد	سميرة أبو الحسن
٧٩٩-	سلم السنوات	آن تيلر	عبد الحميد الجمال
٨٠٠-	قضايا فى علم اللغة التطبيقى	ميشيل ماكارثى	عبد الجواد توفيق
٨٠١-	نحو مستقبل أفضل	نخبة	نخبة
٨٠٢-	مسلمو غرناطة فى الآداب الأوروبية	ماريا سوليداد	شرين محمود الرفاعى
٨٠٣-	التغير والتنمية فى القرن العشرين	توماس باترسون	عزة الخميسى
٨٠٤-	سوسيولوجيا الدين	دانيل هيرفيه ليجيه وجان بول ويلام	درويش الحلوجى
٨٠٥-	من لا عزاء لهم	كازو إيشيجورو ليش	طاهر البربرى
٨٠٦-	الطبقة العليا المتوسطة	ماجدة بركة	محمود ماجد
٨٠٧-	يحى حقى : تشريح مفكر مصرى	ميريام كوك	خيرى دومة
٨٠٨-	الشرق الأوسط والولايات المتحدة	ديفيد دابليو ليش	أحمد محمود
٨٠٩-	تاريخ الفلسفة السياسية (جـ١)	ليو شتراوس وجوزيف كروبسى	محمود سيد أحمد
٨١٠-	تاريخ الفلسفة السياسية (جـ٢)	ليو شتراوس وجوزيف كروبسى	محمود سيد أحمد
٨١١-	تاريخ التحليل الاقتصادى (مج٢)	جوزيف أ.شومبيتر	حسن النعيمى
٨١٢-	تمثل العالم الصورة والأسلوب فى الحياة الاجتماعية	ميشيل مافيزولى	فريد الزاهى
٨١٣-	لم أخرج من ليلى	آنى إرنو	نورا أمين
٨١٤-	الحياة اليومية فى مصر الرومانية	نافتال لويس	آمال الروبى
٨١٥-	فلسفة المتكلمين (مج٢)	هارى أ. ولفسون	مصطفى لبيب عبد الغنى
٨١٦-	العدو الأمريكى أصول النزعة الفرنسية المعادية لأمريكا	فيليب روجيه	بدر الدين عرودكى

٨١٧-	مائدة أفلاطون : كلام فى الحب	أفلاطون	محمد لطفى جمعة
٨١٨-	الحرفيون والتجار فى القرن ١٨ (جـ١)	أندريه ريمون	ناصر أحمد إبراهيم و باتسى جمال الدين
٨١٩-	الحرفيون والتجار فى القرن ١٨ (جـ٢)	أندريه ريمون.	ناصر أحمد إبراهيم و باتسى جمال الدين
٨٢٠-	هملت	شكسبير	طانيوس أفندى
٨٢١-	هفت بيكر	نور الدين عبد الرحمن الجامى	عبد العزيز بقوش
٨٢٢-	فن الرباعى	نخبة	محمد نور الدين
٨٢٣-	وجه أمريكا الأسود	نخبة	أحمد شافعى
٨٢٤-	لغة الدراما	دافيد برتش	ربيع مفتاح
٨٢٥-	حضارة عصر النهضة فى إيطاليا (جـ١)	ياكوب بوكهارت	عبد العزيز توفيق جاويد
٨٢٦-	حضارة عصر النهضة فى إيطاليا (جـ٢)	ياكوب بوكهارت	عبد العزيز توفيق جاويد
٨٢٧-	أهل مطروح (البدو والمستوطنون والذين يقضون العطلات)	دونالد پ كول وثريا تركى	محمد على فرج

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ٩٧١٧ / ٢٠٠٥

المجلس الأعلى للثقافة

إن ما يحدث فى الساحل الشمالى الغربى لمصر أكثر من مجرد ظاهرة إقليمية محلية فى إطار محافظة حدودية . التحول الذى تشهده المنطقة هناك جزء من عمليات كبرى وثيقة الصلة بالاقتصاد السياسى فى مصر بخاصة ، وبالتنمية فى مناطق صحراوية فى العالم العربى بشكل عام.

وتأسيسًا على عمل ميدانى أنثروبولوچى استغرق نحو ثمانية أشهر وسبقه إعداد طويل وجهد كبير مع الوثائق والتقارير والأوراق البحثية وغيرها من المصادر، تقدم هذه الدراسة وصفًا وتحليلاً وتفسيرًا لما حدث من تغيرات فى الساحل الشمالى فى كل المجالات ولكل ما شهدته المنطقة من مشروعات لتنميتها وتطويرها ونتيجة ذلك كله على البشر والمكان سلبًا وإيجابًا .

هنا مجموعة كبيرة من شهادات أبناء القبائل من البدو ومن النازحين من الوادى والدلتا الذين أصبحت المنطقة مستقرًا لهم ومقامًا منذ أوائل القرن التاسع عشر وربما قبل ذلك، يقيمون فيها ما حدث، ومن أهم القضايا التى يتناولونها ملكية الأراضى فى الساحل الشمالى وعلاقة ذلك بالهوية الاجتماعية وأسلوب القيادة والعرف القبلى والحكم المحلى والجمعيات التعاونية وأثر التنمية السياحية على اقتصاد الإقليم والمجتمع والثقافة وغيرها .